د. يئير عفرون

مُعضلة إسرائيل النوويّة

تيسير الناشف



مُعضلة
إسرائيل النوَوية

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

المركز الرئيسي:
بيروت، ساقية الجنزير، بناية
برج الكارلتون، ص.ب: ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي: موكيالي، هـ ٨٠٧٩٠٨/٨٠٧٩٠٠
تلكس: LE/DIRKAY ٤٠٠٦٧

التوزيع في الأردن:
دار الفارس للنشر والتوزيع: عمان
ص.ب: ٩١٥٧، هاتف: ٦٠٥٤٣٢، فاكس
٦٨٥٥٠١ - تلكس ٢١٤٩٧

الطبعة الأولى
١٩٩٣

مُعضلة إسرائيل النوويّة

د. يَئِير عِفرون

ترجمة: د. تيسير الناشف



مقدمة

إن المسألة النووية في الشرق الأوسط حظيت فعلاً بالمعالجة في عدد من النقاشات المهنية الأكاديمية سواء في إسرائيل وخارجها. ومع ذلك يبدو أن هذه المسألة الخطيرة التي لها جوانب متعددة الألوان ومعقدة تستوجب اجراء نقاش أكثر عمقاً وسعة مما حظيت به لحد الآن. يشكّل هذا الكتاب محاولة لتناوُل بضعة من هذه الجوانب. والغرض الرئيسي من هذا الكتاب القيام بدراسة تحليلية أو تاريخية تحليلية لمواضيع مركزية من مسألة الانتشار في الشرق الأوسط. وفي نهاية الكتاب تحليل جزء منه ذو توجّه سياسي، أي توصيات باتباع السياسة.

في الفصل الأول يقدم استعراض موجز، يقوم على المصادر المكشوفة، لتطوّر المواقف الإسرائيلية إزاء المسألة النووية وخصوصاً في مجموعة متخذي القرارات. وليس موضوع هذا الفصل استعراض التطورات النووية لأن المعلومات العلنية عن هذه المسألة محدودة، وليس ثمة سبب للاعتماد على مصادر ثانوية ليس هناك تأكد من درجة التعويل عليها. وفي هذه الحالة لم تذكر هذه المسألة إلاّ بصورة خاطفة خلال ذكر الكتابات الدولية التي عالجتها.

ومن البديهي أن المواد المنشورة عن التطورات النووية في إسرائيل بدءاً بالسنوات الأولى من الستينيات أدت إلى ردود فعل عربية مختلفة. في الفصل الثاني يقدم استعراض للمواقف المتخذة في العالم العربي إزاء هذه المسألة. حاولت أيضاً دول عربية مختلفة استحداث بنية أساسية نووية أو الحصول على

أسلحة نووية. الفصل يعالج ذلك أيضاً. وعلاوة على ذلك يُدرس موضوع الإستحداث النووي في باكستان، والسؤال عما إذا كان من المحتمل أن تنقل هذه الأخيرة أسلحة نووية إلى دول عربية مختلفة.

ونظراً إلى أنني أعالج في نهاية الكتاب مسألة ذات توجه سياسي، أي ما هي الاستراتيجية المفضلة لدى إسرائيل: الإستراتيجية التقليدية أو النووية؛ ونظراً إلى أن جوهر الإستراتيجية النووية كامن في أثرها الردعي، فإن من السليم أن ندرس قبل ذلك موقف الردع بالأسلحة التقليدية الذي تتخذه إسرائيل. وفي الفصل الثالث يقدم استعراض تاريخي تحليلي لتطور الجانب الردعي في استراتيجية إسرائيل التقليدية. لقد حقق الردع الإسرائيلي بالأسلحة التقليدية مكاسب كبيرة ومُني بأوجه الفشل. وخلال هذا الفصل تدرس المكاسب وأوجُه الفشل هذه. ويعتمد النقاش عموماً على نظرية الردع كما طورت بألوانها المختلفة في الكتابات الدولية.

إن الكتابات المهنية عن الإنتشار النووي في العالم وفي الشرق الأوسط تعالج بصورة رئيسية ثلاثة مواضيع: تحليل الإنتشار النووي في الواقع وأسباب هذا الإنتشار؛ والآثار الممكنة للإنتشار النووي على النظام الدولي عموما أو على مناطق مختلفة يقع فيها؛ واستراتيجيات منع الإنتشار. وثمة موضوع آخر لم يبحث تقريباً وهو تأثير خيارات نووية أو، بدلاً من ذلك، مخزونات نووية مقدرة على ديناميكا الصراعات. ويشمل الفصل الرابع تحليلا لتأثير التطور النووي في إسرائيل على ديناميكا الصراع الإسرائيلي العربي. وثمة موضوعان تجري دراستهما بتفصيل أكبر: حرب ١٩٧٣ ومبادرة السادات إلى السلام. ومعالجة هذين الموضوعين تجري في ظل عدد من المواد المنشورة الشعبية والمهنية التي طرحت فيها الإدعاءات بأن البُعد النووي في هذين الحادثين أدى فعلاً دوراً مركزياً، ويجري هذا التناول أيضاً رداً على هذه المواد المنشورة.

ويعالج الفصل الخامس المسألة المركزية المتعلقة بالآثار السياسية والإستراتيجية المُقدّرة للإنتشار النووي في الشرق الأوسط. إن هذا الموضوع نوقش فعلاً في عدد من المواد المنشورة في الكتابات المهنية وفي الصحافة.

ويرد اسهام يحفز على النقاش ويمثل مدرسة معينة في كتاب شاي فيلدمان الشامل «ردع إسرائيل النووي» (سلسلة الخط الأحمر الكيبوتس الموحد، ١٩٨٣). يدرس الفصل الآثار السياسية والاستراتيجية الممكنة للإنتشار النووي خلال المقارنات المعقودة بين توازن الردع النووي بين الدولتين العظميين الرئيسيتين وتوازنات الردع النووي الأقليمية الممكنة. وفي الفصل تدرس أيضاً ادعاءات مختلفة طُرحت في المواد المكتوبة في هذا السياق. ولا حاجة إلى ذكر أن هذا النقاش لا يمكن أن يكون نهائياً. وينبغي أن يعتبر مرحلة إضافية في عملية النقاش الأكاديمي والعام.

للدولتين العظميين الرئيسيتين تأثير قوي على النظام الدولي برمته. ومع ذلك فإن قدرتهما على التأثير على تطورات دولية مختلفة تخضع أحياناً قريبة لقيود كثيرة ومختلفة. وكل واحدة منهما تبنّت سياسة معينة إزاء موضوع الإنتشار النووي. هذه السياسة وكذلك موقفهما المحدد إزاء الإنتشار النووي في الشرق الأوسط يتفحصهما الفصل السادس. وتدرس أيضاً مسألة موقف هاتين الدولتين العظميين المحتمل إذا قررت إسرائيل أن تعتمد مذهباً استراتيجياً نووياً.

وبينما يوضع التأكيد في الفصول من الأول إلى السادس على المناقشة التاريخية التحليلية أو التحليلية النظرية فإنني أعالج في الفصلين السابع والثامن مسألتين ذواتي توجه سياسي. لقد جرت معالجة هاتين المسألتين بالإعتماد على أطر نظرية ومفاهيمية مختلفة. إن المناقشة ذات التوجّه السياسي مألوف في الكتابات عن الإنتشار النووي وكذلك في الكتابات الأكاديمية الشاملة عن الاستراتيجية. وفضلاً عن ذلك إن هذه المناقشة مألوفة أيضاً بوصفها جزءاً هاماً من الكتابات التي تعالج العلاقات الدولية عموماً. وفي الفصل السابع تدرس مسألة كيف يمكن تخفيف حدة بضعة من التهديدات والاخطار التي من المحتمل أن تنبع من الانتشار النووي، إذا حدث ذلك فعلاً في الشرق الأوسط. أما في الفصل الثامن الذي يعالج الإستراتيجية المفضلة لدى إسرائيل فإنني أقارن بصورة منهجية بين مجموعة من التدابير السياسية والاستراتيجية التقليدية واعتماد مذهب استراتيجي نووي.

الفصل الأول

إسرائيل و«الخيار النووي»

إن التطور النووي في إسرائيل كان ولا يزال يثير اهتماماً كبيراً والكتابات المهنية وفي الصحافة أيضاً تذكر أخباراً بين حين وآخر عن القدرة النووية المُقدرة لإسرائيل[1]. وفي غياب معلومات إسرائيلية رسمية يمكن الافتراض بأن قسماً كبيراً من هذه الاشارات يقوم على تسريبات من اتجاهات مختلفة ومن أجل حاجات مختلفة. ولذلك إن موثوقية المواد المنشورة المتعلقة بالحقائق تتسم بالإشكال. وعلاوة على ذلك أن الدراسة المدققة للمواد المنشورة تشهد على أن قسماً من الكاتبين يرجعون إلى المصادر نفسها. ولذلك ثمة قيود خطيرة في كل كتابة ترتكز على المصادر العلنية فيما يتعلق بموثوقيتها. ومهما يكن الأمر أن التأكيد في هذا الفصل ليس على تطور القدرة النووية الإسرائيلية، بالرغم من أن هذا الموضوع سيذكر هنا وهناك، ولكن على السياق السياسي الاستراتيجي للتطور النووي وعلى التخبطات والمواقف لمتخذي القرارات والصياغات النظرية اللاعملية المختلفة.

وزاد مؤخراً عدد المواد المنشورة عن هذا الموضوع. وفي عدة منها تذكر قضايا لم تنشر قبل ذلك. ومع ذلك توجد في هذه المواد المنشورة أيضاً قيود فيما يتعلق بموثوقية المصادر وبنوايا ناقلي المعلومات.

وحسب مصادر أجنبية يبدو أن الاهتمام بالبحث النووي بدأ في إسرائيل فور إقامة الدولة سنة ١٩٤٨، عندما أكتُشِفت في أعقاب القيام بمسح لحالة المعادن في إسرائيل محتويات اليورانيوم في فوسفات النقب. وزاد هذا الاهتمام لدى سفر مجموعة من الفيزيائيين الشباب إلى الخارج لمواصلة الدراسة في مراكز البحث النووي في العالم.

في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٢ أُنشِئت لجنة الطاقة الذرية في وزارة الأمن

وأصبحت العامل المركزي المشرف على كلّ الأنشطة في مجال الطاقة النووية. واقتصرت صلاحيات اللجنة على مجال المشورة والإشراف. وازداد النشاط اتساعاً في مجال البحث النووي في النصف الأول من سنوات الخمسين، وأقيمت دائرتان في هذا المجال في معهد وايزمان وفي الجامعة العبرية. وهكذا نشأت بصورة تدريجية بنية أساسية من العلماء المعالجين لهذا الموضوع ـ وهو شرط أولي لكل مجهود نووي أشد تعقّداً.

وفي هذه الغضون ازدادت وثوقاً الروابط بين قسم من الباحثين النوويين في إسرائيل ومعاهد البحث النوويِ في فرنسا. وجعلت هذه الرابطة من الممكن عندما حان الوقت الاجراء الحاسم، إجراء الإتفاق النووي مع فرنسا في سنة ١٩٥٧(سبقه اتفاق محدود جداً على التعاون العلمي النووي). ولا حاجة إلى الإضافة أن هذه الرابطة وُضعت في إطار النظام المعقد للروابط المتزايدة القوة بين المؤسسة الإسرائيلية والمؤسسة الأمنية الفرنسية. إن تلك الروابط بدأت بصورة مترددة في ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ولكنها تعززت تعززاً كبيراً في السنتين ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، وكان شمعون بيرس الذي كان في ذلك الوقت المدير العام لوزارة الأمن المخطط والمنفذ الرئيسي لهذه الروابط. وكما هو معروف أن خلفية التقارب الإسرائيلي الفرنسي كانت تكمن في المصالح المشتركة فيما يتعلق بمصر بزعامة جمال عبد الناصر. ففرنسا التي كانت منشغلة لدرجة الإعياء بحرب الجزائر توصلت إلى الإستنتاج بأن عبد الناصر يقف وراء الثوار الجزائريين. وادُّعِي في باريس إن إزالة عبد الناصر من المحتمل أن تؤدي إلى انهيار الثورة أو على الأقل إلى إضعافها. أما عن ماهية الصراع بين إسرائيل ومصر فلا حاجة إلى تفصيل الكلام.

إن تولّي الحكومة الاشتراكية برئاسة غِي موليه للسلطة في بداية ١٩٥٦ أدى إلى نشوء علاقات كثيفة لا سابقة لها بين إسرائيل وفرنسا. واختار موليه سياسة قوية حيال الثورة الجزائرية. وفضلاً عن ذلك شعر بالقرب الوثيق من زعامة إسرائيل الإشتراكية. لقد انسجمت هذه الحالة مع التغيير الذي بدأ في توجّه السياسة الإسرائيلية. منذ ١٩٥٤ انقسمت الزعامة الإسرائيلية بين الخط

«النشيط» بزعامة بن غوريون ومستشارَيه، دايان رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي وبيرس المدير العام لوزارة الأمن ـ وكذلك مجموعة كبيرة من زعماء من مباي(حزب عمال أرض إسرائيل) ومن أحدوت هعفودا(وحدة العمل) ـ والخط المعتدل بزعامة موشيه شاريت ومجموعة من زعماء من مباي. لقد سعى الخط النشيط سعياً دائماً إلى رد فعل عسكري قاسٍ على أنشطة العصابات الصغيرة التي قامت بها مجموعات المتسللين عبر الحدود. وفضلاً عن ذلك لقد اعتبر قسم من النشيطين الأنشطة العسكرية إداة للإكراه لتحقيق أهداف سياسية. وبدءاً من سنة ١٩٥٥ ركز أنصار الخط النشيط على الأخطار المتوقعة لإسرائيل من مصر. وقسم منهم سعى أيضاً إلى القيام بإجراء عسكري استباقي تكون وظيفته ضرب عبد الناصر من الناحية العسكرية والناحية السياسية.

إن تضارب الآراء بين النشيطين والمعتدلين تطابق إلى حد معين مع توجهات دولية مختلفة. لقد أيد المعتدلون مواصلة العلاقة المركزية بالولايات المتحدة. أما النشيطون، على الرغم من مركزية الرابطة بالولايات المتحدة، وهي المركزية التي كانوا مشاركين في الدراية بها، فقد أيدوا بتأكيدات مختلفة إيجاد حليف بديل. ويمكن الإفتراض بأن بن غوريون كان في هذه المسألة أكثر حذراً من مستشاريه. لقد كان يدرك بالتأكيد أن «الرابطة الأمريكية» حيوية ومركزية بالنسبة إلى إسرائيل. ولكنه كان على استعداد لأن يتبنى أيضاً موقفاً بديلاً أو لأن يتخذ على الأقل مبادرات مستقلة حتى لو كان من المحتمل أن تجعل هذه المبادرات مجموعة العلاقات بالولايات المتحدة متوترة. وفضلاً عن ذلك في تلك الفترة كان يبدو أن الولايات المتحدة مستعدة لإضعاف نظام علاقاتها بإسرائيل من أجل تحسين علاقاتها بمختلف الدول العربية. وهكذا توثقت الرابطة بفرنسا أيضاً في ظل خلفية تضارب الآراء داخل الزعامة الإسرائيلية فيما يتعلق بتوجه إسرائيل الدولي.

وفي غضون توثيق العلاقات بفرنسا بدأت إسرائيل تدرس إمكانيات إقامة بنية أساسية نووية في إسرائيل. لقد سعى شمعون بيرس إلى الحصول على

مفاعل بحث نووي بعد أن حظي بمباركة من بن غوريون. لقد جرت المفاوضات بين بيرس وقيادة وزارة الأمن الفرنسية واندمجت هذه المفاوضات في المفاوضات المستمرة التي جرت بين الطرفين على الإستعدادات لشن حرب سيناء. وخلال الإجتماع الذي عقد في سيفر في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ والذي اتخذ فيه القرار بشن الحرب وبالتعاون الفرنسي البريطاني الإسرائيلي أثير مرة أخرى موضوع المفاعل النووي. وذكره بيرس خلال الإجتماعات التي عقدت بين الوفد الإسرائيلي والوفد الفرنسي. ومهما يكن الأمر جرى الكلام حينئذٍ عن مفاعل صغير.

وبعد إنهاء حملة سيناء الإسرائيلية وحملة موسكتير البريطانية الفرنسية تجدّدت المفاوضات النووية بين إسرائيل وفرنسا. وكانت لدى الفرنسيين ترددات مختلفة. وكثرت في إسرائيل أيضاً الترددات والشكوك فيما يتعلق بقدرة إسرائيل على الشروع في هذا المشروع، وفيما يتعلق بالحكمة السياسية في هذا العمل. ولكن في نهاية الأمر، في ظل شكوك كثيرة على الجانبين، وُقِع على الإتفاق السري الفرنسي الإسرائيلي في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧. ومنذ المناقشات في سنة ١٩٥٦ على مفاعل صغير أحرز تقدم كبير وأشار الإتفاق الذي وقُع في النهاية إلى مفاعل بحث بقوة أكبر كثيراً - ٢٤ ميغاوات. ويضاف إلى ذلك أن شمعون بيرس على الجانب الإسرائيلي حفّز بنشاط ودون توقف على توقيع الإتفاق، أما على الجانب الفرنسي فقد حظي بيرس بالتأييد من بورجيس مونوري وزير الدفاع آنئذٍ. وبعد مدة وجيزة أيد الرابطة النووية بإسرائيل أيضاً جاك سوستيل الذي كان صديقاً مقرباً لإسرائيل والذي عُيِّن وزيراً للعلم والطاقة في فرنسا[٢].

وكان الإتفاق على المستوى الحكومي ونصّ على أن توقع لجنتا الطاقة الذرية لإسرائيل ولفرنسا على إتفاق فني يفصل المساعدة العلمية والفنية التي تقدمها فرنسا إلى إسرائيل. والتزمت إسرائيل بأن تجري المشاورات مع فرنسا في كل موضوع يتعلق بالمفاعل. وحسب المواد المنشورة خارج البلد ساعدت أيضاً فرنسا إسرائيل في إقامة فرع لفصل البلوتونيوم. إن ذلك الموضوع حسب

المصدر نفسه لم يتضمن حقاً في الإتفاق المبرم بين الدولتين ولكن يبدو أن حكومة فرنسا أعطته ضوءاً أخضر[٣] ويذكر مصدر آخر أربعة مجالات للتعاون تضمنت في الإتفاق السري: تزويد المفاعل؛ وتزويد مُنشأة لفصل البلوتونيوم؛ والتعاون في استحداث قذيفة أرض أرض تنقل رأس سهم نووياً؛ والمساعدة العلمية الإسرائيلية للمجهود النووي الفرنسي[٤].

لقد جعلت المساعدة الفرنسية الواسعة لإسرائيل من الممكن البدء في إقامة المفاعل في ١٩٥٨. ولكن في ١٩٦٠ وضعت علامة استفهام أمام المشروع عندما قرر ديغول تغيير السياسة النووية تجاه إسرائيل. وهكذا على سبيل المثال طولبت إسرائيل بأن تعلن على الملأ عن بناء المفاعل وبأن توافق على وضعه تحت تفتيش أجنبي وربما تحت تفتيش دولي أيضاً. لقد عُرِض الأمر على إسرائيل في ١٤ أيار/ مايو ١٩٦٠ بوصفه شرطاً لتزويد إسرائيل بيورانيوم فرنسي[٥]. وفي ١٣ حزيران/ يونيه سافر بن غوريون إلى باريس للإجتماع بديغول لإقناعه بتغيير موقفه. لقد حُقّق تحسين للجو ولكن لم يُحَقّق تغيير فعلي في سياسة فرنسا[٦]. واستمر الضغط الفرنسي[٧] إلى أن اجتمع بيرس بعد بضعة أسابيع بكوب دي مرفيل وغيوما وببضعة من مساعديهما، وتوصل إلى إتفاق توفيقي تستمر وفقاً له المساعدة الفرنسية، أما إسرائيل فتعلن على الملأ عن المفاعل وتعلن أنه ليس سوى مفاعل بحث[٨]. وفي الواقع قُدِّمت مساعدة فرنسية واسعة للمشروع النووي الإسرائيلي حتى منتصف سنوات الستين.

وفي هذه الغضون بدأت الولايات المتحدة تتدخل في هذا الموضوع. وسواء تلقت واشنطون معلومات من فرنسا أو من مصدر آخر أو عن طريق الرحلات الجوية الاستطلاعية بدأت واشنطون العمل في أواخر سنة ١٩٦٠. في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ فعلاً اتجه وزير الخارجية الأمريكي هيرتر الى سفير إسرائيل لدى واشنطون وأعرب عن قلق الولايات المتحدة إزاء الكشف عن أن إسرائيل تبني مفاعلاً نووياً[٩]. وكذلك بدأت أخبار تنشر في الصحافة ـ في البداية بصورة غامضة[١٠] وبعد ذلك صراحة[١١]. من هنا

فصاعداً دارت مفاوضات أمريكية إسرائيلية بالاقتران بممارسة ضغط أمريكي متزايد على إسرائيل. وعارضت إسرائيل المطالبة بالسماح لعلماء أمريكيين بزيارة المفاعل وبتفحّص ما يجري داخله. وفي النهاية، قرب اجتماع بن غوريون بكندي في أيار/ مايو ١٩٦١ وافقت إسرائيل على تمكين عالمين أمريكيين من زيارة المفاعل مرة واحدة.

وجواباً على المطالب الأمريكية المتكررة أعلنت إسرائيل عدة مرات عن أنها لا تعتزم إنتاج أسلحة نووية في المفاعل. وبمرور الوقت تبلورت الصياغة المتمثلة في أن «إسرائيل لن تكون الأولى التي تدخل الأسلحة النووية في المنطقة». لكن الضغوط الأمريكية من أجل السماح بزيارات منتظمة للمفاعل استمرت، وفي النهاية بعد مذكرة قوية اللهجة من الرئيس كندي في أيار/ مايو ١٩٦٣ وافقت إسرائيل في عهد حكومة بن غوريون على زيارة علماء أمريكيين مرة واحدة في السنة لمفاعل ديمونة[١٢].

الخلاف داخل الزعامة الإسرائيلية

كان الموضوع النووي إحدى بؤر الخلاف داخل مجموعة متخذي القرارات في إسرائيل. وخلفية الخلافات كانت كما يلي: أصبح بن غوريون فيما يبدو مؤيداً لتطوير قدرة إسرائيل النووية بسبب نظرة متشائمة إلى تطورات في ميزان القوى الإسرائيلي العربي. وكما سيُفصّل في الفصل الثالث حتّى قرار بن غوريون بالقيام بحملة سيناء نبع من خوفه من إمكانية التوحيد العربي بقيادة عبد الناصر ومن تغيير ميزان القوى الإسرائيلي العربي. إن حملة سيناء ونتائجها السياسية المخيبة من وجهة نظر إسرائيل أدت فيما يبدو إلى عدة استنتاجات: أولاً، ليس من المحتمل تحقيق أهداف سياسية ذات مغزى كبير نتيجة لإستعمال القوة العسكرية؛ وثانياً، واستنتاجاً من التقرير الأول، يجب على إسرائيل أن تمتنع عن الحروب بقدر الإمكان: من ناحية واحدة، الإمتناع عن أخذ زمام المبادرة إلى الحروب، ومن ناحية ثانية، ردع الدول العربية عن

الحرب. وفي النهاية تأكد مفهوم بن غوريون بخصوص الحاجة الحيوية إلى إقامة إسرائيل لعلاقة بدولة عظمى. لقد أثبتت تجربة حملة سيناء إنه لا تشكل عاملين ذَوَي وزن كافٍ للحسم من حالات الأزمة في الشرق الأوسط إلاّ الدولتان العظميان الرئيسيتان.

لقد أثبتت فعلاً معركة سيناء تفوق إسرائيل. ولكن إن من الصعب الإفتراض بأن بن غوريون توصل إلى الإستنتاج بأن توازن القوى التقليدي سيدوم فترة طويلة. وفي رأيه أن الفرصة الزمنية التي منحتها معركة سيناء لإسرائيل، بهذا المعنى وهو أن هذه المعركة زادت أثر الردع التقليدي، ينبغي أن تستخدم في تحقيق حاجة بناء قوة الردع الدائمة. ولم يبد أنه يضمن هذه الإمكانية سوى الردع النووي.

ويمكن الإفتراض بأن الردع المستقر وعلى المدى الطويل كان الهدف الرئيسي لمتخذي القرارات الآخرين الذين سعوا إلى تحقيق الخيار النووي. وثمة أيضاً إمكانية معقولة أن هذه المجموعة كان في تقديرها في فترات معينة أنه سيكون من الممكن تحقيق مكاسب سياسية معينة بالإستعانة باستراتيجية نووية (انظر فيما يلي الفصل الرابع).

وضدّ هذه الفرضيات التي وضعها اللوبي النووي تبلورت جبهة شارك فيها أعضاء مجموعات سياسية مختلفة ومتنوعة. وداخل مجموعة متخذي القرارات أدار الكفاح بصورة رئيسية إئتلاف تكوّن من زعيمي أحدوت هعفودا (وحدة العمل)، يسرائيل غليلي ويغال ألون، وانضمت إليهما مجموعة من زعماء مباي القدامى ومنهم غولدا مئير وبنحاس سبير. وبدا أيضاً أن ليفي أشكول جفل من العبء المالي الذي فرضه المجهود النووي على إسرائيل. إلا أن موقفه لم يكن قاطعاً ومبدئياً إلى حد كبير. إن الموقف اللانووي أيده أيضاً مبام (حزب العمال الموحد) وكذلك مجموعة من الأشخاص المشتغلين بالشؤون العامة ومن مختلف العلماء. وبضعة من الأخيرين شاركوا أيضاً في إقامة هيئة عامة من أجل تجريد الشرق الأوسط من السلاح النووي. ومهما يكن

الأمر أن معارضي الفرضية النووية توصلوا إلى موقفهم ليس في ظل خلفية حزبية وسياسية. أن تضاربات الآراء في هذه القضية تسامت أحياناً فوق الإنتماءات إلى مجموعات سياسية مختلفة.

إن تضاربات الآراء هذه صحبها الضغط الأمريكي المستمر ونشأت الحاجة إلى إتخاذ قرارات مبدئية فيما يتعلق باستراتيجية إسرائيل في المستقبل. وحسب مواد منشورة في العالم[١٢] عُرِضت إدعاءات الطرفين في مناقشة جرت في محفل مصغّر ضم متخذي القرارات وعُقد في سنة ١٩٦٢.

لقد عرض ألون وغليلي الدعاوي ضد المجهود النووي. وقامت محاضرة غليلي على مذكرة كتبها مساعده أرنين عزرياهو (سيناي) الذي تناول شخصياً شرح القضية النووية. إن مبررات ألون وغليلي تعلقت بطيف كامل من المواضيع. ونقطة الانطلاق التي أكدها آلون كانت التفوق العسكري التقليدي الإسرائيلي الذي لم يكن في رأيه على وشك أن يتوقف بتاتاً. وبالذات أن دخول الأسلحة النووية في المنطقة (بما في ذلك الدول العربية) من المحتمل أن يزيل هذا التفوق بالأسلحة التقليدية. وفضلاً عن ذلك أن وضع التأكيد على البُعد النووي من المحتمل أن يضعف جيش الدفاع الإسرائيلي بمرور الوقت من ناحية تخصيص الموارد ومن ناحية نظرته إلى نفسه. والموضوع الثاني الذي أثاره ألون وغليلي متعلق بطابع توازن الردع النووي في المنطقة. ذكر غليلي أنه في هذه الظروف سيتعزز الحافز على القيام بالمفاجأة وعلى توجيه ضربة أولى بسبب الخوف المتبادل من أن يقوم الطرف الثاني بالمبادرة إلى ضربة نووية. وإذا أنزل شخص ما على الإطلاق ضربة نووية فيمكن الإفتراض بأن عبد الناصر سيكون أول مَنْ يقوم بذلك. وكذلك سينشأ توتر أكبر في الصراع الإسرائيلي العربي إذ أن كل طرف يتوقع قيام الطرف المضاد بإجراء عسكري. وثمة مسألة أخرى وهي إمكانية قيام «أوساط متهورة» بالعمل، أوساط من المحتمل أن تأخذ زمام المبادرة إلى تطورات مثيرة، وعلى سبيل المثال ثورة في مصر أو الاطاحة بعبد الناصر.

وأشار غليلي أيضاً إلى الإمكانية المتمثلة في أن يؤدي التسلح النووي إلى التعجيل بسباق التسلح. وتناول ألون وغليلي أيضاً موضوع «الضربة الثانية» ذكرا أنه بسبب مساحة إسرائيل الصغيرة فإنها لن تستطيع أن تطور قدرة ضربة ثانية. وفي مسألة أخرى ادعى غليلي بأنه لا شبه بين العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي والحالة القائمة في الشرق الأوسط. عدم الجدوى من الأسلحة النووية ينبع أيضاً من أن الدولتين العظميين الرئيسيتين تستطيعان «دراسة مدى حيوية كل هدف دون المخاطرة الزائدة عن الحد - على سبيل المثال: كوبا ولاوس وكوريا». وهذه الحالة متعذرة على الدول في منطقتنا. وبعبارة أخرى لدى الدولتين العظميين الرئيسيتين حيز نشاط عسكري كبير قبل التردي لدرجة استعمال الأسلحة النووية.

ومقابل ذلك أكد مؤيدا التطوير النووي المستعجل بيرس ودايان على بضعة أمور وخصوصاً الردع من جانب إسرائيل والحد من تخصيص الموارد للأمن.

وعلى نحو مفاجىء بما فيه الكفاية مالَ أشكول في البداية بالذات إلى جانب المؤيدين للمسألة النووية لأنه استحوذ عليه اعتقادهم بأن اختيار استراتيجية الردع النووي يؤدي مؤكداً إلى خفض النفقات الأمنية.

وكما يرد في تلك المواد المنشورة مالَ بن غوريون بعد إجراء مناقشة طويلة ومستنفدة إلى تبني موقف ألون وغليلي. ولذلك القرار كانت عدة نتائج: أولاً، في الواقع اتخذ قرار ضد أن تُتبنّى عندما يحين الوقت إستراتيجية نووية لإسرائيل. وثانياً، في سياق الكفاح على موارد مالية أُولِيَ تأكيد أكبر لحيازة منظومات الأسلحة التقليدية. والنتيجة العلمية لتلك المناقشة كانت دون أن يقصد متخذو القرار ذلك تبني الموقف النووي الغامض لإسرائيل.

ومن الحق أن نذكر أن ألون وغليلي لم يعارضا معارضة مطلقة المجهود النووي، إلا أنهما عارضا محاولة إقامة أمن إسرائيل الوطني على مذهب نووي. في هذا الصدد تم مؤكداً تبني موقفهما الذي أصبح موقف إسرائيل منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

إن الجدل الداخلي على المسألة النووية كان أحد المواضيع المركزية التي شغلت نخبة إسرائيل السياسية في أواخر سنوات الخمسين وفي النصف الأول من سنوات الستين. ومع ذلك سيكون من قبيل المبالغة أن نستلخص من تضاربات الآراء هذه استنتاجات بعيدة المدى في المجال الحزبي الداخلي. إن الإنقسام داخل مباي بين بن غوريون وقسم كبير من الزعامة القديمة، من ناحية واحدة، والتقارب بين زعماء أحدوت هعفودا ومجموعة مباي القديمة، من ناحية ثانية، نبعا من أسباب أخرى[١٣]. هذه العمليات حدثت نتيجة لمجموعة معقدة من عوامل سياسية عامة ونفسية، والصراعات على القوة بين الأحزاب وداخلها.

وليست ثمة علاقة ضرورية بين المواقف المتخذة إزاء المسألة النووية ومواقف أخرى متخذة في مجال الأمن الوطني. فعلى سبيل المثال بعد حملة سيناء أصبح بن غوريون «حمامة» على نحو جلي في المجال الإقليمي وتخلى أيضاً عن الإفتراض بأن استعمال القوة العسكرية من المحتمل أن يغير الصراع الإسرائيلي العربي. إن مفهومه فيما يتعلق بالموضوع النووي كان إذن ردعياً على نحو جلي. يمكننا أن نفترض ذلك على الرغم من إنه ليست لدينا بيانات صادرة عنه تشهد بذلك، ويمكن أن يفترض أنه لم يكن مدركاً للتمييز بين «الردع» و «خوض الحرب» في هذا السياق. ومقابل ذلك على الأقل موشيه دايان واصل كونه «نشيطاً» في مواقفه السياسية والأمنية بعد ١٩٦٧ (وكذلك حتّى ١٩٥٦)، وبعد ١٩٦٧ كان على استعداد لإفشال أية مبادرة سياسية إسرائيلية من المحتمل أن تحقق تسوية إسرائيلية أردنية تشمل إعادة الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية. وأيضاً أن بضعة من تصريحاته فيما يتعلق بالعلاقات بمصر شهدت على استعداده للمجازفة بجولة عسكرية أخرى مع هذه الدولة شريطة عدم التنازل عن شروط معينة. (ومع ذلك ينبغي أن نذكر أنه كان على استعداد أيضاً في أواخر سنة ١٩٧٠ وبداية ١٩٧١ للدخول في مفاوضات على «تسوية جزئية» بشأن الوجود العسكري على طول قناة السويس. أما أشكول فقد عارض في البداية الموضوع النووي، وغيّر مدة

قصيرة رأيه وقت المناقشات في ١٩٦٢، وبعد ذلك عاد فعدل عن رأيه إلى حد معين. ومهما يكن الأمر لم تكن معارضته متعلقة بالضرورة بمواقفه العامة في مجال الشؤون الخارجية والأمن. ولدى زعماء آخرين من مباي عارضوا الموضوع النووي وخصوصاً سبير اندمجت هذه المعارضة في موقف «حمائمي» عام فيما يتعلق بالمشاكل الخارجية والأمنية.

أما فيما يتعلق بألون وغليلي كان موقفهما أيضاً متسماً بخصائص لم تكن بالضرورة مشتقة من معارضتهما للإستراتيجية النووية. إن من المؤكد أن تطوير مجموعة أسباب الحرب التي تناولها ألون (أنظر في ذلك الفصل الثالث) ناسب صراحة الإستراتيجية التقليدية، وبهذا المعنى ناسب بصورة منطقية موقفه إزاء الموضوع النووي. ولكن كما وضح بعد ١٩٦٧ لم يدمج في ذلك مفهوم التطرّف الإقليمي. أن «خطة ألون» التي بدت من نواحٍ معينة متطرفة عند صياغتها كانت بالرغم من ذلك بمثابة بديل من موقف «أرض إسرائيل الكاملة»، وبمرور الوقت بدت معتدلة بصورة متزايدة بالنسبة إلى الأمزجة السائدة في إسرائيل. وبعد ١٩٧٣ بدا ألون صاحب موقف أكثر اعتدالاً أيضاً من المواقف التي اتخذها حتّى ١٩٧٣، وكل ذلك دون تغيير كبير في موقفه في المجال النووي[١٤].

وخارج إطار متخذي القرارات لم تجرِ إلا مناقشة محدودة حول القضية النووية. وهكذا مثلاً جرت مناقشة كثيفة بما فيه الكفاية في الكنيست وكان سببها العلني مسألة إمكانية المبادرة إلى معاهدة تجريد منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. وفي إطار هذه المناقشة برز زعماء مبام، وعلى رأسهم المتكلم الرئيسي بإسمهم في مجال الأمن يعقوب حزان، في معارضتهم للمجهود النووي. وتبلورت بؤرة عامة أخرى لانتقاد المجهود النووي حول «اللجنة من أجل تجريد الشرق الأوسط من الأسلحة النووية» التي انضم إليها أيضاً إثنان كانا عضوين في لجنة الطاقة الذرية[١٥].

وعندما اتخذ ليفي أشكول رئيساً للحكومة بعد اعتزال بن غوريون في

١٩٦٣ واصل مساندة خط الرافضين للردع النووي. واستمر مجهود التطوير النووي، ولكن في المنافسة على الموارد المالية قُلِّلت حصته نسبياً ومما لا ريب فيه أن أشكول عارض تطوير مذهب إستراتيجي نووي.

وعلاوة على ذلك إن الزعامة السياسية الأمنية في عهد أشكول التي تعزز فيها تأثير ألون وغليلي وكذلك مجموعة زعماء مباي القدامى نفسها التي خالفت طريق دايان وبيرس أوجدتا مناخاً سياسياً أمنياً يتسم بالتحفظ على المجهود النووي. وعُبّر عن هذا الأمر عدة مرات في تصريحات متكررة بأن «إسرائيل لن تكون أول مَنْ يدخل أسلحة نووية في الشرق الأوسط». وفي وقت لاحق عدّل يغال ألون التصريح بأن أضاف أن «إسرائيل لن تكون أيضاً الثانية التي تدخل أسلحة نووية في الشرق الأوسط».

وفضلاً عن ذلك إن تأكيد أشكول على تقوية العلاقة بالولايات المتحدة هو أيضاً في الموضوع النووي. فالقلق الأمريكي من التطورات النووية في إسرائيل قل إلى حدٍ ما. وفي هذا السياق يمكن أن نذكّر بأن زيارات أمريكية لمفاعل ديمونة حدثت في ربيع ١٩٦٤ وشباط/ فبراير ١٩٦٥ وفي ١٩٦٧ قبل اندلاع حرب الأيام الستة.

إن تحسين مجموعة العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة في عهد أشكول أدى إلى افتراضات بخصوص اتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة على التخلي عن التطوير النووي في إسرائيل مقابل تنازلات سياسية مختلفة من جانب الأمريكيين، وكذلك اتفاقات على تزويد إسرائيل بأسلحة أمريكية[١٦]. ويبدو أنه لم يتوصل إلى اتفاق واضح من هذا النوع، ولكن تحسُّن الجو العام بين إسرائيل والولايات المتحدة سهل تحقيق التفاهم المتبادل.

وخلال هذه التطورات في مجال الإتصالات الإسرائيلية الأمريكية استمر الجدل السياسي داخل النخبة السياسية في إسرائيل على مواضيع سياسية أمنية منها المسألة النووية. وقد اشتد الأمر حدة عند استقالة بن غوريون من مباي وإقامته لـ «قائمة عمال إسرائيل» (رافي) وانضمام دايان وبيرس إلى هذا

الحزب. إن إحدى بؤر الإنتقاد الذي وجهه «رافي» صراحة أو ضمناً الإهمال الظاهري من جانب حكومة أشكول للموضوع النووي. لقد اشتمل هذا الإنتقاد أكثر من مقدار ضئيل من التضليل، إذ في الواقع في فترة حكومة بن غوريون تُفُودِيَ فعلاً تطوير مذهب إستراتيجي نووي.

وعلى أية حال، بعد حرب الأيام الستة تغيّر نظام إتخاذ القرارات في إسرائيل. ومع ذلك نجح ألون وغليلي في منع تبنّي استرتيجية نووية لإسرائيل. وفي الوقت نفسه قرّرت الولايات المتحدة إيقاف زيارات التفتيش على مفاعل ديمونة. وفي تقدير مراقب أجنبي إن من المحتمل إن خلفية ذلك القرار كانت الشك في أن اسرائيل خطت فيما يتجاوز مرحلة الخيار. ونظراً إلى ذلك، إن مواصلة الزيارات لديمونة دون اتخاذ خطوات قسر امريكية ضد اسرائيل، خطوات قصدها إيقاف التطور النووي، كان من المحتمل أن تفسّر في العالم بأنها تأييد أخرس من جانب الولايات المتحدة للمجهود النووي الإسرائيلي[١٧].

ويبدو أن تولي الليكود(التكتل) للسلطة في ١٩٧٧ لم يغيّر الموقف الإسرائيلي المتخذ حِيال القضية النووية. وإذا كان مناحيم بيغن قد أظهر شكاً على الإطلاق فإنه أظهر شكاً أكبر إزاء الفائدة التي من الممكن تحقيقها من تبني مذهب نووي جلي. وأظهر أيضاً القلق الكبير إزاء إمكانية ظهور أسلحة نووية في دول عربية. أن الهجوم الإسرائيلي على المفاعل في العراق وكذلك الموقف الإسرائيلي المتخذ إزاء إمكانيات التطوير النووي في دولة عربية يشيران إلى هذا الموقف الذي اتخذه مناحيم بيغن.

من ذلك يتضح أن زعماء سياسيين متنوعين ومختلفين من الطيف السياسي الإسرائيلي كانوا متحدين على الموقف المنتقد للمفهوم الذي تمثل في أن من المحتمل أن ينشأ توازن للردع النووي المستقر في الشرق الأوسط.

ملاحظات

(١) يرد تلخيص للكتابات المنشورة في بيتر براي Israel's Nuclear Arsenal ، ١٩٨٤، ويرد أيضاً تلخيص مفيد في ليونارد سبيكتور، Nuclear Proliferation Today ، ١٩٨٤ . وغني عن الإضافة أن التفاصيل الواردة في هذين الكتابين لم تتلق قط أي تأكيد إسرائيلي رسمي.

(٢) التفاصيل فيما يتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل وفرنسا وكذلك خلفية الإتفاق من سنة ١٩٥٧ ترد في متي غولان، شمعون بيرس، ١٩٨٢ (بالعبرية)؛ وميخائيل بار ـ زوهار، بن غوريون، ١٩٧٧ (بالعبرية)؛ وبيير بيان، Le Deux Bombes ، ١٩٨٢ .

(٣) إن الإدعاء(الذي لم يتلق أي تأكيد رسمي أو غيره) بخصوص إقامة معهد لفصل البلوتونيوم يرد في بيان، المرجع نفسه، وأيضاً في ستيفن وايزمان وهربرت كروسني، The Islamic Bomb ، ١٩٨١ .

انظر خصوصاً وايزمان وكروسني، المرجع نفسه، ص ص ١١٠ ـ ١١٣ . يعتمد المؤلفان على مقابلة لفرانسيس برين الذي كان رئيساً للهيئة الفرنسية للطاقة الذرية.

ويؤكد المصدر الأخير أيضاً قراراً فرنسياً بالمساعدة النووية لإسرائيل اتخذته في الواقع حكومة فرنسا في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ وقبل مؤتمر سيفر (ص ١١١).

(٤) سبكتور، المرجع نفسه، ص ص ١١٩ ـ ١٢٠ .

(٥) بار ـ زوهار، المرجع نفسه، ص ١١٧٣، وأيضاً تشارلز ديغول، Renewal and Endeavor ، ١٩٧١، ص ٢٦٦ .

(٦) بار ـ زوهار، المرجع نفسه، ص ١٣٨٤ .

(٧) غولان، المرجع نفسه، ص ١٠٢ .

(٨) بار ـ زوهار، المرجع نفسه، ص ١٣٨٨ .

(٩) المرجع نفسه، ص ١٣٨٩ .

(١٠) نيويورك تايمز، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠؛ تايم ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ .

(١١) ديلي أكسبرس، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر١٩٦٠؛ واشنطون بوست، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ .

(١٢) بار ـ زوهار، المرجع نفسه.

(١٢أ) يئير عفرون، «Israel and the Atom: The Uses and Misuses of Ambiguity» Orbis ، شتاء ١٩٧٤ .

(١٣) في هذا الموضوع أخالف الفرضية التي يضعها شلومو أرونسون في كتابه Conflict and Bargaining in the Middle East ، ١٩٧٨ .

(١٤) عن تطور المناقشة في إسرائيل حول موضوع الخيار النووي انظر أيضاً بار ـ جوزيف،
«The Hidden Debate: The Formation of Nuclear Doctrines in the Middle East»
١٩٨٢.

(١٥) لدى التوقيع على الإتفاق السري مع فرنسا استقال كل أعضاء لجنة الطاقة الذرية باستثناء الرئيس الأستاذ ا. د. بيرغمان. وانقسم إثنان من المستقيلين إلى «اللجنة المعنية بنزع الأسلحة النووية في الشرق الأوسط».

(١٦) أهرونسون، المرجع نفسه، ص ٥١.

(١٧) سبكتور، المرجع نفسه، ص ٣٧٥، الملاحظة ٣٩. يعتمد سبكتور على معرفة أحد أفراد الحكومة الأمريكية. إن هذا التقدير لأسباب القرار الأمريكي طرحه أرنين عزرياهو في إسرائيل في ١٩٦٩.

الفصل الثاني

الموقف العربي

ثمة أربع خصائص يتسم بها الموقف العربي تجاه المسألة النووية: أولاً، إنه يتسم بسمة رد الفعل إلى حد كبير على التطورات النووية في إسرائيل (وفي الحالة العراقية على التطورات في إسرائيل وفي إيران). وثانياً، ثمة فجوة كبيرة بين الحافز والموارد المالية من ناحية والبنية الأساسية العلمية والتكنولوجية من ناحية ثانية. وثالثاً، هناك تنوع كبير في ردود الفعل والمواقف إزاء المشكلة النووية. ورابعاً وأخيراً، نطاق مصغر نسبياً من المناقشات المتعلقة بالموضوع النووي ـ أيضاً في الفترات التي كانت المناقشات فيها كثيفة ـ بالمقارنة بنطاق المناقشات في الصحافة العربية حول النزاع الإسرائيلي العربي في مجموعه.

يمكن تقسيم تسلسل ردود الفعل العربية حسب الترتيب الزمني إلى ثلاث فترات. الفترة الأولى من سنة ١٩٦١، حينما ظهرت ردود الفعل العربية الأولى في أعقاب ما كشف في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ من المعلومات عن إقامة المفاعل في ديمونة، وحتى نشوب حرب ١٩٦٧[١]. وتُقسم هذه الفترة إلى فترتين فرعيتين، حتى ١٩٦٥، حين نُشرت سلسلة مقالات هيكل التي عالجت إسرائيل والنواة، ومنذ ذلك الوقت حتى ١٩٦٧. والفترة الثانية: السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤. والفترة الثالثة بدايتها بعد حرب ١٩٧٣، وهي تستمر حتى اليوم، وقد يبدأ قصف المفاعل في العراق في ١٩٨١ فترة أو فترة فرعية جديدة.

عند ظهور الأخبار في الصحافة الدولية عن المفاعل في ديمونة، في أواخر ١٩٦٠، بدأت مناقشة عامة عربية حول الموضوع النووي[٢]. وكانت ردود الفعل الأولى مختلطة. من ناحية واحدة نشأ الشك بخصوص نوايا إسرائيل لتطوير قدرة نووية عسكرية. ومن ناحية ثانية سُمع الإدعاء بأن إسرائيل معنية بإشاعة الإشاعات عن القدرة العسكرية النووية لتخويف العالم العربي.

وفي مرحلة معينة طرح أيضاً الرئيس عبد الناصر إمكانية إعداد «الدول العظمى الإستعمارية» للأرضية لتزويد إسرائيل بأسلحة نووية واعتزام هذه الدول لإخفاء ذلك عن طريق إشاعات عن قدرة إسرائيلية مستقلة(٣).

وفي شباط/ فبراير ١٩٦١ فعلاً أجرى وزراء الخارجية العرب الذين دعوا إلى الإجتماع في بغداد مناقشة حول هذا الموضوع، ولو أنه لم يكن الموضوع الوحيد. وأجريت مناقشات حول هذا الموضوع أيضاً خلال الإجتماعات التي عقدها رؤساء هيئات الأركان للجيوش العربية. ولكن كل المناقشات حول المسألة النووية في الصحافة العربية المكشوفة، وفيما يبدو أيضاً في المشاورات التي أجراها متخذو القرارات، لم تشكل موضوعاً مركزياً في التفكير العربي في الصراع. وهكذا، على سبيل المثال، إن مؤتمر القمة العربي الثاني المعقود في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤ لم يتناول بتاتاً هذا الموضوع.
وفي ١٩٦٥ تزايد الإهتمام العام العربي عند نشر مقال طويل كتبه محمد حسنين هيكل في **الأهرام**. لقد حلل هيكل المجهود النووي الإسرائيلي وقرر ان من اللازم توفر رد فعل عربي مناسب. (إن اهتمام هيكل المفاجىء بالموضوع كان فيما يبدو نتيجة لزيارة قام بها للندن حيث سمع تقديرات من استراتيجيين غربيين لمعاني الإنتشار النووي وكذلك تقديراتهم للبرامج النووية الإسرائيلية).

لقد صنف صلاح شبل ردود الفعل العربية في سنوات الستين خمس مجموعات(٤):

أ ـ مدرسة ادعت بأن الأسلحة النووية لا يصلح استعمالها وقت الحرب، ولذلك لا تستطيع إسرائيل أن تستعملها، وإن كل نيتها ليست سوى إخافة العرب.

ب ـ التفوق العددي الضخم للعرب سيوازن الأسلحة النووية الإسرائيلية.

جـ ـ إذا حصلت إسرائيل على أسلحة نووية فإن العرب أيضاً سيحصلون عليها وبذلك يحيّدون الأسلحة الإسرائيلية. ونظراً إلى ذلك سيكون من

الممكن بعد خوض الحرب بالأسلحة التقليدية.

د ـ على أية حال إن الطريق المؤدي إلى تحرير فلسطين هو بواسطة حرب المغاوير، ولذلك ليست للإسلحة النووية صلة بالموضوع.

هـ ـ مهما يكن الأمر إن الدولتين العظميين الرئيسيتين ستنجحان في منع الإنتشار النووي في الشرق الأوسط. (ونظراً إلى ذلك لن تحوز إسرائيل ولا الدول العربية أسلحة نووية).

إن سورية تحت حكم البعث أكدت خصوصاً الحجج الواردة في البند (د)، أي إن الطريق المؤدي إلى تحرير فلسطين بواسطة معركة المغاوير (الفدائيين) ولذلك إن الأسلحة النووية ليست واردة[٥]. وكان أحد المعاني العملية لذلك التأييد لأنشطة «فتح» التي بدأت في تلك الفترة. وكان ثمة تأثير آخر تمثل في تفادي الحاجة إلى الحرب التقليدية العادية ضد إسرائيل. وأيضاً إن حجج «فتح» أيدت طبعاً حرب المغاوير، ولكن تلك الحجج تضمنت أيضاً المخاوف من أن الأسلحة النووية من المحتمل أن تجمد الوضع الراهن.

ومقابل ذلك أُعرِب في مصر عن الخوف من أن الأسلحة النووية الإسرائيلية تشكل تهديداً خطيراً للعالم العربي، وإنه ينبغي القيام بمجهود لمواجهة هذا التطور. فعلى سبيل المثال حدد هيكل بضع طرق عمل متاحة لمصر:

١ ـ الإنتظار حتّى تتزود إسرائيل بأسلحة نووية وعندئذٍ يتم القيام بالعمل.
٢ ـ محاولة الحصول على أسلحة نووية؛ في هذه الغضون يجمد الوضع الراهن فترة غير محدودة وتتم الحيلولة دون حل المشكلة الفلسطينية.
٣ ـ إنتظار عمل دولي؛
٤ ـ القيام بعمل وقائي.

إن من الصعب القيام بتقدير الحد الذي رفعت مصر عنده المسألة النووية إلى رأس ترتيب أولوياتها في تلك الفترة. ويمكن الإفتراض بأنه حتّى ١٩٦٧

نُظِر إلى إمكانية حيازة إسرائيل لأسلحة نووية باعتبارها مسألة بعيـدة يكتنفها الغموض. وبقدر تشكيل المسألة النووية عاملاً مستلزماً لرد فعل نشيط مصري فإن رد الفعل ذلك تلخص في خطوط السياسة التالية(٦):

١ ـ محاولة تطوير قدرة نووية مستقلة؛ وهذه المحاولة فشلت إطلاقاً.

٢ ـ الدأب على سباق التسلح بالأسلحة التقليدية بهدف تحقيق التفوق بهذه الأسلحة. هذا التفوق ـ هكذا مثلاً ادعى هيكل ـ يعوض عن قدرة إسرائيل النووية. ومع ذلك إن المجهود المصري في إطار سباق التسلح بالسلاح التقليدي بين إسرائيل والدول العـربية بُـذل بصورة رئيسيـة دون علاقـة بالمسألة النووية. وذلك يعني أن الجهد التقليدي المصري كان سيحدث على أية حال.

٣ ـ محاولة الحصول على ضمانات نووية من الإتحاد السوفياتي.

٤ ـ محاولة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وعن التحذيرات الصـادرة عن عبد النـاصر من أن من المحتمـل، إذا تزودت إسرائيل بأسلحة نووية، أن تقوم مصر بإجراء عسكري سبقي لم يكن أي تعبير في الميدان. ولحرب ١٩٦٧ لم تكن علاقة بالقضية النووية، ونبعت تلك الحرب كلها من تداخُل عوامل سياسية استراتيجية في سياقين: تدهـور الحالة على الحدود بين إسرائيل وسورية، ونظام العـلاقات العـربية. وكـان الجهاز الذي أسهم إسهاماً كبيراً في نشوب الأزمة التي سبقت الحرب معاهدة الدفاع بين مصر وسورية، وهي المعاهدة التي وقعت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦ والتي كان الغرض منها، من وجهة نظر مصر، إضفاء الإعتدال على السلوك السوري وردع إسرائيل. وكما هو معروف كـان الفشل قـرين هذين الهدفين.

ولا توجد شهادات واضحة على ما إذا سعت مصر إلى نيل ضمانات من جانب الإتحاد السوفياتي في حالة تزود إسرائيل بالأسلحة النووية. إن ذكر طلب

مصري من هذا النوع، واستجابة جزئية من جانب الإتحاد السوفياتي، ظهر في حينه ولكن مصادر مصرية نفته في نهاية الأمر(٧). وبذلت محاولات مصرية للحصول من الإتحاد السوفياتي على أسلحة نووية أو مساعدة في تطوير بنية أساسية تكنولوجية تجعل من الممكن الذهاب في إتجاه إنتاج أسلحة نووية، ولكن الإتحاد السوفياتي رفض هذه الطلبات.

في السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ قل إلى حد كبير تناول الموضوع النووي في التصريحات العربية. يبدو إن نتائج حرب ١٩٦٧ كانت خطيرة من وجهة نظر «دول المواجهة» لدرجة أن جميع الجهود وُجهت إلى محاولات الحل، بصورة سياسية أو عسكرية، للمعضلات التي واجهت هذه الدول عند فقدان الأراضي التي احتلتها إسرائيل. في هذه الظروف إن إمكانية حيازة الأسلحة النووية الإسرائيلية أو إحراز إسرائيل للتقدم في هذا الإتجاه بدت ثانوية في أهميتها. وأيضاً في حرب الإستنزاف وفي حرب ١٩٧٣ لم يؤد العامل النووي أية وظيفة كما سنرى في الفصل الرابع.

وعادت المسألة النووية فثارت بوصفها موضوعاً مركزياً في المناقشة العامة العربية ابتداء من ١٩٧٤ بالإقتران بتغير كثافة المناقشة وفقاً لظروف مختلفة. ومع ذلك في تلك الفترة بقي الموضوع النووي واحداً من مجموعة من المواضيع المرتبطة بالصراع الإسرائيلي العربي، ولحد اليوم لم يبلغ مركز الموضوع الذي يفوق في أهميته المواضيع الأخرى.

حتّى منتصف سنوات الثمانين بدت ثلاثة مواقف في هذه المناقشة فيما يتعلق بالسؤال: هل تحوز إسرائيل أسلحة نووية. يقول موقف واحد أن لإسرائيل فعلاً أسلحة نووية. ويخالف الموقف الثاني ذلك ويؤكد على أن إسرائيل لا تحوز أسلحة نووية. أما الموقف الثالث ـ الذي يشارك فيه فيما يبدو معظم واضعي السياسة والمراقبين ـ فإنه متردد وليس مقتنعاً بما إذا كانت أم لم تكن قدرة نووية لدى إسرائيل.

يمكن إذن أن نقرر إن إستراتيجية الغموض التي تتبعها إسرائيل طوال

السنين نجحت إلى حد كبير، بمعنى أن معظم السياسيين والمشتغلين بالشؤون العامة والمراقبين العرب يكتنفهم الضباب فيما يتعلق بقدرة إسرائيل الحقيقية في هذا المجال[٨]. (وينبغي أن يضاف مع ذلك أنه إبتداء من النصف الثاني من سنوات الثمانين تتزايد التصريحات العربية القائلة إن لإسرائيل فعلاً أسلحة نووية. ويمكن الإفتراض بأن هذه التصريحات نبعت من العدد المتزايد من المواد الدولية المنشورة التي تذكر أن لدى إسرائيل مخزوناً من الأسلحة النووية[٨أ]. ومع ذلك بقي عدم التأكد العربي كما هو). وهكذا، على سبيل المثال، عرض الرئيس السادات في أماكن مختلفة المواقف الثلاثة معاً، وأكد الموقف المتردد الذي ينحو منحى أكبر إلى الافتراض بأن إسرائيل ليست حائزة لأسلحة نووية وبأنه ليس لديها سوى خيار نووي[٩]. أما الأسد فقد قرّر في ١٩٧٦ أن إسرائيل ليست إلا ماضية على طريقها صوب الأسلحة النووية[١٠]. وفي نيسان/ أبريل ١٩٧٧ تكلم عن الأسلحة النووية الإسرائيلية بمصطلحات المستقبل[١١]. أما ملك السعودية فيصل فقد قرر هو أيضاً أنه لا يعتقد بأن لإسرائيل أسلحة نووية[١٢]. وقرر الدكتور إبراهيم حمودة رئيس مجلس سلطة الطاقة الذرية في مصر أنه ما دامت دولة من الدول لم تجرِ تجربة ذرية فمن المستحيل القول بالتأكيد أنها تحوز هذه الأسلحة؛ أن من الممكن التقدير والإفتراض ولكن من المستحيل التقدير بالتأكيد[١٣]. وفي النهاية قرر في ١٩٨٣ حسني مبارك رئيس مصر «أن مصر لا تفكر على الإطلاق في تطوير أسلحة نووية. ونحن نأمل في تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. . . وليست لدينا أية معلومات موثوق بها عما إذا كانت أم لم تكن أسلحة نووية في حوزة إسرائيل»[١٤].

وفيما يتصل بمسألة ردود الفعل العربية الممكنة على الأسلحة النووية الإسرائيلية هنا أيضاً يبرز عدد من المواقف التي تشكل بصورة رئيسية صدى للحجج المطروحة في سنوات الستين. ادعى البعض بأن على الدول العربية أن تتزود بأسلحة نووية. وأكد آخرون على أن دخول أسلحة نووية في المنطقة يؤدي إلى الإستقرار في المنطقة، وبذلك سيُحال نهائياً دون «حل» المشكلة

الفلسطينية. وخلافاً لهؤلاء قال قائلون أنه سيكون من الممكن حينئذٍ أيضاً استخدام جيش مزود بأسلحة تقليدية في الحرب ضد إسرائيل. وثمة أيضاً إدعاءات بأن وجود أسلحة نووية في المنطقة سيضع إسرائيل بالذات في وضع التدهور، وذلك بسبب حساسيتها وسهولة إصابتها من حرب نووية، الحساسية وإمكانية الإصابة اللتان هما أكبر من حساسية وإمكانية إصابة الدول العربية.

إن المواد المنشورة عن التطور النووي الإسرائيلي أدت بالدول العربية ليس فقط إلى إجراء مناقشات ولكن أيضاً إلى جهود عملية في اتجاهات مختلفة. ومن هذه الدول أن الدول التي قررت أن تسلك طريق حيازة الأسلحة النووية تتاح أمامها ثلاث طرق:

أ - الحصول على أسلحة نووية جاهزة أو مكوّنات لها من دولة نووية؛ ولكن الجهود العربية المختلفة التي بذلت في هذا الإتجاه فشلت على الإطلاق لحد الآن.

والإمكانيتان الآخريان هما:

ب - أن تقام بصورة بطيئة وباستثمارات كبيرة بنية أساسية نووية خاصة بها.

جـ - تقديم مساعدة مالية للدولة التي تسعى إلى إنتاج أسلحة نووية والتي لديها موارد علمية وتكنولوجية مناسبة حتّى تسلّم هذه الدولة، عندما تصل إلى إنتاج الأسلحة، الأسلحة مقابل المساعدة المالية التي قدمت إليها.

هنا المكان للدخول في تفاصيل فنية معينة فيما يتعلق بالمفاعلات النووية. هذه المفاعلات تنقسم بصورة عامة إلى نوعين: مفاعلات طاقة كهربائية الغرض الرئيسي منها توليد الطاقة الكهربائية، ومفاعلات البحوث التي الغرض الرئيسي منها إجراء البحوث وإنتاج البلوتونيوم. والنوعان المذكوران ينتجان البلوتونيوم أما بوصفه منتجاً رئيسياً أو بوصفه منتجاً جانبياً. وفيما وراء ذلك أنها تقسم إلى أنواع مختلفة.

ومفاعلات البحوث تنقسم ثانية إلى عدة أنواع، وخصوصاً وفقاً للوقود

الذي يشغّلها، ووفقاً لأنواع المادة المبرِّدة، ووفقـاً للعامـل المُرسِّـل. ولكن لغرض موضوعنا نكتفي بالتقسيم وفقاً للوقود المُشغِّل، وهنا أيضاً نكتفي بنوعين من بضعة أنواع: مفاعلات تعمل على أساس اليورانيوم المُثَـرى ومفاعـلات تعمل على أساس اليورانيوم الطبيعي.

إن اليورانيوم المُثَرى هو اليورانيوم الذي زيد مقدار النظير يو ٢٣٥ الذي يتضمنه إلى محتوى يتجاوز نسبة ٩٠ في المائة من اليورانيوم كله (من الممكن طبقاً إثراء اليورانيوم بدرجات أقل كثيراً). أما في اليورانيوم الكائن في الطبيعة فإن هذا النظير غير موجود إلاّ بنسبة ٠,٧ في المائة. وسنتوقف فيما بعد عند عملية إثراء اليورانيوم.

والدولة الراغبة في الوصول إلى قنبلة نووية يتعين عليها أن تمر بالمراحل التالية:

أ ـ الحصول على يورانيوم مثرى أو نظير معين من البلوتونيوم، أي بلوتونيوم ٢٣٩، وهما يشكلان المـادة التي تركب القنبلة منهـا. إن عملية إثـراء اليورانيوم سنناقشها كما قلنا فيما يلي. وفيما يتعلق بالبلوتونيوم فإن من الممكن إنتاجه في المفاعلات النووية من الأنواع المختلفة. ولكن لذلك جانبه السلبي، إذ من اليورانيوم المثرى بالذات يمكن استخراج كمية أقل كثيراً من البلوتونيوم منها من اليورانيوم الطبيعي.

ب ـ إن استخرج البلوتونيوم من المفاعل فهو ليس مناسباً بعد لإنتاج الأسلحة النووية، إذ أن النظير اللازم بلوتونيوم ٢٣٩ مخلوط في نظائر أخرى من البلوتـونيوم. ولاستخـراجه ينبغي أن يمـرر البلوتونيـوم المستخـرج من المفاعل بعملية أخرى من الفصل الكيميائي في منشأة خاصة (منشأة إعادة المعالجة).

جـ ـ تركيب القنبلة على أساس البلوتونيوم المفصول (أو على أساس اليورانيوم المثرى إذا شكّل ذلك أساساً للقنبلة).

د ـ الحصول على وسائل الإطلاق المناسبة لنقل القنبلة.

وعملية إثراء اليورانيوم باهظة جداً، ويمكن أن تقوم على بنية أساسية علمية وتكنولوجية لا توجد إلا عند دول كبيرة ومتطورة النمو. هذه هي عملية «الفصل الغازيّ» التي تقوم بصورة رئيسية على إحالة اليورانيوم الطبيعي إلى حالة الغاز وحينئذٍ يضغط على أغشية كثيرة. وتكلف منشأة متوسطة لغرض إثراء اليورانيوم بهذه الطريقة حوالي بليون دولار. وكذلك تستهلك عملية الفصل كمية ضخمة من الكهرباء. ولكي نجعل ذلك ملموساً نذكر بأن منشأة إثراء اليورانيوم في الصين استهلكت خلال سنوات الستين ربع مجمل إنتاج الكهرباء في الصين كلها. ومثل هذه المنشآت غير موجودة إلاّ في الدول العظمى النووية في العصر الحاضر.

وفي السنوات الأخيرة بذلت جهود لاستحداث عمليات أرخص وأسهل لإثراء اليورانيوم. والبارزة منها العملية القائمة على أساس الطرد من المركز. في هذه العملية يدخل اليورانيوم في الآلات الطاردة من المركز والدائرة بسرعة هائلة. وتبعد ذرات اليورانيوم الواحدة عن الأخرى ويتم فصل النظائر المختلفة الواحد عن الآخر. وثمة إتحاد يضم ألمانيا وهولندا وبريطانيا وقام باستحداث منشأة مشتركة للنبذ من المركز ومُقامة في هولندا. وثمة أيضاً منشآت تجريبية تعمل بهذه العملية في الولايات المتحدة واليابان.

وبسبب الصعوبات في إثراء اليورانيوم فإن الدولة التي ليست من الدول الكبرى والمتطورة النمو في العالم والتي ترغب في التطوير النووي تقيم مفاعلاتها النووية على أساس اليورانيوم المثرى الذي تشتريه من المتجين أو على أساس اليورانيوم الطبيعي. والدولة الراغبة في التطوير النووي العسكري تختار عموماً مفاعل البحث القائم على أساس اليورانيوم الطبيعي وليس على أساس اليورانيوم المثرى. وينبع هذا الإختيار من اعتبارين:

أ - بسبب ندرة اليورانيوم المثرى من المستحسن للدولة التي تريد أن تكون مالكة لأسلحة نووية دون اعتماد على مصادر خارجية أن تختار اليورانيوم الطبيعي الذي من الأسهل الحصول عليه في السوق الحرة.

ب ـ من اليورانيوم المثرى يمكن كما ذكرنا آنفاً استخراج قدر أقل كثيراً من البلوتونيوم منه من اليورانيوم الطبيعي.

وبناء مفاعل نووي عملية تستمر عموماً خمس إلى ست سنوات، وأحياناً وقتاً أطول. وعلى سبيل المثال إن بناء المفاعل العراقي استمر حوالي خمس سنوات. وإقامة منشأة الفصل الكيميائي عملية تستغرق وقتاً أطول، إذا وُجد مَنْ هو على استعداد لتزويدها. وهنا المكان لأن نذكر أنه بينما لا تشير بالضرورة إقامة مفاعل نووي إلى أن الدولة التي تقيمه معنية بالتطوير النووي العسكري فإن إقامة منشأة الفصل تثير فوراً شكوكاً جادة في هذا الإتجاه. ولذلك ركزت الجهود الرامية إلى منع الإنتشار النووي خصوصاً على هذا المكّون من الدورة النووية.

ومرحلة تصميم القنبلة وتركيبها أيضاً مرحلة معقّدة وصعبة جداً. والمبادىء العامة لتركيب القنبلة معروفة نسبياً، ولكن توجد صعوبات فنية كبيرة جداً في هذه العملية. من المعروف أنه حتّى دول متطورة جداً وذات بنية أساسية تكنولوجية وعلمية واسعة تصادف صعوبات كبيرة في هذه المرحلة، وتحتاج فترات زمنية طويلة وفريقاً كبيراً من العلماء والمهندسين والفنيين الأكفاء للتغلب على ذلك.

مصر

في مصر أُكمِلت فعلاً في سنة ١٩٦١ إقامة مفاعل بحث صغير. لقد أقام الإتحاد السوفياتي المفاعل في أنشاص، وهو من نوع دابليو آر ـ سي ويقوم على أساس التبريد بالماء. ويُشغل باليورانيوم المثرى بدرجة ١٠ في المائة وطاقته ميغاواتان. ونظراً إلى صغره هذا ليس له أهمية عسكرية[١٥].

وحاولت مصر الإستعانة بالإتحاد السوفياتي من أجل إقامة بنية أساسية نووية أكبر، ولكن دون أن تحقق النجاح. وأقامت مجموعة علاقات بالمؤسسة النووية في الهند، ولكن مجموعة العلاقات هذه أيضاً لم تساعد في إقامة بنية

أساسية كالبنية المذكورة. وينبغي تكرار التأكيد على أن مصر تفتقر إلى قاعدة علمية تكنولوجية لإقامة بنية أساسية نووية مستقلة، ولذلك تضطر إلى الإعتماد على المساعدة الأجنبية الواسعة لتحقيق التطوير النووي المستقل.

إن المفاوضات على حيازة مفاعلي طاقة نوويين من الولايات المتحدة دامت فعلاً سنوات كثيرة[١٦]. وكان القصد ولا يزال حيازة مفاعلي طاقة من إنتاج ويستنغهاوس طاقة كل منهما ٤٤٠ ميغاوات. وكخطوة أولى صوب ذلك صادقت مصر في ١٩٨١ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية(بعد أن لم تقم قبل ذلك إلا بالتوقيع عليها). وكذلك تمّ الإتفاق في ١٩٧٥ على أن يكون المفاعلان خاضعين للتفتيش الوثيق من كل من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ٥ آب/ أغسطس ١٩٧٦ وُقِّع حقاً بالأحرف الأولى مشروع إتفاق بين الولايات المتحدة ومصر بخصوص ذلك[١٧]. وأرسل مشروع مماثل أيضاً إلى إسرائيل التي جرت معها مفاوضات موازية على تزويد مفاعلات الطاقة. ومنذ ذلك الوقت وحتّى ١٩٧٩ لم يُحرز تقدم لأنه لم يتم فيما يبدو التوصل إلى اتفاق مُوازٍ مع إسرائيل. وفي ١٩٧٩ في أعقاب اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر اعتبرت الولايات المتحدة نفسها معفاة من الحاجة إلى إقامة تماثُل بين إسرائيل ومصر في قضية مفاعلات الطاقة، وواصلت مفاوضات منفصلة مع مصر. ولكن فضلاً عن المشاكل السياسية التي أخّرت إحراز تقدم المفاوضات حتّى ١٩٧٩ وضعت عقبات جديدة على طريق تحقيق الإتفاق. وكانت العقبة الرئيسية مالية. طلبت مصر منح اعتماد للوفاء الكامل بنفقات إقامة المفاعلين وبسبب ذلك توقف الأمر. وهكذا مثلاً رفض مصرف التصدير والإستيراد منح أي اعتماد لهذا الغرض، نظراً إلى ادعاء الخبراء فيه بأن مصر تفتقر إلى القدرة الإقتصادية على سدّ الإعتماد. ومؤخراً فقط، وفي أثر الضغط الثقيل الذي مارسه وزير الخارجية الأمريكي شولتز، وافق المصرف على منح اعتماد يبلغ ٢٥٠ مليون دولار لمدة السنتين ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، بغية تحقيق المرحلة الأولى من حيازة المفاعلين[١٨]. وسرعة العمل في المستقبل ليست واضحة بعد.

وفي مصر تجري مناقشات حـول المُرْبِحِيـة التكنولـوجية والإقتصـادية للمفاعلين. ثمة مدرسة تنتقد القرار بحيازة المفاعلين وتعتبره استثمار مـوارد غالية دون أية حاجة مستعجلة. وحقاً، نظراً إلى القدرة غير المُستغلة على إنتاج الكهرباء بواسطة سدّ أسوان واحتياطي مصر من النفط يبدو أن المشروع ليس له ما يبرره لأسباب تتعلق بالطاقة أو لأسباب اقتصادية.

وخلال إجراء المفاوضات مع الولايات المتحدة وقع الرئيس السادات في شباط/ فبراير ١٩٨١ على بروتوكول بخصوص التعاون النووي مع فرنسا. وفي إطار التعاون دار الكلام عن حيازة مفاعلي طاقة نوويين، كل منهما ذو ٨٠٠ ميغاوات. وفي هذا السياق أفادت التقارير أيضاً بأن مصر تنوي بناء شبكة من ثمانية مفاعلات نووية للطاقة حتّى نهاية القرن[١٩]. ولحـد الآن لم يؤد هذا الإتفاق إلى أية نتيجة عملية. وترتبط مصر أيضاً باتفاقات المعرفة النووية مع عدد من الدول الأخرى ـ ألمانيا الغربية وكندا والهند.

إن هـذا الإستعراض القصيـر للمجهـود النـووي المصـري يشيـر إلى اتجاهات ونوايا مختلفة داخل الزعامة المصرية. يمكن إدراك ميل إلى بنـاء قدرة نووية رداً على القدرة الإسرائيلية. ومع ذلك منـذ سلكت مصر طـريق السلام تحرك المجهودَ أسباب تتعلق باقتصاد الطاقة وعوامل استراتيجية. وعلى أية حال، إن العقبات التي تعترض طريق تطوير بنية أساسية نووية كبيرة جداً، وحتى لو دخلت مصر عملياً في بناء مفاعلات الطاقة (بعد انقضاء ما يزيد عن عقد من السنوات منذ بدأت المناقشات حول هذه المسألة) فستمضي سنوات كثيرة حتّى يبدأ تشغيل المفاعلات. وفضلاً عن ذلك إذا كانت المفاعلات التي ستقام أمريكية فسيكون نظام التفتيش عليها أوثق كثيراً من نظام التفتيش الذي تمارسه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإلحاق أي ضرر بهذا النظام من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى أزمة دبلوماسية عسيرة مع الولايات المتحدة ويجعل من الصعب على مصر تشغيل المفاعلات في المستقبل.

ليبيـــا

هذه هي الدولة التي تُذكر دائماً في السياق النووي بوصفها مثالاً على الأخطاء التي ينطوي عليها الإنتشار النووي. إن حاكم ليبيـا العقيد القـذافي خصص حقاً للموضوع النووي جهوداً كثيرة. وغني عن الإضافة أنه ليست لدى ليبيا أية قدرة علمية أو تكنولوجية على تطوير صناعات متقدمة، وخصوصاً في المجال النووي. وأشارت مصادر مختلفة إلى محاولات ليبية للحصول على أسلحة نووية أو للحصول على مساعدة في إقامة بنية أساسية لتكنولوجيا نووية عسكرية من الإتحاد السوفياتي والهند والصين وفرنسا وطبعاً من باكستان[٢٠]. وأشارت شائعات أيضاً إلى محاولات ليبية لسرقة أسلحة نووية لدول نووية. وكل المحاولات فشلت.

وعلى أية حال انضمت ليبيا في ١٩٧٥ إلى المعاهـدة لمنع الإنتشـار النووي، وبعد ذلك بشهر تقريباً وقّعت على إتفاق مع الإتحاد السوفياتي على إقامة مفاعل بحث صغير بحجم ميغاواتين، ويبدو أن من الممكن زيادة حجمه إلى ١٠ ميغاواتات[٢١] وكان رد الفعل الدولي معتدلاً نظراً إلى أنه لم تكن أية إمكانية لأن ينتج المفاعل بلوتونيوم بكمية كبيرة لأغراض الأسلحة.

ولكن في آذار/ مارس ١٩٧٦ تم التوقيع على اتفاق أولي بين ليبيا وفرنسا بخصوص إقامة مفاعل طاقة بحجم ٦٠٠ ميغاوات. وبعد ذلك بـوقت قصير انسحبت فرنسا من هذا الاتفاق. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ وقع إتفاق بين ليبيا والإتحاد السوفياتي بخصوص إقامة مفاعل طاقة قوته ٣٠٠ ميغاوات وكذلك إقامة مركز للبحث النووي. وكان المُتصوَّر أن يكون المفـاعل تحت تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٢٢]. وفي مرحلة متأخرة أكثر نُوقشت بين الدولتين إمكانية إتفاق على إقامة مفاعلين نوويين للبحث لكل واحد منهما قوة ٤٤٠ ميغاوات[٢٣]. واتضح أنه على الرغم من هذه الترتيبات لم يحرز تقدم في تحقيق المشـروع، الأمر الـذي اضطر الليبيين إلى البحث عن مصـدر آخـر للمساعدة العلمية والتكنولـوجية. وفي هـذه المرة اتجهت ليبيـا إلى الشركـة

البلجيكية بيلغو نوكليير وطلبت هذه المساعدة. ولكن تدخلت هنا الولايـات المتحدة ومارست الضغط على بلجيكا لتمتنع عن ذلك. وبتأثير الضغط قررت بيلغو نوكليير عدم منح المساعدة المطلوبة[٢٤].

وكانت إحدى القضايا المثيرة قضية المساعدة المـالية الليبيـة للمجهود النووي الباكستاني. ولحد اليوم ليس واضحاً إلى أي حد ساعدت ليبيا حقاً مساعدة مالية المشروع النووي الباكستاني، وماذا كانت شروط الإتفاق بين ليبيا وباكستان بخصوص الثمار التي تتلقاها ليبيا مقابل المساعدة الماليـة. ومهما يكن الأمر، تذكر مصادر مختلفة إنه كان اتفاق سـري باكستـاني ليبي قائمـاً بخصوص المساعدة المالية السخية لباكستان، تحصل ليبيا لقاءها على «إمكانية الوصول الكامل إلى التكنولوجيا النووية[٢٥]». والرأي المقبول هو أن باكستان امتنعت في نهاية الأمر عن نقل المعرفة النووية إلى ليبيا. وعلى أية حالة ما كانت تلك المعرفة تكفي لأن تحرز ليبيا التقدم في الإتجاه النووي، إذ أنها تفتقر إلى بنية أساسية علمية وتكنولوجية مناسبة. ويمكن الإفتراض بأن ليبيـا سعت إلى الحصول عن طريق المساعدة المالية على الأسلحة النووية نفسها.

العـــراق

يبدو أن العراق بذل المجهود الرئيسي وذا المغزى الأكبر باتجاه الأسلحة النووية. وهذا المجهود يشهد أيضاً على الطريق الرئيسي الذي تستطيع به دول عربية - إذا استطاعت على الإطلاق - أن تصل إلى الأسلحة النووية باستثناء النقل المباشر للقنابل.

وخلفية القرارات العراقية كانت متنوعة. في أعقاب الإرتفاع الكبير جداً لإسعار النفط في السنتين ١٩٧٣ - ١٩٧٤ حظي العراق بنمو كبير في مصادره المالية وقرّر ترجمة هذا النمو إلى تعزيز قوته العامة. لقد وجه النظام الكثير من الموارد المالية لتعزيز الاقتصاد العراقي ولرفع مستوى الحياة. وبالإضافة إلى هـذه الخطوات زاد العـراق جهوده في مجـال حيازة الأسلحـة وزيادة القـوة

العسكرية، حسب التقليد الأمثل للدول العربية المركزية، وحاول أيضاً تعزيز وضعه السياسي في الشرق الأوسط. ويُفهَم السلاح النووي أنه طريق مفضٍ إلى زيادة التأثير السياسي وإلى تعزيز المركز الدولي[٢٦]. وبدأ العراق في السعي اعتباراً من منتصف سنوات السبعين إلى تحقيق مركز مسيطر في منطقة الخليج الفارسي والعالم العربي كله. وفي هذه المسألة الأخيرة واصل نظام صدام حسين اتجاهات هاشمية تقليدية وسياسة نوري السعيد من سنوات الأربعين والخمسين. وفي سنوات السبعين بدا للحكام العراقيين أن موارد النفط ستخفف عليهم هذا المجهود. بالإضافة إلى اعتبارات القوة والتأثير السياسي استرشد العراق بمجموعتين من الاعتبارات الإستراتيجية متعلقتين بالتهديدات الممكنة: التطور النووي الإسرائيلي والبرامج النووية الإيرانية. ولذلك سعى العراق إلى الحصول على أسلحة نووية أو تحقيق خيار نووي، والادعاءات بخصوص تطوير طاقة نووية للأغراض السلمية كانت تمويهاً للهدف الحقيقي.

وفي سنوات الستين أقام الإتحاد السوفياتي في العراق مفاعل بحث صغيراً من نوع آي آر تي ـ ٢٠٠٠ ذا طاقة ميغاواتين. وبدأ عمله في ١٩٦٨. ولكن في ١٩٧٤ بدأ العراق بإجراء مفاوضات مع فرنسا بخصوص إقامة مفاعل نووي بحجم أكبر كثيراً[٢٧] في البداية طلب العراق مفاعل طاقة نووياً من نوع غاز غرافيت ذا طاقة ٥٠٠ ميغاوات يستطيع إنتاج الكهرباء والبلوتونيوم معاً. ورفض الفرنسيون الطلب بسبب الكمية الكبيرة من البلوتونيوم المنتجة من مفاعل من هذا النوع (وعلى أية حال أوقف إنتاجه في فرنسا في نهاية سنوات الستين). والإتفاق الذي وقع ١٩٧٦ كان اتفاقاً على مفاعل بحث من نوع أوزيريس ذي طاقة ٧٠ ميغاوات. وسُمِّيَ المفاعل في فرنسا أوزيراق وكان اسمه الرسمي في العراق «تموز ١». وكذلك تم الإتفاق على بيع مفاعل نووي صغير من نوع «أيزيس».

يقوم المفاعل من نوع «أوزيريس» على أساس اليورانيوم المثرى بنسبة ٩٣ في المائة الذي التزمت فرنسا بتزويده. وتشغيل المفاعل يستلزم أن تكون

كمية اليورانيوم المثرى في قلب المفاعل ١٢ كغم تقريباً. وبغية التشغيل المستمر لمفاعل من هذا النوع ثمة حاجة إلى عدد من الشحنات سنوياً تبلغ كل شحنة منها ١٢ كغم.

وانتاب الولايات المتحدة القلق إزاء الإتفاق ومارست ظغوطاً على فرنسا[٢٨]. واستخدمت إسرائيل أيضاً روابطها الدبلوماسية في باريس وواشنطون بغية إلغاء الإتفاق. وبتأثير هذه الطلبات حاولت فرنسا تغيير الإتفاق وإقناع العراق بأن يقبل مفاعل بحث من نوع آخر يشغَّل باليورانيوم بدرجة إثراء منخفضة تبلغ ٧ ـ ٨ في المائة ويدعى «كاراميل». ورفض العراق، وقررت فرنسا مواصلة تنفيذ الإتفاق الأصلي. وفي السنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ أُكمِل إعداد البنية الأساسية لإقامة المفاعل وفي ١٩٧٩ شُرِع في بناء المفاعل نفسه.

لقد كان «أوزيراق» قائماً على أساس اليورانيوم المثرى على مستوى مرتفع ولذلك لم يكن من الممكن تقريباً أن يستخرج منه بلوتونيوم بطريق عمله العادي، وقدرته على العمل تحقيقاً لأغراض عسكرية كانت محدودة جداً. ويبدو إن العراقيين لم يفهموا ذلك أو أن الفرنسيين ضلّلوهم. ولكن الخبراء العراقيين سعوا فيما يبدو إلى أن يوجدوا لأنفسهم خيار إنتاج سلاح نووي. وفي مفاعل من نوع «أوزيريس» أن الأمر ممكن عن طريق تغيير معين لشكل المفاعل بالطريقة التالية: يُصفَّح قلب المفاعل بطبقة من اليورانيوم الطبيعي، وهذه الطبقة «تقذف» بالجزيئات المنبعثة من عملية عمل المفاعل. إذن يُستخرج البلوتونيوم من الطبقة الخارجية لليورانيوم الطبيعي وطريقة «الدِّثار» هذه تستلزم حقاً تغيير شكل المفاعل ولكن هذه مسألة يمكن مبدئياً تنفيذها. والشهادة على أن ذلك كان القصد العراقي عمليات شراء العراق لكميات كبيرة من اليورانيوم الطبيعي من البرازيل والنيجر.

وانضم العراق إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٩٦٩ وقبل أن قبل جهاز التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ماذا كان من المحتمل أن يكون رد فعل فرنسا والوكالة الدولية للطاقة الذرية على تغيير شكل

المفاعل؟ الجواب عن هذا السؤال معقّد، وهو يخضع لاعتبارات سياسية دولية مختلفة. إن من المحتمل أن فرنسا كانت ستقرر إيقاف إرسال اليورانيوم المثرى، وعندئذٍ كان العراق سيكون في حالة عسيرة نظراً إلى أنه من المستحيل تقريباً شراء يورانيوم مثرى من السوق الحرة. وفضلاً عن ذلك كان من المحتمل أن تخرج فرنسا فنييها من المفاعل وأن تجعل تشغيله صعباً، بينما كان من المقصود وفقاً للإتفاق الفرنسي العراقي أن يبقى الفنيون الفرنسيون فيه حتى ١٩٨٩ وأن يشرفوا على عمله[٢٩]. ومن ناحية ثانية، إن من المحتمل أن الفرنسيين كانوا على استعداد، في ظروف سياسية معينة ولقاء مبالغ كبيرة، للتغاضي عما يحدث في المفاعل. واحتمال ذلك منخفض، وكان سيقل كلما تزايد الضغط الدولي على فرنسا. ومهما يكن الأمر أن طريقة «الدِّثار» كانت ممكنة مبدئياً ولكن مُكتَنَفة بوجوه عدم التأكد الكثيرة.

وكذلك الحكم فيما يتعلق بتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ذلك التفتيش يتمثل في التقرير الذي يضعه ممثلو الوكالة الدولية. للتقرير طبعاً قوة سياسية، ولكن الدولة التي عقدت العزم على استغلال مفاعل الأغراض العسكرية تستطيع التغلب على ذلك. ومع ذلك إن الأعلان العام من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص تغيير شكل المفاعل كان سيضع فرنسا في حالة محرجة من وجهة النظر الدولية وسيضيف إلى العوامل التي كانت تحفز فرنسا على تفادي مواصلة شحن اليورانيوم المُثرى.

وفي إسرائيل وأماكن أخرى أثيرت مخاوف من أن العراق سيوجّه اليورانيوم المُثرى الذي التزمت فرنسا بتزويده وجهة الحاجات العسكرية. وهنا بالذات إنّ احتمال خدمة هذه المادة للعراق في إنتاج قنابل يقرب من الصفر. فحسب شروط الإتفاق كان العراق ينبغي له أن يعيد كميات اليورانيوم المستغلة إلى فرنسا، أما كل «حصّة» من اليورانيوم كانت ستكفي على الأكثر لإنتاج قنبلة واحدة. وهكذا لو وجه العراقيون حقاً اليورانيوم لإنتاج قنبلة لاصطدموا مرة أخرى بمشكلة عدم وجود مصدر لليورانيوم المثرى لغرض تشغيل المفاعل. ونظراً إلى أنه لا يوجد أي منطق إستراتيجي في إنتاج قنبلة واحدة فقط وفي

نفس الوقت في فقدان القدرة على مواصلة تشغيل المفاعل فإن هذه الإستراتيجية مدحوضة. وينبغي أن نضيف أن فرنسا أعلنت أنها ستقوم بإشعاع اليورانيوم قبل نقله إلى العراق. ويتضح أن هذا الإشعاع كان سيجعل معالجة اليورانيوم خطيرة وسيمنع القدرة على استخدامه في إنتاج القنبلة[٣٠].

وهكذا لو كان العراق قد نجح على مرّ الزمن في إحراز التقدم باتجاه حيازة الأسلحة النووية عن طريق «أوزيراق» لكان ذلك على طريق إنتاج البلوتونيوم: للوصول إلى إنتاج القنابل كان ينبغي للعراق أن يغير بين الحين والآخر شكل المفاعل لإستعمال طريقة «الدِّثار»؛ وبعد ذلك أن يقيم منشأة للفصل ولتكرير النظير ٢٣٩ من البلوتونيوم، وفي النهاية أن يحوز المعرفة العلمية والتكنولوجية اللازمة لغرض تركيب القنابل نفسها. وكل خطوة من هذه الخطوات تكتنفها وجوه عدم التأكد. وعلى الرغم من ذلك، في نهاية الأمر، وبفضل موارد العراق المالية الكبيرة ولو لم تتدخل أوساط دولية في نشاطه، لكان من المحتمل احتمالاً يتجاوز المتوسط أنه كان يستطيع إقامة خيار نووي، ومن المحتمل أيضاً انتاج عدد من القنابل البدائية. وفي ضوء الصعوبات المذكورة فإن العملية اللازمة لذلك كانت ستكون طويلة جداً وستتراوح بين ست وعشر سنوات منذ إكمال المفاعل وبداية عمله. ومهما يكن الأمر أن القلق إزاء هذه الإمكانية أدى بإسرائيل إلى إتخاذ قرار بمهاجمة «أوزيراق»، وفي ٧ حزيران/ يونيه هاجم سلاح الجو الإسرائيل المفاعل ودمره.

وبعد دمار المفاعل بوقت قصير بدأ العراق جهوداً لشراء مفاعل جديد، وأعلنت العربية السعودية عن استعدادها لتمويل المفاعل[٣١]. وفي منتصف آب/ أغسطس ١٩٨١ سافر إلى باريس طارق عزيز نائب رئيس حكومة العراق، وبعد يومين من المحادثات أعلن الرئيس ميتران عن استعداد فرنسا المبدئي لأن تبني من جديد مفاعلاً نووياً في بغداد. وأكد ميتران على الحاجة إلى نظام للتفتيش على المفاعل كما تطالب فرنسا كل الذين يشترون منها تكنولوجيا نووية، ولكن يبدو أن موقف فرنسا كان أكثر حذراً من حذرها قبل تدمير «أوزيراق». وعلاوة على ذلك إن الحرب العراقية الإيرانية المستمرة والنفقات

الضخمة عليها أدت إلى التأجيلات المتكررة للنهوض بالإتفاق الجديد. ولم يعلن طارق عزيز أن الدولتين تقتربان في النهاية من التوقيع على الإتفاق إلا مؤخراً بعد زيارة لباريس. وادعى موظفون فرنسيون أن التوقيع لن يتم في الوقت القريب وإنه لا تزال مشاكل كبيرة قائمة ينبغي التغلب عليها[٣٢].

وظيفة باكستان

هل ستنقل باكستان سلاحاً نووياً إلى دول عربية؟ ليس ثمة تأكيد قاطع في هذه المسألة، ولكن نظراً إلى التطورات الحاصلة لحد الآن وإلى موقف الولايات المتحدة تبدو هذه الإمكانية لحد الآن ذات احتمال قليل جداً. ومهما يكن الأمر بسبب الروابط القائمة بين باكستان ودول عربية مختلفة فإن ثمة سبباً لأن نناقش مناقشة موجزة المجهود الباكستاني الذي يمكن أن يكون ذا صلة بالتطورات النووية في الشرق الأوسط.

حقق المجهود النووي الباكستاني نجاحاً غير قليل. لقد بدأ برنامج نووي محدود في سنوات الخمسين وعُزِّز في سنوات الستين. ولكن أيوب خان حاكم باكستان اعترض على وضع برنامج نووي عسكري. ولكن بدأ التعجيل الهائل بهذا البرنامج بعد الحرب بين الهند وباكستان في ١٩٧١ والتفجير النووي الهندي في ١٩٧٤. حينئذٍ اتخِذَ قرار مبدئي في باكستان بالقيام بتطوير نووي سريع(*). واختارت باكستان كلًّا من طريق البلوتونيوم وطريق اليورانيوم. وفي ملكيتها المنشآت النووية التالية:

١ ـ مفاعل طاقة من نوع «كاندو» طاقته ١٣٥ ميغاوات وهو يعمل منذ ١٩٧٢ في كاراتشي. ومن أجل فصل البلوتونيوم المنتج في هذا المفاعل اشترت باكستان منشأة فصل من فرنسا. وتحت ضغط إدارة كارتر أخّرت فرنسا نقل

(*) حسب مصادر مختلفة اعلن بوتو حاكم باكستان الجديد عن البرنامج النووي في مؤتمر للعلماء النوويين الباكستانيين في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣[٣٣].

قطع حيوية إلى منشأة الفصل. ولكن فيما يبدو نجحت باكستان في التحكّم بالمعرفة اللازمة لإكمال المنشأة. ومهما يكن الأمر ليس من الواضح هل أكملت المنشأة فعلاً. إن منشأة فصل أصغر ولكن فيما يبدو أقرب من القدرة على إنتاج البلوتونيوم لأغراض الأسلحة أُقيمت أو تمر بعمليات الإقامة المتقدمة. وشُرِي قسم من مكونات إقامتها من شركة بيلغونوكليير. ونظراً إلى أن مفاعل «كاندو» يخضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن من الممكن تتبُّع تحويل البلوتونيوم الموجود في النفاية المنتجة في المفاعل إلى منشأة الفصل. ونشأت حقاً بضعة تلميحات إلى محاولات باكستانية لتضليل فريق التفتيش لتحويل كميات معينة من البلوتونيوم إلى الفصل[٣٤].

ولكن يبدو إن مجهود باكستان الرئيسي في المجال العسكري النووي موجه نحو إثراء اليورانيوم. واختارت طريق تكنولوجيا النبذ من المركز. وبالرغم من توفّر مجموعة من العلماء الأكفاء لباكستان في المجال النووي فقد اضطرت إلى التوجه إلى هذه الطريق غير المألوفة: إن برامج منشأة أجهزة النبذ من المركز في الملو بهولندا(منشأة مشتركة لبريطانيا وهولندا وألمانيا الغربية) قام عالم باكستاني بسرقتها. وبعد ذلك بدأت باكستان بالشراء البطيء بطرق سرية لمكونات مختلفة مناسبة لإقامة منشأة النبذ من المركز. والمنشأة التي تجري إقامتها في كوهوتا ذات نطاق واسع جداً وستكون قادرة نظرياً على إنتاج اليورانيوم المُثرى الذي يكفي لإنتاج حتّى خمس قنابل سنوياً. وأقيمت حقاً منشأة أصغر كثيراً ولكن في حالة أكثر تطوراً. واشترت باكستان أيضاً بضع مئات من الأطنان من اليورانيوم الطبيعي بغية تشغيل المنشآت.

وبدءاً من ١٩٨٤ تتزايد الدلائل على نجاح باكستان في إنتاج اليورانيوم المُثرى. ومع ذلك ليس من الواضح ما هي الكمية المنتجة وما هي درجة إثراء اليورانيوم المنتج، وما إذا بلغت حقاً مستوى الحد الأدنى اللازم لإنتاج سلاح نووي. وحسب تقديرات مختلفة ستكون باكستان قادرة على إنتاج حوالي ١٠

كغم من اليورانيوم المُثرى المناسب لصناعة الأسلحة سنوياً إعتباراً من ١٩٨٧[٣٥].

توجد عدة مجموعات قيود تقلل قوة إرادة باكستان للقرار بإنتاج السلاح النووي. والموقف الأمريكي هو دون ريب العائق البارز بينها. ولكن أيضاً إن التأكد من أن إنتاج السلاح النووي الباكستاني من شأنه أن يؤدي إلى التطوير المستعجل لقوة نووية هندية يؤدي دون شك إلى تخفيف الحوافز الباكستانية. ولا ننكر أيضاً الخوف الباكستاني من رد الفعل السوفياتي. ومراعاة لهذه كلها يمكن الإفتراض بأنه حتّى لو قررت باكستان فعلاً أو ستقرر إنتاج سلاح نووي فإنها ستختار استراتيجية «القنبلة في الدور الأسفل». ومن المفترض بأنها لن تتبنى مذهباً نووياً معلناً إلا إذا فعلت الهند ذلك.

وإذا أقامت باكستان فعلاً قدرة نووية غير معلنة فثمة ثلاث مجموعات اعتبارات تمنعها من نقل قنابل إلى دول أخرى. أولاً توجد الإعتبارات السياسية والإستراتيجية التي تنطبق على كل دولة نووية أينما كانت. ويثبت تاريخ كل الدول النووية إنه في اللحظة التي تصل فيها إلى مرحلة إنتاج القنابل فإنها تمتنع عن نقلها إلى دول غير نووية، حتّى لو كانت قبل ذلك كررت الإعلان(مثلاً الصين) عن أن الإنتشار النووي ليس ذا خطر على النظام الدولي(*). وبالإضافة إلى هذا الموقف العام ينبغي أن نذكر الإعتبارات الاستراتيجية المحددة لباكستان. إنها سارت على الطريق النووي كرد فعل على الهند وبغية إنتاج سلاح يردع السلاح الهندي. ومن أجل ذلك عليها أن تنتج بمرور الوقت مخزوناً كاملاً من القنابل. ويمكن الإفتراض بأنها لن تسارع إلى تصدير قنابل إلا بعد أن تكدّس كمية كافية من وجهة نظر حاجاتها الإستراتيجية.

(*) في حالة الصين كان موقفها المعلن في الماضي أن السلاح النووي مصدر خطر إلا في الدول «المحبة للسلام» (القصد دول حليفة للصين ودول مقربة منها) ومع ذلك امتنعت الصين عن نقل اسلحة نووية إلى دول أخرى «محبة للسلام» أيضاً.

وفي النهاية إن أحد آثار استراتيجية «القنبلة في الدور الأسفل» هو الامتناع عن نقل سلاح نووي إلى دول أخرى، إذ أن هذا النقل من المحتمل أن ينكشف فتبطل كل هذه الإستراتيجية المذكورة.

ومن المحتمل أن يتغير الموقف الباكستاني في الظرفين التاليين: حدوث تغيير بعيد المدى في الموقف الأمريكي المناهض للإنتشار النووي، واتخاذ قرار إسرائيلي بتبني مذهب نووي مُعلَن. في هاتين الحالتين تقلّ إلى حد كبير قوة القيود التي أخذتها باكستان فيما يبدو على عاتقها لحد الآن. ومن المحتمل أن البَدَل المالي لقاء بيع أسلحة نووية يبدو مستحسناً، وفضلاً عن ذلك يخفف عنها مواصلة إنتاج ترسانة نووية.

طريق الدول العربية نحو السلاح النووي

هذا الإستعراض الموجز يشير إلى تنوُّع العوامل والإعتبارات التي تؤثر على الجهود النووية العربية. أولاً، لا يزال الإرتباك الكبير موجوداً في العالم العربي فيما يتعلق بالسؤال عما إذا كانت إسرائيل حائزة للسلاح النووي، وإذا كانت حائزة فعلاً لهذا السلاح فما هي آثاره الإستراتيجية ما دامت إسرائيل لم تتبنَّهُ في إطار مذهب استراتيجي؛ وفي النهاية ما هي الآثار الممكنة للسلاح النووي الإسرائيلي المُعلَن.

لقد كان ذلك الإرتباك أحد العوامل التي منعت الدول العربية من التوصل إلى استنتاجات متطرفة وقاطعة ومن بلورة أي موقف موحد إزاء هذا الموضوع. وفضلاً عن ذلك، بسبب الإنقسام العميق في العالم العربي، إن إحراز أية دولة عربية لأي تقدم في القدرة النووية سبب ويسبب قلقاً ليس فقط في إسرائيل ولكن أيضاً في دول عربية أخرى.

ومع ذلك سعت دول عربية مختلفة إلى إيجاد قدرة نووية كرد فعل على المجهود النووي الإسرائيلي. وهذه الجهود اصطدمت بصعوبات ضخمة نبعت من ناحية واحدة من معارضة النظام الدولي للإنتشار النووي، ومن ناحية ثانية

من التخلف العلمي والتكنولوجي للمجتمعات العربية. لقد اتضح أن الطريق الوحيد المتاح لها، ما دامت الدول النووية تواصل الإمتناع عن نقل السلاح النووي إلى الغير، هو البناء التدريجي لبنية أساسية نووية على طريق البلوتونيوم. هذا هو الطريق الذي اختاره العراق. وأيضاً على هذا الطريق تفرض قيود كثيرة تنبع من أنظمة التفتيش التي يطبقها المزودون النوويون والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي عدم وجود هذه القيود ينبغي الإفتراض أن الموارد المالية لبضع من الدول العربية من شأنها أن تسهّل عليها شراء تكنولوجيا نووية واستئجار علماء وفنيين يكونون قادرين بمرور الوقت على تحقيق إنتاج أسلحة نووية.

ومهما يكن الأمر ثمة عامل هام هو عامل الزمن: إن إقامة مفاعل لإنتاج البلوتونيوم عملية تستغرق ٥ ـ ٦ سنوات. وكذلك ينبغي تخصيص وقت لإقامة منشأة الفصل، على الرغم من أنه من الممكن نظرياً القيام بذلك مع إقامة المفاعل وتدريب فريق من الفنيين المحليين. وبعد ذلك ينبغي تخصيص وقت طويل لمرحلة تذليل مشكلة تركيب القنبلة. وهكذا في ظروف مثالية، ظروف عدم التفتيش على المفاعل والمنشآت النووية واستئجار فريق من العلماء و/أو الفنيين الأجانب الأكفاء، تستطيع دولة عربية أو تتوصل إلى إنتاج القنابل الأولى بعد بداية إقامة المفاعل بعشر سنوات تقريباً.

إن من المحتمل طبعاً نشوء تصورين بديلين:

أ ـ زيادة شدة الجهود ضد الإنتشار النووي، وعندئذ يمتد أمد هذا الوقت عبر الفترة المذكورة. وتزوُّد العرب ذاته بأسلحة نووية أيضاً في المستقبل البعيد من شأنه أن توضع أمامه علامة استفهام؛

ب ـ تردي مستوى الوسائل ضد الإنتشار النووي، وعندئذ سيكون أمد الوقت معقولاً أكثر. وعلى الأقل في الوقت المنظور أن حدوث تغيير كبير «لنظام» عدم الإنتشار وإلغاء كل وسائل التفتيش ليسا محتملين احتمالاً كبيراً.

ومن شأن تبني مذهب نووي إسرائيلي أن يشكل عاملاً محفزاً للتزود

العربي بسلاح نووي: فذلك التبني من شأنه أن يزيد في المقام الأول زيادة كبيرة جداً الجهود العربية للحصول على هذا السلاح[٣٦]. وينبغي الإفتراض بأن تخصيص الموارد المالية للمسألة النووية بوصف تلك الموارد جزءاً نسبياً من الميزانية الوطنية كلها سيكون أكبر كثيراً، الأمر الذي يسهل حيازة تكنولوجيا نووية. وثانياً، إن المزودين النوويين مثل فرنسا ودول أوروبية أخرى، والصين والهند وباكستان، ومن المحتمل الإتحاد السوفياتي أيضاً، سيكونون على استعداد بسهولة أكبر لنقل تكنولوجيا نووية ومن المحتمل أيضاً لنقل سلاح نووي جاهز. وثالثاً، أن من المحتمل أن يؤثر مذهب نووي إسرائيلي تأثيراً سلبياً على كل «نظام» منع الإنتشار وعلى استعداد الولايات المتحدة للعمل ضد مزودين نوويين للدول العربية وربما أيضاً لدول أخرى في العالم الثالث.

ملاحظات

(١) عن تطور المواقف العربية في تلك الفترة انظر يثير عفرون، «The Arab Position in the Nuclear Field: A Study of Policies Up to 1967». Middle East Journal، ١٩٧٣ .

(٢) المرجع نفسه.

(٣) Middle East Record، ص ٢٨٨ .

(٤) عفرون، المرجع نفسه، ص ٢٢ .

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣ .

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٤ .

(٧) المرجع نفسه، ص ٢٨ .

(٨) فيلدمان، Israeli Nuclear Deterrence: A Strategy For the 1980'S، ١٩٨٢ .

(٨أ) انظر مثلاً مقابلة دير شبيغل لمصطفى طلاس وزير الدفاع السوري يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ . وينبغي أن نضيف بأسف أن بضعة مراقبين إسرائيليين يكثرون من الملاحظات التي تتضمن صراحة أن لدى إسرائيل حقاً أسلحة نووية.

(٩) انظر فيلدمان، المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه، ص ١٢ .

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) القبس، الكويت، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ .

(١٤) مقابلة في الصحيفة اليابانية ماينيتشي، أوردت في معاريف في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٣ .

(١٥) انظر روجر ف. باجاك، «Nuclear Status and Policies of the Middle East Countries» ١٩٨٣، ص ص ٥٨٩؛ ٥٩٤ ـ ٥٩٦ .

(١٦) المرجع نفسه، وأيضاً جوزيف ياغر، محرر، Nonproliferation and US Foreign Policy، ١٩٨٠ .

(١٧) باجاك، المرجع نفسه، ص ص ٥٩٥ ـ ٥٩٦ .

(١٨) هآرتس، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

(١٩) World Business Weekly (لندن)، آذار/مارس ١٩٨٧، ص ١٨ .

(٢٠) عن محاولات ليبية لشراء أسلحة نووية جاهزة من الصين انظر، من جملة مراجع: رودني و. جونز، Nuclear Proliferation, 'The Washington Papers' Islam, the Bomb and South Asia ، رقم ٨٢، ١٩٨١؛ وكذلك س. وايزمان وهـ. كروسني، The Islamic Bomb، ١٩٨١، ص ص ٥٥ ـ ٥٧؛ انظر أيضاً باجاك، المرجع نفسه، ص ص ٦٠٠ ـ ٦١٠ .

(٢١) باجاك، المرجع نفسه، ص ص ٦٠٠ ـ ٦٠١ .

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) انظر تقرير بول لويس في **International Herald Tribune** ، ٢٠ ـ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) انظر مثلاً وايزمان وكروسني، المرجع نفسه.

(٢٦) عالج فعلاً كثيرون من المراقبين تقوية المركز الدولي وتعزيز التأثير السياسي كجزء من طيف الحوافز لشراء أسلحة نووية لدول مختلفة. وهذه الظاهرة أُدركت في المجهود النووي الفرنسي والهندي على سبيل المثال.

(٢٧) عن المفاوضات وإقامة «أوزيراق» انظر من جملة مراجع باجاك، المرجع نفسه، وأيضاً حاييم شـاقيـد، «The Nuclearization of the Middle East: The Israeli Raid on Osirak»، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ص ص ١٨٢ ـ ٢١٣.

(٢٨) على سبيل المثال **Nucleonic Week**، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، ص ١٠.

(٢٩) وفقاً لإعلان فرنسي رسمي في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨١، انظر **New York Times**، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١.

(٣٠) **Christian Science Monitor**، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨١، مقتبس من قِبَل باجاك، المرجع نفسه، ص ٥٩٩.

(٣١) **Washington Post**، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١.

(٣٢) تقرير مايكل دوبس في **International Herald Tribune** ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

(٣٣) عن الخطة النووية الباكستانية انظر من جملة مراجع سبكتور، المرجع نفسه؛ رودني جونز، المرجع نفسه؛ وايزمان وكروسني، المرجع نفسه؛ أ. كابور، «Pakistan»، في جـ. غولدبلات، محرر **Non-Proliferation: The Why and the Wherefore**، الفصل ٧ ب، ١٩٨٥.

(٣٤) فيلدمان، المرجع نفسه، ص ٨٠.

(٣٥) عن التطورات الأخيرة في معمل الإثراء في كاهوتا انظر **The Economist Foreign Report**، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ و ١ أيار/مايو ١٩٨٦.

هناك ذُكر أن باكستان نجحت فيما يبدو في الوصول إلى مستوى إثراء اليورانيوم الذي يزيد عن ٣٠ في المئة، وأيضاً يوجد هناك تقدير بأنها ستصل إلى قدرة إنتاج ١٠ كغم من اليورانيوم المثرى في السنة بدءاً من ١٩٨٧. هذه الكمية تكفي لقنبلة واحدة في السنة. عن التطورات النووية في باكستان انظر أيضاً سبكتور، المرجع نفسه، ص ص ٩٨ ـ ١٠٤.

(٣٦) هكذا مثلاً يقرر المعلق العسكري العربي المعروف هيثم الأيوبي في الصحيفة السورية الثورة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ بأن عدم الثقة بين العرب فيما يتعلق بوجود قنبلة نووية إسرائيلية منع دولاً عربية من أن تطلب أسلحة نووية من دول صديقة. وترد بيانات مشابهة في الصحيفة السورية الأرض، ٢١ آب/أغسطس ١٩٧٦.

الفصل الثالث

الردع الاسرائيلي ـ مواقف ومفاهيم ومكاسب وأوجه فشل

بضعة تمييزات نظرية

أدى السلاح النووي إلى تطوير نظرية الردع. هذه النظرية بألوانها، كما تطورت في الثلاثين إلى الأربعين سنة الماضية، ركزت على العلاقات النووية بين القطبين، الدولتين العظميين الرئيسيتين. إن القوة التدميرية التي لا سابق لها للسلام النووي قللت على ما يبدو أهمية السياق السياسي للبيئة النووية. ولن يكون للحرب النووية أي هدف سياسي ممكن: إن الدمار سيكون مرّوعاً لدرجة إن أية أهداف سياسية تبدو ليست مهمة أساساً. لقد صاغ واضعو نظرية الردع الإطار المفاهيمي الرئيسي لمناقشة هذا الموضوع. ومن ثمّ فصاعداً لم تركز معالجة معادلات الردع تقريباً إلا على قدرات نووية نسبية[1].

إن البؤرة المركزية للمناقشات النظرية والتطبيقية كانت ردع دول عن شن حرب نووية شاملة أو محدودة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين. وثمة موضوع آخر حظي باهتمام كبير في الغرب، وكان ذلك ردع هجوم سوفياتي نووي أو بالأسلحة التقليدية أو مزيج على أوروبا الغربية. هذا الموضوع، «الردع الموسّع»، تناول طبعاً ايضاً نظام العلاقات السياسية الاستراتيجية المعقدة داخل التحالف الغربي. وثمة بؤرة أخرى للمناقشات في الكتابات الغربية عن نظريات الردع، وكانت تلك البؤرة إمكانية أن تقوم دولة عظمى رئيسية بردع هجمات على حلفاء أقليميين في العالم الثالث.

ومع ذلك وكما يبرز فعلاً في أعمال عدة باحثين فإن مبدأ الردع يسري أيضاً في بيئة الأسلحة التقليدية. ومن نواحٍ كثيرة إن الردع التقليدي أشد تعقداً من الردع النووي، ومن الأصعب تحليله، ويتضمن أبعاداً كثيرة من عدم التأكد[2]. وأيضاً العلاقة بين الردع بالأسلحة التقليدية والسياق السياسي أوثق

من العلاقة الموازية بين الردع النووي والسياق السياسي. وعلى الرغم من هذه التمييزات إن من الممكن تطبيق قسم كبير من الإطار المفاهيمي للردع النووي على الردع بالأسلحة التقليدية. وفي هذا الفصل سنناقش تطور ردع إسرائيل بالأسلحة التقليدية بالاقتران بدراسة تطبيق نظرية الردع على السلوك الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن مفهوم الردع نوقش وبُحث حتّى القَرَف تقريباً (ولكنه لا يزال بعيداً عن كونه مستنفداً)، فسأقوم بواجبي بوصفي باحثاً بأن أذكر عدداً من التشخيصات في هذا الموضوع[٣] قبل أن أنتقل إلى معالجة المسألة الرئيسية. سأذكر بصورة رئيسية الجوانب ذات الصلة لتحليل الردع الإسرائيلي بتحّولاته ومكاسبه وأوجُه فشله.

لقد عُرِّف الردع تعريفات مختلفة ولكن يمكن إجمال خلاصتها كما يلي: الردع هو التهديد باستعمال القوة العسكرية بصورة عقابية أو صورة مانعة معاقبة بغية منع المتحدي من القيام بعمل معين ينطوي هو أيضاً على استعمال قوة عسكرية.

وذلك يستلزم فوراً القيام بعدة تمييزات. في المقام الأول ينبغي التمييز بين الردع و«القسر». الأخير يعالج محاولة إرغام الخصم على اتخاذ عمل سياسي أو عسكري. أماالأول فهو كما قلنا يعالج منع القيام بالعمل أساساً[٤]. ثانياً، يتناول الردع بصورة عامة الصراعات بين الدول، ولكن المفهوم يمكن أن يطبق أيضاً على صراع بين دولة وعامل عسكري دون الدولة. وكذلك لا يتعلق الردع إلا بحالات عسكرية. ولا يتعلق بمبادرات سياسية ممكنة من المتحدي وبعقوبة متوقعة من الرادع. ومع ذلك لا يعني ذلك أن نتيجة المعادلة الردعية لا تتوقف إلا على نِسَب القوة العسكرية. على العكس، وكما سيُفَصّل فيما يلي، إن نجاح الردع أو فشله يتوقف إلى حد كبير على عوامل سياسية معقدة.

ولغرض التحليل يمكن حل عملية الردع إلى طريقين متوازيين: مجموعة

حسابات القائم بالتحدي ومجموعة حسابات القائم بالردع. وكل واحد يتضمن العوامل التالية:

أ ـ تقدير مصالح نفسه في الموضوع قيد الخلاف وكذلك أهمية هذه المصالح بالنسبة إلى الطرف الآخر(ميزان المصالح)[٥].

ب ـ تقدير ميزان القوة العسكرية بين الطرفين، وتقدير مفهوم الخصم لهـذا الميزان(ميزان القوة).

ج ـ تقدير تصميم الطرف المخاصم(ميزان التصميم).

وتفترض نظرية الردع بأن نتيجة عملية الردع مشروطة بمصداقية التهديد الردعي. ولكن فيما يتجاوز هذا افتراض يبدو أنه حينما يأخذ الرادع فعلاً على عاتقه التزاماً ردعياً فإن نجـاح الردع أو فشله مـرهون بهـذه الموازين الثـلاثة وبالتفاعلات فيما بينها وكذلك بالمفهوم الذي يفهمه كل طرف لهذه الموازين الثلاثة[٦]. ويتعلق ميزان القوة العسكرية بالقدرة العسكرية الموضوعية وأيضاً بالمفاهيم المتبادلة لدى الخصوم فيما يتعلق بهذه القدرة. أما ميزان المصالح فيتعلق بالمصالح السياسية والاستراتيجية الداخلة مباشرة في المـوضوع قيـد الخلاف التي أسماها جارفيز مصالح جوهرية، وكذلك بمصالح «ثانوية»، أي المكـانة والمصـداقية[٧]. ويتعلق ميـزان التصميم بالاستعـداد لتحمُّل الثمن بالاقتران بالدفاع عن هذه المصالح. وينبع هذا الاستعداد في المقام الأول من أهمية المصالح لكل واحد من الأطراف المتخاصمة. ولكن هـذا الاستعداد يتوقف أيضاً على عوامل أخرى: مجموعة القِيَم العامـة للمجتمع وصفـوته، وتقليد القتال والحاجة إلى الدفاع عن المكانة والمصداقية[٨].

حينما تكون المصالح الجوهرية محدّدة جيداً فسيكون الإلتزام الردعي نابعاً على نحو أوضح. ولكن مصداقية الإلتزام تتغير وفقـاً لتقديـر المتحدي لأهمية المصالح بالنسبة إلى الرادع ووفقاً لميزان القوة العسكرية.

إن «فن الإلتزام» الذي طوّره وحلّله بصورة لامعة إلى حد كبير ثوماس

شلينغ[٩] يُقصَد به حقاً تصليب تصميم كل طرف وكذلك نقل ذلك التصميم إلى الطرف الآخر. بمعنى معين هذه هي استراتيجية يُقصَد بها تعزيز صُوَر التصميم بينما تعتبر صورة المصالح الجوهرية أقل أهمية نسبياً.

إن صلة العوامل السياسية بعملية الردع ذكرت فعلاً في الكتابات، ولكن معظم المؤلفين الذين عالجوا نظرية الردع ركزوا اهتمامهم على صور الميزان العسكري. ولم تعالج الكتابات أيضاً تحديد الحدود بين المصالح الجوهرية (ميزان المصالح) والسياق السياسي عموماً (الذي يحدد مجموعة أكبر من المصالح)، والذي يقوم فيه المتحدي والرادع بالأنشطة. إن أثر هاتين المجموعتين المنفصلتين من العوامل يمكن أن يكون مختلفاً من الناحية التحليلية ومن الناحية العملية.

ويمكن أيضاً التمييز بين الردع المباشر أو «المُحدَّد» والردع العام[١٠]. يتعلق الردع المحدد بالحالة التي يقدّر فيها الردع بأن هناك تهديداً بعمل خاص سيقوم به المتحدي وقصده تغيير الوضع القائم، ولذلك يقوم الرادع بإطلاق تهديد ردعي. وخلافاً لذلك إن الردع العام يتعلق بإقامة قدرة عسكرية عامة بغية القيام على طول الوقت بردع تهديدات محتملة تقع على طيف واسع من الإمكانيات ويقوم بها المتحدي. ولذلك إن الردع العام قريب من بضع نواحٍ من مفهوم «ميزان القوى» ولكن ذلك الردع مفهوم أضيق نطاقاً.

وثمة تمييز مركزي آخر يتعلق بالفروق بين الردع عن طريق العقوبة والردع عن طريق المنع[١١]. لقد عالجت الكتابات المهنية في معظمها الردع عن طريق العقوبة، أي تناولت بحث التهديد بمعاقبة بنية المجتمع الأساسية للخصم إذا اتخذ العمل المخطَّط. وينبغي أن يذكر أن الردع عن طريق العقوبة ينطبق أيضاً بصورة عامة في حالات الردع النووي، إذ فيها تمكن معاقبة مجتمع الخصم دون الحاجة إلى أن تُهزَم أولاً قواته العسكرية. والردع عن طريق المنع، من ناحية ثانية، يتعلق بقدرة الرادع على منع المتحدي من تحقيق مكاسب في ميدان القتال، وخلال ذلك على رفع ثمن العمل الذي يهدد بالقيام

به أكثر من المكسب المتوقع. ومن هنا فأن الردع عن طريق المنع أكثر انطباقاً في حالات الردع بالأسلحة التقليدية(*).

وكملاحظة عامة ينبغي أن نذكر أن الردع في أساسه استراتيجية الدفاع عن الوضع الراهن. يقصد الرادع الدفاع عن الوضع الراهن بينما يقصد المتحدي تغييره. ومع ذلك، فإن هذا التقرير المبدئي الهام يعتوره الغموض. ففي المقام الأول إن أخذ زمام المبادرة إلى إجراء عسكري يمكن أن يكون جزءاً من عملية صراع معقدة يكون فيها الطرفان المتخاصمان على استعداد لتغيير أو تحدي الوضع الراهن من اتجاهات معاكسة. وعلاوة على ذلك إن العمل الذي أدى إلى تغيير الوضع الراهن من المحتمل أن يؤدي فوراً بالخاسر إلى محاولة إحياء الوضع الراهن السابق. حينئذ سيكون من الصعب أن نحدّد ما إذا كانت استراتيجية الردع في هذه الظروف يُقصَد بها الدفاع عن الوضع الراهن أو الدفاع عن العدوان الذي غيّر الوضع الراهن.

وثمة تمييز آخر يتعلق بتأثيرات الردع المختلفة على أمداء زمنية مختلفة. إن الردع يمكن أن ينجح على المدى القصير، ولكن يمكن أن يفشل على المدى الطويل. وإذا أدمجنا هذا التمييز في التمييز بين الردع العام والردع المحدّد ينتج أن الردع المحدد القصير المدى يمكن أن ينجح أحياناً، بينما يمكن أن يمس بالردع العام على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، إن مستخدِم الردع يمكنه أن ينجح في ردع المتحدي عن القيام بهجوم محدود معين، ولكن لذلك بالذات إنه يزيد احتمال جمع المتحدي لقدرات عسكرية ليقوم بهجوم غير محدود على نطاق كامل في المستقبل.

إن استراتيجية الردع تتعرض للإنتقاد من اتجاهين سياسيين متعارضين تعارضاً كاملاً. من ناحية واحدة ادُعِي أن الردع لا يمكن أن يتحقق. وأصحاب هذا الإدعاء يؤكدون على أن الخصم في أية حالة من الحالات يعتزم القيام

(*) لا حاجة إلى أن نضيف أن السلاح النووي التكتيكي يمكن أن يستخدم في إطار الردع عن طريق المنع، أما الردع عن طريق العقاب فيمكن أن يتم بالوسائل التقليدية ـ مثلاً في حالة القذف الاستراتيجي من جانب سلاح الجو التقليدي. ومع ذلك في معظم الحالات أن التمييز بين نوعي الردع يوازي التمييز بين التهديدات به تستخدم أسلحة نووية أو أسلحة تقليدية.

بالعدوان وشن الحرب، وإنه لن يُردَع حتّى تحت التهديد بالعقاب العسير جداً. وعلى الجانب الثاني للقوس السياسية يقف الذين يدعون أن الاستراتيجية القائمة على الردع خطيرة لأنها تؤكد أكثر مما ينبغي الأبعاد العسكرية للصراع. إن أي استراتيجية قائمة على الردع، حتّى لو توخّت الحذر واتسمت بالاعتدال، لا تؤدي إلى ضبط النفس والاستقرار، ولكن من المحتمل أن تؤدي إلى التصعيد، وفي نهاية الأمر إلى الحرب. والطريق الوحيد والسليم المؤدي إلى حلّ أزمة أو صراع هو طريق الدبلوماسية والحل الوسط.

سلوك إسرائيل الردعي[١٢] (*)

في النزاع الإسرائيلي العربي إن إسرائيل هي التي اتخذت عموماً الموقف القائم على الردع لأن الدول العربية هي التي تبنت في أغلب الحالات ـ على الرغم من وجود حالات تشذ عن ذلك ـ سياسة موجّهة ضد الوضع الراهن. وينبغي التأكيد على أن الردع لا يشكل إلّا جانباً واحداً من جوانب السياسة الاستراتيجية الشاملة التي تتبعها إسرائيل، إذ أن الاستراتيجية في البيئات التقليدية لا يمكنها أن تعتمد فقط أو بصورة رئيسية على الردع. لذلك يشكل الردع جانباً واحداً من جوانب الاستراتيجية الشاملة.

ومنذ نهاية حرب الاستقلال سعت إسرائيل إلى ردع نوعين من التهديدات العسكرية. أولاً العنف بدرجة منخفضة، مثلاً تسلّل ونشاط المغاوير والإرهاب، وفي نفس الفئة أيضاً القيام بنشاط عسكري مخفّض تقوم به قوات نظامية. وثانياً، ردع الحروب على نطاق واسع.

ردع العنف المخفض

شكل التسلل مصدر إزعاج لإسرائيل تقريباً منذ إنهاء حرب ١٩٤٨. وفي

(*) إن من الصعب أن نعرّف وأن نحدّد مذهباً استراتيجياً، والأكثر من ذلك مذهباً ردعياً اسرائيلياً. إن السياسة الاستراتيجية الاسرائيلية كانت في أغلب الأحيان مرنة ولم تتم صياغتها بصورة كاملة في صورة مذهب. ولذلك فضّلتُ تعريف النهج الاسرائيلي المتخذ إزاء الردع بأنه «سلوك».

السنوات الأولى كان رد الفعل الإسرائيل على التسلّل والتخريب اتفاقياً. ولكن نطاق التسلل والنشاط التخريبي اتسع اتساعاً كبيراً جداً في السنوات الأولى من الخمسينيات. وفي أواخر ١٩٥٣، وعلى نحو أشد تأكيداً في بداية ١٩٥٤، قررت إسرائيل تبني سياسة إنتقامية أكثر شمولاً، وهذه السياسة تقترن بصورة عامة بموشيه دايان رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت(١٣). وكانت لهذه الاستراتيجية الجديدة عدة أهداف. الأول يمكن أن يُعَّرف بأنه الردع عن طريق الغير (أو الردع غير المباشر)(١٤). هنا مورس ضغط عسكري على حكومات عربية قام متسللون بأنشطتهم من الأراضي الواقعة تحت سلطتها. وكانت الفكرة إن الضغط العسكري الذي يُوجّه إلى أهداف عسكرية وأحياناً إلى قرى قام متسللون بأنشطتهم منها سيضطر الحكومات العربية المعنية بالأمر إلى تقييد نشاط المتسللين وإلى منع الأنشطة المعادية. إن أي إجراء عسكري إسرائيلي كان بمثابة إشارة إلى أنه سيتمّ إنزال عقوبة إخرى إذا لم يُوقَف التسلل. وتعلق هدف ثانٍ تجاوز المنطق الردعي للإستراتيجية الإنتقامية بعناصر «القسر». وكان القصد إرغام دول عربية على قبول الأهداف السياسية الإسرائيلية التي كانت في تلك الفترة قبول الوضع الراهن الإقليمي الناشىء عن اتفاقات وقف إطلاق النيران المبرمة في ١٩٤٩ والتوقيع على اتفاق للسلام. وكان الهدف الثالث ضد الردع بطبيعة ذلك الهدف. ويمكن الإفتراض بأن عدداً من متخذي القرارات الإسرائيليين، وخصوصاً دايان، كان في تقديرهم إن ديناميكا الإنتقام والإنتقام المضاد ستؤدي في نهاية الأمر إلى نشوب حرب على نطاق أوسع. وبرز هذا الهدف بروزاً أكبر في السنتين ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ بالنسبة إلى مصر. ومن البديهي إن الهدفين الثاني والثالث يخلقان أثراً عكسياً من ناحية ردع الطرف المخاصم.

إن استراتيجية الردع عن طريق الغير حققت نجاحاً كبيراً بما فيه الكفاية عندما وُجّهت ضد الأردن وضد قواعد المتسللين في الأرض الخاضعة لسلطة الأردن في سنوات الخمسين، ومرة أخرى في منتصف سنوات الستين. ومقابل ذلك كانت ذات نتائج محدودة جداً عندماوُجِّهت ضد الأردن في الفترة الواقعة

بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، وضد لبنان اعتباراً من بداية سنوات السبعين. وفضلاً عن ذلك إن تبني هذه الاستراتيجية ضد مصر في السنتين ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ أدى في نهاية الأمر إلى حلقة مفرغة من العمل والعمل المضاد بلغا ذروتهما في حرب ١٩٥٦[١٥].

ردع الحرب

إن أهم هدف في استراتيجية الردع الإسرائيلية كان منع المبادرة إلى الحرب من جانب دولة عربية واحدة أو إئتلاف من الدول. إن دراسة هذا الجانب من الردع الإسرائيلي تستلزم تحليل وحدتين كاملتين معقدتين: الإستراتيجية الردعية التي هي في حد ذاتها نتيجة القدرة العسكرية، والمذهب الذي يوجهها، والتصريحات الصادرة عن متخذي القرارات؛ أما الوحدة الكاملة الثانية فتعالج نجاح أو فشل الردع. إن نجاح أو فشل الردع مسألة من الصعب إثباتها أحياناً. وحتّى ينجح التهديد الردعي تنبغي دراسة العملية التالية: ينظر المتحدي في إمكانية إجراء عسكري يهدد مصالح الرادع؛ ويعرف الرادع إمكانية هذا العمل ويطلق تهديداً ردعياً؛ وهذا التهديد يدركه فعلاً المتحدي؛ وينظر المتحدي في ميزان الربح والثمن لعمله المتوقع، بما في ذلك التهديد الردعي. وفي النهاية يقرر المتحدي بالتخلي عن العمل المخطط نتيجة للتهديد الردعي. وبعبارة أخرى، إن الردع الناجح معناه أنه لولا إصداره لكان المتحدي سيقرر تنفيذ العمل المخطط. إن الصعوبة في تحليل عملية الردع تتمثل في الصعوبة أحياناً قريبة في الحصول على شهادة واضحة على كل واحدة من هذه المراحل. وتزداد الصعوبة أيضاً عندما يلزم الإعتماد على تصريحات علنية صادرة عن متخذي القرارات المنتمين إلى المتحدي، وهي تصريحات توضح قراراتهم والبدائل المختلفة التي كانت متاحة لهم. ولذلك إن من الأفضل أحياناً الإعتماد على العمل أو عدم العمل من جانب المتحدي بوصف ذلك شهادة على نجاح أو فشل الردع.

منذ إنهاء حرب ١٩٤٨ نشبت خمس حروب بين إسرائيل والدول

العربية: في السنوات ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٦٩ - ١٩٧٠ و١٩٧٣ و١٩٨٢[١٦]. تجري الآن محاولة لدراسة صلة الردع الإسرائيلي بهذه الحروب ومدى نجاحه أو فشله.

إستراتيجية الردع الإسرائيلية في السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٦

في بداية سنوات الخمسين صاغ رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت يغال يدين، فيما يبدو بإيحاء من بن غوريون، مذهباً عسكرياً عملياً للجيش الإسرائيلي تضمن أيضاً عدداً من الافتراضات والمبادىء الاستراتيجية[١٧]. لقد تضمن مذهب يدين المبادىء التالية:

أ - لن تأخذ إسرائيل زمام المبادرة إلى الحرب.

ب - إذا نشبت الحرب على الرغم من ذلك فإن الوظيفة الأولى للقوات الإسرائيلية كبح العدو.

جـ - المرحلة التالية هي نقل الحرب إلى أرض العدو.

د - ينبغي أن تستغل خطوط إسرائيل الداخلية إستغلالاً كاملاً.

هـ - ينبغي أن تكون الحرب قصيرة مهما أمكن ذلك، وخصوصاً مراعاة للقيود الإقتصادية الممارَسة على إسرائيل.

وينبغي أن نذكر على الفور أن المبدأ الأول الذي يتعين على إسرائيل وفقاً له أن تمتنع عن المبادرة إلى الحرب يتضمن اتجاهاً سياسياً استراتيجياً يتطلع إلى تعزيز الوضع الراهن. وحسب هذا المبدأ أيضاً تمتنع إسرائيل عن محاولة أن تفرض بقوة الذراع على الدول العربية قبول الشروط الإسرائيلية للسلام. والمبدأ الثالث أيضاً يمكن توفيقه مع استراتيجية الردع. فالمذهب الشامل للهجوم المضاد ولنقل القتال إلى أرض الخصم يشكل أساساً للردع عن طريق المنع، وهذا يعني أن على الدول العربية أن تأخذ في الحسبان أن أخذ زمام المبادرة إلى الحرب من جانبها من المحتمل أن يؤدي إلى ثمن يكون أكبر من مجرد الهزيمة لقواتها في إطار الهجوم. ومع ذلك لم تشمل هذه المبادىء

مجموعة واضحة من المبادىء الردعية، وهذه المجموعة لم تتطور إلاّ في فترة متأخرة أكثر وصيغت بوصفها موقفاً أكثر بروزاً في مجمل الإستراتيجية الإسرائيلية.

في أواخر ١٩٥٤ وخلال ١٩٥٥ نشأ في إسرائيل مفهوم تهديد حاسم جديد من الجانب العربي. إن ارتقاء جمال عبد الناصر بوصفه زعيماً جديداً نشيطاً وذا قدرة ظاهرياً على تحقيق توحيد العالم العربي اعتبره دافيد بن غوريون ـ متخذ القرارات الرئيسي في إسرائيل ـ تهديداً على المدى الطويل لإسرائيل. وحسب هذا المفهوم، عندما يحلّ عبد الناصر مجموعة العلاقات المصرية البريطانية سيلتفت إلى العالم العربي، وسيؤدي إلى توحيده، وعندئذٍ سيقوده إلى حرب شاملة ضد إسرائيل. وحقاً، في ١٩٥٣ فعلاً، عندما قدّم بن غوريون تقريراً سرياً إلى الحكومة بخصوص التهديدات على المدى الطويل التي تواجهها إسرائيل[١٨] أشار إلى أوجُه ضعف الجبهة العربية وخصوصاً المنافسة الداخلية والشكوك المتبادلة. ولكنه أضاف إن من الممكن التغلب على أوجُه الضعف هذه، «وإذا قام بينهم زعيم موهوب فإنه يستطيع أن يقلب الأمور رأساً على عقب وأن يعجّل بعملية التجانس والتنظيم ـ ومن المحتمل أن تنشب الحرب في وقت مبكر»(*).

وفي رد فعل على التهديد المتوقع من جانب مصر لم تتبنَ إسرائيل استراتيجية ردعية بالذات، ولكنها بحثت عن فرصة للعمل العسكري الذي هدفه تدمير القوة المصرية، وربما أيضاً إسقاط نظام عبد الناصر.

وهكذا في السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ بدا تغيير في الإتجاه السياسي الإستراتيجي لإسرائيل. في البداية، عن طريق استراتيجية الإنتقام التي ذكرت

(*) يبدو أن بضعة من متخذي القرارات الآخرين، وخصوصاً موشيه دايان، لم يكونوا مشاركين في هذا القلق إزاء التهديدات العسكرية على المدى الطويل. إن تبني استراتيجية التصعيد من جانب دايان مثلاً نبع ليس من الخوف من التهديدات على المدى الطويل ولكن من ثقته بقدرة اسرائيل على أن تفرض شروطاً سياسية على محيطها عن طريق استعمال القوة العسكرية.

أعلاه، جرت محاولة لردع الجانب العربي، ومن ناحية ثانية لا يُفرض عليه خصوصاً على مصر قبول الوضع الراهن الإقليمي والشروط الإسرائيلية لإتفاق السلام. ولكن بالإسراع بسباق التسلّح بدءاً بأواخر ١٩٥٥ بدأ العدّ التناقصي صوب حرب وقائية وظيفتها منع التغيير على مدى طويل في ميزان القوى لصالح الجانب العربي. وهكذا إنّ التأكيد على الحاجة إلى حرب وقائية، الذي اندمجت فيه أيضاً ظلال من الفروق بخصوص مكاسب سياسية عن طريق استعمال القوة، منع تطور استراتيجية ردعية محدّدة[١٩].

وبإيجاز إن إسرائيل لم تتبنَ استراتيجية ردعية ضد مصر في السنتين ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦. على العكس، فبدءاً بمنتصف ١٩٥٥ أو بنهايتها تبنّت إسرائيل استراتيجية تضمنت عناصر مركزية من التصعيد، وفي نهاية الأمر هي التي أنزلت الضربة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦. حرب ١٩٥٦ كانت مثالاً كلاسيكياً على الحرب الوقائية [٢٠] (*). ومسألة نجاح أو فشل الإستراتيجية الردعية لا تثور إطلاقاً في سياق حرب ١٩٥٦. إن الردع لم يكن في الحقيقة متصلاً بالموضوع.

وفي جملة إعتراضية يمكن أن نضيف أنه وُجدت في الواقع فجوة كبيرة بما فيه الكفاية بين شعور التهديد الذي شعرت إسرائيل به من جانب مصر والحالة القائمة في الواقع. حتّى ١٩٥٦ كانت الدول العربية منشغلة في المقام الأول بمجموعة من المشاكل، وذلك بخلاف اللغة المنمقة بخصوص «جولة ثانية ضد إسرائيل»: مشاكل داخلية، والصراع ضد بريطانيا، والتنافس فيما بين تلك الدول. وبدءاً بأول ١٩٥٥ أصبحت مصر أكثر نشاطاً في الصراع مع إسرائيل، نتيجة لعملية التصعيد على طول الحدود الإسرائيلية، وهي العملية التي سببها إلى حد كبير العمل ضد غزة الذي نفذته إسرائيل في ٢٨ شباط/

(*) حسب تمييز معروف يُقصد بالحرب الوقائية منع حدوث تغييرات على المدى الطويل في ميزان القوى بين خصمين. أما الضربة الاستباقية فهي ضربة تمنع إجراء عسكرياً هجومياً من جانب الخصم سيحدث فوراً. وأضاف يغال ألون فطبع المفهوم «هجوم مضاد استباقي» الذي يتعلق بضربة عسكرية ضد خصم أصاب «سبب حرب» إسرائيلياً.

فبراير ١٩٥٥، والتي سببها أيضاً الإستعجال بسباق التسلح. في تلك الفترة وأيضاً فيما بعد ليس من الواضح إلى أي حد نظر عبد الناصر حقاً بجدية في إمكانية أخذ زمام المبادرة إلى حرب ضد إسرائيل. إن ما هو واضح هو أن دولاً عربية أخرى، أولاً وقبل كل شيء العراق والأردن، انتمت إلى كتلة سياسية عربية كانت منافِسة لمصر. وفي الواقع أملت الزعامة العراقية في السقوط العسكري لنظام عبد الناصر حتى لو كان ذلك على يد إسرائيل.

الردع الإسرائيلي في السنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٧

في أعقاب حرب ١٩٥٦ أُدخِلت تغييرات مركزية في النهج السياسي الإستراتيجي الإسرائيلي. ونبعت هذه التغييرات تقدير الزعامة الإسرائيلية بأنه ستوجد عوامل سياسية إضطرارية قوية في ترجمة انتصار عسكري إلى مكاسب سياسية. وعبد الناصر بالذات هو الذي نجح في الحصول على مكاسب سياسية في أعقاب حرب ١٩٥٦، الأمر الذي أشار إلى عدم التساوُق بين مكاسب عسكرية ومكاسب سياسية في الشرق الأوسط بصورة عامة وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. لقد أدركت الزعامة الإسرائيلية إن الأداة العسكرية في حد ذاتها لا يمكنها أن تؤدي بالدول العربية إلى أن تقبل سياسياً إسرائيل وإلى أن تقبل الوضع الراهن الإقليمي. ومن ناحية ثانية ساد شعور متشائم فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى فَتح سياسي في نظام العلاقات مع العالم العربي، أولاً وقبل كل شيء مع مصر. لذلك كانت الإستراتيجية البديلة محاولة منع الحرب من البداية، عن طريق اتباع إستراتيجية ردعية. وواصل بن غوريون في حد ذاته تقديره المتشائم فيما يتعلق بالتغييرات على المدى الطويل في ميزان القوة بين الطرفين، ولذلك ناصَرَ الخيار النووي بوصف ذلك ملاذاً. ولكن تحقيق ذلك الخيار كان في المستقبل البعيد في تلك الأثناء، وهكذا حتى هذا اليوم ذاته أيضاً بقي الردع الإسرائيلي قائماً على وسائل تقليدية. وهكذا إنَّ مفهوماً ردعياً قائماً على السلاح التقليدي، مفهوماً الجانب الرئيسي فيه هو الردع عن طريق المنع، لم يُطوَّر بتفصيل أكبر إلا بعد ١٩٦٣، عندما عُيِّن

رابين رئيساً لهيئة الأركان العامة. وكما ذكر آنفاً طورت منذ ١٩٥٧ عدة افتراضات أساسية، ولكنها برزت بروزاً أكبر منذ ١٩٦٣.

وقبل أن ننتقل إلى دراسة المبادىء الردعية للنهج الإستراتيجي الإسرائيلي سنذكر بضعة جوانب عامة من الإستراتيجية الإسرائيلية في تلك الفترة. ونذكر أن مبادىء السلوك الإستراتيجي والعملي لإسرائيل نبعت من العوامل الإضطرارية التي خضعت لها ومن العِبَر المستخلصَة من حرب ١٩٥٦.

ونبعت العوامل الإضطرارية من طابع الموارد الداخلية الإسرائيلية ومن طابع التهديدات. من جراء النطاق المحدود من السكان وموارد إقتصادية محدودة اضطرت إسرائيل منذ إقامتها إلى الإعتماد على جيش من القوات الإحتياطية. وكذلك إن قُرب الحدود من أراضي إسرائيل الحيوية يجعل من الصعب تجنيد جيش القوات الإحتياطية فترات طويلة. ولهذه الأسباب الثلاثة فُرض على إسرائيل مذهب هجومي على مستوى العمليات، ونُبذ في الواقع المبدأ الثاني من المبادىء التي صاغها يادين بخصوص مرحلة الإيقاف الأولى للهجوم العربي. وبدلاً منه تُبُنّي مفهوم الهجوم الإستباقي. إن مجموعة أسباب الحرب، التي سنناقشها فيما يلي، كانت في الواقع الحلقة الرابطة بين النهج الدفاعي على المستوى الإستراتيجي والسياسي ومذهب العمليات الهجومي، والتأكيد هو على الضربة الإستباقية.

ومنذ ١٩٥٧، وعلى نحو أخص منذ ١٩٦٣، بُلور نهج إستراتيجي ذو اتساق ومنطق داخليين كبيرين، نهج له أيضاً جوانب ردعية بارزة. وشكلت أربعة مبادىء أساس البُعد الردعي لهذا النهج، وكل واحد منها يؤدي وظائف أخرى فضلاً عن الوظيفة الردعية:

أ ـ التطلع المخلص إلى مواصلة المحافظة على الوضع الراهن الإقليمي وإلى عدم محاولة تغييره في صالح إسرائيل؛

ب ـ تطوير مجموعة أسباب حرب بُقصَد بها المحافظة على الوضع الراهن،

ولم تكن استفزازية بصورة بارزة؛

جـ - تطوير قدرة عسكرية متفوقة بالإقتران بالتأكيد على الإمتناع عن أخذ زمام المبادرة إلى الحرب؛

د - الحرص على تقييد نطاق الأعمال الإنتقامية كرد فعل على استفزازات عربية.

وأثارت مجموعة أسباب الحرب اهتماماً خاصاً. فبخلاف الردع العام الذي كان بؤرة الإستراتيجية الجديدة تنتمي أسباب الحرب إلى فئة الردع المحدّد. وينبغي أن نسارع إلى التقرير بأن أسباب الحرب لم تكن تجديداً في المفهوم الإستراتيجي الإسرائيلي. وعلى سبيل المثال، إن التحذير الإسرائيلي من أن دخول قوات عربية أجنبية في الأردن سيشكل سبباً للحرب أُعلِن عنه قبل سنة ١٩٥٦. ومع ذلك فإن الصياغة الجديدة لأسباب الحرب كانت أكثر تنوعاً واتساعاً وشملت أيضاً عتبات احتمال جديدة. ولكن بقِي غموض فيما يتعلق ببضعة أسباب للحرب. أولاً، بضعة أسباب للحرب لم تُعَرض بوصفها كذلك. إنها لم ترِد في تصريحات أو صياغات رسمية ولكن في كتابات شخصين رئيسيين من الكاتبين في الإستراتيجية ومن متخذي القرارات وهما ألون وبيرس.[٢١]. أماأسباب أخرى للحرب فقد عُرِضت في الكنيست وعلى هذا النحو أصبحت سياسة رسمية. ثانياً، إن بضعاً من الصياغات الإسرائيلية أبقت غموضاً فيما يتعلق بتلقائية رد الفعل الإسرائيلي على استفزازات عربية. وكانت الصياغة المقبولة هي أنّ إسرائيل «تشعر بأنها حرة في رد الفعل» إذا نشأ أحد أسباب الحرب.

إن أسباب الحرب التي بلورت قبل ١٩٦٧، عن طريق صياغات وتصريحات رسمية وعن طريق قنوات غير رسمية ولكن ذات بروز كبير، كما يلي[٢٢]:

أ - إغلاق مضائق تيران في وجه سفن إسرائيلية. هذا السبب أصبح أكثر الأسباب «رسمية» من بين أسباب الحرب الإسرائيلية.

ب ـ دخول قوات عربية أجنبية في الأردن. كان هنا غموض معين، إذ لم يُوَضَّح ماإذا كان القصد دخول قوات عربية أجنبية في الضفة الغربية أو في الأردن شرقي النهر.

هذان السببان أعاد متخذو القرارات الإسرائيليون ذكرهما في محافل رسمية.

جـ ـ الحشد الكبير لقوات عربية بالقرب من مناطق حيوية لإسرائيل. القصد أولاً وقبل كل شيء حشد قوات مصرية كبيرة في سيناء بالقرب من الحدود الدولية.

د ـ تحويل مياه نهر الأردن.

هـ ـ التكثيف الكبير لمعركة مغاوير عرب ضد إسرائيل.

وذُكر أيضاً سببان كأساس ممكن لرد فعل إسرائيلي: مهاجمة المنشآت الذرية الإسرائيلية؛ وتغيير الحالة السياسية داخل الأردن، مثلاً إقامة نظام مُوالٍ لعبد الناصر بالاقتران بالإطاحة بالنظام الهاشمي[٢٢].

وثمة وجهان للسؤال: إلى أي مدى سيكون رد الفعل الإسرائيلي تلقائياً. أولاً، إلى أي حد شعرت الزعامة الإسرائيلة نفسها ملزَمة بإتخاد عمل عسكري، وثانياً، إلى أي حد كان متخذو القرار العرب مدركين لسبب الحرب هذا أو ذلك ولجدية الإلتزام الإسرائيلي بالعمل في حالة ضربها. في مجموعة أسباب الحرب يكمن تناقض ظاهري معروف: من ناحية واحدة يحاول الرادِع أن يزيد التهديد الردعي عن طريق زيادة التأكّد من رد فعله المتوقع. ومن ناحية ثانية يفضّل متخذو القرارات المحافظة لأنفسهم على حرية العمل. فإذا فشل الردع فستُمَكِّن حرية العمل هذه متخذي القرارات من الإشراف على رد فعلهم، وحرية العمل هذه لن تستلزم منهم رد فعل تلقائياً. ولكن إذا لم ينفذوا التهديد الردعي فإن الثمن الذي ينطوي ذلك عليه هو فقدان الموثوقية فيما يتعلق بالتهديدات الردعية في المستقبل.

ويبدو أن متخذي القرارات الإسرائيليين افترضوا بأن صورة رد فعل تلقائي ستكون ذات قوة كبيرة على الأقل في الحالتين: إغلاق مضائق تيران وحشد قوات مصرية كبيرة بالقرب من الحدود الدولية في سيناء. ولكن مسؤولاً كبيراً كان على اطلاع على مواقف معظم متخذي القرارات ذهب بعيداً فصرّح: «توجد أربعة أعمال عربية تصبح أسباب حرب تلقائية بالنسبة إلى إسرائيل: عملان متعلقان بالمياه وعملان متعلقان بالبر؛ شمال وجنوب وشرق وغرب. الواحد محاولة تحويل مياه نهر الأردن، والثاني هو إغلاق مضائق تيران، والثالث الإستيلاء على «النتوء» الأردني (القصد هو الضفة الغربية ـ يئير عفرون) من جانب دولة أو قيادة موحّدة هما أقوى من عمان؛ والرابع حشد قوات مصرية قوية في صحراء سيناء[٢٣]».

إن موثوقية التهديد الردعي في سياق مجموعة أسباب الحرب تزداد كلما اتضح أن عدم رد الفعل على المساس بسبب ينطوي على ثمن كبير للرادع. وتزداد هذه الموثوقية أيضاً عندما يكون المذهب الإستراتيجي المتعلق بالعمليات للرادع وقواته العسكرية ملزَمة برد الفعل في حالة فشل الردع. على سبيل المثال عندما يكون الرادع مرتبطاً بصورة علنية وبطرق أخرى بسبب الحرب لدرجة أن عدم تنفيذ التهديد الردعي يبدو غير معقول، إذ أنه ينطوي على ثمن مرتفع للرادع. من هذه النواحي إن حشد قوات مصرية كبيرة قرب الحدود الدولية أو حشد قوات معادية كبيرة في الضفة الغربية شكلا السببين الحرجين للغاية. مثل هذه التطورات من المحتمل أن تعرض للخطر مناطق إسرائيل الحيوية، وخصوصاً في حالة هجوم مباغت. وهكذا من نقطة نظر المصالح الإستراتيجية الحقيقية لإسرائيل إن احتمال رد الفعل العسكري الإسرائيلي في صورة هجوم مضاد استباقي(*) كان كبيراً جداً.

(*) انظر الحاشية السابقة.

فعالية الردع الإسرائيلي

في السنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ كان نظام العلاقات الإستراتيجية لإسرائيل ومصر مستقراً بصورة مفاجئة. ونبع هـذا الاستقرار من التقـاء بضعة عـوامل مرتبطة كلها بالموازين الثلاثة التي تكمن في أساس عملية الردع: ميزان القوة العسكرية وصورتها لدى الجانبين وميزان المصالح وميزان التصميم. وينبغي القيام بدراسة الموازين الثلاثة في السياق السياسي في الشرق الأوسط في نفس الفترة:

ميزان القوى العسكري كان إيجابياً من ناحية إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك أن الخصمين العربيين الرئيسيين مصر وسورية اعتبرا ميزان القوى على ذلك النحو ولم يعتقدا بقدرتهما على أن يهزما إسرائيل هزيمة كاملة في ميدان القتال[٢٤]. وكذلك من المعقول الإفتراض بأن مصر لم تكن مقتنعة بقدرتها على الدفاع عن سيناء من هجوم إسرائيلي. إن حرب ١٩٥٦، على الرغم من أنها انتهت بانتصار سياسي مصري، كانت مثالاً على أوجُه الضعف المصرية الجوهرية.

أما فيما يتعلق بميزان المصالح السياسية فإن الدول العربية الرئيسية لم تعتبر الصراع العربي الإسرائيلي وحل المشكلة الفلسطينية مسألتين تحتـلان رأس سُلّم الأولويات من ناحية إلحاحهما. إن تلك الدول كانت فعلاً مُلزَمة من الناحية العقائدية بأن تقوم بعمل مضاد لاسرائيل، وأن لغتها المنمقة تضمنت نهجاً بالغ المناوأة لاسرائيل. ومع ذلك لا تُفَسِّر المنافسة العربية التي جرفت جُل طاقة الدول العربية والتي ازدادت زخماً أيضاً في النصف الأول من سنوات الستين إلا بأن النزاع الإسرائيلي العربي لم يكن الهدف ذا الأولوية العليا من الناحية العملية. ولا حاجة إلى أن نذكر إن العالم العربي انقسم انقساماً عميقاً بين معسكرين، معسكر محافظ ومعسكر متطرف، والمعسكر المتطرف نفسه كان مقسّما تقسيماً عميقاً. إن حرب اليمن استلزمت توفير طاقة سعودية ومصرية كبيرة، وكانت سورية والعراق منشغلين بمحاولات المساس بتأثير عبد الناصر

الإقليمي. إن اتخاذ موقف قيادي أو موقف قائم على الهيمنة في العالم العربي بدا أهم من الحرب ضد إسرائيل.

وهكذا إذن إن التقاء الميزانين الأولين - ميزان القوة العسكرية وميزان المصالح السياسية - أدى إلى ظهور موقف إسرائيلي موثوق به، وهو موقف الردع عن طريق المنع. أما فيما يتعلق بالميزان الثالث - هل التصميم كان ذا صلة بنجاح الردع الإسرائيلي؟

ميزان التصميم ذو أهمية خاصة في فئتين من الصراع: الردع ضد هجوم على حلفاء («الردع الموسّع») وفي بضع حالات من الردع المحدّد. في الفئتين إن وجود الدولة لا يتعرض لتهديد مباشر، ولذلك إن من المحتمل أن يوجد غموض معين فيما يتعلق بحيوية المصالح الجوهرية. والفئة الأولى ذات أهمية كبيرة في السياسة والإستراتيجية الأمريكيتين - أشد المسائل إشكالاً بالنسبة إلى واشنطون هي مسألة الدفاع عن الحلفاء(*).

وموثوقية الردع المُوسَّع مسألة أشد عسراً في سياق علاقات نووية. فالميزان العسكري غامض بطبيعته، والدفاع عن الحلفاء لا يبرر الانتحار. وهكذا حينما ينتفي سائر الموازين تعتمد موثوقية الردع اعتماداً أكبر على أثر التصميم[٢٥].

ومقابل ذلك في بيئات تقليدية إن مسألة التصميم أقل حرجاً في سياق أثر الموثوقية. فالدول تخوض الحروب(باستثناء حالات شاذة منفردة) حينما تتعرض للهجوم في حرب شاملة. فتصميمها في كل ما يتعلق بالدفاع عن الذات ليس مشكوكاً فيه. والشكوك فيما يتعلق بالتصميم ليس من المحتمل أن تثور إلا حينما يكون الهجوم من جانب الخصم موجهاً نحو تحقيق أهداف

(*) تثور مشكلة التصميم أيضاً فيما يتعلق بالإمكانية الافتراضية، إمكانية هجوم نووي محدود مباشر على خصم نووي. والسؤال عما إذا أدى ذلك الهجوم إلى رد فعل نووي من جانب الخصم المُصاب، وبذلك قد يؤدي إلى رد فعل آخر له بُعد الكارثة من جانب الطرف الذي قام بالضربة الأولى - هذا السؤال يتعلق بمسألة ميزان التصميم.

محدودة. في هذه الحالات أيضاً يمكن الافتراض بأن الدول تخوض الحرب. هكذا الأمر في الشرق الأوسط، وذلك يصدق إلى حد أكبر في حالة إسرائيل. إن أي زعيم عربي لم يقدّر أن إسرائيل لن ترد رداً عسكرياً حينما تتعرض للهجوم المباشر. ولذلك في سياق الردع الإسرائيلي ضد حرب عامة من جانب دولة عربية أو ائتلاف عربي لا حاجة إلى إظهار التصميم من أجل تعزيز موثوقية الردع.

ولا يصبح التصميم عاملاً ذا أهمية أكبر إلا بإحدى الحالات الثلاث التالية: أولاً، في حالة استعداد إسرائيل لإنزال ضربة استباقية عندما يثور أحد أسباب الحرب الإسرائيلية؛ وثانياً، إستعداد إسرائيل لتسبيب تصعيد مقصود، مثلاً عندما تنشب حرب استنزاف ثابتة يبادر إليها الجانب العربي؛ وفي النهاية، في بضع حالات عندما تكون إسرائيل أوجدت بصورة واضحة أو ضمنية إلتزاماً بالدفاع عن دولة أو طائفة من الطوائف في الشرق الأوسط. وحتّى ١٩٦٧ لم تكن إلا الحالتان الأوليان، حالة الضربة الإستباقية وحالة التصعيد، ذواتي صلة في هذا السياق.

ومن المهم أن نذكر هنا إن التفكير الإسرائيلي مال دائماً إلى التغاضي عن التمييزات بين التطبيق المختلف لميزان التصميم والردع في حالات مختلفة. إن ميزان التصميم يُعتَبر دائماً مركزياً وحيوياً بالنسبة إلى موثوقية الردع ضد هجوم شامل على إسرائيل وليس فقط في الحالات الثلاث المذكورة أعلاه: هجوم مضاد استباقي والتصعيد والإلتزام لطرف ثالث. إن التفكير العام الإسرائيلي مال إلى تأكيد مركزية التصميم أيضاً في سياق ردع الحرب التي أخذت زمام المبادرة إليها دولة عربية واحدة أو ائتلاف عربي.

ويمكن الاستنتاج من السلوك المصري أن مصر قدّرت في السنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ إن الإستعداد الإسرائيلي لتصعيد الأعمال العدائية كبير. هذا هو السبب في قلق المصريين فيما يتعلق بالخطط السورية لتحويل مياه نهر الأردن. وكانت القاهرة أيضاً قلقة إزاء أعمال المغاوير التي كانت مصر قاعدة

لهـا والتي كان من المحتمـل أن تؤدي إلى التصعيد المصـري الإسرائيلي. وأوقفت مصر فعلاً جميع هذه الأعمال في أراضيها. وفي النهاية كان في تقدير مصر أن ثمة احتمالاً كبيراً جداً لرد الفعل الإسرائيلي في سياق سببي الحرب المتعلقين بالسلوك المصري نفسه، أي حشد قوات مصرية كبيرة بالقرب من الحدود الدولية وإغلاق مضائق تيران. ونتيجة لذلك تجنبت مصر نشر قوات كبيرة داخل سيناء. وكان فعـلاً معظم سينـاء منزوع السـلاح في الواقـع في السنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧. وكانت مصر أيضاً على علم بالمذهب الإستراتيجي الإسرائيلي الذي تضمن هجوماً مضاداً استباقياً في حالة إصابة عتبة الإحتمال الإسرائيلية المتعلقة بهذا السبب للحرب. وبإيجاز إن الردع الإسرائيلي العام والمحدّد ضد مصر نجح طوال تلك الفترة بسبب فهم مصر لثلاثـة الموازين الكامنة في أساس عملية الردع.

والردع ضد الهجوم السوري الشامل نجح هو أيضاً طوال تلك الفترة. وهذا الردع قام على أساس التقـاء ميزان القـوة العسكريـة وميزان المصـالح السياسية. ومع ذلك من ناحية ميزان المصالح السياسية أثّر على سورية أيضاً اتجاه معكوس: تطلعها إلى تحقيق مركز أكثر أهمية في العالم العربي، وإلى إرباك مصر، مما أدى بسورية إلى تبني استراتيجية المجابهـة والعدوان ضـد إسرائيل. وكانت لهذه الإستراتيجية أهداف حفّازة: سعت سورية إلى نشـوء حالة تتورط فيها إسرائيل ومصر في صدام مباشر. وقد أخذت زمام المبادرة إلى أعمال عسكرية محدودة ضد إسرائيل وسعت إلى تحويـل مياه نهـر الأردن. وأصابها القلق بصدق (وأخطأت في نهاية الأمر) إزاء مشروع المياه الإسرائيلي، واعتبرته مشروعاً عدوانياً. وانتقصت أيضاً من الإستعداد الإسرائيلي للتصعيد رداً على تحرشات سورية محدودة. وأدى السلوك السوري إلى التصعيد الذي أدى في نهاية الأمر إلى توريط مصر أيضاً. إن قرار مصر بإرسال قوات إلى سيناء في آيار/ مايو ١٩٦٧ حركـه حقاً بصـورة رئيسية القصـد لردع إسـرائيل عن مهاجمة سورية.

ومن الجدير أن نذكر إن إسرائيل كانت أيضاً مسؤولة عن عملية التصعيد

الإسرائيلي - السوري. إن الردع الإسرائيلي في النصف الأول من سنوات الستين تضمن عنصراً يمكن اعتباره عنصر قسر. ماانفك متخذو القرارات الإسرائيليون من البداية قلقين، وبحق، من إمكانية نشوء ائتلاف عربي موحد ومبلور ومُوجَّه لمحاربة إسرائيل. ويمكن تبني نهجين سياسيين إستراتيجيين لمنع نشوء هذا الإئتلاف. أولاً، نهج مميز إزاء دول عربية مختلفة؛ مثلاً منح تنازلات لدولة واحدة واتخاذ نهج متشدّد تجاه أخرى، وبذلك يقلّل الحافز لدى دول عربية محدّدة للإنضمام إلى ائتلاف حربي. وثانيا، كان من الممكن توجيه وسائل العقاب ضد دول عربية على عتبة الإنضمام إلى مثل هذا الائتلاف. وفي جزء من سنوات الستين اعتمِدت الإستراتيجية الثانية وكان هدفها الرئيسي سورية، بسبب القلق الإسرائيلي إزاء إمكانية انضمام سورية إلى ائتلاف مع مصر. وعن طريق هذه الإستراتيجية أمكن أن تُجَسَّد لسورية ولمصر الأخطار التي ينطوي عليها انضمامهما إلى ائتلاف حربي. والوسيلة لذلك كانت التصعيد الموجّه والمتحكم فيه للعنف على طول الحدود الإسرائيلية السورية. وكان في تقدير إسرائيل إنه بهذه الطريقة تتعلم سورية الإقرار بالتفّوق العسكري الإسرائيلي، ونظراً إلى أنَّ مصر لن تهب لمساعدة شقيقتها العربية فسترى الزعامة السورية عزلتها حِيال التفوق العسكري الإسرائيلي، بينما مصر فستتبين إن انصمامها إلى ائتلاف مع سورية من المحتمل أن يؤدي بها إلى التصعيد مع إسرائيل في المكان والوقت اللذين ليسا بالضرورة مؤاتيين لها.

وهذه الإستراتيجية نجحت فعلاً خلال عدد من السنين، وكانت أحد العوامل التي حرّكت مصر إلى الإمتناع عن تأييد الإجراءات السورية التصعيدية. ولكن في أواخر ١٩٦٦ زاد العنف الإسرائيلي السوري وبلغ أبعاداً خطيرة. ووُضعت مصر في حالة عسيرة. من ناحية واحدة أمكنها أن تواصل رفض المساعدة لسورية ضِد إسرائيل، ولكن بهذه الطريقة كان من المحتمل أن تفقد ادعاءها بمركز القيادة العربية[٢٦]. ومن ناحية ثانية أمكنها أن تساعد سورية وبذلك أن تتورط في عملية خطيرة، عملية التصعيد مع إسرائيل. وقررت مصر التغلب على هذه المعضلة عن طريق اللجوء إلى جهاز معروف:

إقامة معاهدة دفاعية مع سورية. وكان الهدف المصري مزدوجاً: من ناحية واحدة ردع إسرائيل عن تصعيد أنشطتها ضد سورية، وفي الوقت نفسه أن تمارس أو أن تفرض على سورية قدراً من الإشراف أو أن تمنع هذه الزعامة غير المسؤولة (كما فهمها المصريون) من أن تصعّد الحالة. إن اتفاق الدفاع المصري السوري المؤرخ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ فشل في تحقيق هذين الهدفين. فالسوريون لم يخضعوا للإشراف، والإسرائيليون لم يمكن ردعهم. وهكذا تطورت باطراد خلفية أزمة ١٩٦٧. إن الجهود الإسرائيلية الرامية إلى الردع والقسر لمنع إقامة ائتلاف عسكري مصري سوري كانت من الأسباب التي أدت إلى إقامة هذا الإئتلاف وإلى نشوء الأزمة التي لم ترغب إسرائيل ولا مصر فيها.

وكان قصد القرار المصري بإرسال قوات إلى سيناء في آيار/ مايو ١٩٦٧ ردع إسرائيل عن مهاجمة سورية. والسؤال عما إذا كانت إسرئيل قد اعتزمت فعلاً القيام بذلك ليس سؤالاً مركزياً في هذاالسياق. إن ما هو مهم هو المفهوم المصري في تلك الفترة، وكان فعلاً في تقدير الزعامة المصرية إن ثمة احتمالاً كبيراً لهجوم إسرائيلي على سورية[٢٧]. ولا يشهد القرار المصري بإرسال قوات على فشل الردع الإسرائيلي العام. إنه يشهد على فشل جزئي للردع المحدّد، أي في حالة إصابة سبب للحرب متعلق بحشد قوات مصرية في سيناء بالقرب من الحدود الدولية.

لقد كانت سابقة للسلوك المصري، وفي ظروف كان جزء منها مماثلاً جداً. في ١٩٦٠ حركت مصر قوات إلى داخل سيناء لردع إسرائيل عن القيام بضربة إنتقامية قوية ضد سورية. وأدى الإجراء المصري إلى شعور بحدوث الأزمة في إسرائيل، ولكن خلافاً لما حدث في ١٩٦٧ امتنعت إسرائيل عن استعمال القوة العسكرية، وكان نطاق التجنيد محدوداً أيضاً. وبقيادة دافيد بن غوريون إتخذت إسرائيل مبادرة دبلوماسية واسعة وطلبت إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن تتدخل. وبعد أسبوعين متسمين بالتوتر تلاشت الأزمة وانسحبت القوات المصرية من سيناء. ولتلك الأزمة، المعروفة في إسرائيل

بإسم «عملية روتيم»، كان فيما يبدو تأثيران متناقضان على المفهوم المصري: من ناحية واحدة جسّدت الأزمة حساسية إسرائيل المتطرفة إزاء كل حشد مصري للقوات في سيناء. ومن ناحية ثانية، أثبتت أن إسرائيل تمتنع عن العمل فوراً بقوة عسكرية بغية إعادة الحالة إلى سابق عهدها، ولكنها تعالج الأزمة بالقنوات الدبلوماسية. إن من المحتمل أن الغموض الذي تنطوي عليه المجموعة الإسرائيلية لأسباب الحرب قد زاد نتيجة لهذا السلوك في ١٩٦٠. ومهما يكن الأمر كانت الفروق أيضاً بين ١٩٦٠ و ١٩٦٧ كبيرة. في الحالة الأخيرة كان حشد القوات المصرية في نطاق أكبر كثيراً مما كان في ١٩٦٠ وأوجد تهديداً أشد خطراً لإسرائيل. ومن ناحية ثانية إن إعلان المصريين عن ذلك الإجراء أثبت بجلاء أن القصد منه من بدايته كان تحقيق أهداف ردعية فقط. ويثبت ذلك مرة أخرى إن الردع العام الإسرائيلي لم يفشل، ولكن فشل الردع المحدّد الإسرائيلي الذي تجسّد في سبب الحرب المتعلق بدخول قوات مصرية كبيرة في الجزء الشرقي من سيناء.

وهكذا في بداية أزمة ١٩٦٧ تواجه موقفان ردعيان الواحد إزاء الآخر. الموقف الردعي الإسرائيلي كما تجسّد في الردع المحدّد ـ سبب الحرب المذكورة أعلاه، والردع المصري المتعلق بمعاهدة الدفاع المصرية السورية المؤرخة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦. ويبدو أن مصر افترضت، في أعقاب التجربة المكتسبة في أزمة ١٩٦٠، بأنه عندما يكون هذان الموقفان في تناقض فيمكن حلّه بوسائل دبلوماسية.

وتشهد بداية أزمة ١٩٦٧ إن ثمة شرطين ضروريين لميزان الردع المستقر، فيما يتجاوز الإعتبارات المتعلقة بالموازين الثلاثة التي ذكرناها أعلاه. أولاً يجب على الطرفين أن يكون الواحد منهما مدركاً لموقفي الردع العام والردع المحدّداللذين يتخذهماالطرف المقابل. وثانياً على الطرفين أن يحرصا على عدم تبني خطوات ردع من المحتمل أن تصيب عتبات الإحتمال التي تحددها تهديدات الردع من الجانب المقابل. وكان لجزء من التصعيد الإسرائيلي على طول الحدود السورية تبريره بسبب استفزازات سورية. ومع

ذلك إن ذلك التصعيد أرغم مصر على أن تتخذ خطوات تصعيدية خاصة بها من أجل ردع إسرائيل. وهذه الخطوات من جانب مصر أصابت عتبات إحتمال إسرائيل، وهي العتبات التي حددتها مجموعة أسباب الحرب، وهكذا إن التهديد الذي يتعرض له الإستقرار، والذي ينبع من تصادم بين مواقف ردعية متناقضة، يزداد خطورة حينما يكون الإستقرار مشروطاً أيضاً بسلوك الغير، الذي، في أي ظرف من الظروف، لا يمكن الإشراف عليه.

وبعد بداية الأزمة بوقت قصير بدأت مصر عملية غايتها استغلال جو الأزمة من أجل تحقيق أهداف سياسية تتجاوز إجراء الردع. وهكذا إن ديناميكا سلوك الأزمة حلّت محل ديناميكا الردع. أولاً، تمّ التقدم بمطالب بإبطال الوضع الراهن الذي ينشأ بعد ١٩٥٦ فيما يتعلق بوجود مراقبي الأمم المتحدة في سيناء. وثانياً، صدرت تصريحات بخصوص إيقاف حرية الملاحة في مضائق تيران. وثالثاً، خلال الأزمة بدأت تتردد مطالب متعلقة بتغييرات إقليمية: فتح دهليز بين مصر والأردن بجوار إيلات. إذن انتقلت مصر من موقف ردعي بيّن في بداية الأزمة إلى موقف فيه اختلط عنصر الردع في عنصر القسر. وهكذا، بالإضافة إلى نهوض سببي الحرب ـ حشد القوات المصرية في سيناء والإغلاق المتوقع لمضائق تيران ـ كان على إسرائيل أن تتوقع المزيد من المطالبات السياسية. وهكذا إن التغيير في طابع الأزمة، وهو التغيير الذي نبع من تصعيد المطالبات المصرية، قوّض تماماً نظام العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل ومصر.

ويمكن الإفتراض بأنه حتّى دون هذا التغيير للسلوك المصري كان على إسرائيل أن تنزل ضربة إستباقية بسبب انتهاك سبب الحرب المتمثل في حشد قوات مهدّدة وقريبة من الأراضي الحيوية لإسرائيل. وعلاوة على ذلك إن من المحتمل إن الحاجة إلى هذه الضربة كانت متعلقة بالمزيد من التجسيد لموثوقية الردع الإسرائيلي. ومهما يكن الأمر فإن التغيير لطابع الأزمة نتيجة للمطالبات المصرية المتغيرة زاد زيادة كبيرة إلحاح رد الفعل العسكري على الأزمة.

والتلخيص هو أن المصريين شرعوا في إجراء ردعي وبعد ذلك بدأوا في استغلال الأزمة في تحقيق مطالبات سياسية تتجاوز الميزان الردعي بين الدولتين. ومع ذلك إن النهج الذي كان كامناً في أساس هاتين الإستراتيجيتين كان متعلقاً بالقرار المصري الأساسي بعدم استخدام قوة عسكرية. إن هذا الإختيار الأساسي يسم كل السلوك المصري في فترة الأزمة ويشهد على أنه بالرغم من الإصابة المصرية لعتبة الإحتمال المتجسدة في الردع المحدّد الإسرائيلي ـ سببا الحرب المذكوران أعلاه ـ كان الردع العام الإسرائيلي لا يزال موثوقاً به إلى حد يكفي لردع مصر عن أخذ زمام مبادرة عسكرية حقيقية. ولو لم تُنزل إسرائيل ضربتها العسكرية عند نهاية تلك الأزمة لامكن حدوث ثلاثة سيناريوهات: أولاً، تنازلات سياسية إسرائيلية كانت مصر في أعقابها ستعيد قواتها من سيناء؛ وثانياً وعلى مستوى احتمال أكثر انخفاضاً، استمرار المرابطة المصرية في سيناء دون مكاسب سياسية؛ وثالثاً،وبأخفض احتمال، هجوم مصري على إسرائيل. ومن المهم أن نذكر إن الزعامة المصرية امتنعت عن ذكر الإمكانية الثالثة في كل روابطها الدبلوماسية بالدول العظمى. ويمكن الإفتراض إن مصر كانت ستكتفي بمكاسب سياسية محدّدة، وربما فقط بإبعاد قوات الأمم المتحدة عن سيناء وإيقاف الملاحة في مضائق تيران، وبعد ذلك توقف الأزمة. ويشهد هذا الأمر مرة أخرى على نجاح الردع العام الإسرائيلي خلال الأزمة. ولكن هذا المكسب المصري أيضاً كان يتجاوز الهدف الأولي، أي الردع ضد إجراء عسكري إسرائيلي موجّه ضد سورية. ويمكن عرض موقفي مصر وإسرائيل على الصورة التالية: اختلفت الدولتان في قراراتهما الإستراتيجية خلال الأزمة وعند نهايتها. قررت إسرائيل إنزال ضربة عسكرية بسبب العوامل الإضطرارية النابعة من نهجها الإستراتيجي، أما مصر فيمكن الإفتراض أنها كانت تفضّل تسوية الأزمة دون اللجوء إلى وسائل عسكرية.

لقد كان المذهب الإستراتيجي الإسرائيلي في السنوات ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ ذا انسجام ومنطق داخلي. لقد أوجد سياقاً فعالاً لنجاح الردع العام الإسرائيلي. لقد أدت عملية التصعيد مع سورية (وهي العملية التي أسهمت

إسرائيل بحصتها فيها) إلى فشل الردع المحدّد ضد مصر. وهكذا، إن مجموعة أسباب الحرب ومجموعة الردع المحدَّد المتعلقة بها استلزمتا قدراً أكبر من الإنتباه من جانب الزعامة الإسرائيلية إلى السياق السياسي الإستراتيجي الذي كانت سورية ومصر تقومان بأنشطتهما في إطاره وإن إسرائيل لم تفحص يقيناً عتبات الردع المصرية. وإن الحاجة إلى الحرص على الإستقرار الإستراتيجي مع مصر كانت لا بد أن تملي على إسرائيل قدراً أكبر من ضبط النفس في العمل العسكري ضد سورية.

الردع في السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣

إن الإنتصار الحاسم في ١٩٦٧ كان من اللازم ظاهرياً أن يقوي أثر الردع الإسرائيلي في عدة طرق. أولاً، إتضح على نحو قاطع إن إسرائيل تتمتع بتفوق عسكري على جميع خصومها. وفضلاً عن ذلك، شاهدت الدول العربية بجلاء هذا التفوق العسكري. وعلاوة على ذلك، إن الدعم السياسي القوي من جانب الولايات المتحدة خلال الأزمة وبعدها أوجد الصورة، الصحيحة في حد ذاتها، صورة عدم سماح الولايات المتحدة بأن تفقد إسرائيل التفوّق في ميزان القوة العسكرية. وفي النهاية، إن خطوط إيقاف إطلاق النار التي حُدِّدت لدى انتهاء الحرب ضمنت ظاهرياً إن الفجوة بين إسرائيل وجاراتها ستتسع أيضاً(*). في التلخيص إن ميزان القوّة العسكرية الموضوعي وصور ميزان القوة هذا من الجانبين زادت إلى حد كبير أثر الردع الإسرائيلي[٢٨]. وفشل الردع في نهاية الأمر في حرب ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ وفي حرب ١٩٧٣ لم يكن متعلقاً بميزان القوة العسكرية وصوره.

ومن المهم أن نذكر أنه على الرغم من أن أثر الردع كان من المتصوَّر أن يتعزز لم ينظر متخذو القرار الإسرائيليون هذه النظرة. على العكس كان شعور

(*) في الواقع، كما بيّن تبياناً جلياً في حرب ١٩٧٣، لم تضِف حدود ايقاف اطلاق النار المذكورة إلى تفوّق اسرائيل العسكري ولكنها انتقصت من ذلك التفوّق.

بأن حرب ١٩٦٧ جسّدت فشل الردع الإسرائيلي. ونبع هذا الشعور من تداخُل وجهين لسوء الفهم: عدم وجود تمييز بين الردع العام الذي نجح والردع المحدّد الذي فشل، وكذلك الإفتراض الأساسي بأن إسرائيل لم تكن مشاركة في المسؤولية عن عملية التصعيد التي أدت إلى أزمة ١٩٦٧. إن أزمة ١٩٦٧ اعتبِرت فشلاً للردع عموماً بكل مكوناته، ونتيجة للعداء الأساسي الذي لا يمكن تغييره من جانب العالم العربي تجاه اسرائيل. إن قسماً من المراقبين الاسرائيليين فعلاً تطرق إلى دور اسرائيل في العملية التي أدت إلى نشوب الأزمة، ولكن ذلك التقدير لم يؤدِ دوراً رئيسياً في الصور العامة لدى الزعامة. وإذا فشل حقاً الردع، هكذا ادُعِي، فإنه بقي لدى إسرائيل طريقان بديلان للرد على التهديدات العربية: من ناحية واحدة ينبغي الإعتماد الأقل على الردع بوصفه مبدأ منظماً مركزياً للنهج السياسي الإستراتيجي الإسرائيلي، ومن ناحية ثانية، إذا وجد مكان للردع في إطار المذهب الإسرائيلي فينبغي تعزيزه عن طريق توسيع الفجوة بين القدرة العسكرية الإسرائيلية وقدرة الخصوم العرب، والتمسُّك بحدود إيقاف إطلاق النار كما حُدِّدت عند نهاية الحرب.

وبقدر ما واصل الردع أداء وظيفة في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي فإن ذلك الردع اعتُبِر نتيجة مبسّطة لميزان القوة العسكرية. في السنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٣ شاركت إسرائيل في سباق التسلح مع الدول العربية لكي تمنع تدهور ميزان القوة، وتحسّن فعلاً في معانٍ معينة ميزان القوة. وكان في تقدير الزعامة السياسية والإستراتيجية أيضاً إن الحدود الجديدة تواصل إلى حد كبير الردع الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بميزان المصالح السياسية في إسرائيل استمرت كما كانت دائماً تحريفات المفاهيم سائدة. لقد حرصت إسرائيل على التأكيد إن العداء العربي نحوها بمثابة مُعطىً دائم ونابع أولاً وقبل كل شيء من الرفض العربي لإعطاء الشرعية لوجودها. ويؤدي هذا العداء الأساسي إلى انفجارات عنف دورية إزاء إسرائيل، وتلك الإنفجارات عموماً نابعة من الدول العربية أو متعلقة بها وليست مرتبطة بالتأثيرات الإسرائيلية. وإذا كان انتباه قد لُفِتَ فقد كان

انتباهاً قليلاً إلى حقيقة أنه نتيجة لحرب ١٩٦٧، أي استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأراضي التي كانت سابقاً تحت سيطرة مصر وسورية، تغيَّر تغيراً تاماً طابع الصراع. إن عنصر الضائقة السياسية، أو بعبارة أخرى مدى حيوية المصالح المصرية والسورية المتجسدة في تحرير سيناء ومرتفعات الجولان، غيَّر مدى التزام هاتين الدولتين بالصراع فلم يُعد مجرد التزام بالقضية الفلسطينية يؤدي بهاتين الدولتين إلى التدخل في الصراع مع إسرائيل. فبدلاً من المشاركة المتعلقة بأساس عقائدي وبالإخلاص لمصالح عربية نشأت ضائقة متعلقة بمصالح خاصة مصرية وسورية وأردنية اعتبرتها هذه الدول مصالح وطنية حيوية. وكانت هذه المصالح حقاً بالنسبة إلى هذه الدول ذات أهمية أكبر كثيراً من المصالح العربية التقليدية التي أدت إلى العداء ضد إسرائيل. وهكذا تغيَّر ميزان المصالح بشكل أصاب إصابة شديدة أثر الردع الإسرائيلي. إن المصلحة المتمثلة في العمل بطريقة عسكرية ضد إسرائيل من أجل تقليل الضائقة السياسية كانت أقوى كثيراً من المصالح التي حركت الدول العربية إلى العمل ضد إسرائيل قبل ١٩٦٧. ومن ناحية أثر الردع، لموازنة التدهور الكبير في ميزان المصالح السياسية كان ينبغي لإسرائيل أن تزيد الفجوة في ميزان القوة العسكرية زيادة كبيرة، لدرجة انتهاء كل عمل عسكري عربي بثمن مستحيل وغير مقبول تماماً. ولكن لعله كان من الصعب تحقيق هذه العقوبة في إطار ميزان القوة.

مجموعة أسباب الحرب

حدث تغيُّر هام في كل ما يتعلق بالردع المحدَّد الإسرائيلي كما تجسَّد في مجموعة أسباب الحرب. لقد اختفت أهمية معظمها إنْ لم يكن كلها: أولاً، حشد قوات مصرية على طول الحدود الدولية في سيناء أصبح غير ممكن لأن إسرائيل نفسها سيطرت على سيناء برمتها. وثانياً، سيطرت إسرائيل على مضائق تيران، وهكذا اختفى سبب الحرب الثاني. وثالثاً، منذ أن سيطرت إسرائيل على هضبة الجولان أصبحت إمكانية تحويل مياه نهر الأردن ـ وهو

سبب آخر للحرب ـ ذات بروز قليل جداً. وفي النهاية وما هو بالغ الأهمية إنه بعد أن سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية لم تستطع تكرارالتهديد للأردن إذا انتشرت قوات عربية أجنبية فيه. إذ أن إسرائيل ادعت أنه عندما تكون حدودها الشرقية مطابقة لنهر الأردن فستمنحها تلك الحدود الأمن الأمثل. ومن هنا ليس من المحتمل أن ينشأ أي تهديد خطير إذا انتشرت قوات عربية غير أردنية (بالإضافة إلى الجيش الأردني) على طول حدودها الشرقية. وفضلاً عن ذلك، إن التهديد الردعي الإسرائيلي حتّى ١٩٦٧، وهو التهديد الذي كان متعلقاً بسبب الحرب هذا، كان متجسداً في إمكانية استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية رداً على انتهاك السبب. وبعد ١٩٦٧ لم يعد هذا التهديد فعّالاً، إذ أن إسرائيل سيطرت على أية حال على الضفة الغربية. وهكذا طوال عدة سنوات بعد ١٩٦٧ انتشرت قوات عراقية في الأردن ولم تحدّد إسرائيل هذا التواجد بأنه سبب للحرب.

إن اختفاء مجموعة أسباب الحرب التي شكّلت أحد الأسس الرئيسية للردع الإسرائيلي لم يؤثّر تأثيراً إيجابياً في التفكير والترتيب الإستراتيجيين الإسرائيليين. إن الثقة بحدود «آمنة» و«رادعة» وهي الثقة التي ثبت بمرور الوقت أنها عديمة الأساس حوّلت التفكير الإسرائيلي عن التهديدات الأمنية الخطيرة القائمة في المحيط الإستراتيجي الإسرائيلي، وفي النهاية كانت تلك الثقة الأساس لأوجُه الفشل في الأيام الأولى من حرب ١٩٧٣.

إن إقامة الحدود الجديدة لم تشوه المفهوم الإستراتيجي الإسرائيلي فحسب ولكنها أوجدت أيضاً إمكانيات كثيرة لتصادمات عسكرية محدودة. وبذلك أيضاً تمّ النيل من أثر الردع. لقد احتكت قوات إسرائيلية على طول قناة السويس احتكاكاً مباشراً بالقوات المصرية المرابطة هناك. وهذا الإحتكاك المباشر ساعد بالذات الجانب المصري، كما تجسّد في حرب الإستنزاف في السنتين ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠. (انظر تفصيلاً أكبر لهذه القضية فيما يلي، في الفصل الرابع). ظاهرياً كانت إسرائيل تستطيع أن تردع إجراءات عسكرية محدودة أو أنواعاً مختلفة من حرب الإستنزاف عن طريق التهديد بالقيام بعقوبة واسعة

النطاق للسكان والبنية الأساسية المدنية لمصر. وكـان التهديـد بعبور القنـاة وبتنفيذ هجوم عميق داخل مصر إمكانية أخـرى للردع عن القيام بمثـل هذا الإجراء العسكري. وكان تحقيق التهديد الأول من المحتمل أن يؤدي بإسرائيل إلى الاصطدام المباشر بالإتحاد السوفياتي، كما حـدث فعلاً في ١٩٧٠ في أعقاب عمليات قذف العمق المصري. وكما يُذكر، نتيجة لذلك وسّع الإتحاد السوفياتي مظلته الردعية فوق مصر. وكان التهديد الثاني من المحتمل أن يؤدي إلى القيام بعمليات عسكرية مكلّفة. وهكذا فقدت إسرائيل القدرة على ردع إجراءات محدودة عنيفة وعلى أن توجد من جديد مجموعة من أسباب الحرب الموثوق بها.

لقد كان نشوب حرب ١٩٧٣ مثالاً، كما سيُفَصّل فيما يلي في الفصل الرابع، على أنه من ناحية الردع الإسرائيلي كان التغيير في ميزان المصـالح السياسية ذا أهمية أكبر من أهمية التحسين في صُوَر ميزان القوة العسكرية. في ١٩٧٣ كانت مصر على اقتناع بالتفوق العسكري الإسرائيلي الحاسم، وكان في تقديرها إن عبور القناة ينطوي على ثمن باهظ جداً. ومع ذلك اضطرت مصر إلى تنفيذ الإجراء العسكري بسبب الضائقة السياسية التي ذكرناها قبل ذلك. والإعتبار الرئيسي الذي كان ينبغي للزعامة المصريـة، أولاً وقبل كـل شيء الرئيس السادات، النظر فيه لم يكن النسبة بين ربح متوقع وثمن ممكن للعمل العسكري ولكن نسبة الربح إلى الثمن في حالـة عدم القيـام بهجوم عسكري. إن مواصلة الوضع الراهن لم تكن ممكنة ولو بثمن القيام بهجـوم عسكري من المحتمل أن يفشل. وهكذا، كما ذكرنا، إن التغيير في ميـزان المصالح السياسية أصبح العامل الرئيسي في فشل الردع العام الإسرائيلي.

إن انخفاض بروز ميزان القوة العسكرية بوصفه مكوناً من معادلة الردع لم يبطل كليةً أهمية هذا الميزان. فأثر الردع الإسرائيلي القائم على ميزان القوة كان ذا قوة تكفي لحمل مصر وسورية على اختيار إستراتيجية عسكرية ذات أهداف محدودة فقط. وهكذا أيضاً في سياق فشل الردع العام ينبغي التأكيد على أن أثر الردع التقليدي الإسرائيلي كان يكفي لأن يفرض قيوداً هامة على

خطة العمليات المصرية والسورية.

إن الفشل الجزئي الذي أصاب الردع الإسرائيلي العام نبع إذن من عجز إسرائيل عن أن تفهم العلاقة المعقدة القائمة بين ميزان القوة العسكرية وميزان المصالح السياسية. ولم تكن للفشل أية علاقة بميزان التصميم. لقد فشل الردع ليس لأن إسرائيل اعتُبِرت أنها تفتقر إلى القدرة على البتّ في الدفاع عن سيناء. على العكس، لقد اعتُبِرت إسرائيل عدوانية ومهدِّدة. وفضلاً عن ذلك، كما ذكرنا، إن التفوق العسكري الإسرائيلي اعتبره بالذات الطرف العربي واضحاً وقاطعاً.

لقد أشارت جنيس ستاين[٢٩] إلى أن الزعامة المصرية لم تقدّر كما ينبغي الإستعداد الإسرائيلي لعبور القناة في إطار هجوم مضاد بوصف ذلك نوعاً من الردع عن طريق إنزال العقاب، وذلك الأمر أضعف الأثر العام للردع الإسرائيلي. ويبدو أن المصريين أخطاؤا فعلاً في تقدير التصميم الإسرائيلي في هذا السياق. ولكن، وهذه هي النقطة الرئيسية، إن ضغط الضائقة السياسية، أي التغيير في ميزان المصالح السياسية، كان ثقيلاً لدرجة أنه يمكن الإفتراض بأنه حتّى لو كانت الزعامة المصرية تتوقع هجوماً مضاداً إسرائيلياً فيما وراء القناة فإنها كانت ستقرر اجتياز القناة. ويمكن أن نستدل على ذلك من التقديرات المصرية بخصوص نسبة الضحايا الضخمة التي كان المصريون يتوقعونها نتيجة لعبور القناة. وفضلاً عن ذلك كانت لمصر ثقة كبيرة نسبياً بالقدرة الدفاعية للجيش المصري على طول القناة. وحتّى لو كان في تقدير المصريين أن من المحتمل القيام بهجوم مضاد إسرائيلي عبر القناة فقد توقعوا إن تنظيمهم الدفاعي سيصمد في وجه هذا الهجوم. وفي النهاية لقد أمكن للمصريين أيضاً أن يعتمدوا على أن يهبّ الإتحاد السوفياتي لمساعدتهم إذا شُن هجوم مضاد إسرائيلي يعرض للخطر الجيش المصري كله ومراكز التحكم السياسية. وينبغي أن يُضاف إن هذا التقدير الأخير ثبت إنه قريب من الواقع. وتلخيصاً لهذه النقطة يبدو أن إسرائيل لم تضع إستراتيجية ردعية محدّدة بمعنى تهديدات محدَّدة فيما يتعلق بإمكانية هجوم مصري محدود عبر القناة، ولكنها

واصلت الإعتماد على الردع العام الذي اتبعته[٣٠]. ومع ذلك ينبغي أن نؤكد أنه حتّى لو كانت إسرائيل قد صاغت تهديداً ردعياً محدداً لهذه الحالة فإن مصر كانت في ١٩٧٣ ستقوم بشن الحرب في أية حالة.

ونبع عدم فهم إسرائيلي آخر أسهم في فشل الردع من مفهوم حدود وقف إطلاق النار باعتبارها حدوداً «رادعة». إن من المحتمل نظرياً أن أضافت هذه الحدود إلى الردع العام الإسرائيلي ضد محاولة عربية لإحتلال كل إسرائيل، وذلك بأن عزلت هذه الحدود مناطق إسرائيل الحيوية عن الإتصال المباشر بالقوات العربية القائمة بالتهديد. ولكن حالة الطوارىء هذه على أية حال توقفت عن كونها تهديداً حقيقياً نظراً إلى المفاهيم العربية من ١٩٦٧، إذ عند نهاية تلك الحرب فعلاً تخلّى العرب عن فكرة تدمير إسرائيل، في ضوء ميزان القوة العسكري وإظهارها خلال تلك الحرب[*]. ومن ناحية ثانية، وفرت حدود وقف إطلاق النار لمصر ظروفاً عسكرية مؤاتية كثيراً للقيام بهجوم مباغت، كما حدث فعلاً في ١٩٧٣، أو لشن حرب استنزاف ثابتة، كما حدث في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠.

وليس من الممكن إنهاء هذه المناقشة دون أن نذكر متغيرَين إضافيَين أسهما أيضاً إسهاماً جزئياً في فشل الردع الإسرائيلي. أولاً في المجال السياسي: إن الإنفراج الذي بدأ ينشأ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وعدم الإستعداد السوفياتي لممارسة الضغط الثقيل على الولايات المتحدة حتّى تؤدي بإسرائيل إلى الخروج من الأراضي المحتلة أثّرا على اعتبارات الثمن والربح المصرية. ولم تبدُ الدبلوماسية الدولية ضامنة لتغيير الوضع الراهن. كما أن الحذر الأمريكي، وبالتأكيد الرفوض المتكررة لعمليات جسّ النبض المصرية إزاء الولايات المتحدة في السنتين ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، أدّت إلى نفس

(*) يمكن أن نضيف أنه قبل ١٩٦٧ أيضاً لم تكن التقديرات بشأن إمكانية تدمير اسرائيل مرشداً لعمليات الخطط الاستراتيجية التي وضعتها الدول العربية، وخصوصاً مصر، وأن سلوك مصر في أزمة ١٩٦٧ يشهد أيضاً على ذلك.

الإستنتاج[٣١]. وكان المتغيّر الثاني في المجال العسكري: التعزُّز النسبي للمنظومات الدفاعية، أي أن منظومات مضادة للدبابات وللطائرات عززت ثقة مصر بذاتها فيما يتعلق بقدرتها على الصمود في المراحل الأولى من الحرب إزاء الهجمات الاسرائيلية المضادة التي اعتمدت بطبيعة الأمور أولاً وقبل كل شيء على منظومات المدرعات والطائرات المهاجمة.

الردع الإسرائيلي في السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨١

في أعقاب الفشل الجزئي للردع الإسرائيلي في ١٩٧٣ قلّل التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي إلى حد أكبر قيمة الردع بوصفه مبدأ منظماً في إطار استراتيجية إسرائيل التقليدية الشاملة. وكان في تقدير إسرائيل ـ وكان ذلك التقدير خاطئاً كما سنقول فيما يلي ـ أن العرب توصلوا إلى الاستنتاج بأنهم يستطيعون العودة إلى ضرب إسرائيل عسكرياً. وهكذا مثلاً يقول يتسحاق رابين:[٣٢] «وهكذا، لا يخاف العرب خوفاً كبيراً من الفشل في الحرب، ويبدو لي أن التغيّر في مفهومناالعسكري كما يلي: إن من المهم أهمية بالغة جداً أن نبني قوة جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الحد الأقصى في ضوء اعتبارات الحسم في الحرب بدلاً من ضوء اعتبارات الردع في الحرب».

وفي الواقع كانت العِبَر التي استخلصها العرب من الحرب مختلفة. كان في تقديرهم أن كفة ميزان القوة العسكرية لا تزال تميل ميلاً واضحاً في صالح إسرائيل. لقد انتهت الحرب فعلاً بتحقيق مكاسب دبلوماسية للدول العربية، ولكن كان ذلك مقترناً بهزيمة عسكرية لا يمكن إنكارها، وبالتالي حتّى حرب محدودة بدت أمراً ينطوي على ثمن باهظ. إن من المحتمل تحقيق أهداف سياسية عن طريق معارك عسكرية محدودة، ولكن اعتبرت هذه أيضاً غير أكيدة من ناحية نتائجها وتكتنفها الأخطار. ومع ذلك ما دامت مشكلة الأراضي غير محلولة بقيت مصر وسورية يتنابهما شعور بضائقة سياسية ثقيلة، وفي عدم التوصل إلى حل سياسي ينبغي لهما العودة ثانية إلى دائرة الحرب. وبالنسبة

إلى مصر حُلّت المسألة لدى بداية عملية السلام، وبعد أن اقتنعت بأن إسرائيل على استعداد لإعادة سيناء كلها ولحل الضائقة السياسية الرئيسية التي ضغطت عليها. فمن زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، وأكثر من ذلك، منذ التوقيع على اتفاق السلام في ١٩٧٩، زالت هذه الضائقة، ونتيجة للتغيّر في ميزان المصالح السياسية تعزز أثر الردع الإسرائيلي ضد مصر عشرة أضعاف. وفضلاً عن ذلك، منذ خروج مصر من دائرة الحرب يمكن لإسرائيل أن تحشد قوة أكبر كثيراً ضد الدول المخاصمة الأخرى، وخصوصاً سورية، وأن تغيّر بذلك ميزان القوة العسكري تغييراً كبيراً لدرجة أنه يصعب على سورية أن تبدأ بإجراء حربي إذا لم تكن واثقة بانضمام دول عربية أخرى إلى دائرة الحرب. وبذلك تعزز تعززاً كبيراً جداً أيضاً الردع العام ضد سورية.

وفيما يتعلق بالميزان العسكري في حد ذاته فمنذ حرب يوم الغفران حدث سباق كثيف جداً للتسلح. وفي المرحلة الأولى من هذا السباق، خلال سنوات السبعين، نجحت إسرائيل في أن تحسّن نسبياً حالتها من ناحية القوات والقدرات العسكرية. لقد حدث الأمر خصوصاً حينما كان رابين رئيساً للحكومة وغُور رئيساً لهيئة الأركان العامة. وكان السبب الرئيسي في التحسين النسبي الحاصل في القوة العسكرية الإسرائيلية استعداد أمريكا للزيادة الكبيرة جداً لمساعدتها الإقتصادية والعسكرية. وفي نهاية العقد كان حجم القوات الإسرائيلية أكبر ونوعية منظومات الأسلحة أجود بالنسبة إلى الجانب العربي أكثر مما كان الأمر عشية حرب ١٩٧٣. ومن بداية سنوات الثمانين بدأ اتجاه مختلف عندما بدأت فجوة القوى البشرية بين إسرائيل والجانب العربي تتضح آثارها، ومكّنت الجانب العربي من أن يحسّن نسبياً قوته العسكرية. ولا يزال ميزان القوة العسكرية في صالح إسرائيل ولكن الفجوة تلاشت إلى حد معين.

وبينما تحسّن الأثر الردعي العام لإسرائيل خلال سنوات السبعين وسنوات الثمانين، نتيجة لتحسين ميزان القوة العسكرية في سنوات السبعين والسلام مع مصر من ناحية ثانية، امتنعت إسرائيل عن أن تضيف مجموعة من

الردوع المحدّدة إلى ردعها العام. إن مجموعة أسباب الحرب التي كانت مركزية إلى حد كبير عشية حرب ١٩٦٧، والتي اعتورها الضعف إلى حد كبير في السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣، لم تُجدَّد. والحالة الشاذة الوحيدة كانت تطبيق مجموعة «الخطوط الحمراء» فيما يتعلق بالتدخل السوري في لبنان(*).

ومع ذلك فإن اتفاق السلام الإسرائيلي المصري أوجد حالة جديدة استلزمت صياغة أسباب حرب متعلقة بهذا الاتفاق. ولقد حدث ذلك إلى حد جزئي في إطار الملحق العسكري باتفاق السلام. ولكن هذه المسألة لم تطور ولم تصغ بصورة كاملة بوصفها سبباً للحرب في سياق التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي. ونبع الأمر فيما يبدو من القلق إزاء الحساسية السياسية لمصر حِيال تصريحات إسرائيلية بشأن أسباب الحرب في حالة انتهاك مصر لمواد واردة في اتفاق السلام، وخصوصاً في كل ما يتعلق بنزع سلاح سيناء. ونبع ذلك الأمر أيضاً من الرغبة في تطوير مجموعة جديدة من العلاقات السياسية مع مصر. ويبدو أن إسرائيل أخطأت بأن امتنعت من البداية عن صياغة سبب للحرب يتعلق بانتهاكات ممكنة لنزع سلاح سيناء، بالرغم من أن الأمر لم يؤد لحد الآن إلى أي ضرر. إن حيوية المصالح الإستراتيجية الأساسية الكامنة في مواصلة نزع سلاح سيناء حيوية كبيرة لدرجة أنه كان من السليم صياغة مذهب واضح متعلق بسبب الحرب إذا أصاب الأذى هذه المصالح.

ويمكن أن نضيف أن رئيس هيئة الأركان العامة مردخاي غُور اعترض في فترة خدمته على التطوير الكامل لمجموعة أسباب الحرب. لقد أشار إلى الحاجة إلى المحافظة على طيف من خيارات حرة لإسرائيل، وأشار إلى أن صياغة عتبات الردع القائمة على أسباب الحرب من المحتمل أن تضيّق نطاق حرية العمل والمرونة الإسرائيليتين. وكان ذلك أيضاً موقف رئيس هيئة الأركان العامة الذي خلفه، رفائيل إيتان. فعلى سبيل المثال أعلن أن دخول قوات عراقية في الأردن ليس يؤدي بالضرورة إلى رد فعل عسكري إسرائيلي. ومهما

(*) عن ذلك في كتابي المعنون «حرب وتدخل في لبنان» الذي سينشر في ١٩٨٨.

يكن الأمر، يبدو أن هناك فروقاً هامة بين موقفي هذين الرئيسين لهيئة الأركان العامة.

لقد رغب غُور في المحافظة على حرية العمل الإسرائيلية خوفاً من أن صياغة أسباب الحرب المتشددة قد تؤدي إلى التصعيد غير المرغوب فيه بل إلى الحرب. وبعبارة أخرى، إن تردداته فيما يتعلق بالردع المحدد كانت متعلقة برغبته في منع نشوب حرب غير ضرورية. ومقابل ذلك يبدو أن إيتان لم يعتبر الردع بديلاً من الحرب. ويمكن أن نستنتج ذلك وفقاً لموقفه السياسي المتمثل في أن الحرب هي بمثابة الأولوية الأولى للدول العربية، وفي أن الدول العربية ستشنها دون علاقة بمجموعة معقدة وحساسة من التهديدات الإسرائيلية وبصياغة عتبات الإحتمال الإسرائيلية. وينبع الأمر أيضاً من نهجه المتخذ من الحرب اللبنانية حيث كان في تقديره، ربما دون معرفة، بأن الردع استراتيجية بديلة لإستراتيجية الحرب التي تأخذ إسرائيل زمام المبادرة إليها.

ومنذ تبلور التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي كان قلقاً إزاء إمكانية الهجوم المباغت العربي. وتزايد هذا القلق إلى حد كبير في أعقاب المفاجأة الاستراتيجية التي وقعت في حرب ١٩٧٣. إن اتفاق السلام الإسرائيلي المصري كان من اللازم أن يؤدي إلى تقليل هذا القلق، ولكن يبدو أن قسماً من الزعامة الإستراتيجية الإسرائيلية بقي ينتابه القلق إزاء ذلك. وعلى سبيل المثال، واصل رئيس هيئة الأركان العامة إيتان اعتبار تهديد الهجوم المفاجىء أخطر مسألة في المحيط الإستراتيجي الإسرائيلي. ويمكن القول إن وجود مجموعة معقولة من أسباب الحرب، مجموعة يرافقها الاعتدال السياسي العام وتنازلات سياسية من جانب إسرائيل، من المحتمل أن يخفّف إلى حد كبير شدة هذا التهديد. ولكن إسرائيل لم تختر ذلك. خلال سنوات السبعين وأيضاً في سنوات الثمانين وضع التأكيد الكبير جداً على ترسيخ وتعزيز الدفاع الإقليمي بالاقتران باستثمار موارد كبيرة للتمهيد لإمكانية هجوم مباغت.

وبينما ضعفت بعد ١٩٧٣ ثقة الزعامة الإسرائيلية بالردع فإن فعالية الردع

العام الإسرائيلي زادت إلى حد كبير موضوعياً. وفي الفصل الرابع ستتوسّع في الكلام عن المفهوم المصري لميزان القوة العسكرية بعد ١٩٧٣ وعن أن التدني الذي فهمه المصريون في هذا السياق كان من العوامل التي أدت بهم إلى الموافقة على السعي إلى إبرام اتفاق للسلام مع إسرائيل - طبعاً مقابل إبطال الضائقة السياسية المصرية الرئيسية، أي إعادة سيناء.

وماذا بالنسبة إلى سورية؟ كما ذُكِرَ فعلاً قبل ذلك في هذا الفصل كان أثر الردع العام الإسرائيلي ضد سورية كبيراً أثناء كل السنين. وقدرت سورية وزعماؤها يقيناً التفوق العسكري الإسرائيلي، وفي ذلك لا فرق بين الأنظمة السورية المتعاقبة. ومع ذلك كانت الزعامات السورية المختلفة مستعدة بصورة منتظمة للرد رداً متشدداً ولأن تسبب أحياناً أيضا تحرشات على نطاق محدود على طول خطوط إيقاف إطلاق النار. وقد نبعت هذه التحرشات بصورة عامة ليس من اتجاه إلى إحداث التصعيد ولكن من خلافات عميقة فيما يتعلق بجوانب مختلفة من ترتيبات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية. ولم يحدث تغيّر في السلوك السوري إلاّ في منتصف سنوات الستين حينما كانت سورية مستعدة، في أعقاب التنافس داخل العالم العربي ومن المحتمل أيضاً في أعقاب اتخاذ نظام «البعث الجديد» لموقف عقائدي أشد تطرفاً، لتأييد أنشطة التسلّل والإرهاب ضد إسرائيل على نطاق محدود جداً، وهي الأنشطة التي قامت بها، وذلك ما يمكن قوله اليوم، منظمة «فتح».

لقد أشرنا فعلاً إلى أن لذلك السلوك كان هدف محفز بصورة رئيسية، أي تسبيب تصادم إسرائيلي مصري. إن الزعامة السورية لم تسعَ بالتأكيد إلى إحداث التصادم العسكري المباشر بين الجيشين النظاميين السوري والإسرائيلي. ويشهد على ذلك السلوك السوري المعتدل جداً المقيّد بالقيود الذاتية الكثيرة في الأيام الأولى من حرب الأيام الستة. وأيضاً في الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وعلى الرغم من الضائقة السياسية الكبيرة التي أُلْقِيَ فيها النظام في أعقاب فقدان هضبة الجولان، امتنعت سورية عموماً عن إجراءات

التصعيد التي كان من المحتمل أن تؤدي إلى الاصطدام العسكري المباشر الواسع النطاق بينها وبين إسرائيل ما دامت سورية معزولة عسكرياً. ولم تتغير مجموعة الإعتبارات السورية إلّا عشية حرب ١٩٧٣، حينما اقتنعت سورية باستعداد مصر لشن حرب شاملة. وحينئذٍ أيضاً، كما هو معروف اليوم، خططت سورية إجراءً محدوداً جداً، مما تترتب عليه زيادة إمكانية وقف إطلاق النار وقتاً قصيراً جداً بعد نهاية المرحلة الأولى من المعارك وبعد تحقيق مكاسب محدودة في ميدان القتال، وبالإقتران بهدف أن تمتنع سورية بقدر الإمكان عن امتصاص الضربة المضادة الإسرائيلية[٣٣]. ولدى بداية عملية المحادثات السياسية بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٤ فعلاً، مروراً باتفاق سيناء الثاني المؤرخ في ١٩٧٥، وفي النهاية زيارة السادات للقدس في ١٩٧٧، اضطرت سورية إلى البحث عن بدائل من الائتلاف العسكري مع مصر.

لقد شعرت سورية نفسها أنها في حالة إمكانية الإصابة الكبيرة إزاء القوة العسكرية الإسرائيلية. وتبنت سورية استراتيجيتين بغية مواجهة هذا التهديد: أولاً، الزيادة الكبيرة جداً لحجم القوات السورية؛ وثانياً، السعي إلى إقامة ائتلافات مع دول عربية أخرى باستثناء مصر. ولا حاجة إلى إضافة أن سورية مضطرة، ما دامت مشكلة هضبة الجولان غير محلولة، إلى النظر في إمكانية أخذ زمام المبادرة إلى إجراء عسكري ضد إسرائيل ابتغاء إعادة الإستيلاء على هضبة الجولان. ولكن السلوك السوري منذ ١٩٧٣ وحتّى ١٩٨٥ يشهد بأن التقدير السوري لميزان القوات العسكري أدى بسورية إلى الامتناع عن المبادرة إلى إجراء عسكري على قطاع هضبة الجولان، بما في ذلك عمليات محدودة جداً.

إن جهود سورية أثمرت بصورة جزئية في مجال زيادة حجم القوات: فعلى سبيل المثال ارتفع حجم القوات من فرقتين مدرعتين وثلاث فرق لقوات المشاة في ١٩٧٣ فبلغ في ١٩٨٢ ست فرق، منها فرقتان مدرعتان والفرق الأربع الباقية آلية؛ وبعبارة أخرى، زيادة تبلغ الثلث تقريباً في حجم القوات. وما يبرز بروزاً أكبر أيضاً هو التحسين الكبير جداً لنوعية منظومات الأسلحة

ولطبيعة هذه القوات. إن تحويل فِرَق قوات المشاة إلى فرق آلية، على سبيل المثال، يشهد بالتقدم الكبير المحرز في مجال قوة النار، والقوة المتحركة للجيش السوري. ومع ذلك، بسبب الزيادة الحاصلة في الجيش الإسرائيلي، وخصوصاً إمكانية توجيه المزيد من القوات إلى سورية نتيجة للسلام الإسرائيلي المصري، تحسّن وضع إسرائيل في ميزان القوة العسكري بينها وبين سورية. ونرى بجلاء إن هذا التحسُّن أثّر على مجموعة الإعتبارات السورية.

أما في مجال الإستراتيجية الثانية ـ السعي إلى إقامة ائتلاف عسكري بديل ـ فشلت هنا سورية أيضاً فشلاً تاماً. فبعد اقتراب معين من العراق عادت العلاقات بين سورية والعراق فتردّت وبلغت الحضيض من منتصف سنوات السبعين. وبالمثل، بعد تحسين العلاقات القصير الأجل بين سورية والأردن في منتصف سنوات السبعين ساءت العلاقات وبلغت حدّ الشقاق الكامل تقريباً في آخر سنوات السبعين وبداية سنوات الثمانين. أما فيما يتعلق بالعلاقات بمصر فقد ذكر سابقاً كيف قطعت هذه العلاقات تماماً تقريباً في أعقاب اتفاق السلام الإسرائيلي المصري. وهكذا بقيت سورية معزولة في المجموعة العربية باستثناء روابطها بالجزائر وليبيا اللتين لم يكن في إمكانهما أن تكونا بؤرتي مساعدة عسكرية في حالة حدوث جولة عسكرية أخرى مع إسرائيل. وبغية تعزيز سورية لأثر ردعها ضد إسرائيل اتجهت سورية إلى الإتحاد السوفياتي وأبرمت إتفاق الصداقة والتعاون في ١٩٨٠. ولكن هذا الإتفاق لم يشكّل بديلاً من إقامة ائتلاف عسكري مع دولة عربية قوية. وهكذا لم تتخلَ سورية عن إرادتها للعودة إلى السيطرة على هضبة الجولان ولكنها أجّلت تحقيق هذا الهدف حتّى تنشأ ظروف عسكرية أكثر مؤاتاة.

وحينما ننظر في مجموعة العلاقات العامة والردعية بين إسرائيل وسورية ينبغي أن نضيف عاملين سياسيين هامين. أولاً، إن مستوى الضائقة السياسية التي سُبِّبت لسورية نتيجة فقدان هضبة الجولان كان أقل قليلاً من مستوى الضائقة السياسية التي سببت لمصر في أعقاب فقدان سيناء. وثانياً، والأهم من

ذلك، بدءاً من منتصف سنوات السبعين يتزايد تدخل سورية في لبنان. وهذا التدخل يستلزم من الزعامة السورية أن تبذل جهوداً عسكرية وسياسية ومستوى أكبر من الطاقة، وهكذا قلت القدرة على تخصيص هذه الموارد لعمل عسكري ضد إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من الثمن الذي ينطوي عليه هذا التدخل فإن ذلك التدخل منح سورية رضاء معيناً. إن زيادة التأثير في لبنان والضم الكامل تقريباً، عملياً، لمنطقة البقاع الأوسط تضمنا تعويضاً ما عن فقدان هضبة الجولان، بالرغم من أن من اللازم عدم المبالغة في أهمية ذلك. وفي النهاية، وفي نفس السياق، إن مجموعة التفاهمات المتبادلة بين إسرائيل وسورية، وهي المجموعة التي تطورت اعتباراً من ١٩٧٦، شكلت العلاقات الإستراتيجية بين هاتين الدولتين، وإن من المحتمل أنها أسهمت إسهاماً غير مباشر في نشوء التقدير السوري بأنه سيكون من الممكن بمرور الوقت التوصل إلى تفاهم سياسي مع إسرائيل عن طريق الولايات المتحدة فيما يتعلق بمستقبل هضبة الجولان. كل هذه العوامل أسهمت في امتناع سورية لحد الآن عن القيام بإجراء عسكري باتجاه هضبة الجولان.

ولكن بالذات في مجموعة العلاقات مع سورية أوجدت إسرائيل، على نحو شاذ عن عموم موقفها الردعي اعتباراً من ١٩٦٧، مجموعة من الخطوط الحمراء التي تشكل عتبات احتمال في سياق الردع المحدد. وكما ذكر آنفاً، ليس المكان هنا للتوسع في الكلام عن هذه المجموعة، وليلتفت مَنْ يهمّه الأمر إلى كتابي المُعَنْوَن حرب وتدخل في لبنان. لذلك نكتفي بذكر خصائص هذه المجموعة الفريدة:

أ - بدءاً بالربع الأول من سنة ١٩٧٦، عن طريق مجموعة معقدة من الإشارات المتبادلة ضمنا من ناحية واحدة، ومن ناحية ثانية رسائل مرّت بواشنطون والنشاط الكبير الذي قامت به الولايات المتحدة بوصفها وسيطة، نجحت إسرائيل وسورية في وضع مجموعة من التفاهمات المتبادلة فيما يتعلق بالحدود ونطاق العمل العسكري السوري في لبنان.

ب ـ هذه المجموعة ضمّت عدداً من «الخطوط الحمراء» ومكنت سورية من غزوها للبنان ونشاطها العسكري ضد منظمة التحرير الفلسطينية وأوساط إسلامية متطرفة أخرى داخل لبنان. ومن ناحية ثانية، نفذت سورية ذلك بالإقتران بالحرص على عدد من القيود: أولاً، قيد جغرافي على منطقة عمل القوات السورية؛ وثانياً، قيد على حجم القوات وطابعها. ومن القيد الثاني بقي في نهاية الأمر عاملان رئيسيان: الحظر على نشاط سلاح الجو السوري في معظم الفضاء الجوي اللبناني، وتجنب سورية لوضع قذائف أرض جو داخل لبنان.

جـ ـ منذ ١٩٧٦ وحتّى ١٩٨١، وباستثناء حالتين محدودتين، الواحدة في ١٩٧٧ والثانية في ١٩٧٩، حرصت سورية على مراعاة هذه المبادىء المحدّدة في تلك التفاهمات المتبادلة.

د ـ إن التفاهمات الإسرائيلية السورية ونجاح تشكيل العلاقات الإستراتيجية بين هاتين الدولتين داخل لبنان اعتمدت على اعتراف متبادل ببضعة أمور. أولاً، الإعتراف الإسرائيلي بحيوية المصالح السياسية السورية داخل لبنان وبأولويتها على المصالح السياسية الإسرائيلية في لبنان؛ وثانياً، الإعتراف السوري بالتفوق العسكري العام الإسرائيلي؛ وثالثاً، التعاون المحدود أو المَماسّ فيما يتعلق بهدف التدخل العسكري في لبنان، أي هزيمة أوساط كانت تشوش على سورية وإسرائيل معاً؛ ورابعاً، المشاركة العميقة من جانب الولايات المتحدة في ما يحدث في سياق العلاقات الإسرائيلية السورية في لبنان، وجهد أمريكا للتأثير على الطرفين من أجل التوصل إلى هذه التفاهمات المتبادلة.

وينبغي الذكر إن الإستقرار المحقَّق في مجموعة العلاقات الإستراتيجية الإسرائيلية السورية في لبنان اعتمد على تجنب سورية لإصابة عتبات الإحتمال الإسرائيلي، بينما حرصت إسرائيل على تقييد نفسها من ناحية نشاطها العسكري في لبنان.

الردع في عهد حكومة بيغن في السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٣

إن تعيين أريئيل شارون وزيراً للدفاع في ١٩٨١ أدى إلى تغييرات في مجال السياسة الأمنية الإسرائيلية. والقرار الأهم كان طبعاً قرار الحرب اللبنانية. ولكن سنعالج هنا أولاً ما يبدو تجديداً أدخله شارون فيما يتعلق بمكّون الردع. كما ذكرنا آنفاً إن السلام مع مصر، الذي ازداد عمقاً في ١٩٨١، أوجد موقفاً ردعياً مؤاتياً لإسرائيل وعزّز أثر الردع إزاء مصر وسورية كلتيهما. لقد اتخذ شارون مبادرة لتحقق ظاهرياً ترسيخ وتعميق الردع، عن طريق إعادة تضمين مجموعة أسباب الحرب في المفهوم الإستراتيجي الإسرائيلي. صاغ شارون سبع حالات يمكن تعريفها بأنها أسباب لعمل عسكري إسرائيلي[٣٤]:

١ ـ أي انتهاك لتجريد سيناء من الصفة العسكرية كما عُرِّف في اتفاق السلام مع مصر.

٢ ـ أي انتهاك للتجريد من الصبغة العسكرية لمناطق هضبة الجولان التي تناولهااتفاق فصل القوات مع سورية في ١٩٧٤ (وينبغي ذكر أن هذين السببين ضمنهما شارون في نفس المادة كأنما كانا متشابهين أساساً).

٣ ـ دخول على نطاق واسع لجيش عراقي في جنوب سورية أو في الأردن، أو دخول قوات سورية في الأردن.

٤ ـ وزع قذائف أرض جو على طول نهر الأردن.

٥ ـ تحرّك قوات سورية من جنوب الخط الذي تحتفظ به في لبنان.

٦ ـ أسلحة نووية في دول عربية أو القدرة على إنتاج جهاز نووي في دولة عربية.

٧ ـ معركة إرهاب من اتجاه جنوب لبنان.

لقد أسهمت صياغات شارون بغموض معين فيما يتعلق بطابع رد الفعل

الإسرائيلي فيما يتصل بهذه الأسباب، ولكن كان من الواضح إن أي رد فعل سيحمل طابعاً عسكرياً حتّى لو لم يكن الموضوع شن الحرب على نطاق كامل.

إن تحليل هذه الحالات السبع يبيّن أنها تنتمي إلى فئات مختلفة. والقضية النووية موضوع منفصل، وهي تشكل طبعاً أحد مواضيع هذا الكتاب. وثمة فئة قائمة بذاتها وهي السبب المتعلق بإمكانية انتهاكات اتفاق السلام مع مصر. هنا موضوع الحديث اتفاق رسمي يحدّد مجموعة طبيعية من العلاقات بين دولتين، وهذه القضية تختلف مبدئياً عن الأسباب الأخرى. ومع ذلك، لهذا السبب وكذلك للسببين ٣ و٤ جانب مشترك. فهي كلها تتعلق بمصالح استراتيجية حيوية لدولة إسرائيل. أما الأسباب ٢ و٥ و٧ فتتعلّق هي أيضاً بمصالح استراتيجية إسرائيلية ولكن ذات حيوية أقل من حيوية الأسباب الثلاثة السابقة.

حرب ١٩٨٢ ونتائجها في سياق الردع

إن تضمين شارون لمجموعة أسباب الحرب فُهِمَ أن القصد منه تعزيز أثر الردع. وَلكن المزيد من التمعّن في سلوك إسرائيل الإستراتيجي في عهد شارون يبيّن أحد أمرين: إما عدم فهم من جانبه فيما يتعلق بمعنى الردع، أو عدم القصد الجادّ للتمسك بمجموعة أسباب الحرب التي صاغها هو نفسه. إن لصياغة أسباب الحرب بوصفها أداة ردعية هدفين: أولاً، ردع الخصم عن القيام بإجراء عسكري معين؛ وثانياً، إرسال رسالة إلى الخصم بنيّة الرادع لعدم القيام بالعمل إذا لم يقم المتحدي بعمل.

في صياغات شارون نفسه لم يكن إلاّ سبب حرب واحد تعلق بالسلوك السوري في لبنان: تحرّك قوات سورية إلى الجنوب من الخط الذي كانت ترابط عليه. في الواقع إن السوريين لم يقوموا بأي عمل من هذا القبيل عشية حرب ١٩٨٢. إن الهجوم الإسرائيلي في لبنان، وخصوصاً إزاء القوات

السورية، نُفذ دون أي انتهاك سوري لأسباب الحرب الإسرائيلية. وفضلاً عن ذلك، إن الردع أساساً استراتيجية الدفاع عن الوضع الراهن، أما الهجوم الإسرائيلي في لبنان فكان القصد منه أن يُغير تغييراً أساسياً الوضع الراهن في لبنان، وبين إسرائيل وسورية، ومن المحتمل أيضاً فيما يتجاوز ذلك، في كل الشرق الأوسط. وهكذا قوضت حرب ١٩٨٢ مجموعة أسباب الحرب التي صاغها شارون في أواخر ١٩٨١.

ونتيجة للحرب أصيبت أيضاً جوانب أخرى من جوانب الردع الإسرائيلي. لقد أعلن شارون ووزير الخارجية شامير أكثر من مرة إن الأردن يجب أن يُحوّل إلى دولة فلسطينية. وهذه التصريحات أثارت الخوف الشديد لدى النظام الهاشمي في الأردن. وفي خلفية الحرب اللبنانية كان من المحتمل أن يفترض النظام بأن من المحتمل أن تأخذ إسرائيل زمام المبادرة إلى إجراء عسكري يكون هدفه الإطاحة بالنظام الأردني، وبالإقتران بذلك ضمّ الضفة الغربية. هذه النظرة أسهمت هي أيضاً في رؤية إسرائيل بوصفها دولة العمل ضد الوضع الراهن الإقليمي. ومن الواضح أن هذه الرؤية تؤدي إلى إضعاف أثر الردع الإسرائيلي.

وكان رد فعل سورية على حرب ١٩٨٢ أكثر حدة. ويمكن الإفتراض بأن التخوف السوري من مبادرة عسكرية إسرائيلية كان دائماً أحد العوامل التي أثّرت على بناء القوة السورية. ومع ذلك يمكن الإفتراض أنه بتأثير الترتيبات الصامتة فيما يتعلق بالمرابطة في لبنان اقتنعت دمشق إلى حد ما بأن إسرائيل لا تسعى إلى القيام بإجراء عسكري هجومي ضدها. إذ على الرغم من تفوق إسرائيل العسكري امتنعت عن مهاجمة القوات السورية في لبنان خلال حملة الليطاني، وأثبتت أيضاً ضبط النفس في نظام العلاقات الاستراتيجية عموماً. ولكن في حرب ١٩٨٢ بحثت إسرائيل عن طرق تؤدي إلى الصدام المباشر مع سورية، وفي النهاية هاجمت أيضاً القوة السورية.

إن هذا التغيير في الاستراتيجية الإسرائيلية أدى بسورية إلى الإستنتاج

بأن إسرائيل من المحتمل أن تعود إلى مهاجمتها. وفضلاً عن ذلك، إن الحرب اللبنانية أثبتت بصورة قاطعة ومؤلمة أن سورية معزولة في العالم العربي. لذلك قررت سورية أن تتبنى استراتيجيتين: زيادة حجم قواتها بسرعة أكبر، ودعوة وجود عسكري سوفياتي أكبر في سورية، يشكل ردعاً ضد إسرائيل.

ونتيجة للقرار الأول زِيد حجم القوات السورية بسرعة لا سابقة لها:

أُقيمت ثلاث فرق جديدة حتّى ١٩٨٦، وبلغ نطاق الجيش السوري تسع فرق، كلها مدرعة أو آلية. وكذلك بُدِّل معظم المعدات التي فُقدت في حرب ١٩٨٢ في حالات كثيرة بطُرُز أكثر جِدة. ونتيجة للقرار الثاني وُضع في سورية نظام كثيف من قذائف أرض جو من أنواع مختلفة مأهولة بأفرقة سوفياتية. وفضلاً عن الحاجة إلى هذه الأفرقة من أجل إقامة نظام القذائف وإرشاد الأفرقة السورية في تشغيلها كان من شأن وزعها في سورية إيجاد تهديد ردعي ضد إسرائيل. وينبغي أن يضاف أنه بمرور الوقت تمّ إخلاء قسم كبير من الكادر السوفياتي. إن زيادة قوة الجيش السوري آذت طبعاً ميزان القوة العسكرية بين إسرائيل وسورية. وهكذا من ناحية واحدة ضعف الردع الإسرائيلي لأن إسرائيل اعتُبرت دولة ليست على استعداد للإكتفاء بالوضع الراهن؛ ومن ناحية ثانية أُصيب الردع إلى حد ما بسبب التغيير النسبي في القوتين العسكريتين لإسرائيل وسورية.

وفي هذا السياق من الجدير أن نضيف ملاحظة عامة بشأن مفهوم الردع على الجانب الإسرائيلي. وكما ذكرنا آنفاً، أكد أحياناً كثيرة في إسرائيل على أن موثوقية الردع تعززها براهين متكررة على التصميم الإسرائيلي الذي يمكن تجسيده بواسطة ضربات عسكرية. ومن المعقول الإفتراض بأن شارون كان أحد المؤيدين لهذا النهج. وفي رأيه، كما يتضح، يزداد أثر الردع الإسرائيلي عن طريق شن حروب متكررة تصيب جيوش الدول العربية وتبادر إسرائيل إليها في الزمان والمكان المناسبين لها. وينبغي اعتبار موقف شارون فيما يتعلق بالحرب اللبنانية أنه موقف يعتبر أن وظيفة تلك الحرب زيادة أثر الردع

الإسرائيلي. ولا حاجة إلى ذكر أن هذا النهج ليس ردعياً ولكنه في الحقيقة عكسه. فأولاً، إن الوظيفة الرئيسية للردع هي منع الحرب وليس التعجيل بها؛ وثانياً، كما ذكرنا أعلاه، إن الردع أساساً استراتيجية الوضع الراهن. والحروب المتكررة تقوض الإستقرار وأيضاً تستدعي الطرف الثاني إلى أن يبادر إلى حروب بوصفها إجراءات استباقية. وفي النهاية، كما ذكرنا، لا حاجة إلى تجسيد التصميم الإسرائيلي في كل ما يتعلق بالردع العام، ولكن فقط بأنواع معينة من الردع المحدّد.

وبالإضافة إلى هذه الإعتبارات العامة إن سير الحرب اللبنانية وأعمال الطرفين في الميدان أديا إلى نتيجتين متعارضتين من حيث أثر الردع: من ناحية واحدة أسهم النجاح المدهش الذي حققه سلاح الجو الإسرائيلي في زيادة أثر الردع، بينما من ناحية ثانية أستمدّ السوريون التشجيع المعين من سير المعارك البرية.

وعلى الرغم من التلاشي الجزئي الذي حصل لفعالية الردع الإسرائيلي، نتيجة للإعتبارات المذكورة أعلاه، فيمكن الافتراض بأن التقدير الأساسي في دمشق بشأن تدني سورية العسكري إزاء إسرائيل بقي كما هو. وتوقف الأمر أولاً وقبل كل شيء على الواقع الموضوعي لميزان القوى. إن الزعامة السورية تحت نظام الأسد تتسم بمستوى رفيع من العقلانية، وإن من الصعب أن يجول في الخاطر أن تتجاهل مجموعة نِسَب القوة الموضوعية. ويمكن الافتراض أن الزعامة السورية تشعر أن أثر ردعها وليست قدرتها الهجومية ضد إسرائيل تعزز منذ ١٩٨٢. وفي الحقيقة إن سلوك دمشق الحذر قبل ١٩٨٢ ومنذ ذلك الوقت يشهد على أن دمشق لا تتسرّع بالمبادرة إلى إجراء عسكري محدود ضد إسرائيل. ويمكن الافتراض أن مجموعة الإعتبارات فيما يتعلق بهذه الخطوة ستكون معقدة وستضمن تقديرات فيما يتعلق بالقدرة على إشراك دول عربية أخرى في الحرب وفيما يتعلق بعمل الدولتين العظميين.

وتلخيصاً لهذه القضية يمكن أن نقدّر أنه على الرغم من المساس بأثر

الردع الإسرائيلي نتيجة لحرب ١٩٨٢ فإن الموثوقية العامة للردع الإسرائيلي التقليدي ضد سورية وضد دول عربية أخرى لا تزال محافظاً عليها.

تلخيص

بإلقاء نظرة إلى الوراء يبدو إذن أن الردع التقليدي العام الإسرائيلي حقق نجاحات كبيرة على طول فترات زمنية مديدة. ولم يفشل جزئياً إلا في ١٩٦٩ - ١٩٧٠ وفي ١٩٧٣، نتيجة للتغيير الحاسم في ميزان المصالح السياسية. إن هذه التجربة التاريخية المختلطة تشهد على أن الوعي الأكبر من جانب إسرائيل بالفروق الدقيقة في موازين القوة العسكرية وميزان المصالح السياسية وكذلك التعريف العقلاني والدقيق لمجموعة أسباب الحرب التي هدفها الدفاع عن مصالح استراتيجية حيوية من المحتمل أن يؤديا إلى مواصلة نجاح الردع التقليدي العام والمحدد الإسرائيلي.

ملاحظات

(١) الإسهام المفاهيمي الرئيسي في تطوير نظرية الردع بألوانها قام به أولاً برنارد برودي وثوماس شلينغ. وممن قام بإسهامات هامة مختلفة الكسندر جورج وغلين سنايدر وبروس راسيت وريتشارد روزكرانس وجورج كيستر وثوماس ميلبرن. وفي سنوات متأخرة أكثر بدأ التركيز على مناقشات أكثر تحديداً حول نِسَب القوى النووية في سياق الردع. فيما يتعلق بتطوير نظرية الردع بأجيالها انظر ريموند أرون، **The Modern Strategists, Problems of Modern Strategy**، ١٩٦٨؛ وروبرت جارفيس، «Deterrence Theory Revisited»، ١٩٧٩.

(٢) إن تعقدّ مشكلة الردع التقليدي عالجه فعلاً الكسندر جورج وريتشارد سموك حينما تناولا الردع في «حروب محدودة»؛ انظر كتابهما **Deterrence in American Foreign Policy**، ١٩٧٤، ص ٤٩.

(٣) توجد تعريفات مختلفة لمفهوم الردع. انظر مؤلفات برنارد برودي وثوماس شلينغ والكسندر جورج وغلين سنايدر وبروس راسيت ومورتون كابلان وريتشارد روزكرانس وجورج كيستر وثوماس ميلبرن. ولمعالجة واسعة للموضوع انظر باتريك مورغان **Deterrence: A Coceptual Analysis**، ١٩٧٧.

(٤) انظر هذا التمييز عند ثوماس شلينغ، **Arms and Influence**، ١٩٦٦، وأيضاً عند الكسندر جورج، **The Limits of Coercive Diplomacy**، ١٩٧١.

(٥) إن تقدير المصالح يتعلق طبعاً باعتبارات سياسية. وفي الواقع إن الكتابات المتخصصة عن الردع تعلقت بين المرة والأخرى بالعامل السياسي. وهكذا على سبيل المثال يتكلم الكسندر جورج عن الحاجة إلى ملاءمة الردع (أو القسر) مع أهداف السياسة الخارجية. انظر **The Limits of Coercive Diplomacy**. وبروس راسيت أيضاً يؤكد على عامل المصالح السياسية في معادلة الردع؛ انظر مقاله، «The Calculus of Deterrence»، ١٩٦٣، وكذلك مقاله «Pearl Harbour: Deterrence Theory and Decision Theory»، ١٩٦٧. ويتطرق روزكرانس أيضاً إلى مركزية القيود السياسية؛ انظر **Strategic Deterrence Reconsidered**، ١٩٧٥. ويتطرق باتريك مورغان أيضاً إلى العوامل السياسية ولكن بالإقتران بالتأكيد على القيود السياسية الداخلية في دولة الرادع أكثر من أهمية المصالح السياسية فيما يتعلق بالمسألة موضع الخلاف مع الخصم. انظر المرجع نفسه، الفصلين ٦ و ٧. أنظر كذلك ستيفن ماكسويل، **Rationality in Deterrence**، ١٩٦٨. انظر أيضاً جارفيس، المرجع نفسه، ص ص ٣٢٢ ـ ٣٢٤، وأيضاً الفصل ٣ من كتابه **Perception and Misperception in International Politics**، ١٩٧٦. وانظر مقال ريتشارد نيد ليبو «Deterrence Reconsidered: The Challenge of Recent Research.» **Survival**، كانون

الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٥، وأيضاً إسهاماته في روبرت جارفيس وريتشارد ليبو وجانيس ستاين، **Psychology and Deterrence** ، ١٩٨٥.

(٦) جانيس ستاين في تحليل ممتاز في مقالها «Calculation, Miscalculation and Conventional Deterrence I: The View from Cairo»، في **Psychology and Deterrence**، المرجع نفسه. يُفصل التحليل متغيرات مختلفة تؤثر على نجاح أو فشل الردع ويتطرق تفصيلاً أيضاً إلى ميزان المصالح من أنواع مختلفة.

(٧) جارفيس، «Deterrence Theory Revisited» ، ص ٣١٤.

(٨) التصميم ذكره الكثيرون من المؤلفين، عموماً كجزء من نظام موثوقية الردع. على سبيل المثال، أوران يانغ، **The Politics of Force**، ١٩٦٨، ص ص ٣٣، ١٧٦ ـ ٢١٦. وكذلك جارفيس، المصدر نفسه، يميز بين «مصالح جوهرية» و «مصالح استراتيجية» والأخيرة تتعلق بالقِيَم المتوقفة على التصمصم.

(٩) الفصل الثالث في كتابه **Arms and Influence** .

(١٠) مصدر هذا التمييز بين الردع العام والمحدد يرد عند مورغان، المرجع نفسه، ص ص ٢٥ ـ ٤٣. وسعتُ تعريف الردع المحدد حتى يشمل أيضاً حالات يتعلق فيها التهديد الردعي بحالات في المستقبل وليست فورية بالذات، ولكن من بينها فقط تلك المُعَرَّفة بصورة واضحة. الحالة الباردة هي أسباب الحرب.

(١١) هذا التمييز اقترحه أولاً غلين سنايدر في «Deterrence by Denial and Punishment» في د. بوبرو، محرّر، **Components of Defense Policy** ، ١٩٦٥، ص ص ٢٠٩ ـ ٢٣٧.

(١٢) من جملة مَنْ ترد لديهم مناقشات حول موضوع المذهب الاستراتيجي الإسرائيلي: يوآف بن حورين وباري بوسين، **Israel's Strategic Doctrine** ؛ ومايكل هانديل، **Israel's Political - Military Doctrine**؛ ودان هـوروفيتس، **Israel's Concept of Defensible Borders; Jerusalem Papers on Peace Problems** ، ١٩٧٥؛ ودان هوروفيتس، «The Israeli Concept of National Security and the Prospects of Peace in the Middle East»، ١٩٧٥؛ ودان هوروفيتس «الثابت والمتغير في التفكير الاسرائيلي الاستراتيجي»، في مجموعة حرب الخيار (بالعبرية)؛ ودان هـوروفيتس، «The Control of Limited Military Operations: The Israeli Experience»، ١٩٧٩، ونـداف سفران، **Israel, The Embattled Ally**، ١٩٧٨، ١٩٨١؛ وافرايم عِنبار، **Israeli Strategic Thought in the Post 1973 Period**، ١٩٨٢.

(١٣) تناول عدد من الباحثين الأكاديميين تحليل استراتيجية الانتقام الإسرائيلي ومدى فعاليتها. انظر على سبيل المثال هوروفيتس، المرجع نفسه، ١٩٧٩؛ وباري م. بليكمان، «The Impact of Israel's Reprisals on the Behavior of the Bordering Arab Nations at Israel»، ١٩٧٢؛ وشلومو اهرونسون ودان هوروفيتس، «استراتيجية الانتقام المتحكم فيه: المثال الإسرائيلي»، ١٩٧١.

(١٤) هذا المفهوم لم يعرض حتى الآن في الكتابات المتخصصة. وهو يتضمن عنصر القسر ولكن هدفه الرئيسي في مجال الردع.

(١٥) إن وحدات الفدائيين التي تسللت إلى إسرائيل بدءاً من ربيع ١٩٥٥ نظمتها مصر للقيام بمهمتها رداً على الغارة الإسرائيلية على منشآت مصرية قرب غزة في نهاية شباط/فبراير ١٩٥٥.

(١٦) جانيس ستاين، المرجع نفسه، تحلّل ١٣ حالة من حالات الردع بين إسرائيل ومصر في السنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٣. في بضع منها كانت إسرائيل القائمة بالتحدي أما في حالات أخرى كانت مصر المتحدِّية. ونظراً إلى أن هذا الفصل لا يتناول إلّا الردع الإسرائيلي احتجت دراسة الحالات الأبرز لتحديات مصرية إزاء الوضع الراهن. ومن هذه اقتصرت على الدراسة الشاملة خصوصاً لـ ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

(١٧) انظر يهودا وَالْخ، «اتجاهات في تطور نظرية أمن إسرائيل»، سقيرة حودشيت، أيار/مايو ١٩٨٧. (بالعبرية).

(١٨) «الجيش والدولة»، معرخوت، ٢٧٩ - ٢٨٠، أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨١. (بالعبرية).

(١٩) لدراسة صور متخذي القرارات الإسرائيليين في تلك الفترة انظر مايكل بريتشر، **Decisions in Israel's Foreign Policy**، ١٩٧٤، الفصل ٦. عن تقديرات بن غوريون لمستقبل الميزان العسكري انظر خصوصاً ص ص ٢٤٥ - ٢٤٧.

(٢٠) عن حرب ١٩٥٦ والعمليات التي أدت إليها انظر بريتشر، المرجع نفسه، وكذلك ثبت المراجع الغني المتضمن فيه. انظر أيضاً، من جملة مؤلفين، موشيه دايان، أفني ديرخ (معالم الطريق)، الجزء ٣، ومخائيل بار - زوهار، بن غوريون، ١٩٧٧. المجلد ٣، الجزءان ١و٢.

(٢١) يغال ألون، مساخ شل حُول (ستار من الرمل)، ١٩٦٠؛ يغَال ألون، «الدفاع النشيط ضمان لوجودنا»، مولاد، تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٦٧؛ شمعون بيرس هشلاف هبا (المرحلة التالية)، ١٩٦٥؛ شمعون بيرس في معرخوت. ١٤٦، ١٩٦٢.

(٢٢) مايكل بريتشر، **The Foreign Policy System of Israel**، ١٩٧٢، ص ٥١، وكذلك ألون وبيرس، المراجع نفسها، وأيضاً بضعة من المؤلفات المشار إليها في الملاحظة ١٢. انظر أيضاً يئير عفرون، **Problems of Arms Control in the Middle East**، ١٩٧٧.

(٢٢أ) بريتشر، المرجع نفسه، ص ٦٧.

(٢٣) بريتشر، المرجع نفسه، ص ٧٦.

(٢٤) نداف سفران، **From War to War**، ١٩٦٩. يبدو أن الزعامة المصرية قدّرت أن لإسرائيل تفوقاً عسكرياً كبيراً. ولذلك أيضاً الرفض المصري للإنجرار في أعقاب سورية إلى اتخاذ إجراء معقّد. لتحليل مفصل لموقف عبد الناصر بهذا الشأن انظر بنجانين غيست، **The Six Day War: A Study in the Setting and the Process of Foreign Policy Decision Making Under Crisis Conditions** ١٩٧٤، الفصل ١٣، خصوصاً ص ٥٩٩ والملاحظة ٣١، الفصل ٤. وعن المنافسة الشديدة في العالم العربي في النصف الأول من سنوات الستين انظر مالكولم كير، **The Arab Cold War**، ١٩٧١.

(٢٥) ميزان التصميم ذو أهمية في سياق الردع الموسع في بيئات نووية. أعرب عن ذلك الراي بضعة مؤلفين. انظر الإسهام الإضافي لبول هوث وبروس راسيت، «**What Makes Deterrence Work: Cases from 1900 - 1980**»، ١٩٨٤.

(٢٦) عن العلاقة المركّبة بين العلاقات العربية والصراع الإسرائيلي العربي انظر، في جملة مصادر، غابريئيل بن - دُور، «Inter - Arab Relations and the Arab - Israeli Conflict» ، ١٩٧٦، وغابريئيل بن دُور، **State and Conflict in the Middle East**، ١٩٨٣، الفصلان ٤و٥؛ ويئير عِفرون و يعقوف بار - سيمانتوف، «Conditions in the Arab Wold»، ١٩٧٦.

(٢٧) التعبير الأوضح عن الاتجاه الردعي المصري في المرحلة الأولى من أزمة ١٩٦٧ قُدِّم في مقابلة لعبد الناصر في **Look**(نيويورك)، ١٩ آذار/مارس ١٩٦٨، مقتبس في غيست، المرجع نفسه. إن معظم المراقبين، بما في ذلك الإسرائيليون، يتفقون على أن الاستراتيجية المصرية كانت ردعية في المرحلة الأولى من الأزمة. انظر من جملة آراء معارضة ثيودور درير، **Israel and World Politics: Roots of the Third Arab - Israeli War**، ١٩٦٨.

(٢٨) جانيس ستاين، المرجع نفسه، تذكر عدة حالات فيها نظرت مصر في مهاجمة إسرائيل في السنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ونجاح الردع الإسرائيلي في منع ذلك. نبع نجاح الردع من الوعي المصري بالتفوق العسكري الإسرائيلي. وأيضاً حينما صرح الزعماء المصريون أن سبب الإمتناع عن شن الهجوم نبع من عمل الولايات المتحدة.

(٢٩) ستاين، المرجع نفسه، ١٩٨٥.

(٣٠) «هجمات العمق» في مصر في حرب الاستنزاف شكلت في جملة أمور إشارة ردعية. أما فيما يتعلق بإمكانية هجمات مشابهة في المستقبل، إذا شنت مصر حرباً، نجحت مصر في أن تبطل بصورة جزئية هذا التهديد عن طريق وضع قذائف سكاد التي تلقتها من الإتحاد السوفياتي في ١٩٧٣. ومهما يكن الأمر كانت هذه ذات مدى قصير ولم تكن قادرة على إصابة إسرائيل نفسها. ينبغي إذن الافتراض بأن الزعامة المصرية نظرت في إمكانية هجوم جوي واسع النطاق على البنية الأساسية المدنية. وامتنعت إسرائيل عن تطبيق هذه الاستراتيجية إزاء مصر.

(٣١) انظر هنري كيسنجر في كتابه **Years of Upheaval** ، ١٩٨٢.

(٣٢) مقابلة دوف غولد شتين لرابين، معاريف، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤. وتكلم بيرس أيضاً عن التأكيد الذي ينبغي وضعه على انتصار حاسم وسريع في الحرب بدلاً من الردع. انظر هارتس، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤. في هذا التأكيد على الحسم تكمن أيضاً رسالة الردع عن طريق المنع. ولكن يبدو أن متخذي القرارات أنفسهم لم يتطرقوا إلى هذا الجانب الأخير.

(٣٣) انظر فهمي **Negotiating for Peace in the Middle East** ، ص ص ٢٥ - ٢٦.

(٣٤) عِنبار، المرجع نفسه، ص ١٤.

الفصل الرابع

«خيار نووي» و «قنبلة في الدور الأسفل» وسلاح نووي ـ معان واستعمالات

في الفصول السابقة استعرضتُ مذهب الردع الإسرائيلي بالأسلحة التقليدية، والتطور النووي في إسرائيل، والموقف العربي المتخذ إزاء هذا التطور. ونكرّر ذكر أن المعلومات الكثيرة المنشورة عن هذا التطور، ونفي إسرائيل المتكرر في حالات مختلفة إنها تمتلك أسلحة نووية خلقت قدراً كبيراً من الغموض فيما يتعلق بالحالة النووية الحقيقية لإسرائيل. ولم تخلق إسرائيل عن عمد هذا الغموض، ولكن عندما تطور انجرّ متخذو القرارات في إسرائيل وراءه واعتبروه استراتيجية مريحة وذات مزايا مختلفة. وليست لدينا شهادة قاطعة ومباشرة على نية متخذي القرارات فيما يتعلق بهذا الإستعمال، ولكن القيام بتخمين معين يمكننا من التوصل إلى عدة استنتاجات غير نهائية.

في هذا الفصل سنبحث الآثار المختلفة للإستراتيجية النووية الغامضة التي تتبعها إسرائيل، والإستعمالات المقصودة سلفاً والإستعمالات الحاصلة بعد اتباع هذه الاستراتيجية وردود الفعل المختلفة عليها. وخلال هذا البحث سنميز بين الحين والآخر بين النتائج الممكنة لاستراتيجيتين مختلفتين: «القنبلة في الدور الأسفل» و «الخيار العالي»(*).

إستعمالات تجاه الولايات المتحدة

من الملائم أن نبحث الإستعمالات تجاه الولايات المتحدة بعد القيام بدراسة موجزة لسياسة الولايات المتحدة حِيال الإنتشار النووي (ولدراسة أوسع

(*) باستراتيجية «القنبلة في الدور الأسفل» المقصود إنتاج سلاح نووي فعلاً بالاقتران بعدم الكشف عنه علانية وكذلك بالاقتران بالامتناع عن وضع مذهب استراتيجي نووي معلن عنه. ويتعلق «الخيار العالي» بالتطوير النووي المتقدم ولكن دون انتاج سلاح نووي فعلاً. يوجد هنا توالٍ لامكانيات تقاس بطول الوقت الواقع بين القرار بإنتاج السلاح وإكمال انتاج السلاح عملياً.

انظر الفصل السادس). بدءاً من حكومة كندي أصبحت السياسة ضد الإنتشار النووي موضوعاً ذا أولوية عالية في السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية وبقيت كذلك حتّى اليوم (ولو أن مستوى الأولوية المنسوب إلى هذا الهدف ارتفع وانخفض في ظل حكومات أمريكية مختلفة). وبمرور الوقت تبنّت الإدارة الأمريكية استراتيجيات مختلفة لتحقيق هذا الهدف. أولاً سعت أمريكا إلى إقامة «نظام دولي» لمنع الإنتشار النووي.

لقد تحقق ذلك جزئياً عند التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في ١٩٦٨ وسَرَيَان مفعول المعاهدة في ١٩٧٠. من الآن فصاعداً بذلت الولايات المتحدة مجهودات لا تستنفد قواها لحمل أو تشجيع دول مختلفة على التوقيع على المعاهدة. وكذلك قامت الولايات المتحدة بالعمل بطرق مختلفة لإكمال ما حُدِّد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولمنع اتخاذ إجراءات تؤدي إلى الإنتشار. ومارست ضغوطاً دبلوماسية على دول حليفة ودول محايدة، وطالبت بأن تمتنع عن إقامة منشآت نووية ذات إمكانية عسكرية (مثلاً فروع الفصل) أو عن تطوير سلاح نووي فعلاً. وفي موازاة ذلك مارست ضغوطاً على الدول المزوِّدة بالتكنولوجيا النووية بألّا تزوّد تكنولوجيات حسّاسة للمستهلكين النوويين. وإلى جانب ممارسة ضغوط اقترحت الولايات المتحدة أيضاً تقديم مكافآت مختلفة «للدول العتبة» لغرض منع تحقيق خيارها النووي. وتجسدت هذه المكافآت بصورة رئيسية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية.

وثمة أساس للإعتقاد بأن إسرائيل امتنعت عن أن تعالج صراحة الخيار النووي الذي في ملكيتها بوصفه ورقة للمساومة خلال المفاوضات التي أجرتها في فترات متقاربة مع الولايات المتحدة على تزويد أجهزة عسكرية[1] وينبغي الافتراض بأن العلاقة نشأت بصورة غير مباشرة ونتيجة لاعتبارات عقلانية لدى متخذي القرارات الأمريكيين فيما يتعلق بالمعضلات الأمنية التي تواجهها إسرائيل. أكدت إسرائيل دائماً على حالتها الأمنية المعقدة والمهدّدة وعلى

الحاجة إلى إقامة هوامش أمنية واسعة بقدر الإمكان. وبناء على ذلك يُفترض بأنه إذا شعرت إسرائيل أنها تخسر سباق التسلح بالأسلحة التقليدية وأنه نشأ تهديد جدي لتفوقها في هذا المجال فستضطر إلى إيجاد بدائل في مجال السلاح غير التقليدي. إن مجموعة الإعتبارات هذه لم تخفَ على المخططين وراسمي السياسة الأمريكيين. بذلك حولت معضلة الأمن الإسرائيلية الخيار النووي الإسرائيلي ورقة مساومة ضمناً حين إجراء المناقشات على تزويد الأسلحة الأمريكية. ويفترض بأن الولايات المتحدة كانت ستزود السلاح اللازم لإسرائيل في أية حالة، وعلى الرغم من ذلك يبدو أن الموضوع النووي نوقش بين أذرع الحكومة المختلفة حينما نوقش تزويد إسرائيل بالسلاح[٢].

وفضلاً عن ذلك بادرت الولايات المتحدة إلى التوسّل بوسيلة خلقت علاقة بين «الخيار النووي» وتزويد إسرائيل بالسلاح التقليدي، ولكن من اتجاه مختلف. لقد طالبت الحكومة الأمريكية بين الحين والآخر إسرائيل بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مقابل تلقي منظومات أسلحة أمريكية تقليدية جديدة. ورفضت إسرائيل دائماً هذه المطالبات[٢أ].

إن استراتيجية الغموض في المجال النووي تشكل أيضاً ورقة مساومة غير معلن عنها فيما يتعلق بإمكانية التغيير المبدئي للموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل. إن قدرة إسرائيل على السلوك بصورة غير مسؤولة وبصورة مُضرة بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ذكرها عدد من متخذي القرارات الإسرائيليين[٣]. وتحقيق الخيار النووي هو أحد أقوى التعبيرات عن هذه الإمكانية. أقصد أن التهديد بهذا التحقيق إحدى أدوات الضغط التي من المحتمل أن تستعملها إسرائيل إذا «بلغ السيل الزُّبى». إن من الصعب طبعاً قياس نتائج هذا السلوك ونتائج معادلة الربح إزاء الثمن، إذا اتُخِذَ هذا القرار ونُفِذَ. إن من المحتمل أن يزيد ثمن هذا القرار (في سياق العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة) زيادة كبيرة عن الربح. وعلى أية حالة، لم تواجه العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة مطلقاً أزمة بلغت من العمق حداً يبرر

معالجة الإمكانية المذكورة أعلاه(*).

استعمالات إزاء الدول العربية

إن الإستعمالات الرئيسية لاستراتيجية إسرائيل الغامضة كانت موجهة تجاه الدول العربية. وينبغي التمييز هنا بين النتائج الممكنة المترتبة على الاستراتيجية الغامضة وهي النتائج التي افترضها متخذو القرار في إسرائيل، من ناحية، ونتائج هذه الاستراتيجية فعلاً من ناحية أخرى. الإستعمال الأول يتعلق بردع الدول العربية عن استحداث أسلحة نووية خاصة بها. وهذا الهدف لم يتوقع سلفاً حينما شُرع في الإستحداث النووي الإسرائيلي. وينبغي الافتراض أن متخذي القرارات في إسرائيل لم يتوصلوا إلاّ تدريجياً إلى الاستنتاج بأنه ربما من الممكن تحقيق هذا الهدف باعتباره إحدى النتائج المرافِقة للتطوير النووي الذي لا يبلغ التحقيق الكامل. وينبغي الافتراض أن هذا الهدف كامن في صياغة يغَال ألون في منتصف سنوات الستين بأن «إسرائيل لن تكون أول مَنْ يدخل أسلحة نووية في الشرق الأوسط، ولكنها لن تكون أيضاً ثاني مَنْ يفعل ذلك». في هذه الصياغة يرد الوعد والتهديد معاً. إسرائيل لن تكون أول مَنْ يدخل أسلحة نووية ـ وذلك وعد يقصد به طمأنة جميع الأطراف المعنية بالأمر، بما في ذلك الدول العربية. ولكن إذا اختارت دولة عربية أن تطور أسلحة نووية فإن إسرائيل، عن طريق «الخيار المرتفع» الذي تمتلكه، ستسبقها.

وعلى الرغم من ذلك فإن التطوير النووي في إسرائيل كان بالذات السبب المركزي في محاولات عربية متكررة ابتداءً من سنوات الستين لتحقيق تطوير نووي ما. وفي الحالة العراقية فقط انضمّ إلى هذا السبب الخوف من

(*) إن القول إن المسألة النووية ذكرت في رسالة غولدامئير إلى نيكسون في الأيام الأولى من حرب يوم الغفران فيما يتعلق بمطالبة قطار جوي لا يزال بعيداً عن حالة الأزمة هذه. وفضلاً عن ذلك، مما هو مشكوك فيه أن تكون قد تطرقت حقاً إلى ذلك في رسالتها، وأن تكون غولدامئير قد فُهمت على هذا النحو في واشنطون.

التزوّد الإيراني بأسلحة نووية؛ ومما سبب المجهود العربي لتطوير أسلحة نووية مسائل أخرى متعلقة بأسباب المكانة. وإخفاق الدول العربية في تحقيق هذا الهدف ليس نابعاً من انعدام الحافز ولكن، كما ذكر في الفصل الثاني، من الافتقار إلى بنية أساسية علمية وتكنولوجية كافية، وكذلك نتيجة استمرار عدم التأكد فيما يتعلق بوجود أسلحة نووية إسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى عدم وضع المسألة على رأس سُلّم الأولويات العربي. ولم ينجح العراق في السير على طريق التطوير النووي إلّا بفضل المساعدة العلمية والتكنولوجية من فرنسا.

والملخص أنه إذا افترض حقاً متخذو القرارات في إسرائيل بأن التطوير النووي، وهو مُغَلّف بالغموض، سيسهم في ردع الدول العربية عن التطوير النووي فإنهم أخطاؤا خطأً كاملاً في هذا التقدير. وعلى كل حال إن هذا الهدف لم يكن رئيسياً في التطوير النووي في إسرائيل وفي استراتيجية الغموض المقصود الذي رافقه.

الاستعمال الثاني للاستراتيجية الغامضة مخصص لأن يمنح إسرائيل خياراً لأن تصبح دولة نووية حينما يتغير ميزان القُوى العسكري التقليدي تغيراً حاسماً ضدها. ولا حاجة إلى ذكر أن هذا الهدف يمكن تحقيقه بسرعة إذا توفّر لدى إسرائيل مخزون من «القنابل في الطابق الأسفل» وليس فقط «خيار مرتفع». في الحالة الأولى يكفي اتخاذ قرار سياسي بالإعلان عن وجود أسلحة نووية إسرائيلية. ومن الواضح إن هذا الإعلان ليس كافياً، إذ أن من العدل أن يضاف إلى ذلك مذهب استراتيجي نووي صريح يعالج أسباباً مختلفة لاستخدام الأسلحة النووية. ولن يكون من الممكن الكلام عن ردع نووي صريح إلا عندئذ. ولكن هذه الأمور يمكن تطويرها في وقت قصير جداً.

ومقابل ذلك إن وقت الإنتقال في حالة «الخيار المرتفع» يكون بطبيعة الأمور أطول كثيراً. وإذا كان الأمر كذلك فالسؤال الذي يطرح هو هل «الخيار المرتفع» من الممكن أن يصمد في محك التغيير في ميزان القوة التقليدية. يبدو أن الجواب بالإيجاب. إن مدى الوقت الذي نُعنَى به في سياق هذه المسألة

الخاصة لا يقاس بالساعات ولا بالأيام ولا بفترات أطول. لأن التغيير في الميزان العسكري التقليدي بخلاف مصلحة إسرائيل من الواضح أنه سيكون عملية بطيئة وجلية إلى حد كبير فالقوى العسكرية يمكن قياسها، ويتم قياسها في كل الوقت. أما فيما يتعلق بعمليات التغيير النوعية فلها أيضاً تعبيرات مختلفة، ولو أن هذه التغييرات أقلّ دقة كثيراً من القياسات الكمية. وفي أية حالة، كما ذكر آنفاً، يمكن تتبُّع عملية التغيير الممكنة في ميزان القوى، وهذه العملية تَبقى وقتاً كافياً لإتخاذ القرارات حتّى لو لم يتوفر لدى إسرائيل إلاّ «خيار مرتفع».

وربما جِيءَ بادعاء مضاد وهو أن التغيير في ميزان القوى قد يكون سريعاً ومفاجئاً في حالة واحدة: تغيير سريع في الائتلافات العربية. وعلى سبيل المثال، تخلّي مصر عن اتفاق السلام وانضمامها الصريح إلى ائتلاف حربي عربي. في هذه الحالة إن من المهم التمييز بين «قنبلة في الدور الأسفل» و «خيار مرتفع»، إذ أن القرار المصري من الممكن ظاهراً أن يتخذ بين عشية وضحاها، وحينئذ تضمّ القوة العسكرية المصرية إلى القوة العسكرية للدول العربية الأخرى (على سبيل المثال، سورية والعراق والأردن)، وبذلك يحدث تغيير في ميزان القوى العسكري بالأسلحة التقليدية.

وإزاء هذا الإدعاء يمكن الإتيان بأمرين: أولاً، وهذا هو الإدعاء الرئيسي، إن إسرائيل تحرص على المحافظة على ميزان قوى مُريح ليس فقط مع جيوش سورية والعراق والأردن، ولكنها تأخذ في الحسبان أيضاً القوة العسكرية المصرية. وثانياً، في معظم الحالات، إذا غيّرت مصر نهجها السياسي فإن ذلك التغيير لن يحدث بين عشية وضحاها. وينبغي الافتراض بأن ذلك الأمر يحدث بعد عملية تردي العلاقات مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة والاقتراب المتزايد من دول عربية معادِية. حينئذٍ يبقى لدى إسرائيل وقت كافٍ للانتقال من «الخيار المرتفع» إلى «القنبلة في الدور الأسفل». في هذه المسألة إذن إن الفرق بين «خيار مرتفع» و «قنبلة في الدور الأسفل» ليس كبيراً.

والاستعمال الثالث للاستراتيجية الغامضة هو تمكين إسرائيل من أن تصبح دولة نووية في حالة أن تصبح دولة عربية نووية. وثمة سيناريوهان ممكنان: الأول يتعلق بالحيازة التدريجية لقدرة الأسلحة النووية من جانب دولة عربية. على سبيل المثال، عن طريق إقامة كل منشآت «الدورة النووية»، وبعد ذلك بناء رؤوس نووية وملاءمتها لمنظومات إطلاق مختلفة. في هذه الحالة سيكون لدى إسرائيل وقت طويل تَتَبَّع فيه عملية بناء القوة النووية العربية وتتخذ فيه قراراً بشأن استراتيجية مناسبة. وبعبارة أخرى، إن «الخيار المرتفع» يكفي حقاً لأن يكون من الممكن إصدار ردود فعل مختلفة، بما في ذلك تحويل إسرائيل إلى دولة نووية قبل أن يحدث ذلك في الجانب العربي.

والسيناريو الثاني يتعلق بالحيازة المفاجئة للأسلحة النووية من جانب دولة من الدول العربية. وينبغي الافتراض بأن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا بطريقة واحدة: نقل أسلحة نووية من دولة عظمى نووية إلى دولة من الدول العربية. في هذه الحالة إن «القنبلة في الدور الأسفل» وحدها يمكن أن تضمن دون أدنى شك قدرة إسرائيل على ردع أي تهديد نووي، إذا حدث ذلك بالاقتران بنقلِ الأسلحة النووية. وينبغي أن يضاف إلى ذلك أن هذا السيناريو أيضاً يبدو حتّى الآن غير حقيقي. ومدى كونه حقيقياً يزيد كلما تغير موقف المجتمع الدولي إزاء شؤون الإنتشار النووي وعندما تصبح «دول العتبة» دولاً نووية.

ويتعلق استعمال رابع نُسِبَ على هذه الصورة أو تلك إلى غموض الاستراتيجية النووية الإسرائيلية بردع هجوم عربي بأسلحة تقليدية. ولأهمية هذا الموضوع سنعالجه على حدة وبتوسّع فيما يلي.

ويتعلق استعمال خامس بالبُعد السياسي للعلاقات الإسرائيلية العربية. لقد ذُكِرَ بضع مرات في منتصف سنوات الستين باعتباره أحد الأسس المنطقية للتطوير النووي في إسرائيل (٦) ووفقاً لهذا الأساس المنطقي أن التطوير

النووي ذاته (حتّى دون تطوير الأسلحة النووية حقاً) يؤدي بالدول العربية إلى الاستنتاج بأنه لا يوجد أي احتمال للانتصار على إسرائيل، وستحاول الدول العربية البحث عن طرق لتسوية سياسية مع إسرائيل. والمدرسة في العالم العربي التي قالت بأن الأسلحة النووية الإسرائيلية ستقضي على الآمال في الانتصار على إسرائيل انعكاس جزئي لهذه الحجج الإسرائيلية. وينبغي أن يضاف إلى ذلك طبعاً إن المدرسة العربية المذكورة آنفاً لم تدَّعِ إن الأسلحة النووية الإسرائيلية تؤدي إلى تنازلات سياسية من جانب الدول العربية، ولكنها ادعت أن هذه الأسلحة ستؤدي إلى إبطال القدرة العربية على هزيمة إسرائيل عسكرياً.

إن الاستعمال السياسي للقدرة النووية الإسرائيلية أثير من جديد بعد عدم تناوله الذي دام ما يزيد عن عشر سنوات، عندما بدأ السادات بمبادرته السلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. لقد قِيل حينئذٍ إن القدرة النووية التي نُسِبت إلى إسرائيل أدت وظيفة رئيسية في اتخاذ السادات لقراره. ونظراً إلى الأهمية الكبيرة لهذه الحجة فستتوسع أيضاً في تناوله في هذا الفصل.

والاستعمال السادس المنسوب إلى القدرة النووية غير المعلنة الإسرائيلية هو استعمال «الملاذ الأخير». إن السيناريو يصف حالة تدمر فيها الجيوش العربية قسماً كبيراً من القوة العسكرية الإسرائيلية وتضع فيها علامة سؤال أمام بقاء الدولة ذاته. ويصنف نوع آخر من السيناريوهات نشوب حرب الاستنزاف وحدوث التأكّل الطويل على مقربة من مناطق إسرائيل الحيوية، عندما يكون الجيش الإسرائيلي موجوداً في حالة متزايدة العُسر. في هذه الحالة إن التهديد النووي يمكن أن يردع العرب عن القيام بهجوم نهائي على الدولة أو عن مواصلة حرب الاستنزاف التي تعرض إسرائيل لخطر الانكسار. ويبدو أنه في هذا السيناريو، وخصوصاً في النوع الأول منه، ثمة أفضلية كبيرة لاستراتيجية «القنبلة في الدور الأسفل» على استراتيجية «الخيار المرتفع». إذ أن الهجوم الذي يمكن أن يؤدي إلى التدمير (بعد أن تأكّل فعلاً في المرحلة الأولى جزء

كبير من القوة الإسرائيلية) من المحتمل أن يُشَن بسرعة كبيرة. حينئذٍ لا يمكن استعمال التهديد الموثوق به والمُوجه إلى الدول العربية إلا إذا توفرت فعلاً أسلحة نووية يمكن استعمالها، ويمكن إظهارها ربما قبل ذلك.

وغني عن الإضافة أن هذا الاستعمال مركّب ومعقّد. ففي عدم وجود مذهب معلن عنه يتعلق بعتبات الإحتمال الإسرائيلية إن من المحتمل أن يصل التهديد النووي في وقت متأخر أكثر مما ينبغي. وكذلك بسبب الغموض الذي يكتنف القدرة النووية الإسرائيلية قبل ذلك الوقت فإن التهديد النووي في هذه المرحلة من المحتمل أن يبدو غير موثوق به (وسيكون موثوقاً به إذا استعملت إسرائيل أسلحة نووية بصورة استعراضية - على سبيل المثال فوق أراضٍ صحراوية في دولة عربية). وكذلك إن التهديد النووي قد يردع دولة عربية واحدة وليس دولاً عربية أخرى. ويزداد الإشكال أيضاً إذا أخذنا في الاعتبار الغموض والإرتباك القائمين في ميدان القتال وخصوصاً في منظومات القيادة والتحكّم. وأيضاً حتّى لو اعتبرت الدول العربية المشاركة في القتال التهديد الإسرائيلي موثوقاً به وقررت هذه الدول إيقاف القتال فلعلّ التعليمات الصادرة إلى القوات المقاتِلة لن تصل في الوقت الحسن ولعلّها تُشَوَّه في قنوات الإتصال. وربما لا يصدق مختلف القادة الميدانيين أيضاً التعليمات، أو يتجاهلونها ببساطة. وهكذا إن فعالية هذا الاستعمال المعين تكتنفها أوجُه الشك الكثيرة. وفضلاً عن ذلك، في هذه الحالة ربما اضطرت إسرائيل إلى استعمال أسلحة نووية ليس فقط لاهداف الاستعراض ولكن أيضاً ضد أهداف منتقاة عربية لتجسّد نواياها. إذن إن الأخطار كثيرة. ومهما يكن الأمر، يتضمن مفهوم «أسلحة الملاذ الأخير» قدراً من العقلانية، ومن المحتملِ أن يكون هذا المفهوم، على سبيل المثال، تفسيراً منطقياً للقرار (إذا اتخذ فعلاً) بالانتقال من موقف «الخيار المرتفع» إلى موقف «القنبلة في الدور الأسفل».

الاستراتيجية النووية الغامضة بوصفها رادعة عن هجمات بالأسلحة التقليدية

في الفصل الثالث عالجنا تطور مذهب إسرائيل الاستراتيجي، وخصوصاً تطور الردع بالأسلحة التقليدية. وستتناول هنا السؤال: إلى أي حد أدت المسألة النووية أي وظيفة في معادلة الردع الإسرائيلية العربية؛ هل شكلت المسألة النووية رادعاً عن مبادرات حربية عربية، أو قيّدت نطاقها؟ من الجدير بالذكر، على سبيل الجملة الاعتراضية، أنه صدرت تصريحات مصرية معدودة في سنوات الستين، ورد فيها أن رد الفعل العربي المناسب على التطوير النووي في إسرائيل من شأنه أن يكون شن حرب وقائية عربية. بعبارة أخرى، إن من الجلي أن من الممكن القول إنه إذا اقتربت إسرائيل من إنتاج أسلحة نووية فإنه يزيد احتمال شن حرب عربية. ليس الخيار النووي الإسرائيلي ليس رادعاً فقط ولكنه يؤدي أيضاً في ظروف معينة إلى نشوب حرب.

ولكن إجراء دراسة أكثر دقة يشهد بأن هاتين الحجتين ليستا ذواتي صلة بسير الأحداث في الواقع. نبدأ بحرب ١٩٦٧. أسباب الأزمة التي سبقت الحرب والتي غذتها مصر ليست لها أية صلة بالقضية النووية. لقد حدثت هذه الأزمة في ظل التقاء عمليتين: المنافسة بين الدول العربية، وهي المنافسة التي ازدادت تفاقماً خصوصاً في النصف الأول من سنوات الستين، والتصعيد الشديد بين إسرائيل وسورية. في إطار العملية الأولى ينبغي أن نذكر ليس فقط التجمعات القوية بين مصر وسورية والعراق، وكذلك بين هذه الدول الثلاث بوصفها دولاً «متطرفة» وكتلة الدول «المحافظة»، ولكن أيضاً تدهور مركز مصر في العالم العربي قُبيل ١٩٦٧، ونتيجة لذلك التناقض المتزايد بين طموح عبد الناصر والواقع في المجموعة العربية. وكذلك نذكر المعضلات العسيرة التي وجدت مصر نفسها تكافحها نتيجة لتوقيع اتفاق الدفاع مع سورية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦. لقد وُقِّع هذا الاتفاق بغية ردع إسرائيل (ولذلك كان متعلقاً بنظام النزاع الإسرائيلي العربي)، من ناحية واحدة، ولممارسة إشراف

معين على سلوك سورية (وفي هذا الصدد، يتعلق الاتفاق مرة أخرى بنظام النزاع الإسرائيلي العربي، ولكن بمجموعة العلاقات فيما بين الدول العربية أيضاً)، من ناحية ثانية[٧].

ومباشرة نشأت الأزمة في خلفية التصعيد بين إسرائيل وسورية في نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ١٩٦٧ والتخوف السوفياتي السوري من أن إسرائيل تقوم بتخطيط هجوم أوسع من عملية إنتقامية عادية ضد سورية[٨]. ولذلك يمكن تفسير الإجراء المصري داخل سيناء تفسيراً كافياً في إطار الصراع الإسرائيلي العربي بالأسلحة التقليدية. وفضلاً عن ذلك، في تلك الفترة لم يتوقع أحد من المراقبين العرب أن لدى إسرائيل فعلاً أسلحة نووية. إن إمكانية وجود هذه الأسلحة أو إن إسرائيل على وشك تطويرها، لم تكن من العوامل التي عجّلت بنشوب الأزمة أو التي أُخذت في الحسبان في إطار الاعتبارات لتجنبها من الجانب المصري.

الطريق المؤدي إلى حرب ١٩٧٣

ونظراً إلى أنه سبق القول إن البُعد النووي أدى وظيفة في حرب ١٩٧٣ فإننا سنتناولها وأسبابها في توسّع.

في الفصل الثالث ذكرنا الموازين الثلاثة المؤثرة على اعتبارات الربح والثمن في معادلة الردع: ميزان القوة العسكرية، وميزان المصالح وميزان التصميم. وذكرنا أيضاً أن الميزانين الأولين أشد الموازين صلة بالموضوع عندما تتعلق حالة الردع بصراع ثنائي يعتزم طرف واحد فيه أن يهاجم مباشرة الطرف الثاني.

فيما يتعلق بميزان المصالح إن من الواضح أنه حدث انقلاب في الموقف المصري تجاه إسرائيل. حتى ١٩٦٧ كان الصراع المصري الإسرائيلي قائماً جزئياً على التأييد المصري للقضية الفلسطينية وجزئياً على الطموحات المصرية إلى كسب الهيمنة في العالم العربي. لقد أدت هذه

المسألة الأخيرة بمصر إلى اتخاذ موقف قوي إزاء النزاع مع إسرائيل، وهكذا أملت في زيادة تأثيرها بين الدول العربية. وتغذى الصراع الإسرائيلي المصري أيضاً من ديناميكا ذاته، مثلاً كبرياء مصر القومية الجريحة (نتيجة لحربي ١٩٤٨ و١٩٥٦)؛ والمساس بالسيادة المصرية (وضع قوة الأمم المتحدة في سيناء في أعقاب حرب ١٩٥٦)، واعتبارات متعلقة بمخاوف متبادلة نابعة من سباق التسلح ومن التهديدات المتبادلة للدولتين. ولكن بعد حرب ١٩٦٧ أضيف إلى الصراع عامل قوي، وهو فقدان سيناء ووجود جيش إسرائيلي على طول قناة السويس، وإغلاق القناة في وجه السفن.

هذه النتائج المترتبة على حرب ١٩٦٧ هزّت الجانب المصري حتّى أعماق روحه وحولت التأكيد من عوامل الصراع المذكورة آنفاً إلى عوامل نشأت في أعقاب حرب ١٩٦٧. لم يكن في وسع مصر أن تمرّ مرَّ الكرام ما دامت نتائج حرب ١٩٦٧ قائمة. وفي الواقع تخلّت بسرعة عن نشاطها في العالم العربي وركزت على النشاط الرامي إلى إزالة آثار حرب ١٩٦٧. ويبدو أن القضية الفلسطينية أيضاً أُلقِي بها جانباً. من الآن وُجد هنا صراع قومي «تقليدي» على أرض قومية ومكانة قومية. وهذه كما هو معروف أسباب بارزة للصراع، ومع ذلك فإن من الممكن تناولها بطريق أشد رشداً من طريق تناوُل أسباب عقائدية محضة.

ولإخراج إسرائيل من سيناء اختارت مصر بدءاً من ١٩٦٨ استراتيجية ذات جانبين: جانب دبلوماسي وجانب عسكري. على الصعيد الدبلوماسي بُذلت جهود من أجل التوصل إلى اتفاق بين الدول العظمى على حل المعضلات المصرية بشروط تكون مقبولة لدى الجانب العربي. لقد قامت بهذا الجهد الدبلوماسي الدول العربية وبإشراك الإتحاد السوفياتي. وفي نفس الوقت اتُخِذَ القرار بشن معركة عسكرية محدودة القصد منها إيجاع إسرائيل وجعل وجودها على طول القناة مكلفاً ثمناً باهظاً. وهكذا بدأت حرب الاستنزاف. وخيضت المرحلة الأولى من هذه المعركة في أيلول/سبتمبر ـ

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨. لقد أدى رد الفعل الإسرائيلي القوي إلى تأجيل المعركة. وعندما شعرت مصر أنها على استعداد جُدِّدت المعركة في آذار/مارس ١٩٦٩[٩].

لقد كانت حرب الإستنزاف في السنتين ١٩٦٩ - ١٩٧٠ حرباً محدودة كان القصد منها إحداث تغيير للوضع الراهن السياسي. وكانت الأهداف السياسية الاستراتيجية للحرب محدودة ومعقدة. لم يوضع تخطيط باحتلال سيناء، ناهيك عن تدمير إسرائيل. كان ثمة هدف واحد مركزي وهو أن يجسّد للولايات المتحدة وجود الأخطار الكامنة في استمرار الوضع الراهن الناشىء في أعقاب حرب ١٩٦٧. وكان الافتراض بأن الولايات المتحدة ستمارس ضغوطاً على إسرائيل من أجل تغيير موقفهاالسياسي. وكان ثمة هدف آخر وهو ممارسة ضغط متواصل على إسرائيل و«تدمير مذهب الأمن الإسرائيلي». وقد عاد هذا الهدف فطُرح في إطار التعريفات المصرية لأهداف حرب الاستنزاف[١٠]. وسنعود إليه عندما نحلّل أهداف حرب ١٩٨٣.

لقد «حيكت» حرب الاستنزاف حسب القدرة العسكرية التقليدية لمصر، ووُضِعَت خطتها لاستنفاد جوانب العلاقات الاستراتيجية العسكرية بين إسرائيل ومصر، وهي العلاقات التي كان فيها للقوات المسلحة المصرية تفوّق على الجانب الإسرائيلي. وهذه الجوانب موجودة كلها فعلاً في مجال القوى النسبية التقليدية. لقد أقرّت مصر - بدءاً من ١٩٦٧ - بالتفوق الإسرائيلي في الجو وكذلك في المعارك المعتمدة على الحركة على البر. ومن ناحية ثانية أمكن للمصريين أن يعتمدوا على التفوق الكبير الذي كان لهم على طول قناة السويس بقوة النيران الثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى أن الجيش الإسرائيلي جيش يتكون من القوات الإحتياطية أمكنه ألاّ يضع على طول القناة إلاّ وحدات نظامية ووحدات إحتياطية تجندت لفترات زمنية قصيرة. ومقابل ذلك أمكن للمصريين أن يضعوا على طول القناة كل جيشهم الذي هو جيش نظامي كله. وكانت القوة العسكرية الإسرائيلية الرئيسية في سيناء في تلك

الفترة مكونة من فرقة مدرعات نظامية، ولم تكن هذه بطبيعتها ذاتها مناسِبة للمرابطة الثابتة داخل مواقع على طول القناة. ومن هذه الناحية أيضاً كان الجيش المصري، الذي كانت قوته الرئيسية فِرَق قوات المُشاة، أكثر مناسَبةً لخوض المعارك الثابتة التي أصبحت في الواقع نوعاً من حرب الخنادق.

إن حرب الاستنزاف انتهت ظاهرياً دون تحقيق مكسب عسكري واضح لأي من الطرفين. ولكن من ناحية الأهداف السياسية الاستراتيجية لتلك الحرب فشلت، إذ في نهاية الحرب عادت الحالة إلى سابق عهدها، ولم يتغيّر الوضع الراهن الناشىء بعد ١٩٦٧. هذا الأمر اتفق مع النهج الإسرائيلي، إذ كان هدف إسرائيل المحافظة على الوضع الراهن، إلاّ إذا تمّ الوفاء بمطالبها السياسية (إتفاق على السلام الكامل وإجراء تغييرات كبيرة لحدود ١٩٦٧). ولم تكن مصر على استعداد لقبول هذه الشروط، وكان يتعين عليها أن تحاول انتهاك إيقاف إطلاق النار.

إن موت عبد الناصر واختيار السادات لشغل منصب الرئيس في خريف ١٩٧٠ أوجدا سياقاً سياسياً جديداً مكّن مصر من ممارسة قدر أكبر من المرونة. وبخلاف عبد الناصر لم يكن السادات مرتبطاً، بحكم سيرته السياسية، بمواقف سياسية متشدِّدة. وهكذا نشأ متسع لمبادرات جديدة وأكثر مرونة. وبدأ السادات فعلاً جهداً دبلوماسياً أقوى مما كان في الماضي. وبدأ الحوار الإسرائيلي المصري فيما يتعلق بالإتفاق المؤقت فيما يخص قناة السويس (ذلك الحوار الذي بادر إليه بالذات أحد متخذي القرارات الإسرائيليين - موشيه دايان). وكذلك ضُمِّن تنازل رسمي هام في وثيقة دبلوماسية مصرية - جواب السادات عن طلب الوسيط السويدي من قِبَل الأمم المتحدة جونار يارينغ. في هذه الرسالة التي أُرسِلت في شباط/فبراير ١٩٧١ أعلن السادات على الملأ، وأول مرة في تاريخ الصراع الإسرائيلي العربي، عن استعداد مصر للتوقيع على اتفاق للسلام مع إسرائيل، بعد أن تقبل إسرائيل عدداً من الشروط. إذن بدا أن السادات، على الرغم من أن وضعه داخل مصر كان لا يزال ضعيفاً، كان على

استعداد لاتخاذ وسائل دبلوماسية جديدة لتحريك الحواجز القوية التي اعترضت إقامة العلاقة بين إسرائيل ومصر. ولكن هذه الإجراءات لم تنجح، بسبب البُعد بين شروط السادات وشروط إسرائيل. وبإلقاء نظرة ورائية يبدو أن الإتصالات التي جرت في ١٩٧١ تتفق تماماً مع المبادرة التي اتخذت فيما بعد. ففي ١٩٧١ فعلاً ترتسم صورة الاستعداد المصري للمرونة الدبلوماسية. وفضلاً عن ذلك، نشأ استعداد واضح لوضع مصالح مصر فوق كل مصلحة عربية أخرى، وأكيداً فوق حلّ المشكلة الفلسطينية. إن تفسير السادات للمصالح المصرية الواضحة مال إلى تخفيض بروفيل الصراع أكثر من ميله إلى زيادة تفاقمه. وبقي الهدف الرئيسي طول الوقت تحرير سيناء ولكن الثمن السياسي الذي كان السادات على استعداد لدفعه كان أكبر من الثمن السياسي الذن كان عبد الناصر على استعداد لدفعه.

إن سياسة السادات المستقبلة أمكن تبيُّنها فعلاً في ذلك الوقت من اتجاه آخر أيضاً. لقد كان من الواضح أنه يحاول أن يؤدي إلى مرونه العلاقات بين مصر والولايات المتحدة. وجرت المفاوضات مع إسرائيل عن طريق الولايات المتحدة. إن طرد المستشارين العسكريين السوفيات من مصر في تموز/يوليه ١٩٧٢ وإيفاد مستشار السادات لشؤون الأمن القومي حافظ إسماعيل في السنتين ١٩٧٢ - ١٩٧٣ إلى الولايات المتحدة يشهدان على تغيير الأولويات في توجُّه مصر الدولي[١١]. وحقاً إن التغيير المدهش بمفاجأته في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة في أواخر حرب ١٩٧٣ وبعدها، عندما أسهم السادات إسهاماً كبيراً في إيجاد مجموعة علاقات أوثق بواشنطون (ومجموعة علاقات شخصية وقوية بكيسنجر) يشير إلى نفس الإتجاه. إن التغيير السريع إلى حد كبير لا يمكن أن يحدث إلاّ بعد اتخاذ استعداد معين سياسي ونفسي. وفي هذا السياق ينبغي أن نضيف أن كيسنجر نفسه لم يتبيّن حتّى الحرب التغيير في السياسة الخارجية المصرية الذي كان حقاً يشكل أمام عينيه. ولكن عندما نشبت الحرب، وفي الوقت نفسه بدأت رسائل السادات تصل إليه، تغير موقفه.

وفي ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ فعلاً نبعت سياسة السادات من التقدير بأن الثمن الكامن في استمرار الصراع باهظ جداً بالنسبة إلى مصر وبأن لا غرض منه. ومع ذلك اعتبرت إعادة السيادة المصرية على سيناء هدفاً قومياً وهاماً ورئيسياً من المفيد ومن الجدير أن يُدفع عنها أكبر ثمن. ولكن السادات كان مدركاً أن مصر لا تستطيع أن تحقق هذا الهدف. هذه الملاحظة نبعت من مفهوم المصريين لميزان القوى العسكري. لذلك إن الردع العسكري الإسرائيلي بالأسلحة التقليدية كان فعّالاً[١٢]. ولذلك اتجه السادات إلى الطريق السياسي في ١٩٧١، وواصله عملياً حتّى ١٩٧٣. هنا توجد العلاقة المؤدية من ١٩٧١ عن طريق اتفاق سيناء الأول في ١٩٧٤، واتفاق سيناء الثاني في ١٩٧٥ ومبادرة السادات السلمية (وسنعود إلى ذلك فيما يلي).

ولكن النشاط الدبلوماسي في ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ لم يثمر. واقتنعت القيادة المصرية تدريجياً بأن عليها أن تلجأ ثانية إلى استخدام القوة العسكرية؛ ليس من أجل تحرير سيناء ـ لم يكن في تقديرها أن هذا الأمر من الممكن تحقيقه (بسبب ميزان القوة العسكرية) ـ ولكن من أجل أن يحرك ثانية العملية الدبلوماسية. لقد تمّ القيام بمحاولة واحدة في هذا الاتجاه في إطار حرب الاستنزاف وفشلت. وحان الوقت للقيام بمحاولة جديدة. ولم تكن الأهداف السياسية الاستراتيجية الأساسية مختلفة عن أهداف حرب الاستنزاف: تغيير الوضع الراهن السياسي و «القضاء على مذهب الأمن الإسرائيلي»، أي أن يثبت لإسرائيل بصورة ملموسة إن مواصلة الإستيلاء على سيناء تنطوي على أثمان مرتفعة.

ووُجدت فروق أيضاً. في ١٩٧٣ كانت مصر على استعداد لاتخاذ توجُّه دولي جديد. وكان السادات على استعداد للإبتعاد عن الإتحاد السوفياتي ولإيجاد مجموعة روابط جديدة مع الولايات المتحدة، شرط أن تساعد هذه في تغيير الوضع الراهن السياسي. وكان فرق ثانٍ وهام متعلقاً بالموقف المتخذ إزاء العالم العربي وإسرائيل. يبدو أن عبد الناصر كان يتطلع إلى استعادة سيناء

مقابل مجموعة علاقات تقوم على صيغة «لا سلام ولا حرب» مع إسرائيل بالإقتران بمواصلة الإرتباط بالعالم العربي. ومن الجلي أن السادات، مقابل ذلك، كان على استعداد للبحث عن طرق سياسية جديدة إزاء إسرائيل.

وعندما خطط المصريون لشن حرب ١٩٧٣ كانوا يدركون الأخطار الكبيرة التي كانوا سيأخذونها على عاتقهم نظراً إلى التفوق العسكري الإسرائيلي. ولكن هنا ينبغي أن نذكر أنه في كتابات الزعماء المصريين لا يرد أي ذكر أن الزعامة المصرية أخذت في الحسبان الخيار النووي الإسرائيلي (أو «القنبلة في الدور الأسفل»[١٣]). وكما ذكر في الفصل الثاني إن بضعة من الزعماء والمراقبين العرب ذكروا بعد حرب ١٩٧٣ أن إسرائيل تنتج أسلحة نووية. ولكن الجانب الأكبر من التصريحات أكد على عنصر عدم التيقن والغموض. وذلك كان أيضاً النهج العام الذي اتخذه السادات. وأيضاً في تلك الحالات المعدودة التي يقرر السادات فيها أنه يعتقد أن لإسرائيل أسلحة نووية[١٤] فإنه يقول ذلك ليس في سياق المناقشات حول حرب ١٩٧٣ والتخطيط المصري المسبق لها ولكن في سياق الفترة التالية لـ ١٩٧٣. أكثر من تناوُلنا للتصريحات العربية ينبغي أن نتناول تحليل خطط الحرب المصرية وطابع المعركة العسكرية المتوقعة وردود الفعل المتبادلة من جانب مصر وإسرائيل على الإجراءات المختلفة. من كل هذه يتضح أن المكوّن النووي لم يؤدِ أيِ دور في الاعتبارات المصرية. وسندرس هذا الجانب على نحو أكثر تفصيلاً[١٥].

وكما ذكر آنفاً كانت الزعامة المصرية مدركة للتدني العسكري المصري أزاء إسرائيل. وفي الحقيقة توصلت هيئة الأركان العامة المصرية إلى الإستنتاج بأنه ليس لدى مصر أي خيار عسكري[١٦]. واضطر السادات الذي لم يكن على استعداد لقبول هذا الاستنتاج إلى تغيير وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة. وينبغي أن يُذكر مرة أخرى أنه في هذه المناقشات الداخلية المفصّلة في كتاب السادات عندما كان القادة المصريون يوضحون سبب عدم وجود خيار

عسكري لمصر كانوا يشيرون إلى جوانب مختلفة، تقليدية بصورة جلية، من جوانب القوة العسكرية الإسرائيلية.

وعلى الرغم من التقدير المصري بخصوص التفوّق العسكري الإسرائيلي توصل المصريون إلى الاستنتاج بأن من المفيد حتّى الفشل العسكري لأنه من الممكن أن يؤدي إلى إذابة جليد الوضع الراهن السياسي. وفضلاً عن ذلك إن الحرب لن تكون سوى مرحلة واحدة من مراحل الصراع الطويل للشعب المصري. وهكذا على سبيل المثال يقول السادات عن الاستعدادات للحرب: «لقد اتخذنا قراراً مصمماً باجتياز كل عقبة تعترض طريقنا، مهما كانت. وأخذت في الحسبان أننا سنكون الكاسبين [حتّى] دون مراعاة النتيجة [العسكرية] [١٧]». وفي مكان آخر يقول: «من الضروري أن يُكسر هذا الجمود [أي حالة عدم السلام وعدم الحرب] الذي عانينا منه، وإذا لم ننجح في الحرب ـ فستأتي مرحلة أخرى وسيواصل الشعب المعركة. ومهما كانت النتائج [العسكرية للحرب] فستكون المكاسب في أية حالة من الحالات في صالحنا[١٨]».

لقد كانت أهداف الحرب إذن سياسية ومحدودة. ولم يكن من المحتمل تحقيق أهداف عسكرية أكبر طموحاً، وحتّى الأهداف المحدودة كان تحقيقها مشكوكاً فيه. وتمّ النظر في نوعين من الحرب: واحد يتمثل في العودة إلى حرب الاستنزاف، والثاني يتمثل في الحرب التي نُفذت فعلاً في ١٩٧٣. وبعد ترددات وتخبطات قرر السادات اختيار النوع الثاني. وكان الافتراض المصري أن رد الفعل الإسرائيلي على أي نوع من الهجوم المصري سيكون هجوماً مضاداً عاماً. وقال السادات إنه إذا كان ذلك ما سيحدث في أية حالة من الحالات فمن المستحسن أن تضع مصر سلفاً كل قواتها في مجهود عسكري عام[١٩]. وعلى غرار ذلك، قال أحمد إسماعيل علي وزير الدفاع والمفتش العام على القوات المسلحة إن من اللازم «التفكير في جهد أكبر، في عمل أوسع وأكثر شمولاً، يكون معادلاً [في نطاقه] على الأقل لعمل رد الفعل

[المتوقع] من العدو . . . أي لتكن الضربة التي سننزلها بالعدو أقوى ضربة بإمكاننا أن ننزلها به[٢٠]».

إن من الواضح إذن أنه كان في تقدير مصر أن تستخدم إسرائيل وقت الحرب كل قوتها العسكرية في مجهود مركز مضاد. ولكن تحليل هذه القوة كما فهمتها الزعامة المصرية يشهد بأنها كانت كلها في مجال الأسلحة التقليدية. إذ أن إسماعيل علي يتطرق إلى «عمل [مصري] يكون معادلاً [في نطاقه] على الأقل لعمل رد الفعل [المتوقع] من العدو» ـ ولكن ليس القصد بالتأكيد الأسلحة النووية التي تتفق الآراء كلها على أن مصر لم تكن تحوزها.

وفضلاً عن ذلك، عندما تكلم المصريون عن إمكانية فشل مجهودهم العسكري فإنهم قصدوا الفشل في مجال الأسلحة التقليدية. إنها لا يتطرقون إلى تهديدات تدمير المجتمع المدني المصري (الأمر الذي كان سيحدث لو استخدمت أسلحة نووية أو لو وُجِّه تهديد باستخدامها)، ولكن إلى فشل هجومهم على الجبهة. وكذلك إن التهديد بالأسلحة النووية (أو استخدامها) في إطار الحرب المتوقعة كان سيؤدي دون شك إلى التغيير الشامل لكل الحالة السياسية الاستراتيجية في الشرق الأوسط. إن من المعقول أن شيئاً من ذلك على الأقل كان سيتكشف علانية بوصفه جزءاً من اعتبارات المخططين المصريين، ولكن لا يرد ذكر أي شيء من ذلك.

وكان هدف إضافي للحرب، كما ذكرنا، وهو كسر مذهب الأمن الإسرائيلي. عرّف السادات صراحة الحرب المتوقعة بأنها «منافسة مذهب الأمن الإسرائيلي وهزيمته[٢١]». إن مذهب الأمن الإسرائيلي والحاجة إلى تقويضه شكّلا موضوعاً مركزياً وهاماً جداً في المناقشات المصرية حول الصراع، اعتباراً من ١٩٦٧. ويتضح أن الزعامة المصرية علقت على هذا الموضوع أهمية كبيرة. ولذلك من اللازم أن نصف كيف يفهم المصريون المذهب الإسرائيلي. إن السادات، على سبيل المثال، يعامله على النحو التالي: «إن المهمة التي اسندتُها إلى القوات المسلحة حُدِّدت بوضوح، وهي

الإكثار من تدمير قوات إسرائيل المسلحة. إذ أن إسرائيل اعتقدت، بحق أو دون حق، بأن أمنها يكمن في قوتها على الردع وبأن القوة المسلحة هي الأداة [المؤدية] إلى الهدف. ولذلك إن من اللازم التصدي لهذه الوسيلة حتى تفقد إسرائيل الجوهر والهدف. كان على القوات المسلحة أن تحقق مكسباً سياسياً هاماً عن طريق القيام بعمل عسكري. أي كان عليها أن تهدم المذهب الأمني الإسرائيلي هدماً عسكرياً حاسماً ـ أن يثبت لإسرائيل إن جوهر أمنها لا يكمن في التوسع وسلب الأراضي، بقناع الحدود الأمنية، ولكنه يكمن في الرغبة المخلصة في السلام العادل[٢٢]».

يتضح من هذا الإقتباس إن المفهوم المصري لا يعتبر مذهب الأمن الإسرائيلي إلاّ مذهباً عسكرياً تقليدياً. في نهاية المطاف لو كان معتمداً ـ ولو جزئياً ـ على أسلحة نووية فإن تدمير «ما يمكن تدميره من قوات إسرائيل المسلحة» ما كان سيستطيع أن يقوّض المذهب الإسرائيلي. فالأسلحة النووية بوصفها أسلحة «نهائية» لا تتوقف على نطاق القوات المسلحة التقليدية. وفضلاً عن ذلك يتكلم السادات عن قوة الردع الإسرائيلية وعن نية مصر لتقويض تلك القوة. فإذا كانت قوة الردع تعتمد ـ حتّى جزئياً ـ على أسلحة نووية فإن الهزيمة العسكرية بالأسلحة التقليدية لا يمكنها أن تقضي على تلك القوة.

إن المعالجات المصرية لمذهب الأمن الإسرائيلي مفصلّة جداً ومن المناسب أن نتناولها في هذا السياق. وعناصر هذا المذهب حسب المفهوم المصري كانت كما يلي[٢٣]:

أ ـ تفوُّق عسكري وتكنولوجي حاسم.

ب ـ تجزئة المجهود العسكري العربي عن طريق النقل السريع للقوات من جبهة إلى أخرى.

جـ ـ نقل المعركة بسرعة إلى خارج حدود إسرائيل.

د - ينبغي أن تكون الحرب خاطفة لا تدوم أكثر من أُسبوع من الأيام.

هـ - منع الخسائر في الأرواح، بسبب الأهمية التي تنسبها إسرائيل إلى حياة البشر.

وعلى مستوى العمليات تناول المخططون المصريون عدداً من العوامل التي تخلق تفوق إسرائيل:

أ - التفوق الجوي.

ب - التفوق في القدرة على خوض المعارك المتحركة المدرعة في أرض عراء.

جـ - التفوق التقني للقوات المسلحة.

د - التدريب الصارم.

هـ - الإعتماد على المساعدة الأمريكية التي تضمن المساعدة في الأسلحة والذخيرة.

ومن ناحية ثانية كانت أوجُه ضعف إسرائيل كما يلي:

أ - خطوط سوقية طويلة.

ب - موارد محدودة من القوى البشرية.

جـ - صعوبات إقتصادية مقترنة بخوض معركة عسكرية طويلة.

د - الثقة المبالغ فيها بالذات والصلف.

ها إذن نرى مرة أخرى أن مكوّنات المذهب الأمني الإسرائيلي، كما تفهمها مصر، تعود كلها إلى مجال الأسلحة التقليدية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مزايا وعيوب إسرائيل في مجال العمليات. وفي الحقيقة كان تخطيط الاستراتيجية والعمليات المصري للحرب مقصوداً به كله التصدي بصورة سليمة لمزايا إسرائيل العسكرية واستغلال أوجُه ضعفها[٢٤]. لقد أكد التخطيط المصري في المقام الأول على الحاجة إلى المفاجأة الاستراتيجية. ومرة أخرى

يتعلق عنصر المفاجأة كله بمجال المحيط التقليدي: لقد كان القصد القيام بالمهاجمة قبل تعبئة القوات الإحتياطية التابعة للجيش الإسرائيلي. وليس لذلك أي علاقة بالبُعد النووي. وفي الحقيقة إن المفاجأة الاستراتيجية كما خططت لها ونفذتها مصر وسورية لم يكن من المحتمل أن تؤثر قطعاً على البُعد النووي. ووضع التأكيد الكبير على عنصر المفاجأة يجسّد مرة أخرى عدم صلة المسألة النووية بتخطيط الحرب العربي. وبالإضافة إلى المفاجأة الاستراتيجية سعى التخطيط المصري السوري إلى تجزئة المجهود العسكري الإسرائيلي. وقد تحقق الأمر على المستوى الاستراتيجي عن طريق القيام في نفس الوقت بالهجوم على الجبهتين، الشمالية والجنوبية. وبذلك حِيْل دون حشد إسرائيل لقواتها على جبهة واحدة. بينما على مستوى العمليات تحققت تجزئة القوة الإسرائيلية عن طريق شن الهجوم على جبهة واسعة جداً على طول قناة السويس، وهو الهجوم الذي شاركت فيه من مرحلة البداية خمس فِرَق من قوات المشاة معززة بالمدرعات وقوات المشاة الآلية. وهكذا لم تكن نقطة ثقل واحدة للهجوم، واضطرت القوات الإسرائيلية القليلة إلى الإنتشار على جبهة واسعة جداً. بذلك تحقّق أيضاً تأكّل كبير للقوة الإسرائيلية. وإجراء العمليات هذا أيضاً ليست له أية صلة بالبُعد النووي.

وفيما يتجاوز ذلك واجهت خطة الحرب ميزات أخرى من ميزات القوة العسكرية الإسرائيلية. لقد أُقيم جهاز ثابت مكتظ جداً من الدفاع ضد الطائرات على الجانب الغربي للقناة. وكان القصد بذلك إبطال التفوق الجوي الإسرائيلي. أما على الأرض فإن الإنتشار الكبير للأسلحة من كل الأنواع والأحجام ضد الدبابات في وحدات على كلّ المستويات كان القصد منه إبطال التفوق الإسرائيلي بالمدرعات.

وللقيام بالمهمة استخدم الجيش المصري القوات التالية التي كانت تحت تصرّفه: خمس فِرَق من قوات المشاة (ومنها أيضاً وحدات مدرعات مُدمجة في ألوية)؛ وفِرْقتان من المدرعات وفِرْقتان آليتان. كانت هذه أُطُر القوة

الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك وُجِدت عدة ألوية مستقلة من المدرعات وقوات المشاة، وكذلك عدة وحدات من قوات المظليين ووحدات المغاوير[٢٥].

وبسبب القلق إزاء التفوق العسكري الإسرائيلي بالأسلحة التقليدية وضع المصريون خطة هجومهم على ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى تجتاز القوات المصرية القناة وتسيطر على قطاع عرضه ١٠ كم تقريباً، على طولها. وفي المرحلة الثانية يتوقف الهجوم ويتحول إلى جهاز دفاعي وظيفته إيقاف وامتصاص الهجوم المضاد المتوقع من إسرائيل. ويعتمد هذا الدفاع على خط القناة من الخلف (بحيث يصعب على إسرائيل القيام بعمليات التسلّل العميق ومحاصرة القوات المصرية من الخلف) وعلى الجهاز الكثيف للدفاع ضد الطائرات والدفاع ضد الدبابات اللذين ذُكِرا سابقاً. وفي النهاية، وبعد صدّ الهجوم المضاد، ينتقل الجيش المصري إلى المرحلة الثالثة، ويقوم بمهاجمة الإسرائيليين باتجاه الممرات. وإذا نجحت المرحلة الثالثة تسيطر مصر على ثلث سيناء تقريباً.

وفي الحقيقة كانت الشكوك تنهش القيادة المصرية حتّى فيما يتعلق بنجاح المرحلة الأولى من العملية، ناهيك عن المرحلتين الآخريين. ومهما يكن الأمر تم توقع خسائر جسيمة جداً خلال سير العملية. وهكذا مثلاً ذكر مصدر مصري واحد أن القيادة العليا كان في تقديرها أنه في مرحلة اجتياز القناة (أي المرحلة الأولى) سيلقى عشرون ألفاً تقريباً حتفهم[٢٦]. بينما قدّر مصدر آخر عشرة آلاف قتيل[٢٧]. ولذلك لم تخطط بكامل التفصيل والدقة إلاّ المرحلة الأولى. ولم تكن حاجة إلى تخطيط المرحلة الثانية بتفصيل كبير لأن المرحلة كلها كانت مرحلة دفاع (يعتمد على الجهاز الذي يُقام لدى اختتام المرحلة الأولى) ضد الهجوم المضاد الإسرائيلي. بينما المرحلة الثالثة، أي الهجوم الآخر باتجاه الممرات، لم توضع خطتها إلاّ بخطوط عامة. وإن عدم التفصيل هذا ذو أهمية بعيدة المدى. إنه يشير إلى أن القيادة العليا المصرية كانت تشك في أنها ستصل على الإطلاق إلى تنفيذ المرحلة الثالثة. عند أي

جيش إن عدم تفصيل خطط العمليات فيما يتعلق بمعركة يشهد بأن المعركة في الحقيقة ليست متوقعة باحتمال كبير(*). بيد أن الأمور في الجيش المصري ذات دلالة أكبر. فمن المعروف عن هذا الجيش أن قدرته محدودة جداً على العمل بصورة تتفق مع ظروف الحالة في الميدان والرد بسرعة وبصورة مرنة على ظروف متغيرة. ولذلك عندما يأخذ زمام المبادرة إلى أنشطة فإنه يعتمد على التخطيط والتمرين المفصلين جداً.

وفي التلخيص إن النظر في المفاهيم المصرية بالنسبة إلى مكوِّنات مذهب الأمن الإسرائيلي وبالنسبة إلى ميزات وعيوب القوات الإسرائيلية يشير هو كله إلى تناوُل قوة الأسلحة التقليدية. ويشهد التخطيط الاستراتيجي المصري أيضاً بذلك. ومما لا شك فيه أن المخاوف أيضاً لدى القيادة المصرية فيما يتعلق بنجاح العملية تتعلق بتقدير تلك القيادة أن لإسرائيل تفوقاً عسكرياً كبيراً بالأسلحة التقليدية على مصر. وهكذا، مثلاً، إن التقدير بشأن عشرين ألف ضحية مصري في مرحلة اجتياز القناة فعلاً متعلق بالتأكيد بتقديرات نتائج عملية عسكرية بالأسلحة التقليدية، إذ لا يدور في الخاطر أن تستعمل إسرائيل أسلحة نووية إزاء عبور القناة. إن تخطيط العملية يؤكد في توسُّع الوسائل المضادة في مجال الوسائل المضادة للطائرات والمضادة للدبابات، وكذلك الحاجة إلى تجزئة المجهود العسكري الإسرائيلي. كل هذه تتعلق بالبُعد التقليدي. من هنا ننتقل إلى التمييز بين تخطيط المرحلة ألف والمرحلة جيم. في هذا التمييز يمكن أن نجد برهاناً على التغاضي الكامل من جانب القيادة المصرية عن المسألة النووية. إن عدم تخطيط المرحلة الثالثة يتعلق بالمخاوف من القوة الإسرائيلية بالأسلحة التقليدية، وهي القوة التي تتجسّد في المرحلتين أ وب من مراحل المعركة.

(*) هناك جيوش (منها الجيش الإسرائيلي) يوضع فيها التأكيد الأكبر على المرونة في استخدام القوات، ولذلك تُحدّد أحياناً أهداف المعركة تحديداً مرناً بالاقتران بالاعتماد على القدرة على الحلول في الميدان. وليس الأمر كذلك في الجيوش العربية.

هنا المكان لأن أتناول مرة أخرى الحجة بأن الخوف من الأسلحة النووية الإسرائيلية هو الذي أملى على الزعامة المصرية القرار باستخدام جيشها من أجل تحقيق أهداف محدودة فقط. حسب هذه الحجة كانت مصر مقتنعة بقدرتها العسكرية بالأسلحة التقليدية، وقررت مؤيدة اتخاذ إجراء عسكري محدود في أثر الخوف الشديد من الأسلحة النووية الإسرائيلية. لقد ذكرنا خلال مناقشتنا الخوف الشديد المصري بالذات من التفوق الإسرائيلي بالأسلحة التقليدية، وتخطيط الهجوم وفقاً لميزات وعيوب القوات التقليدية الإسرائيلية. إن عدم تخطيط المرحلة جـ من مراحل الهجوم يشهد أيضاً بأن الحجة النووية لاغية. وسنُطوِر هذه المسألة فيما يلي.

لو كانت الحجة النووية منطبقة لكانت لا بد أن تكون قد تضمنت قدراً من التمييز بين ما هو «مجاز» لمصر وما هو «محظور» عليها القيام به من الناحية العسكرية. أي الإقرار المصري بالحد الذي من المحظور عليها تجاوزه، وهو الحد الذي إذا تجاوزته ردت إسرائيل بتهديد نووي أو باستخدام أسلحة نووية. تعالوا نقبل لغرض المناقشة الحجة النووية: نظراً إلى أن مصر نفذت في نهاية الأمر المرحلة أ والمرحلة جـ يتضح أن هاتين المرحلتين اعتبرتهما الزعامة المصرية «مقبولتين» لدى إسرائيل ولا تبرران استعمال أسلحة نووية. وفي هذه الحالة إن التمييز بين هاتين المرحلتين من ناحية التخطيط، وهو تمييز مهم جداً كما أسلفنا في السياق المصري، يجب أن يجد تفسيره من مصدر آخر ودون علاقة بالمفهوم المصري للتهديد النووي الإسرائيلي. وبعبارة أخرى، إن الإفتراض المصري المتضمَن من عدم تخطيط المرحلة جـ، لأن احتمال تنفيذها على أية حال ضئيل جداً، يجب أن يجد تفسيره من مصدر آخر وليس من الإدراك لوجود التهديد النووي الإسرائيلي. وذلك المصدر كان كما أسلفنا التقدير المصري بخصوص التفوق الإسرائيلي بالأسلحة التقليدية.

سير الهجوم

بسبب عامل المفاجأة وعدم تعبئة قوات إسرائيل الإحتياطية، وخصوصاً

الهجوم على جبهة واسعة جداً ودون مجهود رئيسي واحد، نجح المصريون في تنفيذ المرحلة أ نجاحاً فاق أحلامهم. وانتقلت إسرائيل إلى هجوم مضاد قبل أن تكون قادرة على القيام بذلك بوقت طويل، دون اتخاذ استعدادات مناسبة، ودون حشد قوات كافية، وهكذا فشلت الهجمتان المضادتان في الثامن والتاسع من تشرين الأول/أُكتوبر (الهجمة المضادة الأخيرة شُنَّتْ كما هو معروف دون المصادقة عليها). وبعد ذلك ركّز المصريون على إضفاء الإستقرار على مواقعهم على الضفة الشرقية وعلى ممارسة ضغط محدود باتجاه الشرق. وأجريت هذه الإجراءات تحت مظلة الدفاع الكثيف المضاد للطائرات، وهي المظلة التي وُضعت بصورة رئيسية على الضفة الغربية للقناة.

وانتهت هذه العملية خلال عدة أيام. ومن هنا فصاعداً تردّد المصريون فيما يتعلق بإجرائهم التالي. وفقط بعد تخبّط طويل كان مقترناً بمناقشات داخل الزعامة السياسية والاستراتيجية، اتخذ قرار بتنفيذ المرحلة جـ. وفي نهاية الأمر لم يتم الأمر بسبب اعتبارات عسكرية، إلا تحت الضغط المتزايد من سورية التي طالبت بمواصلة الهجوم المصري. وسورية نفسها تعرضت بدءاً من ١٠ تشرين الأول/أُكتوبر لضغط الهجوم المضاد الإسرائيلي، بعد أن تآكل فعلاً قسم كبير من قوتها. لقد أمل النظام السوري في أن يخفف تنفيذ المرحلة جـ المصرية من الضغط الإسرائيلي على سورية. وهكذا، بتأثير السوريين، اجتازت القناة العناصر الرئيسية لفرقتي المدرعات المصريتين، وفي ١٤ تشرين الأول/أُكتوبر بدأت بتنفيذ المرحلة جـ بتعاون عناصر مختلفة من فِرَق قوات المشاة الخمس التي كانت هناك فعلاً. وفشل الهجوم تماماً نتيجة لتفوّق المدرعات الإسرائيلية. إن هذا الفشل، الذي تخوّف منه في الحقيقة قسم من القيادة المصرية، أثبت أن التخطيط المصري العام للحرب كان حقاً واقعياً.

نرى إذن أن تخطيط الحرب على كل مستوياتها وتنفيذها شهدا بالحساسية من جانب القيادة الاستراتيجية المصرية إزاء التفوّق العسكري الإسرائيلي بالأسلحة التقليدية. ولذلك قرّرت مصر شن حرب محدودة فقط

(لم يكن المقصود بها تحرير سيناء برمتها ولا أهداف أخرى بالتأكيد). لقد كان الافتراض بأنه حتّى الهزيمة العسكرية ستكون لها ثِمار سياسية، وخصوصاً إذا حِقِّقَت الأهداف جزئياً أيضاً. ولذلك إن الحرب دارت في ضوء المفهوم المصري لميزان عسكري تقليدي لإسرائيل فيه تفوُّق، ولكن تحت تأثير الشعور بالضائقة السياسية الشديدة التي تطلبت التغيير في الوضع الراهن. هذان الوجهان للموقف المصري اللذان يمكن إدخالهما في إطار ميزان القوة وميزان المصالح تجليا تجلياً كبيراً في تصريحات مصرية. وعلى سبيل المثال قال السادات: «اليوم إننا في حالة أفضل كثيراً من الحالة التي كنا فيها قبل ٦ تشرين الأول/أُكتوبر ١٩٧٣، إذ أعدنا إلى أنفسنا ثقتنا بالنفس وثقتنا بالقوات المسلحة. لقد حطمنا حاجز الخوف وتحولنا في أنظار العالم كله من شعب ظنه العالم نائماً وغير قادر على الحرب إلى شعب اكتشف نفسه وقوته[٢٨]».

إن تناوُل التفوُّق العسكري الإسرائيلي بالأسلحة التقليدية موجود أيضاً في الجانب السوري. ويبدو أن الخطة السورية لم تُوجَّه إلّا لتحرير هضبة الجولان[٢٩]. ويمكن الافتراض بأن الرئيس الأسد اعتمد على عامل المفاجأة، وأمل في أن تستطيع قواته أن تحقق هذا الهدف في الفترة الزمنية المحدودة التي خصصها للحرب، أو على الأقل أن تؤدي إلى تغيير الوضع الراهن السياسي (وهو هدف كان مشتركاً لمصر وسورية). ولكن يبدو أن السوريين كانوا أكثر تشاؤماً فيما يتعلق بالتطورات العسكرية، أو على الأقل فيما يتعلق بتلك التي تحدث بعد أن يزول عنصر المفاجأة. ولذلك خطط الأسد النهج التالي: دعا السفير السوفياتي لدى دمشق في ٤ تشرين الأول/أُكتوبر ١٩٧٣ وأخبره بالهجوم المخطط في ٦ تشرين الأول/أُكتوبر. وفي نفس الوقت طلب منه أن يطلب الإتحاد السوفياتي اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار في مجلس الأمن بعد نشوب الحرب بثمانٍ وأربعين ساعة[٣٠].

مناقشة تخمينية: خطة الحرب المصرية والخيار النووي الإسرائيلي

إن خطة الحرب المصرية تجاهلت تماماً البُعد النووي. يتضح ذلك

بجلاء من الحجج التي أدلينا بها لحد الآن. لقد دارت الحرب على الجبهتين السورية والمصرية من أجل تحقيق أهداف محدودة، وخصوصاً سياسية، وذلك بسبب تقدير الجانب العربي بأن لإسرائيل تفوقاً عسكرياً قاطعاً بالأسلحة التقليدية. إن القرار بشن الحرب اتخذ أولاً وقبل كل شيء بسبب التغيُّر في ميزان المصالح، وهو التغيّر الذي حصل بعد حرب ١٩٦٧. واستعداداً للحرب، مهما يكن الأمر، حرص المصريون على محاولة تطوير وسائل مضادة لميزات إسرائيل العسكرية بالأسلحة التقليدية، وأملوا في ألّا يتحول الهجوم إلى هزيمة ساحقة لهم.

ولكن بقي على الرغم من ذلك مصدر للدهشة: إن المخططين الاستراتيجيين يميلون بصورة عامة إلى التفكير في أسوأ الحالات (ولكن لا يتصرفون بالضرورة وفقاً لهذا التحليل إذ لو تصرفوا كذلك لَقَلّت الحروب في العالم). أليس من الغريب أن التخطيط المصري لم يأخذ في الحسبان الإمكانية، رغم أنها غامضة، إمكانية حيازة إسرائيل لقدرة نووية واحتمال أن تؤثر هذه على سير الحرب؟

نظراً إلى عدم وجود جواب عن ذلك في المواد المكتوبة المكشوفة، ومما هو مشكوك فيه وجود مثل هذا الجواب في المواد المكتوبة السرية، لم يبق لدينا سوى اللجوء إلى التخمين. ثمة عدد من التفسيرات الممكنة لذلك:

أولاً، إن من المحتمل أن المصريين كانوا على اقتناع بأنه وراء كل الإشاعات عن التطوير النووي لا يكمن مخزون حقيقي من الأسلحة النووية. هذا الافتراض يحظى بالتأكيد من بضعة اتجاهات: قلة المعالجات العربية للقضية النووية الإسرائيلية في السنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٣، وقبل ذلك لم تعالج التصريحات العربية إلّا إمكانية الأسلحة النووية؛ وفي النهاية، التحفظ من جانب معظم المراقبين العرب أيضاً بعد ١٩٧٣ على التقدير بأن لإسرائيل أسلحة نووية.

وثانياً، مما يتعلق بالتخمين الأول أن السلوك العربي يتفق مع نمط سلوك

معروف للدول غير النووية التي تواجه صراعاً أمام خصوم نوويين (وخصوصاً عندما يوجد غموض فيما يتعلق بالمسألة عما إذا كان الخصم نووياً). حسب هذا النمط، ثمة ميل إلى التقليل من أهمية المكون النووي في حالة الصراع. هكذا على سبيل المثال الإتحاد السوفياتي حتّى التجربة النووية الأولى التي أجراها في ١٩٤٩، وفترة معينة بعد ذلك، والصين قبل أن تطور أسلحة نووية بنفسها (وبمعنى معين حتّى الفترة الراهنة) مالا إلى إهمال مركزية الأسلحة النووية في مجموعة العلاقات الاستراتيجية الدولية. إن هاتين الدولتين العظميين سعتا إلى الحصول على أسلحة نووية بأنفسهما، ولكن - وينبغي أن نؤكد ذلك - بعد أن حازتا أيضاً هذه الأسلحة مالتا إلى تأكيدها أقل من تأكيد الولايات المتحدة. ولم يغيّر الإتحاد السوفياتي هذا الموقف إلاّ في النصف الثاني من سنوات الخمسين. (ولا حاجة إلى أن نضيف أنه إلى هذا اليوم توجد مدرسة قوية في الإتحاد السوفياتي تعتقد بأن قوة الأسلحة التقليدية لا تقل أهمية عن القوة النووية؛ ولكن المعايير تغيرت تغيراً كاملاً منذ سنوات الخمسين). ردود الفعل هذه طبيعية في حالة التدني النووي. ويمكن تفسيرها بأنها ممارسة دعائية، أي أن الدولة غير النووية (وأحياناً أيضاً الدولة المتدنية من الناحية النووية) تسعى إلى تأكيد موقف الردع ضد التهديد النووي الممكن من جانب الخصم، وذلك عن طريق إظهار التصميم والشجاعة إزاء الأسلحة النهائية. ولكن يمكن أن نفسّر ذلك أيضاً بأنه اعتقاد حقيقي بأن للأسلحة النووية أهمية أقل في الميزان الاستراتيجي. وثمة حق تفسير آخر هو التنافُر الإدراكي. إن الإقرار بالقوة الكبيرة للأسلحة الموجودة لدى الخصم من المحتمل أن يؤدي إلى الشلل الكامل للجانب غير النووي (أو الجانب ذي التدني النووي). ونظراً إلى ذلك ثمة ميل إلى تجاهل العنصر النووي.

ثالثاً، إذا كان المصريون أخذوا في الحسبان العنصر النووي (على الرغم من أنه باستثناء واحد لا توجد على ذلك أية علامة في المواد المنشورة) وإذا كانوا قد ناقشوه ثم رفضوا ما تضمنته تلك المناقشة، فإن من المحتمل - وذلك تخمين طبعاً - أن اعتباراتهم كانت كما يلي: لأسباب التفوق الإسرائيلي

بالأسلحة التقليدية لن تكون الحرب إلاّ ذات أهداف محدودة. ونظراً إلى ذلك فإن الأسلحة النووية ليست ذات صلة بسير الحرب المستقبلة؛ وسيفهم الإسرائيليون أن أهداف الحرب محدودة وأن وجود إسرائيل لا يتعرض للخطر، وأنهم لن يحتاجوا التهديد أو الإستعمال النووي.

هذا التفسير يختلف مبدئياً عن التفسير الذي يقول إن إدراك وجود الأسسلحة النووية الإسرائيلية هو الذي حمل المصريين على وضع خطة حرب محدودة. إن التفسير المقدّم هنا يفترض أن تخطيط الحرب من الجانب المصري ينبع من اعتبارات ميزان القوات التقليدية. ذلك في حد ذاته كفي للإفضاء إلى صياغة أهداف حرب محدودة. ولم تثر مسألة العامل النووي إلاّ بعد ذلك، وقد رُفِضَت هذه المسألة كما قلنا، لأن الحرب على أية حالة كانت ستكون محدودة، وافترض المصريون بأن إسرائيل تفهم ذلك. هذا التمييز مهم جداً لأنه يتعلق بمسألة بروز الردع التقليدي بالذات في الشرق الأوسط، وعدم الأهمية (نسبياً على الأقل) لخيارات نووية متنوعة (أو ترتيب نووي غامض) فيما يتعلق بمسألة الردع في الشرق الأوسط.

وينبغي أن يضاف في هذا السياق أن التفسير المقترح هنا والحجة (المدحوضة) بأن أهداف حرب ١٩٧٣ كانت محدودة بسبب العامل النووي لا بد أنهما ينسبان إلى المخططين المصريين مستوىً عالياً من حُسن التدبير في مجال الاستراتيجية النووية. كان ينبغي لهم أن يفترضوا بأن عتبة الإحتمال الإسرائيلي فيما يتعلق باستعمال الأسلحة النووية يحدّدها التهديد لمجرد وجود إسرائيل، ولا يحددها أي شيء آخر. هذا الافتراض يذهب بعيداً، إذ أن إسرائيل دأبت على نفي حيازة أية أسلحة نووية، وهي لم تتناول بالتأكيد مسألة عتبات تحمّلها. ولم تصدر أيضاً تصريحات إسرائيلية تقول إنه إذا كانت إسرائيل حائزة للأسلحة النووية فإنها لن تستعملها، على سبيل المثال، إلاّ إذا اقتربت الجيوش العربية من ضواحي تل أبيب أو إذا اخترقت حدود ١٩٦٧. ولا توجد أيضاً أية شهادات ظرفية على أن تحذيرات بهذه الروح نُقِلت خفية وعن

طريق الغير إلى الدول العربية. وأيضاً في ضوء عدم إجراء مناقشة نووية استراتيجية ذات مستوى عالٍ في إسرائيل فإنه ليس من المعقول أنه وُضِعت أية عتبات احتمال، ناهيك عن نقل خبر هذه العتبات إلى الجانب العربي. وفضلاً عن ذلك كانت إسرائيل بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ مقتنعة بتفوقها العسكري بالأسلحة التقليدية لدرجة من الصعب عندها أن يدور في الخاطر أنها احتاجت القيام بالتهديد النووي.

وفيما يتجاوز هذا الإعتبار المتطوِّر فيما يتعلق بعتبة احتمال إسرائيل المفترضة كان ينبغي للمخططين المصريين أن يفترضوا بأن قصدهم لخوض حرب محدودة فقط سيُنقل إلى الجانب الإسرائيلي. وليست ثمة أية شهادة على أن المصريين حاولوا في سير الحرب أن يفعلوا ذلك. إن الطريق الوحيدة التي بقيت لديهم كانت نقل نواياهم عن طريق التطورات في ميدان القتال نفسه. إن نظرية «الحرب المحدودة» تتعلق بالمجال المثير، مجال التفاهمات الصامتة بين طرفين متقاتلين فيما يتعلق بتحديد وتقييد العنف بينهما[٣١]. هذه التفاهمات تنشأ نتيجة إجراءات عسكرية في الميدان نفسه، وتشكل ما يشبه إشارات إلى الطرف الآخر بالاستعداد لتقييد الحرب. في معظم الحالات تنشأ هذه التفاهمات الصامتة خلال الكفاح العسكري وليس نتيجة التخطيط المسبق. ولا يتضح المعنى الكامل لهذه التفاهمات إلّا بعد الأحداث نفسها. يقوم الطرفان بأنشطة مختلفة، ويتأثران بالأنشطة المضادة، وتشهد النتائج النهائية على تطور التفاهم الصامت(*). ولا يفترض المخططون الاستراتيجيون سلفاً بأن أنشطتهم العسكرية تثير نوعاً معيناً من ردود الفعل من الجانب الآخر إلا في حالات قليلة. وحتّى يتحقق هذا التخطيط فإنه يتطلب تكديس المعلومات والتجربة والسوابق. حقاً حدثت حروب محدودة في المنطقة

(*) ينبغي أن يضاف أنه في العهد الذهبي للحرب المحدودة ـ في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ـ كان هناك افتراض عام سلفاً هو أن معظم المعارك سيكون محدوداً. وليس الأمر كذلك في الفترة الحديثة التي توجد فيها توقعات للاستعمال الواسع النطاق للقوة العسكرية.

الإسرائيلية العربية قبل ذلك ولكن لم تحدث سوابق لإجراءات عسكرية تقليدية في سياق تقليدي ونووي مشترك. إن من اللازم أن يتوفر مستوى عال من المعرفة والتطور في مجال الاستراتيجية النووية لتحقيق تخطيط لإجراءات يشكل إشارات مرسلة إلى إسرائيل بأنها لا تحتاج إلى اللجوء إلى العامل النووي رداً على العملية العسكرية المصرية. وعلى سبيل المثال، كان ينبغي للمصريين أن يفترضوا بأن حقيقة بقاء معظم قوتهم المدرعة على الجانب الغربي من القناة خلال الأيام الستة الأولى من العملية كانت تكفي لأن «ترسل» إلى إسرائيل رسالة بأن أهدافهم ليست سوى أهداف محدودة.

التحليل المذكور أعلاه يشير إلى أن التفسير الثالث للتجاهل المصري للعامل النووي ليس صحيحاً فيما يبدو.

في هذا السياق إن من المغري أن ننظر في كيفية فهم الجانب الإسرائيلي للحرب حقاً. هل كانت حقاً الزعامة الإسرائيلية مدركة لأن الأهداف العربية محدودة؟ إن الجواب ليس قاطعاً. من ناحية واحدة يمكن الافتراض بأن إسرائيل عرفت أن أهداف الحرب محدودة، فالاستخبارات الإسرائيلية كانت تعلم بتخطيط الهجوم المصري بخطوطه العامة (على الأقل بوصفه إمكانية واحدة من بضع إمكانيات). وفضلاً عن ذلك، إن سلوك القوات المصرية في الأيام الأولى من المعركة كان يمكن أن يؤدي إلى الإستنتاج بأن الحرب محدودة حقاً. ومع ذلك فإن أعضاء في الحكومة الإسرائيلية المصغرة لم يكونوا مقتنعين بذلك. فعلى سبيل المثال، إن القلق العميق الذي ساور موشيه دايان في الأيام الأولى من الحرب يشهد على مخاوفه من مجهود حربي عربي ذي أهداف أوسع من الأهداف المحققة. وهذا الموقف مدرك أيضاً في تصريحات لاحقة صدرت عنه[٣٢]. كما أن غولدا مئير أعربت عن مخاوف عميقة من أهداف الحرب العربية[٣٣]. ويمكن الافتراض بأن الحالة العسيرة على الجبهتين في اليوم الأول من الحرب أوجدت أعراضاً متزامنة من القلق العميق. وفي إطاره كان من الممكن التفكير في إمكانية الحرب غير المحدودة من الجانب العربي.

وفي الحقيقة صدرت عن مختلف القادة الذين قاموا بأنشطتهم على الجبهة الشمالية تعبيرات ذات مضمون «الكارثة». إن رئيس هيئة الأركان العامة سابقاً رفائيل إيتان، الذي كان كما ذكرنا قائد فرقة على الجولان في ١٩٧٣، كرّر مرات كثيرة بعد الحرب الفرضية التي مفادها أنه وُجِدت فجوة صغيرة جداً بين الإنتصار والكارثة القومية التي وصفها بأنها «خراب الهيكل الثالث». ومن الصعب طبعاً أن نعرف ما إذا مثّلت هذه التصريحات مواقف حقيقية أو مزاجاً فحسب (يخدم أحياناً أهدافاً سياسيةً). ولكن هذه التصريحات شهدت على أن الذين أدلوا بها نسبوا إلى الطرف العربي استعداداً للحرب غير المحدودة. ويمكن أن نضيف على سبيل الجملة الإعتراضية هنا أنه سواء نَسَبَ عدد من متخذي القرارات إلى مصر وسورية أهدافاً غير محدودة أم لا فإن غالبية الزعامة السياسية والعسكرية كانت مقتنعة بالقدرة الإسرائيلية على الإنتصار في نهاية الأمر على الجيوش العربية.

إن إمكانية عدم استيعاب أو فهم الإشارات على نحو صحيح تنشأ إذن عندما يرى طرف نفسه في حالة صعبة، وخصوصاً في ضوء تقديرات مسبقة مختلفة تماماً فيما يتعلق بحالته العسكرية. وفي هذا السياق يمكن أن نذكر الشائعات بخصوص حادث آخر من الظاهر أنه حدث في تلك الساعات العسيرة. حسب تقرير منشور في مجلة تايم الأُسبوعية أصدر موشيه دايان أمراً بتسليح طائرات فانتوم إسرائيلية بأسلحة نووية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن حكومة الحرب المصغرة عندما سمعت بهذا الأمر تدخلت وطالبت بإلغائه فوراً[٣٤]. وقد نفت حكومة إسرائيل صحة هذه القضية.

إن من الصعب الإتيان بافتراضات على أساس هذه الشائعات. ومع ذلك يمكن أن نضع عدداً من التخمينات المتعلقة بمثل هذه الحالة التي وصفها المصدر الأمريكي. إن من شأن ذلك المساعدة في المناقشة التحليلية المقترحة هنا. ويمكن الافتراض أنه في ظل القلق العميق الذي ساور دايان في تلك الأيام وتقديره المفترض بأن لمصر ولسورية أهدافاً غير محدودة في الحرب، وإذا كانت لدى إسرائيل حقاً قدرة «القنبلة في الدور الأسفل»، فإن مثل هذه

الخطوة تبدو ممكنة. وكما يذكر كان دايان فيما يبدو مؤيداً لتزوّد إسرائيل بأسلحة نووية ولتطوير مذهب استراتيجي يقوم على الردع النووي.

ولكن اهتمامنا الرئيسي هنا ليس الحادث المفترض الذي ليس سوى تخمين. إن الحالة أكثر أهمية بوصفها سيناريو من الممكن حدوثه في المستقبل. وفي الحقيقة إن أمر دايان ظاهرياً يتفق مع أنماط سلوك معروفة. إن متخذي القرارات في حالات الحرب العسيرة من المحتمل أن يصيبهم انحراف في الفهم عندما ينظرون في الحالة العسكرية، والبعض منهم يميلون إلى تقدير الواقع بتشاؤم أكبر مما يستحقه الواقع. عندئذٍ يميلون إلى استعمال كل قوة متاحة لديهم من أجل مساعدة قواتهم، وخصوصاً عندما يخيل أن مصالح قومية حيوية تتعرض لتهديد حاسم. وهذا الميل يتعزز أيضاً إذا ساد الشعور بأن وقت اتخاذ القرار قصير جداً وبأن هناك خطراً حقيقياً يتمثل في تغيير خطير إلى الأسوأ للحالة العسكرية.

ونذكر أيضاً أن تفاهمات صامتة بشأن إدارة الحرب وتقييدها شائعة وممكنة حقاً، ولكنها غير موجودة في كل مكان، وهي غير موجودة خصوصاً عندما يعتبر التهديد خطيراً. ولذلك في حالة الحرب بالأسلحة التقليدية في محيط استراتيجي لأحد الأطراف فيه قوة نووية غير معلنة ثمة خطر كبير يتمثل في عدم التفاهمات على حدود العمل العسكري.

إذن في «القدرة غير المعلنة» تكمن إمكانية نشوء حالات خطيرة عندما تنشب حرب بالأسلحة التقليدية. لا تتضمن هذه القدرة قوة ردعية واضحة، ولا يوجد بالتأكيد تحديد واضح فيما يتعلق بعتبات الإحتمال لصاحب القدرة المذكورة أعلاه. ومع ذلك إن هذه القوة توجد الخيار لتشغيلها عندما تبدو الحالة متقوِّضة. والحالة أشد خطراً عندما يكون الطرفان حائزين لقدرة نووية غير معلنة. وينبغي أن يضاف إلى ذلك أن هذه الأخطار ليس معناها أن الأسلحة النووية المعلن عنها خيار مفضّل، إذ كما قيل في هذا الكتاب تنطوي على أخطار جسيمة أخرى.

خيارات نووية وحلّ الصراعات

في مكان آخر من هذا الكتاب (الفصل الخامس) عالجنا السؤال هل الأسلحة النووية تساعد في حل الصراعات وفي النهوض بتسويات سلمية بين أطراف متخاصمة. ويثور سؤال وهو هل من الممكن تحقيق حل الصراعات عندما يحوز أحد الأطراف خياراً نووياً أو قدرة نووية غير معلنة؟ لهذا الموضوع وجهان. أولاً، ثمة حالة لا يقتنع فيها الطرف الخصم بحيازة الطرف أ لأسلحة نووية. وثمة حالة ثانية وهي أن الطرف الخصم مقتنع بأن من المحتمل احتمالاً كبيراً أن الطرف أ يحوز أسلحة نووية على الرغم من أنها غير معلن عنها.

تنتمي الحالة الثانية إلى مناقشتنا في هذا الفصل. لقد أشرنا (في الفصل الخامس) إلى أن الأسلحة النووية المعلنة أيضاً المقترنة بمذهب استراتيجي صريح ليست أداة فعّالة للنهوض بالسلام عندما يقوم تعارض قوي في المصالح بين الأطراف المتخاصمة. وهذا الافتراض يصحّ بقدر أكبر في حالة الغموض.

ومهما يكن الأمر إن من الجدير أن ندرس إلى أي حدّ أثّرت الحالة الغامضة فيما يتعلق بالقدرة النووية الإسرائيلية على الخطوات العربية في مجال تحقيق تسوية سلمية. والمثال البارز للغاية هو طبعاً الإجراءات التي أدت إلى التوقيع على السلام الإسرائيلي المصري. عندما قام السادات بزيارة إسرائيل قُدِّمت لذلك تفسيرات مختلفة. أحد هذه التفسيرات متعلق بالبُعد النووي، ووفقاً لذلك التفسير إن السادات اعتقد بوجود أسلحة نووية لدى إسرائيل، واقتنع بذلك بأنه لا يمكن الإنتصار على إسرائيل. ونظراً إلى ذلك قرّر تغيير اتجاه السياسة المصرية والسعي إلى التوصل إلى سلام مع إسرائيل[٣٥].

هذا التفسير يقوم على أساس افتراضين:

أ - إن الزعامة المصرية اعتقدت اعتقاداً واضحاً بوجود أسلحة نووية في إسرائيل.

ب ـ إن التهديد النووي الإسرائيلي حمل القاهرة على التوصل إلى اتفاق السلام.

لقد قلنا أعلاه إن الشهادات المتكدسة تشير إلى أن الزعامة المصرية، على الأقل في منتصف سنوات السبعين، كان يسودها الغموض الكبير فيما يتعلق بالسؤال عما إذا كانت لإسرائيل أسلحة نووية. ولذلك يسقط فوراً الافتراض الأول. ولكن سنحاول المناقشة الإفتراضية لهذا الموضوع على أساس الإفتراض الظاهري بأن الزعامة المصرية مقتنعة بأن في إسرائيل أسلحة نووية.

إزاء هذا التفسير يمكن القول إنه حتّى لو اعتقد السادات بوجود أسلحة نووية في إسرائيل لما كان يجب عليه بالضرورة التوصّل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل. هل التهديد النووي الإسرائيلي كان يمكن أن يؤدي بمصر إلى التوقيع على اتفاق السلام؟ هذا السيناريو لا يبدو معقولاً على الإطلاق. في منتصف سنوات السبعين، في إطار الإجراء العام الذي أدى في نهاية الأمر إلى مبادرة السادات السلمية، لم تُعلَن في إسرائيل أو لم تُنقل منها أية تهديدات نووية علانية أو بصورة غير مباشرة. وفضلاً عن ذلك، إن مثل هذا التهديد النووي كان سيكون غير موثوق به تماماً. هل كان من الممكن أن تهاجم إسرائيل مصر بالأسلحة النووية إلاّ إذا وافقت هذه الأخيرة على التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل؟ هذا الأمر ليس محتملاً على الإطلاق.

وهنا مكان للعودة إلى التذكير بما قلناه في مكان آخر. إن التجربة التاريخية تشهد على أن الأسلحة النووية يمكن أن تشكّل تهديداً رادعاً موثوقاً به وفعّالاً ضد إجراءات عسكرية من المتوقع أن يقوم بها الخصم (عندما يكون ميزان المصالح أيضاً مؤيداً للرادع). ومقابل ذلك إن من الصعب أن يدور في الخاطر القيام بتهديد نووي لِحَمْل خصم على القيام بتنازلات سياسية[٣٦]. فعلى سبيل المثال، هل تهديد إسرائيل النووي بتدمير القاهرة إلاّ إذا وقعت هذه على اتفاق للسلام مع إسرائيل سيكون موثوقاً به، وبالأخصّ أن هذا التهديد في

الحالة التي نناقشها لم يُذكر على الإطلاق؟

وثمة شكل آخر مختلف «للتفسير النووي» وهو أن الرأي المصري في وجود أسلحة نووية في إسرائيل أقنع السادات بأنه لا احتمال لتدمير إسرائيل. ولكن هذه الحجة تواجه هنا أيضاً صعوبة أساسية. إذ أن الأمر لم يكن من اللازم أن يؤدي بمصر إلى الإستنتاج بأنه ينبغي التوقيع على اتفاق للسلام مع إسرائيل. هناك فجوة واسعة جداً بين الإحجام عن الهجوم الشامل على إسرائيل بغية القضاء التام عليها أو بغية تحطيمها الكبير، من ناحية، والتوقيع على اتفاق السلام الكامل معها.

وخلافاً لذلك يمكن ظاهرياً مواصلة التمسّك «بالتفسير النووي» بأن نقول ما يلي: في نظر مصر السادات - كما ثبت ذلك في حرب ١٩٧٣ - كان تحرير سيناء بمثابة ضرورة وجودية. ولذلك، لو لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية تعيد سيناء لتوجّب على مصر أن تلجأ إلى طريق الحرب لتحرير سيناء. وهنا كانت مصر ستواجه التهديد النووي الإسرائيلي. في ظروف الضائقة هذه لم يبقَ لدى مصر من بديل سوى التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل، إذ لم يكن في إمكان مصر أن تستعيد سيناء إلا بالإستعانة بهذه التسوية.

ولكن إن من الصعب مواصلة هذا التفسير أيضاً. لو كانت مصر حقاً ملتزمة التزاماً عميقاً وعلى نفس الدرجة بتحرير سيناء، من ناحية واحدة، وبعدم التوقيع على تسوية سلمية مع إسرائيل، من ناحية ثانية، لكانت قد اختارت جولة عسكرية أخرى ذات أهداف محدودة ترمي إلى تحرير سيناء أو ممارسة ضغوط على إسرائيل تؤدي في نهاية الأمر إلى تحرير سيناء. وما كان من المحتمل للتهديد النووي أن يغيّر ذلك، فوفقاً لجميع الآراء لم تُعتَبر سيناء منطقة كانت ستصدر تهديدات نووية إسرائيلية بالنسبة إليها، أو كان يمكن لهذه التهديدات أن تكون ذات أية مصداقية. لقد شهدت حرب ١٩٧٣ فعلاً وبجلاء بأن نوايا مصر الاستراتيجية في سيناء لم تكن إلاّ محدودة، وإن القيام بجولة عسكرية أخرى ما كان سيكون متوخياً إلاّ تحرير سيناء. وللتهديد النووي

الممكن من جانب إسرائيل لم يكن مكان في هذا السياق.

وينتج عن تفضيل مصر لتسوية سلمية أن استعادة سيناء كانت لها أولوية على الإمتناع عن التسوية السلمية. ولكن عن ذلك ينتج أن الهدف المعلن العربي، وهو هدف تدمير إسرائيل (لو كان كهدف بعيد المدى أو كهدف «حلم») لم يكن على أية حال من الأحوال هدفاً يحتل الصدارة على سُلّم الأولويات المصري. ولذلك إن التهديد النووي الإسرائيلي (الذي لا يتسم بالفعالية إلّا ضد إمكانية تدمير إسرائيل) لم يكن ذا صلة بأهداف مصر السياسية والاستراتيجية في سنوات السبعين.

إن من الممكن الإحتجاج بأن عدم ورود الموضوع في الحجج العلنية لمتخذي القرارات العرب لا يفهم حقاً منه بالضرورة أنه لم يكن إحدى هذه الحجج. من الأمور المعروفة أن اللغة المنمقة السياسية العربية تخفى أحياناً قريبة الأسباب الحقيقية لهذا العمل أو ذاك. ولكن هذا التقرير (الذي لا ينطبق إلّا على قسم من الحالات) ليس صحيحاً عندما قد يخدم الذكر العلني لموضوع معين متخذي القرارات لدولة عربية وقد يبرر سياستهم.

لقد تعرضت مصر لانتقاد شديد في العالم العربي على استعدادها للتوقيع على اتفاق السلام مع إسرائيل. وإن ذكر القدرة النووية الإسرائيلية كان سيخفف عليها في الجدل العلني مع منتقديها العرب وكان سيمكنها من الإشارة إلى عدم الأمل أو إلى الأخطار الجسيمة التي ينطوي عليها استمرار السير على الطريق العسكري لحلّ الصراع الإسرائيلي العربي. وعلى الرغم من ذلك فإن مصر لم تفعل ذلك.

لقد كرّر السادات في سياق مبادرته السلمية ذكر الثمن الغالي الذي كلف مصر بسبب الصراع خلال عشرات السنين. ولكن هذه الحروب كانت كلها بالأسلحة التقليدية. ونذكر على سبيل الجملة الإعتراضية أن السادات امتنع عن التقرير أن مصر أقل من إسرائيل من ناحية عسكرية، ولكنه كرر ذكر أن الطرفين من المحتمل أن يعانيا معاناة شديدة من استمرار الصراع. وإن من

المهم أنه حتّى فهمي، رجل الخط المتشدد الذي عارض مبادرة السادات السلمية، عرّف هو أيضاً الحالة على نحو يبرّر التسوية السلمية: «من ناحية عسكرية أثبتت إسرائيل مرة أخرى [في ١٩٧٣] تفوقها ومُنيت مصر بالهزيمة»؛ ولكن «الهجوم المصري أثبت لإسرائيل وللولايات المتحدة أن مصر وصلت وضعاً تستطيع منه أن تلحق الضرر بإسرائيل وسيكون على إسرائيل أن تدفع ثمناً باهظاً جداً إذا واصلت احتلال سيناء[٣٧]».

وكما ذكر آنفاً كرّر السادات تأكيد النتائج الإيجابية البعيدة التي ستستفيد مصر منها إذا اختارت طريق السلام. لقد كان ذلك الجانب الثاني لإنهاء الصراع.

ولكن فيما يتجاوز ذلك كله ينبغي التأكد على أن التغيير الأساسي في سياسة السادات لم يحدث في ١٩٧٧ ولكن في ١٩٧١ فعلاً. فحينئذٍ اختار فيما يبدو محاولة إنهاء الصراع. ففي جوابه على مخاطبة يارينغ في بداية ١٩٧١ تطرق أول مرة إلى إمكانية التوقيع على اتفاق للسلام مع إسرائيل؛ وكذلك إن نهجه المبدئي الإيجابي إزاء تسويات جزئية مختلفة على طول قناة السويس يشهد بهذا التغير الهام. وتضاف إلى إبعاد المستشارين السوفيات في تموز/يوليه ١٩٧٢، وهو الإبعاد الذي يمكن تفسيره بطرق مختلفة، عمليات الجسّ القوي باتجاه الولايات المتحدة، وذلك أيضاً يتفق مع الإستعداد للمرونة السياسية تجاه الصراع، وأيضاً الإنفتاح السياسي إزاء الولايات المتحدة. ولم تكن حرب ١٩٧٣ عدولاً عن هذه السياسة، ولكنها نفس السياسة ولو بوسائل أخرى. وكان الأمر ظاهراً أيضاً في النهج المصري إزاء اتفاقي سيناء ١ وسيناء ٢. هذه الخطوات كلها يمكن الآن اعتبارها جزءاً من سياسة واحدة سعت بالتدريج وبترددات بديهية باتجاه واحد.

وهكذا إن أسس المبادرة السلمية للسادات موضوعة فعلاً في ١٩٧١ ولو أن النطاق الكامل للسياسة يبدو أنه لم يصغ وأيضاً لم يتوقعه السادات في المراحل المبكرة. إن مَنْ يبحث عن أسباب المبادرة السلمية يجب عليه أن

يبحث عنها فعلاً في ١٩٧١، وكما ذكر آنفاً في تلك الفترة لم يكن للمسألة النووية أي بروز في الإعتبارات المصرية. إن ما شغل السادات ومستشاريه كان الضيق الشديد النابع من حيازة إسرائيل لسيناء وتفوُّق إسرائيل العسكري بالأسلحة التقليدية، وهو التفوُّق الذي تجسّد بصورة بارزة في ١٩٦٧. ويمكن الافتراض أن الثمن الباهظ الذي دفعته مصر طوال السنين، بما في ذلك الميزانية الدفاعية الضخمة التي خُصِّصت للإحتفاظ بجيش نظامي ذي أبعاد كبيرة، كان هو أيضاً من الإعتبارات المركزية. كل هذه أقنعت السادات ومستشاريه بأن يُغيِّر تغييراً أساسياً إتجاه السياسة المصرية.

وفي النهاية ملاحظة منهجية. إن السياق العسكري التقليدي والثمن الذي تعيّن على مصر دفعه بسبب الصراع، وخصوصاً من ١٩٦٧ فصاعداً، يقدمان تفسيراً كافياً ومرضياً للقرارات المصرية المبدئية من ١٩٧١ فصاعداً فيما يتعلق بالحرب وبالسلام. ولا حاجة إلى اللجوء إلى التفسير النووي إلاّ إذا كانت البراهين على ذلك قوية ومقنعة جداً.

ملاحظات

(١) محادثة مع مردخاي غزيت، الذي كان في فترات مختلفة مديراً عاماً لوزارة الخارجية ومديراً عاماً لديوان رئيس الحكومة.

(٢) انظر مثلاً ويليام كوانت **Decade of Decisions**، ص ٦٧، وانظر المرجع نفسه أيضاً عن المناقشات الداخلية بين أذرع الحكومة فيما يتعلق بالموضوع النووي الإسرائيلي وعلاقته بتزويد أسلحة أمريكية.

(٢أ) المرجع نفسه.

(٣) للمرة الأولى ذكر موشيه دايان هذا التهديد صراحة. ويمكن الإفتراض بأن دايان نفسه تخلى عن هذا الموقف في سنوات متأخرة أكثر.

(٤) هذه الحجة أثارها نداف سفران، انظر كتابه **Israel, the Embattled Ally**، ص ٤٨٣.

(٥) على سبيل المثال، في كل الوصف المُفَصَّل من جانبِ هنري كيسنجر لحرب ١٩٧٣ لا يظهر حتّى بأي تلميح مباشر أو غير مباشر أن مخاطبة غولدا مئير فُهِمت على هذا النحو. انظر كتابه **Years of Upheaval**، ١١، ١٢ - ١.

قصد غولدا مئير هذا نفاه أيضاً صراحة مردخاي غزيت، الذي كان حينئذٍ مديراً عاماً لديوان رئيس الحكومة وصاغ أيضاً في الواقع الرسالة.

(٦) انظر مقالي **«Israel and the Atom: The Uses and Misuses of Ambiguity»**، ١٩٧٤.

(٧) عن المنافسة العربية في سنوات الستين انظر مالكولم كير، **The Arab Cold War**.

(٨) عن أزمة ١٩٦٧ كُتِب فعلاً الكثير ولا حاجة إلى تفصيل المواد المكتوبة وثمة مؤلف مفصل وشامل يتناول بالتفصيل أيضاً المنافسة العربية وهو بنجامين غيست، **The Six Day War**، ١٩٧٤.

عن تحليل الأزمة من وجهة نظر عملية اتخاذ القرارات في إسرائيل انظر مايكل بريتشر وبنجامين غيست **Decisions in Crises**، ١٩٨٠.

(٩) عن حرب الإستنزاف انظر من جملة مصادر يعقوب بار - سيمان - طوف، **The Israeli-Egyptian War of Attrition 1969-1970: A Case Study of Limited Local War**، ١٩٨٠؛ كوانت، المرجع نفسه؛ سفران، المرجع نفسه؛ يئير عفرون، **The Middle East**، ١٩٧٣.

(١٠) عن مسألة «مذهب الأمن الإسرائيلي» انظر على سبيل المثال مقالات حسنين هيكل في الأهرام، ٧ آذار/مارس ١٩٦٩ و١٢ نيسان/أبريل ١٩٦٩. وكذلك كتابه **The Road to Ramadan**، ١٩٧٥.

(١١) عن مهمة حافظ اسماعيل في الولايات المتحدة ولقاءاته بكيسنجر انظر هنري كيسنجر، **Years of Upheaval**، الفصل السادس. يبدو أن كيسنجر لم يفهم فهماً كاملاً معنى هذه المهمة وإمكانية

تغيير الحالة قبل حرب ١٩٧٣. عن التغيير التدريجي في التوجه المصري بوصفه أداة مساعدة في حلّ الصراع انظر شمعون شامير، مصر تحت زعامة السادات، ١٩٧٨.

(١٢) عن الردع الإسرائيلي التقليدي انظر في توسع الفصل الثالث من هذا الكتاب. عن ميزان الردع التقليدي الإسرائيلي المصري انظر تحليل جانيس ستاين، «Calculation, Miscalculation and Conventional Deterrence I: The View From Cairo», «Calculation, Miscalculation and Conventional Deterrence II: The View From Verusalem» في جارفيس، ليبو، ستاين، **Psychology and Deterrence**، ١٩٨٥.

(١٣) انظر إسماعيل فهمي، **Negotiating for Peace in the Middle East**، ١٩٨٣؛ محمود رياض، **The Struggle for Peace in the Middle East**، ١٩٨١؛ أنور السادات ا٨ب٦ةِ ثُشقها خب بِثفهفغ، ١٩٧٨؛ سعد الشاذلي، **The Crossing of the Suez**، ١٩٨٠.

إن الشخص الوحيد الذي يتناول إمكانية العلاقة بين الأسلحة النووية وحرب ١٩٧٣ هو هيكل، وهو أيضاً لا يتناول الموضوع إلاّ في إحدى مقالاته الكثيرة عن الموضوع النووي الإسرائيلي. ومقابل ذلك، في كتابه الشامل عن حرب تشرين الأول/أكتوبر **The Road to Ramadan**، لا يذكر على الإطلاق العامل النووي.

(١٤) انظر مثلاً بيانه في الأسبوع العربي، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٦.

(١٥) التحليل الفعّال والموضوعي والأوسع لخطة العمل العسكري المصرية في ١٩٧٣ يرد في مقال آفي شاي، «مصر نحو حرب يوم الغفران: أهداف الحرب وخطة الهجوم»، معرخوت، ٢٥٠، تموز/يوليه ١٩٧٦. يعتمد شاي على المصادر المصرية العلنية وفيما يبدو أيضاً على مستندات غنائم مصرية، وكذلك على مصادر سرية أخرى.

(١٦) تفصيل مناقشات القيادة العسكرية المصرية في ١٩٧٢ التي يظهر منها توافق في آراء كبار القادة بشأن عدم وجود خيار عسكري يرد عند السادات، المرجع نفسه، ص ص ٢٧٨ ـ ٢٨٤.

(١٧) انظر الأهرام، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥.

(١٨) انظر الأخبار، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥. اقتبسه شاي، المرجع نفسه، ١٦.

(١٩) انظر شاي، المرجع نفسه.

(٢٠) مقابلة لهيكل، الأنوار، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣؛ إقتبسه شاي، المرجع نفسه.

(٢١) إقتبسه شاي، المرجع نفسه، ملاحظة ١١. إن بيانات السادات بهذا الشأن ترد في أماكن مختلفة. مثلاً في مقابلة محرر النهار له، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤.

(٢٢) انظر شاي، المرجع نفسه، ملاحظة ١٢، الذي يقتبس من المقابلة التي أجراها مع السادات الدكتور تقلا والدكتور درويش مؤلفا الكتاب حرب الساعات الست. ونشر فاروق الطويل فصولاً من الكتاب في المجلة الأسبوعية آخر ساعة، ٨ أيار/مايو ١٩٧٤.

(٢٣) هذا التفصيل الذي يعتمد بصورة رئيسية على بيانات السادات يرد عند شاي، المرجع نفسه، ص ١٧.

(٢٤) المرجع نفسه؛ أبراهام أدان، «على ضفاف السويس»، جورج مينسهايمر، **Conventional**

Deterrence، ١٩٨٣؛ حسن البدري، طه المجذوب، محمد جودي، The Ramadan War، ١٩٧٨.

(٢٥) عن تفصيل القوات المصرية انظر شاي، المرجع نفسه، وأدان، المرجع نفسه.

(٢٦) رياض، المرجع نفسه، ص ٢٠٠.

(٢٧) فهمي، المرجع نفسه.

(٢٨) السادات في مقابلة في الأسبوع العربي، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤.

(٢٩) انظر مينسهايمر، المرجع نفسه.

(٣٠) فهمي، المرجع نفسه، ص ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٣١) عن المساومة الصامتة في سياق استخدام العنف العسكري انظر في المقام الأول إسهام توماس شلينغ، The Strategy of Conflict; Arms and Influence، ١٩٦٨.

(٣٢) انظر مقالتيه في يديعوت أحرونوت في اليومين ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٠ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠. وقال أيضاً بأن من المحتمل أن يستخدم المصريون قوة عسكرية محدودة من أجل تحقيق أهداف سياسية. انظر حانوخ بار ـ طوف، ثمان وأربعون ستة وعشرون يوماً.

(٣٣) انظر مقالات بيت أربيه، يديعوت أحرونوت، في الذكرى السنوية لحرب ١٩٧٣.

(٣٤) Time، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٧٦.

(٣٥) شلومو أرونسون، «The Nuclear Dimension of the Arab - Israeli Conflict»، ١٩٨٤. شكل مختلف أكثر حذراً لهذه الفرضية اقترحه جورج كيستر، «The Middle East: Imposed Solutions or Imposed Problems»، في ميلتون لايتنبرغ وغابرييل شيفر (محررين)، Great Power Intervention in the Middle East، ١٩٧٩. بينما يتناول عيزر وايزمان هذا الموضوع بصورة غير مباشرة وبالتلميح، ولكن من الاقتباسات التي يوردها باسم سياسيين مصريين من الصعب الاستنتاج بأن الموضوع النووي شكل حقاً عاملاً ثقيل الوزن في مبادرة السادات. انظر المعركة على السلام (بالعبرية)، ١٩٨١، ص ص ٨٥ ـ ٨٧.

(٣٦) عن مفهوم القسر انظر، في جملة مراجع، توماس شلينغ، Arms and Influence؛ والكسندر جورج وغيره، The Limits of Coercive Diplomacy، ١٩٧١.

(٣٧) انظر فهمي، المرجع نفسه، ص ٣٣.

الفصل الخامس

الأسلحة النووية في الشرق الأوسط
نتائج استراتيجية وسياسية

في هذا الفصل سنناقش النتائج الممكنة لدخول الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والسؤال المركزي والحاسم هو: هل هذه الأسلحة من شأنها أن تزيد الاستقرار الإقليمي، أي هل من شأنها أن تمنع الحروب بين دول المنطقة، وأولاً وقبل كل شيء بين إسرائيل ودول عربية؟

إن افتراض العمل في هذا الفصل هو أنه إذا حدث فعلاً انتشار نووي في المنطقة فستصبح في نهاية الأمر إسرائيل وعدد من الدول العربية نووية، أي أن المنطقة ستصبح منطقة نووية متعددة الأقطاب.

ونظراً إلى أن للأسلحة النووية آثاراً بعيدة على بنية الأنظمة الدولية، ونظراً إلى أن آثار دخول الأسلحة النووية في نظام دون أقليمي نتيجةً لطابع العلاقات الدولية داخل نفس النظام، كما أنها نتيجة للطابع السياسي الإجتماعي لتلك الدول، فإن من الجدير، قبل بحث الآثار الممكنة، أن نعالج طابع نظام الشرق الأوسط دون الإقليمي. وبعد مناقشة ذلك سنحاول بحث آثار دخول الأسلحة النووية، لاجئين إلى عالم المفاهيم الذي تطور في التفكير الاستراتيجي النووي الدولي.

ومع ذلك ينبغي التأكيد على أن مجموعة العلاقات الدولية في الشرق الأوسط تختلف اختلافاً كبيراً عن مجموعة العلاقات الدولية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين. وبناء على ذلك لا يمكن أن نشتق بصورة مبسّطة تشابهاً جزئياً من مجموعة العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ومجموعة العلاقات في الشرق الأوسط. إذن يمكن الاستعانة بمجموعة المفاهيم التي طُوِّرت فيما يتعلق بالعلاقات العالمية بوصفها منطلقاً لفهم النتائج الممكنة للإنتشار النووي في الشرق الأوسط. ولكن بين المرة والأخرى سنشير خلال

التحليل إلى الاختلافات البنيوية والسلوكية القائمة بين نظام الدولتين العظميين الرئيسيتين ونظام الشرق الأوسط، وسنحاول أن نحلّل ما هي النتائج الممكنة لهذه الفروق في عمليات اضفاء الطابع النووي على المنطقة.

إن الميزات الرئيسية لنظام الشرق الأوسط دون الاقليمي كما يلي:

أ ـ نظام متعدد الأقطاب من وجهة نظر الممثلين الاقليميين. ولأغراضنا سيُعرَّف الشرق الأوسط بأنه يشمل، أولاً، دول «القلب» ـ مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وسورية والعراق والعربية السعودية. ومن هذه الدول يمكن اعتبار إسرائيل والأردن وسورية ولبنان والعراق وحدة داخلية، وهي أيضاً مشمولة في «الهلال الخصيب»، واعتُبرت أيضاً في خطط مختلفة لوحدة سورية متضمنة في هذا الإطار. وفيما يتعلق بالعراق فإن التعريفات المختلفة «لسورية الكبرى» تتضمنه أحياناً وتستبعده أحياناً. إن مصر بصورة رئيسية والعربية السعودية إلى حد أقل كانتا مشتركتين بصورة أكثر مباشرة وعمقاً في الأحداث في منطقة «القلب» (التي تطابق إلى حد كبير أيضاً منطقة النزاع الإسرائيلي العربي).

وبالإضافة إلى هذه الدول يمكن أن نعتبر دولاً عربية أكثر بُعداً عن المركز أيضاً جزءاً من المنطقة. وهذه تضمّ اليمن الجنوبية واليمن الشمالية والسودان وليبيا والكويت وإمارات الخليج الفارسي. وفي النهاية إن من الجدير أن نضمّ عدداً من الدول في محيط الشرق الأوسط، وأولاً وَقَبل كل شيء إيران.

وتبرز عدة دول باعتبارها «لاعبة مركزية» في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية والاستراتيجية: مصر وإيران والعراق وإسرائيل وسورية والعربية السعودية.

ب ـ يوجد لاتماثُل في تقسيم أبعاد القوة بين اللاعبين الرئيسيين المذكورين. مصر هي الدولة العربية الرئيسية من الناحية الديموغرافية والثقافية. وفضلاً عن ذلك، حتى قبل عدد من السنين كانت الدولة العسكرية الكبرى

الموجِّهة في العالم العربي (للعـراق الآن حجم أكبر من القـوات، أما سورية فلها حجم أصغر من القوات، ولكن لديها كمية أكبر من الطائرات المقاتلة والدبابات). في الواقع، عن طريق اتخاذ قرارات سياسية تستطيع مصر أن تبلغ مرة أخرى بسرعة الوضع المسيطر عسكـرياً. وإزاء ذلـك تواجه مصر مشاكل اقتصادية واجتماعية عسيرة جداً.

وإيـران أيضاً ذات سكـان كثيرين (الثـانية بعـد مصر)، وتحتفظ بقـوة عسكرية كبيرة على المستوى الإقليمي. وبفضل مصادر النفط تستطيع أيضاً أن توسّع مواردها الإقتصادية توسيعاً كبيراً. ولكن الحرب الإيرانية العراقية أشارت إلى أوجُه ضعف إيران بوصفها دولة كبرى عسكرية. وفضلاً عن ذلك، نظراً إلى أنها ليست دولة عربية من الصعب عليها أن تحقّق موقفاً سياسياً بارزاً في الشرق الأوسط.

ويتخلّف العراق عن مصر وإيران من ناحية حجم السكان، ويعاني من الإنقسام العرقي والديني. ومن وجهة النظر العددية للعراق اليوم أكبر جيش، ولكن الحرب العراقية الإيرانية أظهرت أيضاً عنده أوجه الضعف العكسري. والعراق أيضاً مثل إيران يتمتع بإمكانية المصادر المالية الكبيرة بفضل احتياطيه من النفط، ولكن اليوم يعاني من الصعوبات الإقتصادية الكبيرة بسبب الحرب. وسورية هي ذات قوة عسكرية كبيرة بالنسبة إلى سكانها والمصادر المتاحة لها. ولكن مصادرها الإقتصادية قليلة، وهي تعـاني من الإنقسام العـرقي والديني العميق.

وفي النهاية إن العربية السعودية ذات قوة مالية كبيرة بفضل مصادر النفط الموجودة تحت تصرفها، ولكن أساسها الديموغرافي صغير وقوتها العسكرية محدودة، وهي تعاني من تخلف اجتماعي وثقافي أكبر من تخلف دول عربية أخرى.

وإسرائيل تسبق بفجوة كبيرة جداً ـ من النواحي السياسية والإجتماعية والصناعية والتكنولوجية والعلمية والثقافية ـ دول المنطقة. وهي أيضاً صاحبة

القوة العسكرية الكبرى في الشرق الأوسط. ومع ذلك تعاني إسرائيل من قلّة سكانية شديدة جداً بالمقارنة بدول أخرى، وكذلك من مشاكل إقتصادية مختلفة (هذه الأخيرة سببتها إلى حد كبير الميزانيات الأمنية الضخمة).

وهكذا إن اللاتماثُل في أبعاد القوة ذو بروز كبير في العلاقات بين اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط. وهذه المسألة، كما سنرى، تجعل من الصعب تطوير استراتيجيات مستقرة في محيط الأسلحة التقليدية وفي المحيط النووي كليهما.

جـ ـ مركزية ودوام المنافسات والصرعات بين الدول. إن النظام الفرعي مشبع كله بالصراعات النابعة من أسباب مختلفة. أولاً، تشارك دول عربية رئيسية في منافسة لتحقيق مواقف ذات أفضلية في العالم العربي، وخلال هذه المنافسة تصل إلى صراعات شديدة. وفي الحقيقة إن نمط المنافسة هذا تغيّر إلى حد معين في العقد الأخير. حتى ذلك الوقت حاول بضعة لاعبين رئيسيين ـ مصر وسورية والعراق ـ تحقيق مواقف الهيمنة في العالم العربي. وذلك يصدق خصوصاً على مصر. وحول هؤلاء اللاعبين المركزيين نشأت ائتلافات مختلفة تتنافس فيما بينها خلال العقد الأخير. ومقابل ذلك يوجد العالم العربي اليوم في حالة الإنقسام الكبير، وإن من الواضح أنه ليس من المحتمل أن يُحقّق فيه موقف الهيمنة الحقيقية. ولكن المنافسة من أجل تحقيق مواقف مفضلة مستمرة. إن محو الصراعات العربية هذا مرتبط بالأسباب القديمة للنزاعات بين الدول: المنافسة على تحقيق قوة نسبية وكذلك نزاعات إقليمية. وتاريخ الشرق الأوسط الحديث حافل بالأمثلة على ذلك.

وبين الدول العربية تنشب أيضاً نزاعات لأسباب عقائدية؛ المثال البارز على ذلك كان الصراع بين دول «متطرفة» ودول «محافظة» في سنوات الستين. واليوم يبدو أن محور هذا الصراع خفّت حدّته إلى حد معين، وإن الصراعات المختلفة تتسامى عليه. وعلى الرغم من ذلك فلا ينبغي التغاضي عنه.

وفيما يتجاوز الصراعات بين دول عربية يقوم طبعاً الصراع الإسرائيلي العربي والصراع بين العراق وإيران. ولا حاجة إلى التوسّع في الكلام عن محاور الصراع هذه.

د - بسبب الصراعات الكثيرة القائمة في الشرق الأوسط، وفي المقام الثاني بسبب الفوائض المالية الموجودة عند دول النفط، تمرّ المنطقة بمجموعة من سباقات التسلّح. إن من الحقائق أن تركيز منظومات الأسلحة التقليدية في الشرق الأوسط (بما في ذلك منطقة الخليج الفارسي وليبيا) بلغ مستوى مكثفاً مدهشاً. فعلى سبيل المثال إن عدد الدبابات الموجودة في المنطقة يبلغ فيما يبدو ١٧٠٠٠ - ١٨٠٠٠، بينما يبلغ عدد الطائرات الإعتراضية والهجومية ٢٥٠٠ تقريباً[٢]. ونظراً إلى تخلّف مجتمعات المنطقة وحجمها المحدود نسبياً فإن ذلك تركيز للقوة العسكرية يتجاوز نسبياً التركيز في أية منطقة أخرى في العالم.

وفضلاً عن ذلك، بدءاً من نهاية سنوات الستين، وعلى نحو أشد بروزاً بعد ١٩٧٣، يحدث تغيّر في طابع منظومات الأسلحة الموجودة في المنطقة التي تدخل فيها منظومات تتسم بتكنولوجيات متطورة جداً، وأحياناً كثيرة إنها أشد الأسلحة حداثة. وهكذا إن سباقات التسلح هي على المستويين النوعي والكمي كليهما.

هـ- بروز الأنظمة العسكرية. في معظم دول المنطقة تسيطر أنظمة عسكرية لم ترسخ فيها أسس عمليات تغيير السلطة. إن هذه الحقيقة السياسية تمنح الشرعية لمؤسسة الإنقلابات العسكرية(*). وفضلاً عن ذلك، توجد زعزعة سياسية فيما يتجاوز الطابع العسكري للأنظمة السياسية. وهذه الزعزعة نابعة من الإنقسام العرقي والديني في قسم من دول المنطقة، وكذلك من التهديد الدائم الصادر عن الإتجاه الأصولي الديني المتطرف.

(*) مقابل ذلك في مصر مرّ النظام العسكري بعملية بعيدة المدى باتجاه اضفاء الطابع المدني عليه.

و ـ التدخل الكبير من جانب الدولتين العظميين الرئيسيتين. للدولتين العظميين مصالح سياسية واستراتيجية واقتصادية بارزة في المنطقة، وعليهما أيضاً إلتزامات لدول حليفة في المنطقة. وهما أيضاً تتنافسان تنافساً شديداً بينهما. وفي إطار نشاطهما تستطيعان أن تمارسا ضغوطاً على دول المنطقة، وأن تتوصلا أحياناً إلى تسويات فيما بينهما. ومع ذلك فإن قدرتهما على منع نشوب حروب وعلى الإشراف على مبادرات استراتيجية وسياسية مختلفة لدول المنطقة قدرة محدودة وذات إشكال. ولذلك ما دامتا لم تتوصلا إلى موافقة واسعة على سياسة مشتركة تجاه المنطقة فإنهما ليستا بؤرة قوة تستطيع أن تفرض إرادتهما في المنطقة. وللولايات المتحدة تأثير سياسي واستراتيجي أكبر إلى حد بعيد من تأثير الإتحاد السوفياتي فيما يتعلق بعمليات حاصلة في «قلب» الشرق الأوسط. وفي النهاية، يمكن أن نقرّر على نحو عام جداً بأن الدولتين العظميين تتخوفان من حالات عدم الإستقرار في المنطقة، وهي الحالات التي من المحتمل أن تورطهما في مواجهات وأزمات فيما بين الدول الكبرى. ولكن سلوكهما يسهم أحياناً في زيادة الزعزعة العامة، على الرغم من أن ذلك ليس هدفهما.

ز ـ مستوى مرتفع من العنف بين الدول. منذ نشوء نظام الشرق الأوسط الفرعي في أواخر الحرب العالمية الثانية نشبت فعلاً ست حروب بين إسرائيل ودول عربية؛ ودارت دون ضبط حرب أهلية واسعة في اليمن كانت مشاركة فيها دول عربية مختلفة؛ ونشبت حرب محدودة بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية؛ وتدور الحرب بين العراق وإيران، وجرى التدخل العسكري السوري في لبنان في خلفية الحرب الأهلية هناك. وبالإضافة إلى هذه الحروب، نشب عنف دون الحرب واسع جداً بين إسرائيل ودول عربية، وكذلك بين دول عربية. وفي النهاية كانت القوة العسكرية أحياناً قريبة أداة للتهديدات، دون استخدام هذه الأداة، من أجل تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية مختلفة.

إن هذا الإستعمال الشائع للقوة العسكرية، عملياً وكتهديد لدول

مخاصِمة، يشهد على كيفية فهم الزعامات السياسية للعلاقة القائمة بين العنف العسكري أو التهديد به وتحقيق أهداف سياسية. إن القوة العسكرية تُعتبَر أداة مشروعة لاستخدامات سياسية. هذا المفهوم كان بديهياً في أنظار العرب عندما كان الموضوع صراعاً بدا عادلاً ومشروعاً، مثلاً ضد إسرائيل. ولكنه مقبول وشائع أيضاً في نزاعات بين دول عربية، على الرغم من أنها حرصت دائما على التذكير بالروابط العميقة بينها وبالتضامن العربي. نمط السلوك هذا أساسه في بعض المعالجة القِيَمية لطابع الحياة الدولية. وفي الواقع ليست الحروب والعنف مظهراً لذلك فحسب ولكن أيضاً التهديدات الصريحة أو الصامتة باستعمال القوة العسكرية، وهي التهديدات الشائعة جداً في المنطقة.

ومع ذلك ينبغي أن نذكر عدداً من «قواعد اللعبة» التي تطورت في المنطقة والتي أضفت الاعتدال على اللجوء المتكرّر إلى العنف العسكري المنظم في العلاقات بين الدول. وتنبع هذه من بضعة عوامل: موازين ردع تقليدية (وخصوصاً بين إسرائيل والدول العربية)؛ وتقدير بضع نخبات سياسية بشأن الأثمان الباهظة جداً للحروب؛ والأولوية التي منحتها عدة صفوات سياسية للتطوير الإقتصادي والتحديث؛ وتنظيم ائتلافات مختلفة تُضفي الاعتدال على نوايا استخدام قوة عسكرية؛ وإلى قدر أقل، الإحجام العاطفي عن استخدام العنف العسكري بين العرب؛ وفي النهاية، التأثير الكابح أحياناً الذي تمارسه الدولتان العظميان الرئيسيتان. هذه العوامل كلها تؤثر على إضفاء بعض الاعتدال في الاستعداد لاستخدام قوة عسكرية، ولكن هذه العوامل لم تمنع في نهاية الأمر نشوب الحروب المتكررة. وفضلاً عن ذلك، حتى لو كبحت هذه العوامل استخدام القوة العسكرية الحقيقية فإنها أخفقت تماماً في أن تمنع إصدار تهديدات عسكرية بوصفها أداة سياسية رائجة. وهكذا إن قواعد اللعبة بعيدة عن أن تغيِّر موقف الصفوات السياسية إزاء العامل العسكري. إن الجيش واستخدامه حقاً أو عن طريق التهديد يواصلان كونهما عاملاً مركزياً في تحقيق أهداف سياسية.

حـ ـ التوتر الكبير بين عمليات التحديث (حتى لو كانت محدودة في قسم من الدول) ونظام قِيَم محافظ متطرِّف يسود قسماً من المجتمعات. ويشكل هذا التوتّر خلفية لحركات أصولية ولحركات قائمة على فكرة المخلِّص المنتظر ولسلوك غير عقلاني تسلكه حركات سياسية مختلفة.

وبإيجاز إن الخصائص وقواعد اللعبة للمنظومات الدولية لا تتغيّر بسرعة. بالعكس، إنها بالغة الثبات عموماً، وخصوصاً أن الخصائص تنبع جزئياً من جوانب بنيوية أساسية للمنظومات الدولية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى نظام الشرق الأوسط الذي من سماته ما يلي: الانقسام الاجتماعي من أنواع مختلفة في جزء من الدول؛ وكثرة اللاعبين من الدول؛ والمركزية الكبيرة للمؤسسات العسكرية وتدخلها على جميع مستويات المجتمع والدولة؛ والتخلف الاجتماعي والثقافي إلى جانب التقدم التكنولوجي العسكري؛ والنشاط الكبير في السياسة الخارجية الذي يؤدي إلى منافسات وصراعات بين الدول؛ وفي النهاية توترات عقائدية ودينية. كل هذه تؤدي إلى الاستنتاج غير النهائي العام بأن حدوث تغييرات متطرفة في التكنولوجيا العسكرية مثل دخول الأسلحة النووية لن يغيّر بنيات سياسية واجتماعية أساسية.

شروط مسبقة لاستقرار توازن الردع بين الدولتين العظميين الرئيسيتين

يبدو أن الاستقرار المستمر لتوازن الردع بين الدولتين العظميين نتيجة لعدة عوامل؛ قسم منها تاريخي، وقسم منها يتعلق ببنية النظام الدولي، وتنبع عوامل أخرى من طابع المجتمع في الدول الكبرى النووية وأنظمتها السياسية، وفي النهاية تنبع بضعة منها من أسباب تكنولوجية.

سنتأمل في هذه العوامل وسنقوم بمقارنتها بين الحين والآخر بالحالة في الشرق الأوسط، وسندرس الفروق بينها. وفي مواصلة الحديث ستظهر عدة فرضيات:

أ ـ تقوم فروق جوهرية بين نظام العلاقات الاستراتيجية بين الدول الكبرى ونظام العلاقات الاستراتيجية القائمة في الشرق الأوسط.

ب ـ أدى نشوء الأسلحة النووية إلى انقطاع شديد في العلاقات العالمية الدولية. ومع ذلك بقيت عناصر كثيرة من الماضي غير النووي في الحاضر النووي. إن طابع النظام الدولي اليوم يتكوّن إذن من عناصر الاستمرار وعناصر الانقطاع معاً. في الشرق الأوسط أيضاً ستؤدي الأسلحة النووية إلى تغييرات كبيرة، ولكن ستبقى عناصر الاستمرار، وسيكون لها نسبياً تأثير أكبر من التأثير في نظام العلاقات بين الدول الكبرى.

جـ ـ إن الفروق بين نظام الدول العظمى ونظام الشرق الأوسط تؤثر أيضاً على أثر الأسلحة النووية على استقرار النظامين. تلك أيضاً نتيجة استمرارية أنماط السلوك من الماضي في المستقبل النووي.

عوامل تاريخية

عندما ظهرت الأسلحة النووية في مراحل إنهاء الحرب العالمية الثانية كانت الدولتان، اللتان أصبحتا دولتين عظميين رئيسيتين، حليفتين. إن التوتر الناشىء بينهما الذي نشأت عنه في السنتين ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ المراحل الأولى من الحرب الباردة حدث إذن في خلفية تحالف سابق. وهذا الأمر أثر على النحو التالي: إن الاستعداد لاستخدام قوة عسكرية في إطار علاقاتهما المتبادلة كان قليلاً نسبياً. وفضلاً عن ذلك، لقد نشأت الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ببضع سنوات. إن الاستعداد من جانب الدولتين العظميين، وفي المقام الأول الإتحاد السوفياتي، للتورط في حرب شاملة كان قليلاً. لقد فقدت روسيا حوالي عشرين مليون نسمة في الحرب، وهذا الفقدان البشري الذي رافقه التخريب الرهيب لاقتصادها كان محركاً قوياً لتفادي مواصلة استخدام القوة العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت روسيا في أواخر الحرب وبعدها امبراطورية في أوروبا الشرقية وكانت منشغلة بتقوية قبضتها في

الأقطار الشيوعية. إن الدولتين العظميين الرئيسيتين تغيّر مركزهما تغيراً هائلاً في أعقاب الحرب، ومن هذه الناحية أيضاً كان الحافز للتصادم المتبادل قليلاً. ولم تكن للواحدة من الأخرى مطالب فيما يتعلق بأية ممتلكات إقليمية، وتركز النزاع بينهما على التأثير والسيطرة على مناطق مختلفة في العالم كانت في حالة الولايات المتحدة بعيدة مسافة آلاف الكيلومترات. إن الاحتكاك المباشر بين الدولتين العظميين بمعنى تعريض الأراضي الوطنية نفسها للخطر كان قليلاً. إن الخلافات التي نشبت بدءاً من ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ تعلقت بمناطق النفوذ وخصوصاً في أوروبا. وتلك الخلافات زادت حدة العلاقات، ولكن، كما ذكر آنفاً، لم تشكل تهديداً مباشراً للسلامة الإقليمية للدولتين.

وهكذا إن الدمار الرهيب النابع من الحرب العالمية الثانية، والمكاسب السياسية والاستراتيجية الضخمة التي تمتعت بها الدولتان العظميان الرئيسيتان في أعقابها وعدم الاحتكاك المباشر والمطالب الإقليمية فيما بينهما، كل هذه منعت فيما يبدو نشوب الحرب العالمية، وجعلت من الممكن بناء القوة النووية من الجانبين دون حدوث تصادم بينهما. هكذا على سبيل الثال يقرّر جورج كينان[٣]:

> لقد أضعفت الحرب الروس. وكانت ثمة حاجة ضخمة إلى إصلاح اقتصادهم المدمر من جراء الحرب. إن كلّ مَنْ كان متعرضاً للحرب كما كانوا هم متعرضين لها في السنوات الأربع الماضية لم يكن على استعداد للعودة إلى هذه التجربة. ولم يكن الخطر خطر هجوم عسكري سوفياتي ممكن على غربي أوروبا. لم تكن هذه هي المشكلة.

ومن المحتمل احتمالاً كبيراً جداً أنه لولا الخلفية التاريخية المذكورة لما كانت الأسلحة النووية قد منعت نشوب حرب كبيرة فعلاً في نهاية سنوات الأربعين أو بداية سنوات الخمسين.

إن فهم المعنى الثوري للأسلحة النووية لم يكن من نصيب

الكثيرين[٤]. ولم يتضح للزعامات السياسية والاستراتيجية للغرب أن الوظيفة الرئيسة للأسلحة النووية هي الردع إلا بصورة تدريجية. إن هذا التقرير الذي كان برنارد برودي في ١٩٤٦[٥] أول مَنْ حدّده اتخذ تعبيراً رسمياً متطوراً في «الكتاب الأبيض» البريطاني لشؤون الدفاع سنة ١٩٥٢[٦]. وهذا التقرير تمّ تبنّيه أول مرة في وثيقة أمريكية من سنة ١٩٥٣ (NSC-162/2) (*). لقد شكلت هذه الوثيقة الأساس لمذهب «رد الفعل الواسع النطاق» لجون فوستر دالس، وهو المذهب الذي عرضه علانية في كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، والذي شكّل برنامجاً لمذهب ردعي عالمي(**). لقد وُجّه انتقاد واسع، ولمعظمه ما يبرّره، إلى المذهب وإلى بضعة من افتراضاته التبسيطية. ولكن ينبغي أن نذكر أنه يشكل تعبيراً عن التغيير المفاهيمي الذي حصل في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالطابع الثوري للأسلحة النووية. ومهما يكن الأمر لم يصبح هذا التغيير خطاً مركزياً في التفكير الاستراتيجي إلّا بعد ظهور الأسلحة النووية بعقد من السنين تقريباً. وبعبارة أخرى، إن فهم معاني الأسلحة تخلّف تخلّفاً كبيراً عن ظهورها. وفضلاً عن ذلك، وكما سنتوسع في سياق الكلام، يقوم حتى اليوم ارتباك مفاهيمي كبير في الغرب وفي الشرق فيما يتعلق بمعاني الأسلحة النووية وبما إذا كان من المحتمل ألّا تُستخدَم إلا في الردع.

عوامل بنيوية

إن النظام الاستراتيجي العالمي (باعتباره مميزاً عن السياسي) يتسم بعدة صفات، ولكن تبرز منها ثلاث بروزاً كبيراً جداً: هذا النظام ثنائي، أي للدولتين العظميين فقط القدرة على الضربة الثانية الأكيدة (وفيما يبدو القدرة

(*) قدمت الوثيقة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣، وهي تحمل العنوان Basic National Security Policy.

(**) ينبغي أن يضاف طبعاً أن مذهب «رد الفعل الواسع النطاق» بالذات جعل إمكانية استخدام الأسلحة النووية أكثر فورية، وبذلك ابتعد، مما ينطوي على التناقض الظاهري، عن التأكيد على الردع فقط. وكان ذلك أحد الانتقادات للمذهب التي لها ما يبررها.

على ضربات متكررة إضافية)، الواحدة ضد الأخرى، وكذلك ضد أي ائتلاف نووي يمكن أن ينشأ في العالم. ثانياً، الدولتان العظميان تترأسان نظامين من المعاهدات العسكرية. وفي النهاية، لا توجد أية نقطة احتكاك مباشرة بين الدولتين العظميين. ولا يوجد تماسّ إلاّ بين مناطق النفوذ التابعة لهما، وذلك الملتقى بقع على بُعد مسافة كبيرة عموماً عن الدولة المتروبولية(*). ولا توجد خطوط احتكاك مباشرة بين جيشيَ الدولتين العظميين، باستثناء ألمانيا، ولا يوجد تهديد بري مباشر من جيش دولة عظمى واحدة لأرض الدولة العظمى الثانية. إن نقاط الاحتكاك إذن قليلة جداً. وعندما نشأ مرة مثل هذا الاحتكاك (في الحقيقة، تهديد الاحتكاك) ـ في كوبا في ١٩٦٢ ـ تطوّر فوراً إلى أزمة خطيرة جداً، بالاقتران بخطر اللجوء إلى الأسلحة النووية.

ثمة حجّة بأن وجود مناطق «رمادية» واسعة في العالم، وفي المقام الأول في «العالم الثالث»، مكنّ الدولتين العظميين من توجيه طاقتهما القتالية إلى المجالات التي يتّم فيها تجنُّب الاحتكاك بين الدولتين العظميين بصورة مباشرة. وهنالك وجه آخر لتلك الحجة وهو أن الدولتين العظميين تديران صراعهما الدولي في «العالم الثالث» بالاستعانة «بوكلاء» وذلك بسبب الخوف من أن التصادم المباشر من المحتمل أن يؤدي إلى مواجهة نووية.

وسواء أكانت هذه الحجة صحيحة أم لا فإن من المعقول الإحتجاج بأن المناطق «الرمادية» في العالم تمكن الدولتين العظميين من توجيه قسم من قوة الصراع بين الغرب والشرق من أوروبا إلى مناطق أخرى، أقل خطراً من ناحية التردي إلى مواجهة نووية. ويمكن طبعاً الإحتجاج بأنه في هذه المناطق بالذات، على سبيل المثال الشرق الأوسط، من المحتمل أن تؤدي أزمة إقليمية إلى مواجهة بين الدولتين العظميين. ومع ذلك، نظراً إلى أن القوات البرية

(*) في هذا المجال ثمة فروق بين الدولتين العظميين: الولايات المتحدة دولة عظمى بحرية ومحاطة بالمحيطات. وبخلاف ذلك على حدود الاتحاد السوفياتي أو بالقرب منها توجد في آسيا عدة دول حليفة للغرب مثل تركيا وباكستان.

للدولتين العظميين لا تحتكّ الواحدة بالأخرى في هذه المنطقة فإن خطر التدهور إلى مواجهة عسكرية مباشرة نتيجة لأزمة أقل منه في أوروبا. نرى إذن أن عدم الاحتكاك المباشر للدولتين العظميين في المناطق التي تكثر فيها الصراعات في النظام الدولي يخفّف إلى حد كبير من خطر التدهور إلى أزمات نووية بين الدولتين العظميين.

ولا تواجه الجيوش البرية للدولتين العظميين بعضها بعضاً إلا في مكان واحد وهو ألمانيا. إن أزمات برلين التي حدثت في ١٩٤٨ و ١٩٥٨ و١٩٦٠ ـ ١٩٦١ أثارت حقاً قلقاً كبيراً في العالم كله. ولكن هناك أيضاً أصبحت الحالة مستقرة وبدءاً من منتصف سنوات الستين تمر أوروبا بعملية الانفراج. وهذا الانفراج سبق الانفراج العام بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، وهو الانفراج الذي نشأ في بداية سنوات السبعين والذي تلاشى إلى حدٍ معين منذ ذلك الوقت (ولو أن العالم لم يعد إلى فترة الحرب الباردة).

إن الانفراج الأوروبي أيضاً لم يضعف بتأثير برود العلاقات بين الدولتين العظميين ولو أنه مرّ بصعوبات مختلفة. ولذلك فإن مجموعة العلاقات الاستراتيجية في أوروبا موجودة منذ سنوات داخل سياق سياسي مؤاتٍ أكثر مما كان حتى منتصف سنوات الستين. ومع ذلك في المجال العسكري التقليدي والمجال العسكري النووي ثمة مشاكل عسيرة من المحتمل أن تؤثر من جانبها على السياق السياسي.

طابع المجتمعات والأنظمة

الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي كلاهما يتسمان باستقرار اجتماعي وسياسي كبير جداً. وعن الحالة القائمة في الولايات المتحدة لا حاجة إلى التوسّع في الكلام. وبالنسبة إلى الإتحاد السوفياتي إن من الصحيح حقاً إن المجتمع السوفياتي يقمع حريات الفرد ولكن النظام يتمتع بتأييد واسع من جانب السكان؛ هذا التأييد وكذلك النظام المركزي القوي يضمنان الإستقرار

السياسي. وفضلاً عن ذلك، إن العوامل المؤسسية القوية في الدولة: الحزب والجيش والبيروقراطية والخدمات السرية تتعاون من أجل بقاء النظام واستمراره. ومن المحتمل أن ينبع تهديد خطير للنظام ولاستقراره بعد عشر سنوات تقريباً أو أكثر نتيجة للتوتّر بين الشعوب والمجموعات الدينية المختلفة في الإتحاد السوفياتي، وخصوصاً بين السكان الأوروبيين والآسيويين. ولكن هذه مسألة متعلقة بالمدى البعيد، وإذا تحقّق حقاً فإن من المحتمل أن تنشأ أخطار كبيرة في المجال النووي أيضاً. وثمة تهديد آخر وهو الركود الاقتصادي الذي يرتبط به استمرار سباق التسلّح، ولكن إن من الصعب أن نقدّر تأثير هذا العامل على استقرار النظام.

إن استقرار النظامين يضمن عملية مؤسسية لنقل السلطة ويمنع أخطار انقلابات عسكرية وقلاقل سياسية خطيرة. هذه كلها تضمن إلى حد معين منع الأخطاء والأخطار في المجال النووي.

عوامل تكنولوجية

لقد نجحت الدولتان العظميان الرئيسيتان طوال السنين في تطوير قوة ضربة ثانية، والولايات المتحدة سابقة في هذا المجال. هذه القوة هي أحد المكونات الهامة لإيجاد توازن الردع النووي المستقر. وفي عدم وجود قوة ضربة ثانية موثوق بها يتزايد القلق من أن الطرف الآخر من المحتمل أن يُنزل ضربة «نازعة للسلاح» تدمر منظومات الإطلاق النووية. إن هذا القلق من المحتمل من جانبه أن يصبح حافزاً لأن تكون الدولة الطرف المهاجم الأول. إذن، في عدم وجود قوة ضربة ثانية ثمة حوافز لدى الطرفين على إنزال ضربات نووية. وسنعود إلى هذا الموضوع باسهاب في سياق الكلام.

وثمة مجال تكنولوجي آخر تطوّر تطوراً كبيراً لدى الدولتين العظميين الرئيسيتين وهو مجال القيادة والتحكّم والإتصالات (Command,Control and Communications - C^3). إن منظومات التحذير المبكر والسيطرة والقيادة

مكوِّنات حرجة في أي نظام عسكري، وبالتأكيد في نظام عسكري حديث. وفي سياق الكلام سنعود فنشير إلى الأخطار القائمة في هذا المجال في العلاقات بين الدولتين العظميين. ومهما يكن الأمر فإن وجود منظومات مطوّرة ومعقّدة من القيادة والتحكم والاتصالات حرج بالنسبة إلى استقرار توازن الردع النووي.

وفي التلخيص من المعقول أن نقرّر أن استقرار توازن الردع النووي بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ليس بمثابة دخيل غير متوقع يغيّر مجرى الأحداث ولكنه نتيجة تراكُم عوامل كثيرة ومختلفة. إن التوازن المستقر مشروط بالظروف التاريخية لنشوئه، وبالسياق السياسي، وبمستوى الاحتكاك القائم بين الطرفين، وبالحوافز على تقويضه نتيجة لضائقة سياسية عسيرة، وبطابع وببنية المجتمعات والأنظمة، وبعدد من العوامل التكنولوجية الحرجة. كل هذه تكشل أيضاً إطاراً يمرّ داخله متخذو القرارات والنخبات السياسية بعملية «التهيئة الاجتماعية» فيما يتعلق بأسرار العلاقات النووية. وهذه العملية مستمرة في الدولتين العظميين طوال سنوات كثيرة ولا تزال بعيدة عن الإنتهاء. هذه عملية نشيطة تتأثر بمجموع من العوامل المذكورة أعلاه وكذلك من عوامل تتعلق بالإدراك.

وفي النهاية، على الرغم من إسهام الأسلحة النووية في منع حرب عالمية، تقع أيضاً علاقات الدولتين العظميين دائماً تحت تهديدات قوية وخطيرة. ولا يضمن استمرار الاستقرار الدولي إلا المحافظة الدائمة على جوانب مختلفة تضفي الاستقرار على العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الدولتين العظميين. وهذه المحافظة دينامية وتستلزم مستوىً مرتفعاً من الحساسية الفكرية. وعلى سبيل المثال يقرّر هدلي بول أن «السلام مشروط بالردع المتبادل، وبنفس القدر أو قدر أكبر ـ بالقدرة لدى الدولتين العظميين على منع أزمات وعلى إدارتها».

إن القلق إزاء التصعيد إلى المستوى النووي وإلى ما يتجاوزه وفرّ الحافز

على التطوير الواسع لمدرسة «إدارة الأزمات» بين الدولتين العظميين التي يمكن توسيع تحليلاتها إلى أزمات بين دول أخرى[8]. هذا الاشتغال الذي يشارك فيه متخذو القرارات وباحثون أكاديميون يشهد على القلق الشائع من أن الردع النووي في حد ذاته لا يضمن استقرار العلاقات بين الدولتين العظميين. إن ذلك الردع لا يشكل إلا مدماكاً واحداً في إيجاد نظام للعلاقات أكثر استقراراً وفي منع الحروب.

يمكن إذن أن نلخّص قائلين إن وجود توازن ردع نووي مستقر بين الدولتين العظميين، أو «الاستقرار الاستراتيجي»، يعتمد على عوامل سياسية واستراتيجية وتكنولوجية. وهذه ينبغي أن تضمن أيضاً ما يُسَمّى «استقرار حالات الأزمة[9]».

وعرّف فراي[10] هذا المفهوم الأخير:

يُحقَّق الاستقرار الاستراتيجي حينما لا يتنازل الطرفان عن خيارات وينتظران بدلاً من إنزال ضربة استباقية.

أما أفهلت فقد عرّف هذه الحالة كما يلي[11]:

الحالة التي لا يربح فيها أي طرف ربحاً كبيراً حينما يكون في حالة الأزمة الأول الذي يبدأ الحرب (لا ربح لضربة وقائية أو لضربة استباقية).

إن العوامل الرئيسية التي ضمنت لحد الآن منع حرب عالمية ثالثة هي كما يلي:

أ - خلفية تاريخية مناسبة ذات مميّزات خاصة، وهي خلفية طبعت بطابعها تطوّر العلاقات في المراحل الأولى من تطوّر الصراع.

ب - متخذو القرارات من الجانبين كانوا ولا يزالون عقلانيين ويتوخون الحذر.

جـ - مرّ الطرفان طوال السنين بعملية التكيّف الاجتماعي فيما يتعلق بمعاني الأسلحة النووية.

وهـذه العملية أُجـريت في سياق سيـاسي وبُنيوي سهّـل تحقيقها دون التردي إلى تصادم نووي. وفضلاً عن ذلك كان كل طرف مدركاً بصورة عامة ان زعامة الطرف الثاني تتوخى الحذر وانها عقلانية. وذلك الحذر والعقلانية وُجدا دون وجود الأسلحة النووية أيضاً.

د - إن متخذي القرارات اكتسبوا تجربة كبيرة في ديناميكا العلاقة بين الأسلحة النووية والواقع السياسي، وخصوصاً في حالات الأزمة.

هـ - يعتبر الطرفان الأسلحة النووية أسلحة ردعية ولا يعتبرانها أسلحة قتالية. ومع ذلك ثمة حالات شاذة خطيرة في هذا المجال تُوجِد إمكانية نشوء أخطار جسيمة.

و - لا يتمّ تبنّي مذهب تهديدات نووية «قسرية»، أي من أجل تحقيق مـزايا سياسية تغيّر الوضع الراهن (إلا أنه كانت لذلك حالات شاذة مختلفة).

ز - عموماً تُبذَل جهود ليتمّ من البداية تفادي الدخول في حالة أزمة دولية شديدة (وعلى الرغم من ذلك نشبت عدة أزمات كهذه).

حـ - لا توجد نقاط التقاء بين أراضي الطرفين.

ط - لا تتواجه القوات المسلحة للدولتين العظميين الواحدة أمام الآخرى إلا في منطقة واحدة، على «الجبهة المركزية» في أوروبا. وهناك أيضاً تتـواجه تلك القوات على أرض أجنبية وليس في أراضيها.

ي - توجد قوة ضربة ثانية يُعَوَّل عليها للطرفين بالرغم من وجود أوجُه قلق دائم وغير عقلاني فيما يتعلق بذلك.

ك - توجد تحت تصرّف الطرفين منظومات قيادة وتحكّم متطوّرة ومعقدة.

بُعد الفوضى و «معضلة الأمن» في العلاقات بين الدولتين العظميين

وثمة موضوعان آخران يتعلق الواحد منهما بالآخر علاقة لا تنفصم، وهما جديران بالدراسة قبل أن ننتقل إلى المعالجة الأكثر تفصيلاً لموضوع الشرق

الأوسط والأسلحة النووية. أولاً، هل أزالت الأسلحة النووية بُعد الفوضى في العلاقات الدولية العالمية، أي هل أزالت مركزية القوة العسكرية واستعمالها في الحياة الدولية؛ وكذلك، هل أسهمت في حلّ صراعات دولية. هذان الموضوعان متعلقان بالشعور بالأمن لدى الدول في النظام الدولي ويتم التعبير عنهما في جملة أمور منها «معضلة الأمن».

إن من الحقائق الأساسية أن الأسلحة النووية لم تزل الصراع بين الدول الكبرى النووية. لقد نشأ الصراع نتيجة لمجموعة أسباب معقدة في حدّ ذاتها تختلط فيها عوامل عقائدية وسياسية وعقلانية. إن من الصحيح أنه حدثت في مرحلة معينة عملية معينة من الإنفراج، ولكن على المستوى العالمي نشهد اليوم بالذات حدوث عملية عكسية. إن الإنفراج أفسح الطريق أمام مجموعة علاقات أشدّ عُسراً بين الدولتين العظميين. وهكذا، إن الأسلحة النووية، أيضاً في ظروف الردع النووي المتبادل المستقر وبعد اكتساب معرفة كبيرة بطابع الأسلحة النووية، لا توقف الصراع الدولي. وإن من المحتمل أيضاً أنه بعد انخفاض معين في البروفيل يعود الصراع لينشب بقوة أكبر.

ولكن ذلك لا يكفي. إن بُعد الفوضى يتعلق في المقام الأول بوجود صراعات دولية، والأكثر من ذلك، إنه يتعلق بالحاجة إلى قوة عسكرية باعتبارها «الحكم الفيصل» في علاقات الصراع بين الدول. وحتى في هذا المجال كان لحد الآن تأثير الأسلحة النووية هائلاً، ولكن ذلك التأثير كان، من ناحية ثانية، خاضعاً لقيود وعوامل اضطرارية كثيرة. وأدت هذه إلى أن الحوافز المركزية في بُعد الفوضى في العلاقات العالمية بقيت كما هي.

وفي استعراض الخلفية التاريخية لمجموعة العلاقات بين الدول العظمى بعد الحرب العالمية الثانية ناقشنا الموضوع المركزي، موضوع تأثير الأسلحة النووية على منع نشوب حرب عالمية ثالثة. وذكرنا أنه يمكن الإفتراض أنه أيضاً لولا الأسلحة النووية لنشبت حرب في تلك الفترة، في سنوات الأربعين وربما الخمسين. ولكن لا يزال السؤال مطروحاً: إلى أي حدٌ منعت الأسلحة النووية

في فترات متأخرة أكثر نشوب الحرب بين الغرب والشرق. ونـظراً إلى عدم وجود إثبات قاطع فإننا نجد أنفسنا في مجال الإفتراضات. إن غالبية الباحثين يقدِّرون بأن الأسلحة النووية اضطرت الدولتين العظميين إلى التصرُّف بحكمة وضبط النفس، مما أدّى إلى التخفيض الكبير جداً لاحتمال الحرب العالمية، وإلى تقليص بُعد الفوضى في النظام الدولي[١٢]. ومن ناحية ثـانية، تُسـاق الحجة، وبقوة أكبر مؤخراً، بأن من الممكن عكس ترتيب الأمـور، أي لأن الدولتين العظميين تصرّفتا بالذات بحكمة وبحذر كان الردع النووي ناجحاً إلى حد كبير[١٣].

إن المنطلق هو إذن اعتبار أنماط سلوك متخذي القرارات في الدولتين العظميين متغيراً مستقلّاً، واعتبار نجاح الردع النووي ناتجاً عنه. والاستنتاج هو أن سرّ الاستقرار الدولي ينبغي البحث عنه ليس في منظومات الأسلحة النووية ولكن في حذر الزعماء وحكمتهم.

ومهمـا يكن الأمر إن السلوك المنضبط للدولتين العـظميين والأسلحـة النووية، مهما كانت علاقات الإعتماد بينهما، لم ينهيا تماماً بُعد الفوضى في النظام الدولي. أولاً، لا يزال الصراع العالمي قائماً، كما قلنا، واشتد ذلك الصراع حدة مؤخراً. ثانياً، بقي عدم النظام الدولي كما هو بمعنى أن القوة العسكرية بقيت العامل «النهائي» الذي تلجـأ إليه كـل الدول وقت حـالات الصراع، سواء للردع أو للحرب. ثالثاً، إن القوة العسكرية بقيت عاملاً يُستعمل استعمالات كثيرة ومتنوعة أيضاً في حالات ليست حالات الحرب الكاملة. إن التهديدات العسكرية تُرسل بين الـدولتين العظميين في حـالات الأزمة (في أزمات برلين؛ وفي أزمة كوبا؛ وفي أزمة ١٩٧٣)؛ وثمة استعمال واسع النطاق للتهديدات باستعمال القوة العسكرية التابعة للدولة العظمى في حالات أزمة «إقليمية». وفضلاً عن ذلك استخدمت أيضاً كل من الدولتين العظميين قواتها العسكـرية في ظـروف مختلفة: الـولايات المتحـدة في كوريـا وفييت نام؛ والإتحاد السوفيـاتي إزاء الدول التـابعة لـه في ١٩٥٣ و١٩٥٦ و١٩٦٨ وفي

النهاية في أفغانستان. وفضلاً عن ذلك، ثمة مجموعة متنوعة ضخمة من الاستعمالات الأضيق للقوة العسكرية. وموجز القول إن القوة العسكرية كانت ولا تزال أداة القوة والتأثير الرئيسية للدولتين العظميين في حالات الصراع والأزمة.

وفي النهاية، إن «معضلة الأمن» التي صاغها هيرتس أول مرة معروفة جيداً[١٤]. في هذه المعضلة يتجلّى بصورة جوهرية جانب مركزي من بُعد الفوضى في المجتمع الدولي. وفقاً لـ «معضلة الأمن» لا دولة تستطيع أن تتمتع بالأمن الكامل في النظام الدولي. وفضلاً عن ذلك، إن محاولة دولة لزيادة أمنها عن طريق زيادة قوتها العسكرية (إما عن طريق سباق التسلّح أو إقامة ائتلاف عسكري) تؤدي بالضرورة إلى ردود فعل مضادّة، وتكون النتيجة النهائية أن الأمن النسبي لتلك الدولة لا يزيد بل يقلّ أحياناً. إن «معضلة الأمن» تقوم بصورة رئيسية على عدم وجود تيقّن في النظام الدولي من نوايا الطرف المقابل. وفي ظروف الشك هذه تسعى الدول إلى زيادة أمنها النسبي (على الرغم من أن ذلك لا طائل وراءه، كما ذُكِر أعلاه).

وسِيقت حُجّة بأن الأسلحة النووية حلّت معضلة الأمن. وفيما يلي تطوير الحُجّة: أولاً، إن الأسلحة النووية ليست تراكمية بطبيعتها، أي إن زيادة قوة الأسلحة النووية فوق كمية معينة لا تضيف إلى فعاليتها. لأنه إذا كانت دولة تستطيع أن تدمّر بالإستعانة بعدد معين من الرؤوس النووية مراكز المجتمع الرئيسية للدولة المضادّة فإن أية إضافة للأسلحة النووية ستكون بمثابة الغلّة الهامشية المتناقصة وعديمة المعنى. وهكذا على سبيل المثال إذا استطاعت إسرائيل أن تدمر أهداف البنية السكانية والاقتصادية الرئيسية في أي بلد عربي بالإستعانة بعدد من القنابل النووية فإن إضافة رؤوس نووية بما يتجاوز العدد المذكور أعلاه ليست لها أهمية من ناحية تدمير ذلك المجتمع. إن تدمير هذه المراكز يكفي للقضاء على الدولة بوصفها عامل قوة قادراً على تهديد إسرائيل. ولذلك إن القدرة النووية المذكورة تكفي لردع تلك الدولة عن القيام بإجراء

عسكري يعرض إسرائيل للخطر. وثانياً، في المجال النووي إن الهجوم مُفَضّل بصورة حاسمة على الدفاع. لأن إصابة عدد صغير من الأسلحة النووية للطرف المضادّ تكفي لتحقيق أثر التدمير الضخم. وفي الحالة التكنولوجية القائمة اليوم ليست ثمة طريق توقف بها المنظومات الدفاعية، حتى لو كانت متطورة، إيقافاً كاملاً الأسلحة النووية. وذلك بافتراض أن نسبة معينة من الأسلحة المهاجمة تستطيع دائماً أن تتغلغل عبر الستار الدفاعي. يمكن إذن القول إن للهجوم بالوسائل النووية دائماً تفوقاً كاملاً على الدفاع. ونظراً إلى ذلك لا حاجة إلى تكديس منظومات أسلحة نووية هجومية بما يتجاوز المستوى الأدنى المذكور أعلاه لتحقيق الردع الموثوق به. هذا الموقف يتلخص في مفهوم «الردع الادنى». إن الحجة المتطرفة لمدرسة «الردع الأدنى» ساقها في الماضي ماكجورج بوندي[١٥]:

في عالم الزعماء السياسيين الحقيقي، سواء هنا أم في الإتحاد السوفياتي، من شأن القرار الذي يؤدي في أعقابه إلى الإصابة من قنبلة نووية، ولو كانت واحدة فقط في مدينة واحدة في بلد متخذ القرار، أن يعتبر خطأً مأساوياً، والإصابة من عشر قنابل في عشر مدن ستكون كارثة لا سابقة لها في التاريخ؛ ومائة قنبلة تصيب مائة مدينة إن ذلك أمر لا يمكن فهمه.

تعالوا نلتفت مرة أخرى إلى العلاقات بين الدولتين العظميين لندرس مدى حلّ الأسلحة النووية «لمعضلة الأمن». ولا حاجة إلى ذكر أن الدولتين العظميين لم تحلّا هذه المعضلة. وفضلاً عن ذلك، إن ما ينطوي على التناقض الظاهري أن هذه المعضلة ازدادت تفاقماً في السنوات الأخيرة.

أولاً، إن الدولتين العظميين تواصلان بناء قوتهما النووية ـ زيادة كميتها وتحسين نوعيتها. ووفقاً لتقديرات مختلفة، تستطيع الدولتان العظميان أن تحققا الردع المتبادَل المستقر عن طريق قوة نووية على مستوى أكثر انخفاضاً كثيراً من مستوى القوة الموجودة تحت تصرُّفهما. ووفقاً لمذهب «التدمير

المؤكدّ المتبادل» الذي طوّره ماكنمارا، لتحقيق الحد الأقصى من أثر الردع، إن على الولايات المتحدة أن تكون قادرة ـ بعد أن امتصّت ضربة نووية أولى ـ أن تدمر ما بين خُمس ورُبع سكان الإتحاد السوفياتي، وكذلك حوالي نصف القدرة الصناعية السوفياتية. ولتحقيق هذا الأثر من التدمير إن مِن اللازم توفُّر قوة تعادل ٢٠٠ ـ ٣٠٠ من قوة الميغاطن[١٦]. ويذكر فوراً ان التدمير بهذا النطاق، وخصوصاً إذا تمّ في وقت قصير جداً (خلال أيام وربما ساعات أو دقائق أيضاً)، يتجاوز كثيراً المستوى اللازم في الواقع لردع زعامة سوفياتية عقلانية، وذلك حتى لو لم نلجأ إلى التعريف الضيّق المتطرف الذي وضعه ماكجورج بوندي.

ولكن لنفترض جدلاً بأن هناك حاجة إلى أثر تدميري بالحجم المذكور أعلاه. إلى تلك الكمية ينبغي أن تضاف نسبة معينة بسبب إمكانية الأخطاء في سلامة القذائف أو لأن نسبة معينة لا تنفجر، وكذلك بسبب أثر الـ Fracticide[*]. وفقاً لحساب معين، بسبب العاملين الأولين ينبغي أن يضاف حوالي ٢٠ في المائة في حالة الهجوم على المدن (التي هي أهداف كبيرة ولذلك إن مستوى الدقة بخصوصها يمكن أن يكون منخفضاً). وحتى إذا زدنا معامل الأمن زيادة كبيرة وضاعفنا كمية الميغاطن اللازمة فإنه سيكون لدينا ما يعادل ٤٠٠ ـ ٦٠٠ ميغاطن. وها قد كان في سنة ١٩٨٢ تحت تصرف الولايات المتحدة ما يعادل ٣٧٥٢ ميغاطن تقريباً، ثمانية إلى عشرة أضعاف الكمية اللازمة. وفي نفس تلك السنة كان للإتحاد السوفياتي ما يعادل ٦١٠٠ ميغاطن[١٧]. ويمكن الافتراض بأن الإتحاد السوفياتي يحتاج كمية مماثلة من الميغاطن ليصيب الولايات المتحدة إصابة «التدمير المؤكد».

وإذا أُخِذت في الحسبان إمكانية الضربة «النازعة للسلاح» من الجانب الثاني ففي هذه الحالة أيضاً إن الدولتين العظميين مزودتان بترسانة تتجاوز عدة

(*) أثر تدمير قذائف نووية مهاجمة بواسطة تفجيرات نووية لرؤوس نووية أصابت الهدف قبل ذلك بوقت قصير.

مرات حاجات «التدمير المؤكد». وعلى سبيل المثال في ۱۹۸۲ كان للولايات المتحدة على جهاز الإطلاق من الغواصات (SLBM) فقط، وهو جهاز مؤمّن تأميناً تاماً تقريباً من الضربة الأولى السوفياتية، ما يعادل ٧٨٥ ميغاطن. وباقي قوة الولايات المتحدة النووية قُسِّم بين القذائف العابرة للقارات والطائرات القاذفة الاستراتيجية. إن هاتين الفئتين أكثر عُرضة للضربة الأولى، ولكن يمكن الافتراض أن قسماً كبيراً منها من شأنه أن يبقى وأن يستعمل في ضربات نووية.

وثمة طريق آخر لتناوُل هذا الموضوع وهو دراسة عدد الرؤوس النووية. فعلى سبيل المثال كان في تقدير جافري كامب أنه لتحقيق تدمير كامل للمدن الرئيسية الخمس في الإتحاد السوفياتي (والنتائج تكون معادلة تقريباً «للتدمير المؤكد» وفقاً لتعريف ماكنمارا هناك حاجة إلى ٥٤١ رأساً نووياً القوة التدميرية لكل منها تبلغ ٥٠ كيلوطن. وذلك عندما نأخذ في الحسبان الكمية المقتطعة بسبب الأخطاء في حساب المدى وأوجُه فشل أخرى مختلفة وكذلك الدفاع السوفياتي المعين من نوع القذائف المضادة للقذائف التسيارية (ABM)[١٨]. للولايات المتحدة اليوم حوالي ٥٧٢٨ قذيفة نووية تسيارية تطلق من الغواصات (SLBM) ، وكل هذه القذائف من فئات تتراوح من ٤٠ إلى ١٠٠ كيلوطن. والقوة الرئيسية لهذا الأسطول لا يمكن لضربة أولى أن تصيبها. إذن، ودون أن نأخذ في الحسبان القذائف التسيارية العابرة للقارات (ICBM) والقذائف المحمولة على طائرات قاذفة استراتيجية، لدى الولايات المتحدة القوة غير الممكن أصابتها تماماً في واحدة من الأذرع الثلاث للأسلحة النووية الاستراتيجية، قوة تتجاوز خمسة أضعاف(*) مستوى «التدمير المؤكد» اللازم وفقاً لماكنمارا، وهذه القوة تعتمد على تقديرات متحفظة جداً.

إن الولايات المتحدة أقامت مخزوناً من القذائف النووية الاستراتيجية

(*) ظاهرياً هذه القدرة عشرة أضعاف، ولكن بافتراض أنه لا يوضع في مواقع الاطلاق في المحيطات في أي وقت من الأوقات إلا نصف أسطول الغواصات ينبغي أن نضيف إلى هنا مُعامل ٠,٥.

بلغ مجموعها في ١٩٨٤ وفقاً لأحد التقديرات ١١,١٤٠ قذيفة نووية استراتيجية؛ بينما أقام الإتحاد السوفياتي مخزوناً يبلغ حوالي ٨,٧٠٠ قذيفة استراتيجية(**). هذه كمية تتجاوز عشرة أضعاف تقريباً ما يمكن أن يوصف بأنه مستوى مرتفع جداً من الردع النووي القائم على استراتيجية تحديد المدى «ضد المدن». لهذه الكمية الكبيرة قدمت طبعاً تفسيرات كثيرة ومختلفة، وإنني أتوقف عند قسم منها على الأقل في أماكن مختلفة من هذا الكتاب. ولكن بصورة رئيسية يبقى تقريرنا الرئيسي وهو أن الدولتين العظميين لا تعتبران الأسلحة النووية أسلحة «غير تراكمية». وعلى العكس من ذلك، فإنهما تعتبران أن من اللازم لزوماً حيوياً الإضافة الدائمة إلى القوة النووية وتحسينها النوعي من أجل التغلّب على الشعور الأساسي بعدم الأمن المتبادل.

إن الشعور بعدم الأمن يتخذ مظاهر أخرى تسهم في «معضلة الأمن». أولاً، هناك الخوف من ضربة نووية أولى «ضد القوة». ومرة أخرى سنتناول ذلك من وجهة النظر الأمريكية (بالرغم من أنه يتجلى أيضاً في السلوك السوفياتي). من أجل ضمان مُعَوَّلية الضربة النووية الثانية قامت الولايات المتحدة بعدة تطويرات متوازية. وكان أهم تطوير وأشد التطويرات حسماً إقامة الغواصات النووية الاستراتيجية، أي الغواصات الحاملة لقذائف ذات رؤوس نووية (SLBM)، وهي ذات مدى يكفي للوصول من نقاط مختلفة في المحيطات والبحار إلى كل الأهداف في الإتحاد السوفياتي. وكما ذكر أعلاه، حوالي نصف أسطول الغواصات الحاملة للقذائف النووية يوجد بصورة دائمة في البحار، وتتمّ حمايته إلى حد كبير من هجمات سوفياتية من أنواع مختلفة. والنصف الكائن في الموانىء الأُمّ مُعرّض طبعاً لهجوم مفاجىء نووي. والسوفيات، من ناحية ثانية، لا يضعون بصورة دائمة في مواقع الإطلاق في البحار والمحيطات المختلفة إلا حوالي ١٥ في المائة من أسطول القذائف

(*) ثمة تقدير آخر يذكر ١٠,٦٠٠ «شحنة متفجرة» أمريكية و٩,٨٠٤ «شحنات متفجرة» سوفياتية.

التسيارية المطلقة من الغواصات (SLBM) التابع لهم ويتعلق الأمر بمشاكل فنية ولـوجستية (سَـوقية) واجهها الأسطول السـوفياتي. وثمـة تطويـر آخـر وهـو تقليد الحُفَر التي توضع فيها القذائف العابرة للقارات. وكانت ثمة طريقة ثالثة، وهي الوضع الدائم لجزء من الطائرات الحاملة للأسلحة النووية في الجو أو في حالة التأهب العالي التي تمكنها من الإنطلاق من قواعدها عندما يصل تحذير من هجوم نووي وشيك قبل إصابة القواعد. وبذلك نشأت قوة ضربة نووية ثانية ذات مستوى تأكد مرتفع. وعلى الرغم من ذلك تمرّ الولايات المتحدة بفترة قلق كبير بسبب ما تُسمّى «نافذة إمكانية الإصابة». لقد قيل إن للقذائف السوفياتية العابرة للقارات قدرة كبيرة على تدمير القذائف الأمريكية التسيارية العابرة للقارات (ICBM) ، إذا أُطلِقت الأولى بصورة مركّزة إزاء الأخيرة. والسبب في ذلك هو أن قسماً كبيراً من القذائف القارّيّة السوفياتية مزوّد بعدد من الرؤوس النووية المنشطرة. ولو لم يطلق أيضاً إلا قسم من القذائف السوفياتية فإن الرؤوس المركبة عليها تكفي لتدمير القذائف الأمريكية التسيارية العابرة للقارات (ICBM) .

ومقابل هذه الإمكانية سيقت عدة حجج، ذكر قسم منها قبل ذلك في سياقات أخرى، ولكننا سنعود إليها هنا. ونؤكد أن حجة «نافذة إمكانية الإصابة» لا تتعلّق بالقذائف التسيارية العابرة للقارات.

أولاً، يوجد لاتماثُل كبير بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي في كل ما يتعلق بالتقسيم الكمي للرؤوس النووية بين الأذرع الثلاث الرئيسية: القذائف العابرة للقارات، والغواصات النووية والطائرات القاذفة الاستراتيجية. من الـ ١١,١٤٠ رأساً أمريكياً إن الغالبيـة الكبيرة مـركبّة على الغـواصات (٥,٧٢٨) وعلى الطائرات القاذفة الاستراتيجية (٣,٣٨٠). ولا تركبّ على القذائف العابرة للقارات إلا الأقلية (٢,١٣٢). ومقابل ذلك، من الـ ٨,٧٠٠ رأس سوفياتي إن الغالبية مركبة على القـذائف العابـرة للقارات (٥,٨٠٠)، والأقلية على الغواصات (٢,٥٠٠) والطائرات القاذفة الاستراتيجية (٤٠٠).

إن التركيز على إمكانية إصابة القذيفة الأمريكية العابرة للقارات، دون تناوُل الذراعين الاستراتيجيتين الآخرين، يشوّه الواقع. إذ لو تمّ أيضاً نظرياً تدمير جميع القذائف العابرة للقارات بضربة واحدة فسيبقى لدى الولايات المتحدة حوالي ٩٠٠٠ رأس نووي مركب على الغواصات والطائرات القاذفة الاستراتيجية. وفضلاً عن ذلك، لتحقيق الحد الأقصى من الأثر تشمل الضربة النووية السوفياتية الأولى - كما يمكن الافتراض - تقريباً كل الرؤوس المركبة على القذائف السوفياتية العابرة للقارات. ولدى إنهاء هذا الهجوم تبقى الولايات المتحدة متمتعة بتفوق كبير جداً على الإتحاد السوفياتي من ناحية الرؤوس النووية.

وأيضاً إذا بقينا في مجال القذائف العابرة للقارات ثمة شكّ كبير في أن تستطيع حقاً ضربة أولى سوفياتية أن تقضي على كل القذائف الأمريكية. فثمة عوامل مختلفة، عوامل الدقة والمعوّلية وأثر الـ Fracticide ، تعوض بصورة كبيرة عن قوة الضربة الأولى النووية السوفياتية.

فعلى سبيل المثال كان في تقدير ستاينبرونر وغروين في ١٩٧٦ بأنه حتى بعد قيام السوفيات بضربة أولى قصوى فلن تتم إصابة نسبة معينة من القذائف الأمريكية العابرة للقارات وستكون القذائف بتلك النسبة قادرة على المشاركة في ضربة ثانية مضادة[٢٠].

وهكذا إن حجة «نافذة إمكانية الإصابة» لا تثبت في الإختبار. ويبدو بجلاء أن للدولتين العظميين توجد وستبقى موجودة قوة ضربة ثانية يُعوَّل عليها وتتجاوز إمكانيتها إلى حد كبير المطالبة (البعيدة في حد ذاتها) بتحقيق أثر «التدمير المؤكد المتبادل» (MAD) . ولكن يتضح، وهنا يكمن التناقض الظاهري، أن الافتراض بشأن «عدم التراكم» لا يقبله متخذو القرارات السياسيون والاستراتيجيون في الولايات المتحدة (وفيما يبدو في الإتحاد السوفيات أيضاً)، وإن الدولتين العظميين تنهجان طرقاً مختلفة من أجل التغلّب على مشاكل ما كانت تكون قائمة لو فهمت زعامة هاتين الدولتين أن الأسلحة

النووية غير تراكمية. وهكذا في المجال النووي تقف الولايات المتحدة على عتبة وضع قذائف إم إكس، وتواصل إنتاج ووضع غواصات ترايـدنت وتنتج الطائرة القاذفة الاستراتيجية بي ١. وفي النهاية دخلت الولايات المتحدة في ميدان البحوث والتطوير «للقتال الفضائي» («حرب الكواكب»). وذلك كله يقع في مجال الأسلحة الاستراتيجية العابرة للقارات. إن التطوير الأخير يكمن فيه، إذا استمر، خطر القلاقل الكبيرة لمفهوم الردع القائم على تفوق الهجوم على الدفاع. وفي مجال الساحة الأوروبية تضع الولايات المتحدة قذائف بيرشنغ ٢ والقذائف التسيارية. ويقوم الإتحاد السوفياتي أيضاً بالتحديث الدائم لمنظومات أسلحته. وعلى سبيل المثال التجارب على قذائف عابرة للقارات، وهي القذائف المتحركة من طراز إس إس - إكس - ٢٥ وإس - إس - إكس - ٢٤. ولا حاجة إلى إضافة معدل نمو القدرة النووية الاستراتيجية السوفياتية، في سنوات الستين والسبعين، ووضع قذائف إس إس - ٢٠ على الساحة الأوروبية. بينما يضع الإتحاد السوفياتي في مجال الغواصات غواصات تايفون. إن معدل زيادة ترسانات الدولتين العظمَيين كان سيكون بالتأكيد أسرع لولا إبرام اتفاق سولت الأول وسولت الثاني.

وثمة ما يضاف بشأن «حرب الكواكب». إن هذه المحاولة الأمريكية لأن يتم بمرور الوقت تطوير قدرة دفاعية كاملة ضد قذائف مهاجمة سوفياتية تشهد مرة أخرى بأن مفهوم توازن الردع النووي المستقر القائم على تفوّق الهجوم وقوة الضربة الثانية لا يفي بحاجات الولايات المتحدة في نظر متخذي القرارات الأمريكيين، أو على الأقل في نظر مجموعة منهم. وراء «المبادرة الاستراتيجية الجديدة» يكمن قصدان: تحقيق تفوّق نووي كامل على الإتحاد السوفياتي، والحيلولة الكاملة دون ضربة نووية أولى سوفياتية. إن هذين القصدين ينبعان من اعتبار الأسلحة النووية تراكمية وأيضاً ممكنة الاستعمال العسكري في علاقات الدولتين العظميين.

هناك تردّدات كبيرة في الدولتين العظميين فيما يتعلق بقدرة الأسلحة

النووية على حل «معضلة الأمن» في سياق الأسلحة النووية نفسها. ليس ذلك فحسب ولكن أيضاً تصبح هذه الترددات حاسمة في المجال العام، مجال القوة العسكرية والأمن. ولذلك توجّه الدولتان العظميان أنفسهما إلى مواصلة زيادة وتحسين قوتهما العسكرية التقليدية. وهذه القوة ضرورية بالنسبة إليهما لسببين يتعلق الواحد منهما بالآخر. السبب الأول هو التهديد المباشر من جانب القوة التقليدية للخصم. هذه المسألة تركّز على أوروبا بصورة رئيسية. هنا، وخصوصاً على «الجبهة الوسطى»، أي الخط الفاصل بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، يحرص التحالفان، حلف ناتو وحلف وارسو، على مواصلة تعزيز قوتهما التقليدية. إن الجانبين يوجه كل واحد منهما هذا التعزيز إلى تعزيز القوة العسكرية الحاصلة عند الجانب الآخر. وتحصل زيادة دائمة (رغم أنها ليست مثيرة) في حجم القوات الشرقية والغربية، وإجمالاً خلال العقدين الأخيرين زاد الإتحاد السوفياتي على الدوام أفضليته النسبية، رغم أن تلك الزيادة لم تكن مثيرة[٢١]. وكذلك يحدث طول الوقت تحسين لنوعيات منظومات الأسلحة التقليدية للجانبين.

والسبب الثاني في زيادة وتحسين القوات التقليدية يتعلق بإمكانية المنافسات في أرجاء «العالم الثالث»؛ وفي تلك المنافسات إن من المحتمل أن تواجه دولة عظمى واحدة الأخرى وكذلك قوات إقليمية من أنواع مختلفة. وفي هذا السياق ينبغي أن نذكر التمييز المعروف بين «الدولة العظمى» و«الدولة العظمى العالمية». هذان المفهومان متعلقان بحالات القوة العسكرية واستعمالها. «الدولة العظمى» هي الدولة المتمتعة بقوة نووية ذات ضربة ثانية (قوة نووية ذات قدرة على التدمير المؤكد) إزاء الدولة العظمى الثانية وكذلك إزاء كل دولة أو ائتلاف نووي آخر. أما «الدولة العظمى العالمية» فهي الدولة التي لديها القدرة على الوصول العسكري التقليدي إلى جميع أجزاء العالم.

وينبغي أن نذكر أنه حتى السنوات الأخيرة (ولحد معين اليوم أيضاً) لم تكن دولة عظمى عالمية بكل معنى الكلمة إلا الولايات المتحدة وذلك بسبب

تفوقها في فئات معينة من القوة البحرية، وبسبب تفوقها من حيث قوة النقل الاستراتيجية الجوية، وفي النهاية بسبب قدرتها على استعمال مجموعة كبيرة من القواعد الجوية والبحرية في كل أجزاء العالم. وتعوّق الإتحاد السوفياتي عن اللحاق بالولايات المتحدة، وبدءاً من منتصف سنوات الستين بدأ الإتحاد السوفياتي بمجهود كثيف لبلوغ ذلك المركز أيضاً. وعلى سبيل الجملة الاعتراضية ينبغي أن نضيف أنه بدءاً من بداية سنوات الثمانين يمكن إدراك انحسار في المجهود السوفياتي بهذا الاتجاه. ومقابل ذلك زادت الولايات المتحدة من جهودها في هذا الاتجاه اعتباراً من أواخر سنوات السبعين. إن الدولتين العظميين تخصصان مجهوداً كبيراً بشأن القوات التقليدية من أنواع مختلفة للإستجابة لتحديات سياسية واستراتيجية وعسكرية في أرجاء العالم.

إن من الواضح أن الدولتين العظميين (ومرة أخرى الولايات المتحدة قبل الاتحاد السوفياتي) تعتبران النظام الدولي برمته منطقة لمصالحهما القومية الحيوية. وفضلاً عن ذلك، إن أي فشل في هذا المجال يُعتبر ـ أحياناً عن خطأ ـ نجاحاً للدولة العظمى الثانية وأذى خطيراً للمصالح القومية. وحتى لو لم يؤدِ ذلك الفشل إلى الارتفاع في نفوذ الدولة العظمى الثانية فإن مع ذلك يُفَسَّر بأنه إصابة لتوازن القوى العالمية. فمثلاً، إن الثورة الخمينية في إيران أدّت إلى انحسار النفوذ الأمريكي في ذلك البلد. وفي أعقابها لم يزدد النفوذ السوفياتي هناك. ومع ذلك نشأ بسرعة المفهوم الذي مؤداه أن انحسار النفوذ الأمريكي عن إيران معناه زيادة النفوذ السوفياتي. وهكذا على الرغم من أن النظام القائم بين الدولتين العظميين ليس «لعبة مبلغ الصفر» فإنه يعتبر كذلك.

وكما ذُكِرَ أعلاه من أجل الدفاع عن مصالح الدولتين العظميين العالمية فإنهما تزيدان قدرتهما على التدخل العسكري في مناطق مختلفة من العالم. وعلى ذلك توجد في الولايات المتحدة موافقة قومية من الحزبين. وفي هذا الإطار، مثلاً، أُقيمت «قوة الانتشار السريع» التي غايتها الرئيسية التدخل في الخليج الفارسي، ولكن إن من الممكن استخدامها أيضاً في مناطق أخرى من

العالم. إن زيادة ميزانية الأمن الأمريكية في السنوات الأخيرة، والميزانية التي وضعت خطتها للسنوات القريبة كبيرة جداً. إن موارد كثيرة من تلك الميزانية مخصصّة لزيادة وتحسين القوات التقليدية، وكذلك النووية.

وهكذا إن منطق التواجد وإمكانية الوصول والنفوذ العالمية يتجاوز حدود المنطق النووي. إن المنطق الأول يستلزم زيادة القوات التقليدية والتصدي لتحديات أمنية من أنواع مختلفة. إن من الواضح أن «معضلة الأمن» قائمة هنا أيضاً. إن زيادة القوة التقليدية للدولة العظمى المخاصِمة، وخصوصاً زيادة قدرتها على التدخل، تُوجِد الحاجة إلى زيادة القوة التقليدية للدولة العظمى الأولى.

وثمة مسألة مبدئية أخرى متعلقة بوجود أبعاد معيّنة من «معضلة الأمن» عندما تتصرف الدولتان العظميان بوصفهما دولتين عظميين عالميتين. إن قسماً من النظام الدولي نووي، والقسم الآخر تقليدي. والدولتان العظميان إذ تضطلعان بوظيفتهما بوصفهما دولتين عظميين عالميتين تعملان على مستويين أو على بُعدين في نفس الوقت: على المستوى النووي وعلى مستوى الأسلحة التقليدية. وكما ذُكِرَ سابقاً تبقى «المعضلة الأمنية» على المستوى النووي أيضاً؛ وهذه المعضلة تبقى بالأحرى على مستوى الأسلحة التقليدية. وحينما يكون نظام دولي نووياً وتقليدياً معاً تنساب ضائقات ومخاوف أمنية من البُعد التقليدي إلى البُعد النووي، وهذه الضائقات والمخاوف تزيد من حدة معضلة الأمن القائمة، على أية حال، في البُعد النووي.

ومن اتجاهات أخرى أيضاً يبقى بروز «المعضلة الأمنية» في العلاقات بين الدولتين العظميين قائماً. إن الدول، في محاولاتها الفاشلة لتذليل «المعضلة الأمنية»، بحثت عن طرق لزيادة قوتها العسكرية، عن طريق سباق التسلح أو عن طريق إقامة ائتلافات عسكرية. ولكن الدولتين العظميين احتاجتا إقامة ائتلافات عسكرية أوسع فضلاً عن سباق التسلح النووي والتقليدي، وبذلك واصلتا المحافظة على نمط علاقات مركزي كان قائماً في العهد السابق

للعهد النووي. وهكذا يقوم التحالفان العسكريان الكبيران - ناتو ومعاهدة وارسو - الواحد إلى جانب الآخر، أو الواحد قبالة الآخر.

إن من الصحيح، كما قرر كينيث فالتز (وغيره)، أن أساس وجود هذين التحالفين هو مظلة الردع النووي التي تمنحها الدولة العظمى النووية الحامية. ولكن الدولة العظمى تحتاج موارد الدول المتحالفة معها، وهذه الدولة تعتبر بالتأكيد سقوط تلك الدول أمراً خطيراً. وفضلاً عن ذلك، إن بداية التحالفين لا تكمن في المنطق النووي ولكنها تنتمي إلى العهد السابق للعهد النووي. لقد أقيمت منظمة حلف شمالي الأطلسي (ناتو) خوفاً من العدوان السوفياتي وبسبب الحاجة إلى الدفاع الأمريكي. ولكن في سنة ١٩٤٩ اعتُبر ذلك الدفاع أولاً وفي المقام الأول دفاعاً بالأسلحة التقليدية. ويُذكر أن فكرة الردع النووي نشأت في بداية سنوات الخمسين، أما منظمة حلف شمالي الأطلسي فقد أقيمت في ١٩٤٨ - ١٩٤٩. أما فيما يتعلق بحلف وارسو فإن إقامته تتعلق بدوافع استعمارية روسية تقليدية (بالاقتران برغبة النخبات الشيوعية المسيطرة على الدول التابعة في مواصلة السلطة) أكثر من تعلقها بالمنطق النووي. ها إذن إن عناصر تقليدية وعناصر تنتمي إلى العهد السابق للعهد النووي كانت مشاركة في إقامة التحالفين وفي مواصلة وجودهما أيضاً. ومن ناحية المنطق النووي الصرف أمكن للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يتخليا عن التحالفين، وأن ينكمشا لأغراض حاجات الدفاع عن نفسيهما إلى «قلعة أمريكا» و«قلعة روسيا»، وألا يحتاجا على الإطلاق إلى دول متحالفة. ولكن هذه الميول الإنفصالية التي يمكن أن يعززها تعزيزاً كبيراً منطق الردع النووي رفضتها الدولتان العظميان رفضاً حازماً.

وإلى جانب الأسباب السياسية الواضحة ثمة أيضاً تقدير بأن التحالُف العسكري يسهم في أمن الدولتين العظميين - وبعبارة أخرى في العهد النووي أيضاً يعتبر الأمن أنه يتعزز نتيجة للتزايد المتراكم لقدرات عسكرية من أنواع مختلفة. إن استمرار وجود تحالفات عسكرية ومحاولة الدولتين العظميين

الدائمة للعمل في النظام الدولي على نحو واسع ولمنع زيادة نفوذ الخصم يشهدان بأن «معضلة الأمن» لم تَحل من هذا الاتجاه أيضاً.

إستمرارية بُعد الفوضى في شرق أوسط نووي

لقد أشرنا إلى استمرارية بُعد الفوضى و «معضلة الأمن» في النظام العالمي. ويبدو أن الأمور منطبقة أيضاً على شرق أوسط نووي. سنناقش أولاً بضع خصائص مميزة لنظام الشرق الأوسط، وهي خصائص ذُكرت في بداية الفصل وتُسهم في استمرارية هذين البُعدين في محيط نووي أكثر من استمراريتها في النظام القائم بين الدولتين العظميين.

وثمة أربعة جوانب رئيسية لنظام الشرق الأوسط تؤثر في هذا الاتجاه: استمرارية الصراعات القائمة بين الدول على محاور مختلفة؛ وعدم الاستقرار الداخلي في الكثير من دول المنطقة؛ والميل إلى انقلابات عسكرية؛ والتوتر الاجتماعي النابع من عمليات التحديث ومن رد الفعل الأصولي عليها؛ وفي النهاية، البُنْيَة المتعددة الأقطاب للنظام.

إن كل واحد من هذه الجوانب معروف ومألوف. وعلى الرغم من ذلك إن من المفيد أن نتوسع قليلاً في الكلام عنها. إن استمرارية الصراعات القائمة بين الدول في الشرق الأوسط تنبع من وجود دول كثيرة في المنطقة، ومن أن قسماً منها يتبّع سياسة خارجية نشيطة تسعى إلى زيادة نفوذها السياسي والعسكري. وفي مجرى الحديث سنعود إلى مسألة الائتلافات في العالم العربي وإلى الباعث على الاستمرار في منظومات دولية. وهنا نكتفي بالملاحظة التالية: وجود واستمرارية الصراعات بين الدول هما من الخصائص الأساسية لنظام الشرق الأوسط الحديث ومن الصعب أن يدور في الخاطر ألاّ يتغيّر هذا الجانب في ظروف نووية ناهيك عن إزالته. وعلاوة على ذلك، إن هذه الصراعات التي لها جذور في مصالح دولية متعارضة لها أحياناً قريبة خصائص عقائدية تسهم في زيادة حدتها (بالرغم من أن وظيفتها بصورة عامة

ثانوية بالمقارنة بالمنافسة على مواقع النفوذ).

وكذلك يوجد توتّر داخلي عميق بين تبلور «الدولة القومية» في الشرق الأوسط، ومنحيين يضغطان على هذه الدولة من اتجاهين متعارضين: استمرار بروز النزاعات على المستوى الطائفي والديني داخل الدولة القومية، ومناحي الوحدة الإسلامية والوحدة العربية. وبإلقاء نظرة عامة يبدو أن «الدولة القومية»، بوصفها طرازاً لصياغة العلاقات السياسية بين الفرد والمجموع الذي يعيش الفرد داخله، تتغلّب، في نهاية الأمر، على هذه الضغوط المزدوجة. ومع ذلك، في عدد من الدول، مثل لبنان(الذي يشكّل مثالاً على الدولة التي انهارت نتيجة للإنقسام الداخلي) وسورية والعراق، إن الدولة القومية تتعرض لهذه الضغوط، وخصوصاً للإنقسام العرقي والديني الداخلي. وفي الأردن أيضاً هناك انقسام بين العنصر «الأردني» والعنصر «الفلسطيني»، ولكن خُفِّفت حدة هذا الانقسام بمرور السنين. في هذه الظروف لدى دول متخاصمة انغراء قوي باستغلال هذه الانقسامات الداخلية من أجل تحقيق المزايا. وبعبارة أخرى إن الانقسام الداخلي يصل مستوى العلاقات بين الدول ويزيد من حدتها. وينبغي أن يُفترض أنه حتى يسود نهائياً طراز الدولة القومية (وأنا أميل إلى الافتراض بأن هناك عملية سريعة بهذا الاتجاه) سيستمر الانقسام الداخلي في زيادة تفاقُم الصراعات القائمة، على أية حال، بين الدول.

إن الانقسام الداخلي يُسهم في عدم الاستقرار في بضع دول في المنطقة، ويُلزم الأنظمة الحاكمة بتأكيد القوة العسكرية بوصفها أداة للسيطرة الداخلية. ويزيد ذلك الانقسام أيضاً مخاوف الصفوات الحاكمة من محاولات ضمّ الضغط الخارجي إلى الضغط الداخلي على إطار الدولة. إلى هنا يعود البروز الكبير للأنظمة العسكرية في المنطقة. فينبغي لهذه الأنظمة أن تقوّي الجيش الذي يشكل «مجال اختيارها» السياسي. ويتعين عليها أن تدفق عليه على الدوام موارد تُخَصّص جزئياً لحيازة منظومات أسلحة جديدة، وبذلك تُسرع بسباق التسلح. وهذه المسألة تزيد بالضرورة من خطورة «المعضلة الأمنية» التي تواجهها دول المنطقة كلها.

إن التوتر الإجتماعي الداخلي وردّ الفعل الأصولي على عمليات التحديث يزيدان هما أيضاً من خطورة بُعد الفوضى في المنطقة. وفضلاً عن ذلك هذه عمليات ليست حسّاسة على الإطلاق إزاء الأسلحة النووية بجوانبها المختلفة. أولاً، إن ردّ الفعل الاجتماعي المتطرّف على عمليات التحديث، وهو رد الفعل الذي ينشأ في أماكن مختلفة من العالم الثالث والشرق الأوسط، يحدث داخل الدولة. وعلى هذا المستوى إن منطق الأسلحة النووية ووعي الأثمان النابعة من الفوضى بين الدول في ظروف حيازة الأسلحة النووية ليسا قائمين وليس وثيقي الصلة بالموضوع. إن ثورة الخميني، مثلاً، كانت ستنشب أيضاً في ظروف حيازة أسلحة نووية إيرانية. إن الطريق لمنع حدوث ثورة من هذا النوع يتعلق باتباع سياسة إجتماعية معيّنة أو بإدارة الأمن الداخلي بصورة فعّالة. وليست للأسلحة النووية صلة بذلك. ولذلك، في حالة نشوء الظروف لردّ فعل أُصولي عنيف على عمليات التحديث فإن كل موضوع الأسلحة النووية لن يكون من العوامل المؤدية إلى رد الفعل. ولكن عندما تحدث مثل هذه العمليات الثورية، على الأقل في المراحل الأولى لنجاحها، فإنها تُسهم في تفاقم بُعد الفوضى الإقليمية. ثانياً، إن الأنظمة الثورية الأصولية على غرار نظام الخميني أو بشكل آخر مثل نظام القذافي تميل إلى تصدير الثورة إلى خارج الدولة. وهذا الأمر يؤدي بالضرورة إلى تصادمات بين الدول وإلى الميل إلى استعمال العنف العسكري. والمثال المفيد هو نشاط القذافي تجاه تشاد والسودان ومصر، والأكثر من ذلك تأييده لمنظمات الإرهاب المختلفة في العالم. وثمة مثال أقوى يوفره نظام الخميني وتعنته في مواصلة الحرب العراقية الإيرانية بالاقتران بوضع شروط متطرفة لإيقافها.

ومع ذلك فيبدو أن التوجُّه الأُصولي الديني المتطرف ليس متغيراً حاسماً في سياسة الدولة الخارجية عندما يتعارض مع مصالحها المركزية. فالقذافي ونظام الخميني يحاولان في المقام الأول توسيع نفوذ ليبيا وإيران بوصفهما دولتين. فمثلاً في حالة إيران ينبغي أن يُذكر أن الحرب شنّها العراق ولم تشنها إيران. وثانياً، إن نظام الشاه دأب فعلاً على السعي إلى زيادة نفوذ إيران

الإقليمي، وكان التصادم بين إيران والعراق ممكناً منذ سنوات كثيرة.

ولكن التوجُّه الأصولي الديني المتطرف يزيد من تفاقُم الحالة الدولية في الشرق الأوسط بالطرق التالية: في المقام الأول، في فترة إقامة النظام الثوري وفي مراحله الأولى يميل إلى تصدير الثورة إلى دول مجاورة، وبذلك يسبّب حدوث نزاعات بين الدول؛ وثانياً، إنه يضيف إلى مصالح الدولة لون الرسالة التخليصية. وبذلك يبرّر اتباع السياسة الخارجية النشيطة، والعدوانية أحياناً، ويحفّز عليها؛ وثالثاً، إن الأنظمة الثورية المتطرّفة التي تمثل عقائد ذات شُحنة تخليصية متطرفة توجهها جزئياً اعتبارات لا تتأثر تأثراً يستحق الذكر بثمن أنشطتها. فلدى هذه الأنظمة استعداد لتحمُّل الثمن الباهظ إذا عزز نشاط من الأنشطة مصالح الثورة والدولة. ولذلك، حتى لو واصل النظام الثوري في الحقيقة اتباع سياسة خارجية حازمة وطموحة اتبعها النظام السابق فإنه يفعل ذلك وهو مستعد لأن يدفع ثمناً أكثر بَهْظاً من أجل تحقيق أهدافه السياسية.

نرى إذن وجود اتجاهات أُصولية تُسهم وتواصل الإسهام في بُعد الفوضى في نظام العلاقات بين الدول في الشرق الأوسط، حتى في ظروف الأسلحة النووية.

إن استمرارية بُعد الفوضى تؤدي إلى نتيجتين: أولاً، إن الأسلحة النووية لن تكون مهمة في حلّ الصراعات والنهوض بعمليات الحل التوفيقي السياسي: الصراعات السياسية المختلفة تكون قائمة على السياسة الخارجية النشيطة لدول مختلفة، من ناحية واحدة، وعلى التوترات المختلفة المذكورة، من ناحية ثانية. ثانياً، القوة العسكرية واستعمالها سيبقيان عاملاً مركزياً في العلاقات الدولية في المنطقة.

وثمة حجة تذهب مدى أبعد، وهي أن الأسلحة النووية من المحتمل أن تزيد من تفاقم العلاقات السياسية. ويبدو أنه في معظم الحالات لا يوجد سبب منطقي لذلك، ولكن هذه الحجة يمكن أن تكون صحيحة في الحالة التالية: إذا اقتنع متخذو القرارات بأن الأسلحة النووية تشكلّ بديلاً من الجهود للتوصلّ

إلى حل توفيقي سياسي يخفّف من شدة النزاعات بين الدول. وأحياناً حقاً ثمة دافع كذلك في الحجج باستقرار الردع النووي بين الدولتين العظميين.

إنِ استمرارية «معضلة الأمن» تسبّب عدم الأمن الدائم في المنطقة. ولذلك إن الأسلحة النووية لن تمنع سباقات التسلّح بالأسلحة التقليدية والنووية ولن تمنع إقامة ائتلافات عسكرية. ويُذكر على سبيل الجملة الاعتراضية أن هناك طرقاً لإضفاء طابع الإعتدال على الفوضى وعلى عدم الأمن الكامنين في «المعضلة الأمنية[٢٢]». ولكن يبدو أنه في نظام الشرق الأوسط لن تكون الأسلحة النووية في أحسن الحالات ذات صلة بـ «المعضلة الأمنية». وقوة هذه المعضلة ستقلّ ـ إذا قلّت على الإطلاق ـ نتيجةً لإجراءات أخرى في المجال السياسي والاستراتيجي (انظر فيما يتعلّق بذلك الفصل الثامن).

ومهما يكن الأمر ثمة أسباب أخرى تعزّز التقدير بأن بُعد الفوضى و «معضلة الأمن» المشتقة منها سيستمران في الشرق الأوسط في ظروف نووية أيضاً. ومرة أخرى سندرس ذلك بالمقارنة بنظام العلاقات بين الدولتين العظميين. أولاً، إن دخول الأسلحة النووية في النظام القائم بين الدولتين العظميين حدث في خلفية تاريخية تختلف تماماً عن الخلفية التاريخية للشرق الأوسط. لقد كانت الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي دولتين متحالفتين عند ظهور الأسلحة النووية في أواخر الحرب العالمية الثانية. ولن يكون الأمر كذلك عندما تدخل الأسلحة النووية في الساحة الإسرائيلية العربية. وفضلاً عن ذلك، في خلفية الإنتشار النووي في الشرق الأوسط لا توجد حرب هائلة كما كانت الحرب العالمية الثانية ـ وهي حرب قلّلت إلى حد بالغ الإستعداد لاستخدام الأداة العسكرية في حرب كبيرة. وفي النهاية نتيجةً للحرب العالمية الثانية حققت الدولتان العظميان مكاسب سياسية كبيرة جداً وأصبحتا الدولتين القائدتين في العالم. وهذه المكاسب قلّلت استعدادهما للدخول فوراً في حرب أخرى. وفيما يبدو أن ذلك أيضاً لن يكون قائماً في شرق أوسط نووي.

وفضلاً عن ذلك إن دول الشرق الأوسط الموجودة اليوم في حالات النزاع

غالبيتها تتاخم الواحدة منها الأخرى وهي في احتكاك مباشر ومستمر. وكذلك الأمر في علاقات إسرائيل بدول المواجهة العربية، وكذلك الأمر في العلاقات بين العراق وسورية، والعراق وإيران، وكذلك الأمر في العلاقات بين مصر وليبيا وليبيا والسودان. كل هذه تسهم في استمرار بُعد الفوضى. وهذه قد تتجلّى في جملة أمور في وجود العنف على مستوى دون مستوى الحرب. وهو على أية حالة من الحالات من خصائص نظام الشرق الأوسط. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى رفع مستوى الإحتكاك وإلى إيجاد إمكانية التصعيد الدائمة. وكل ذلك يخالف مخالفة تامة الحالة القائمة بين الدولتين العظميين.

وكذلك توجد مطالب متبادلة إقليمية بين دول مختلفة في المنطقة، وهي مطالب تتعلّق بأرض قومية مباشرة (وليست أرض دول حليفة). هنا أيضاً يختلف الأمر إلى حدٍ حاسم عن الحالة القائمة بين الدولتين العظميين.

شرق أوسط نووي: الردع إزاء القتال

إن مركزية بُعد الفوضى في الشرق الأوسط في ظروف الأسلحة التقليدية ستستمر أيضاً في شرق أوسط نووي. وفي ذلك تسهم مسألة أخرى متعلقة بمفهوم طابع الأسلحة النووية: بوصفها أسلحة رادعة فقط أم بوصفها أسلحة لها أيضاً استعمالات عسكرية بالفعل والواقع. هذه المناقشة تتجاوز بُعد الفوضى وتستلزم القيام بدراسة مفصلَة. ولكن الحجج التي ستساق خلال هذه الدراسة لها علاقة وثيقة أيضاً بمشكلة الفوضى في العلاقات بين الدول في الشرق الأوسط النووي.

ذكرنا قبلاً أن النظرة إلى الأسلحة النووية باعتبارها أسلحة رادعة نشأت بصورة تدريجية. لقد أمست تلك النظرة حقاً أساس استقرار توازن الردع النووي. وثمة مَنْ يخالف هذا التقرير، وسنعالج ذلك في سياق الحديث، ولكن هذا التقرير يشكل منطلقاً للمناقشة التالية.

وإزاء هذا الموقف توجد مواقف أخرى إزاء الأسلحة النووية. إن القاسم

المشترك لكلها هو أنها تعتبر الأسلحة النووية أداة قتالية لها استعمالات سياسية واستراتيجية وعسكرية.

لهذه النظرة إلى السلاح النووي أربعة جوانب مختلفة: أولاً، اعتبار السلاح النووي أداة للقسر لتحقيق أهداف سياسية عن طريق التهديدات، أو استعمال السلاح النووي باعتباره أداة للضغط السياسي (فضلاً عن الردع) في حالات أزمة دولية. وثانياً، إمكانية استعمال السلاح النووي التكتيكي في ميدان القتال في المستقبل. وثالثاً، استعمال السلاح النووي في ضربة أولى ضد منظومات نووية تابعة للخصم بغية القضاء على قوته النووية. وفي النهاية، الإمكانية المتطرفة جداً، وهي استعمالها من أجل تدمير مجتمع الخصم بضربة أولى، أو إلحاق ضرر بالغ بالهدف لإخضاعه. وهذه الإمكانية الأخيرة استعمال كلوزفيتسي جلي للسلاح النووي. وفيما يلي سنعالج قضية القسر وكذلك النظرة العامة إلى السلاح النووي بوصفه أداة قتالية. إن قضية السلاح النووي التكتيكي ومذاهب الضربة الأولى «ضد القوة» سنعالجها في الفصل السابع.

إن هذه النظرة إلى السلاح النووي يمكن أن تنبع من عوامل كثيرة: تأثير تقليد استراتيجي سياسي سابق للعهد النووي؛ وعدم فهم طابع السلاح النووي؛ وأسباب بنيوية للنظام القائم بين الدول؛ وأسباب استراتيجية وعقائدية ثقافية وأسباب تكنولوجية.

سنبحث هنا العوامل التي تؤثر على تبنّي نظرة القسر(*) ونظرة القتال في شرق أوسط نووي، وذلك بالاقتران بالرجوع إلى تجربة الدول الكبرى.

القسر السياسي بوسائل نووية في العلاقات بين الدول الكبرى

من الجدير أن نذكر حتى في العلاقات بين الدول الكبرى تتسم مسألة العلاقة بين السلاح النووي والقسر السياسي بالتعقد والتركيب، ولم تحل هذه

(*) انظر التفريق بين الردع والقسر في الفصل الثالث.

المسألة حلاً صحيحاً. يمكن تقسيم هذه المسألة إلى وجهين: أولاً، إلى أي حدّ كان السلاح النووي أداة لزيادة التأثير السياسي عن طريق تهديدات مباشرة. وثانياً، وظيفة السلاح النووي في سياق أزمات دولية. أي هل التهديد بالسلاح النووي أدى دوراً في حسم الأزمات. ويصاحب ذلك السؤالُ: هل لتماثُل القوى النووية دَور في الطريقة التي تدور بها الأزمة وفي نتائجها.

من المهم أن نذكر أنه في الفترة التي كان للولايات المتحدة فيها احتكار للسلاح النووي (النصف الثاني من سنوات الأربعين) لم يُستغل هذا السلاح في أهداف القسر السياسي. وأسباب ذلك كانت متعلقة بتلك الفترة. وليس من الواضح هل كانت الولايات المتحدة اليوم ستتبع نفس النهج. لم تبدأ الحرب الباردة في النشوء إلا في ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، أي فعلاً عشية التجربة النووية السوفياتية الأولى في ١٩٤٩، وفيما يبدو أن الأمر الجوهري أن الوعي النووي لم يكن قد نشأ بعد. لم يُنظر إلى السلاح النووي باعتباره مُغيِّراً نوعياً وحاسماً لنِسَب القوى العسكرية. وإزاء الإحتكار النووي الأمريكي وُجِد التفوّق الكبير في القوات التقليدية الذي تمتع الإتحاد السوفياتي به في أوروبا. لقد بدا أن هذين الإثنين يوازن الواحد منهما الآخر.

وفضلاً عن ذلك، لو كانت حرب عالمية قد نشبت نتيجة لتهديدات قسرية نووية أمريكية لكانت أوروبا الغربية قد تعرضت فوراً لغزو سوفياتي. ذلك الأمر كان بمثابة قيد كبير على الإستعداد الأمريكي للإستعمال السياسي للتهديدات النووية(*).

ومنذ تزوُّد الطرفين بالسلاح النووي نشأت عدة حالات من محاولات القسر السياسي المباشر (بما يختلف عن الردع) عن طريق تهديدات نووية، إلّا

(*) يقول مايكل مندلباوم إن نتائج مثل هذه الحروب، لو نشبت، كانت كما يتضح ستكون انتصاراً للغرب. وكذلك دون السلاح النووي إن القوة العامة بالمعنى العسكري والاقتصادي والتكنولوجي للغرب منذ ١٩٤٥ وحتى اليوم تتفوق على القوة السوفياتية. هذه القوة الشاملة هي التي كانت ستقرّر مصير المعركة.

أن طابع الظروف التي وُجِّهت فيها ونتائج الظروف ليست واضحة بعد وضوحاً كاملاً. وُجّه فيما يبدو التهديد الأمريكي إلى الصين في ١٩٥٣ في إطار المحادثات بشأن الهدنة في كوريا. وفشلت فشلاً تاماً المحاولات السوفياتية للضغط السياسي التي عززتها «فجوة القذائف» (الفجوة التي لم تكن قائمة فعلاً) في فترة خروشوف. ومع ذلك ادّعى الادّعاء بأن صورة القوة السوفياتية في العالم تعززت، وذلك أثمر ثماراً سياسية للإتحاد السوفياتي، وخصوصاً في العالم الثالث. إن التفوّق النووي الأمريكي في فترة أزمة كوبا كان في خلفية أدارة الأزمة من الجانب العسكري، ولكن معظم المراقبين يتفقون على أن النجاح الأمريكي نبع من توازن المصالح بالاقتران بالتفوق الأمريكي بالأسلحة التقليدية من منطقة البحر الكاريبي.

واليوم يطرح السؤال طرحاً حاداً: هل في حالة أزمة دولية ستترتب نتائج سياسية على التهديد النووي؟ وفضلاً عن ذلك، هل الجانب ذو القوة النووية المتفوقة من المحتمل أن يجني أرباحاً سياسيةً من هذا التفوق في إطار الأزمة؟ إن الآراء في هذه المسألة مختلفة، ولا يستنتج من التجربة التاريخية كلها أن اللاتماثُل النووي يُكسب أرباحاً للطرف ذي القوة المتفوقة. ولكن ليس ذلك بالضرورة إستنتاج الكثيرين من متخذي القرارات. وستوضح هذه المسألة فيما يلي.

اليوم تتمتع الدولتان العظميان بقوة نووية كبيرة، قوة الضربة الثانية (والثالثة والرابعة أيضاً). ولكل من الدولتين العظميين مخزون من عشرات الآلاف من الرؤوس الاستراتيجية والميدانية والتعبوية (التكتيكية). إن الرؤوس الاستراتيجية موضوعة في حُفَر إطلاق قذائف عابرة للقارات، ومحمولة على متن طائرات ومركّبة على غواصات. إن هذه الأنواع الثلاثية الأساسية من المنظومات النووية يستطيع كل واحد منها أن يصمد في وجه ضربة أولى حتى لو ثارت أسئلة تتعلق ببقاء القذائف العابرة للقارات، وعن ذلك انظر المناقشة الواردة أعلاه، وأن تدمر بعد ذلك بضربة مكرّرة «ضد المدينة» جوهر مجتمع

الطرف المضادّ، وفي الحقيقة كل المدن الرئيسية في أرجاء النظام الدولي.

ونظراً إلى ذلك فإن مسألة التفوق النسبي النووي ليست ذات صلة. وفي الحقيقة في نهاية المطاف إن الكثيرين من المِنظرين النوويين يأخذون بالتقرير أن قوة الضربة الثانية على نطاق أصغر كثيراً من النطاق الكائن اليوم في المخزونات النووية للدولتين العظميين (وثمة خلافات في الرأي حول الحجم المرغوب فيه لتلك القوة) تكفي قطعاً لبقاء توازن الردع النووي المستقر. وذلك لأن التدمير المؤكد لجزء من مجتمع الخصم يكفي لردعه. وهذا التدمير يمكن تحقيقه بحجم من القوات أصغر كثيراً من حجمها القائم اليوم.

وعلى الرغم من هذا الافتراض، القائم كما ينبغي على منطق العلاقات النووية، تُسمَع أصوات كثيرة تقول بأنه في وقت أزمة دولية سيتمتع الطرف المتفوّق بالسلاح النووي بموقف قوة سياسي متفوق، وعلى الرغم من أن المزيد من القوة النووية لا يبطل قدرة الطرف المضادّ على إلحاق ضرر غير مقبول بالطرف المتفوِّق فإن الطرف الثاني يكتسب ميزة سياسية استراتيجية عن طريق تفوّق قوته النووية. إن مِنَ الجلي أن هذا النهج يتعارض مع الحجة بأن إضافة قوة نووية فوق مستوى معين (أخفض بكثير من المستوى القائم اليوم) ليس من شأنها أن تعزز القدرة الردعية، ولذلك ليست لها أيضاً أهمية من ناحية الأثر السياسي الاستراتيجي.

وهكذا مثلاً تساق الحجة في الولايات المتحدة وفي أوروبا بأنه في حالة نشوب أزمة خطيرة في أوروبا ستشكّل النسب الكمية للقوة النووية أحد العوامل التي تحدّد كيف يتصرّف الطرفان ولأي جانب سيكون التفوق السياسي. والإثباتات لذلك ليست بارزة وليست أكيدة يقيناً. إن من الصحيح القول بأن التفوّق الكمي الكامل في الأسلحة النووية من شأنه حقاً أن يؤدي إلى التفوّق وقت الأزمة. وهكذا مثلاً يقول سنايدر وديسينغ: «هناك أساس نظري، وإلى حدٍّ معين أساس مبني على الملاحظة والإختبار، للافتراض بأن التفوّق الكمي المطلق في القوة النووية من شأنه أن يشكل ميزة مساوية في أوقات الأزمة، على

الرغم من عدم وضوح مدى قيمة هذه الميزة». بيد أنهما أضافا أن هذه القيمة تحدّدها مفاهيم متخذي القرارات؛ «من الناحية الموضوعية يمكن لمتخذي القرارات أن يكونوا غير مبالين بتفوق الخصم، وذلك عندما يتم الوفاء بمطالب الردع ضد هجوم نووي. من الناحية الذاتية، على أية حال، إن المشكلة تتسم بالإشكال فيما يتعلق بالسؤال هل هذه اللامبالاة ـ الحقيقية أو المصطنعة ـ تُبطل مكاسب سياسية ممكنة في حالة الأزمة، وهي مكاسب نابعة من تفوّق عددي نووي[٢٤]». وبعبارة أخرى، إن من الممكن أن تنشأ حالات لا تحسم فيها الحالة الموضوعية (التي تفيد بأنه لا أهمية للتفوّق العددي النووي) ولكن المفاهيم الذي يأخذ بها متخذو القرارات. وهذه المفاهيم من المحتمل أن تكون متأثرة بفروق كمية كبيرة بين القوى النووية للطرفين. ويشير سنايدر وديسينغ إلى أن الإثباتات لهذه الحجج ضعيفة لدرجة أنه ليس من الممكن الخلوص إلى أية استنتاجات منها.

وهكذا يقوم عدم وضوح كبير جداً فيما يتعلق بإمكانية استعمال الأسلحة النووية، سواء كان ذلك الاستعمال صريحاً أو متضمناً، من أجل التأثير على إجراءات سياسية وخصوصاً في أوقات أزمة نووية. وكما ذُكر، لقد ثارت هذه المسألة بشدة أكبر مؤخراً في سياق المناقشات النووية الدائرة منذ منتصف سنوات السبعين في الغرب. ومهما يكن الأمر، ثمة مدرسة قوية (يمكن تسميتها بالمدرسة «الصقرية») تسوق الحجة مُجَدّداً بأن التساوي النووي مع الإتحاد السوفياتي، وبالأحرى التدني النووي، ولو كان محدوداً، من المحتمل أن يؤديا إلى أن يقوم الغرب في حالات أزمة دولية حِيال الإتحاد السوفياتي بتنازلات سياسية بسبب اللاتماثل في القوى النووية. وذلك يعني أن القوة النووية لا تؤدي وظيفة الردع فحسب ولكن من المحتمل أن تشكل أيضاً أداة سياسية، ولذلك لها قدرة التأثير أو الإبتزاز السياسي. والإثبات الجلي لذلك الموقف كان رد الفعل الصادر عن المؤسسات السياسية في أوروبا الغربية عند وضع قذائف إس إس ـ ٢٠ السوفياتية. لقد نشأ تخوُّف عميق من جانب هذه المؤسسات من أن إحداث التغيير في توازن القوى النووية الميدانية يمكن

الإتحاد السوفياتي من ممارسة ضغوط سياسية ثقيلة على أوروبا الغربية.

لنلخّص هذه المجموعة من الحجج. بعدما يزيد عن أربعين سنة من «الحياة مع القنبلة» وعلى الرغم من تراكم المعلومات الكبير عن الخصائص السياسية والاستراتيجية لهذه الأسلحة لا تزال خلافات كبيرة في الآراء قائمة فيما يتعلق بمعاني الإستعمالات الممكنة لهذه الأسلحة. إن النظرية «الخالصة» للردع (القائمة على أفضلية الهجوم على الدفاع) تؤكد على أنه في حالة وجود دولتين نوويتين فإن وجود قوة ضربة ثانية كافية لتدمير معظم البنية الأساسية والسكان للطرف المخاصم (أو حتى قسم كبير منهم، وهناك مَنْ ينحو إلى الأقل ولا يتكلم إلا عن نسبة قليلة) يكفي لأن يرتدع متخذ القرارات الرشيد عن وصول حالة الحرب ويتجنّب استعمال الأسلحة النووية ليس لتحقيق أهداف الردع.

إن من الظاهر أنه كان ينبغي للدولتين العظميين أن تتصرّفا وفقاً لهذا المنطق. وحقاً يبدو على السطح إنهما تصرفتا على ذلك النحو. ولكن الأمر ليس أكيداً إلى درجة كبيرة. تسعى الدولتان العظميان إلى زيادة قوتهما النووية بما يتجاوز الحاجة اللازمة لردع تجاوزاً كبيراً. وفضلاً عن ذلك ثمة مدارس قوية داخل الدولتين العظميين تعتبر الميزة الكمية النوعية للأسلحة النووية أداة هامة لتسوية أزمات سياسية حسب إرادتهما. وبعبارة أخرى، إنهما مستعدتان لاستخدام ميزة قوتهما النووية، إذا كانت قائمة، من أجل إملاء أهدافهما السياسية في إطار أزمة دولية. ويبدو أن هذا الموقف أقوى في الإتحاد السوفياتي منه في الولايات المتحدة (على الأقل حتى تولّي إدارة ريغان للسلطة). إلا أن الأسلحة النووية هناك ـ ومرة أخرى، عند قسم من المؤسسة العسكرية السياسية ـ تُعتبَر جزءاً أكثر مكملاً لمجمل القوة العسكرية، وهذه القوة تُعتبر ممكنة الإستعمال في التهديدات من أجل تحقيق أهداف سياسية.

وعلى سبيل الجملة الاعتراضية يمكن أن نضيف أنه بالذات في المدرسة المضادة (الليبرالية) المؤيّدة للمفهوم الأساسي النظري للردع النووي تردّدت

أصداء (على الرغم من أنها صادرة عن اتجاه آخر ومضـاد) لهذه الحجـج. والمقصود هو المدرسة التي تشير إلى ضرورة الإنتقال إلى الاستراتيجية المؤكدة تأكيداً أكبر للقوة التقليـدية التي تمتلكهـا منظمـة حلف شمالي الأطلسي في أوروبا. إن الحجة الرئيسية هنا هي أن الحالة النوويـة القائمـة اليوم مشبعـة بالأخطار وإن هذه الحالة لا تؤمن كما ينبغي الغرب. وفضلاً عن ذلك، زاد خطر الحرب النووية الذي سيزداد باطراد بموازاة الاستعجال بسبـاق التسلّح النووي . وثمة أيضاً مَنْ يقول إن أمن أوروبا لم يعد يمكن أن يعتمـد على المظلة النووية الأمريكية (أي الردع النووي المستقر) وإن من اللازم البحث عن طرق جديدة للدفاع عن الغرب(٢٥).

إن الاستنتاج الذي تخلص إليه هذه المدرسة يتعارض تماماً مع استنتاج مـدرسة «الصقـور» والمدرسـة الأولى هي عكس المـدرسـة الثـانيـة. ولكن الافتراض الأساسي للمدرسة الأولى بشأن عدم استقرار توازن الردع النووي (القائم على قوة ضربة ثـانية) في أوقـات الأزمة يشبـه في الحقيقة افتـراض «الصقور» الذي ذكرناه قبلاً. وتلتقي المدرستـان عند الحجـة بأن الأسلحـة النووية في أوقات الأزمة لا تشكّـل رادعاً فعـالاً وكافيـاً. ومن هنا لا بـد من الوصول إلى الاستنتاج بأن من الممكن مبدئياً استعمال الأفضلية في الأسلحة النووية في ابتزاز مزايا سياسية.

القسر السياسي في شرق أوسط نووي

في نظام الشرق الأوسط الحـديث نشبت فعلاً ست حـروب كبيرة بين إسرائيل والدول العربية في مدة ٣٩ سنة، ووقع طول الوقت عنف على مستوى دون مستوى الحرب. كما أن الدول العربية كانت مشاركة في عدد من الحروب بين الدول. وقسم من الدول العربية قام بتشجيع العنف الأوسع داخل دول أخرى.

ومن السليم الافتراض بأن التقليد الطويـل من الحرب والعنف أوجـد

أنماط تفكير معينة بين الزعامات السياسية والعسكرية للطرفين، وأثّر على المحيط النفسي لمتخذي القرارات. لنبدأ بالجانب الإسرائيلي. كما شاهدنا في فصل سابق كان البُعد الردعي بُعداً هاماً في المذهب السياسي الاستراتيجي في فترات مختلفة. ومع ذلك فإن البُعد الردعي للإستراتيجية التقليدية يركز على قدرة المنع، أي قدرة الحسم في ميدان القتال. إن التأكيد على القتال كان دائماً مركزياً جداً في التفكير الاستراتيجي وتفكير العمليات في إسرائيل. والعنصر الردعي كان كامناً إلى حد أكبر في الصعيد السياسي الاستراتيجي. وعلى هذا الصعيد أيضاً كان البُعد القتالي مفضلاً في فترات مختلفة على البُعد الردعي. مثلاً في السنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ و١٩٧٠ (في الهجمات العميقة على مصر) ويقيناً في ١٩٨١ ـ ١٩٨٢. ثمة إذن احتمال أن يتلاشى الطابع الردعي للأسلحة النووية في إسرائيل حتى على المستوى السياسي الاستراتيجي، وأن تعتبر ليس فقط أسلحة ردعية ولكن أيضاً أسلحة يمكن أن تستعمل في سياقات أخرى. وأحد هذه السياقات من هذا النوع إمكانية استعمالها خدمة لأهداف التهديد من أجل قسر سياسي.

وفيما يتعلق بذلك من الجدير بالذكر أن من بين الحجج التي ذكرها في سنوات الستين (قبل ١٩٦٧) معلقون إسرائيليون استلهموا فيما يبدو أنصار المذهب الاستراتيجي النووي ذكرت استعمالات «قسرية» سياسية لهذه الأسلحة(٢٦). فعلى سبيل المثال، اعتُبرت الأسلحة وسيلة تجعل من الممكن المطالبة من الجانب العربي بالموافقة على قبول الوضع القائم السياسي. أي قبول وجود إسرائيل بحدودها في ذلك الوقت والتوقيع معها على اتفاق السلام. وتتجلّى تطورات هذه الأفكار، رغم أن ذلك يرد في صورة أخرى، في بيانات معلقين مختلفين على مبادرة السادات السلمية (فيما يتعلق بذلك انظر الفصل الرابع).

وهكذا إن فكرة أن الأسلحة النووية يمكن أن تكون ليس فقط أداة ردعية ولكن أيضاً أداة لتهديدات من أجل تحقيق أهداف سياسية تطورت في إسرائيل

على صورتين. الأولى، بصفة هذه الفكرة اقتراحاً لسلوك معين. والثانية، بصفة هذه الفكرة تفسيراً تالياً لسلوك مصر. إن هذا التفكير إذن ليس غريباً على قسم من النخبة السياسية الإسرائيلية. ومن المحتمل أن يكون لهذا التفكير تأثير إذا اعتمدت إسرائيل مذهباً نووياً معلناً. إن متخذي القرارات على غرار إريئيل شارون الذين يفتقر موقفهم من استعمالهم للقوة العسكرية إلى الاضطرارات المعقدة من المحتمل أن يعتبروا القوة النووية على هذا النحو.

نتتقل الآن إلى السلوك السياسي والاستراتيجي العربي. لقد ذكرنا سابقاً أن الدول العربية المركزية الساعية إلى زيادة نفوذها في العالم العربي لا ترتدع عن استعمال القوة العسكرية لزيادة هذا النفوذ، سواء كان استعمال قواتها عملياً أو تهديداً باستعمالها. وفي الحالتين يتمثل الهدف في فرض أهداف سياسية. والأمثلة على ذلك كثيرة. في العقد الأخير فقط نواجه استعمال قوات ليبية في تشاد وضد السودان كذلك تحرّك قوات عسكرية لليبيا ومصر واصطدامات بينها. ووجدت مجموعة كاملة من الأنشطة العسكرية أو التهديد بهذه الأنشطة بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية، وبين اليمن الجنوبية والعربية السعودية. وتقوّض الحرب بين إيران والعراق الاستقرار في منطقة الخليج الفارسي منذ أربع سنوات. والنشاط السوري في لبنان والتهديدات العسكرية السورية ضد الأردن (مثلاً في نهاية ١٩٨٠) وكذلك تهديدات عسكرية متبادلة بين سورية والعراق ـ هذه كلها من خصائص نظام العلاقات في منطقة «الهلال الخصيب». وهذه كلها بعد حرب ضارية ومستنزفة بين إسرائيل ودول عربية في ١٩٧٣. إذن نرى أن نظام الشرق الأوسط يعمل وفقاً لمبادىء السلوك التي يبرز فيها استعمال القوة العسكرية في تحقيق أهداف القسر السياسي.

إن النظام العربي اتسم بنمط تنافسي داخلي وفقاً له تسعى دول مركزية لزيادة نفوذها النسبي إلى حد الموقف القائم تقريباً على الهيمنة. إن من الصحيح أن مصر أخرجت نفسها من نهاية سنوات السبعين من هذا الإتجاه (والآن إن من الممكن أنها تعود إلى ذلك)، ولكن سورية والعراق واصلا ذلك.

وثمة احتمال كبير أن يستمر وجود اتجاه مماثل في المستقبل أيضاً. وإذا كان الأمر كذلك فإن الدول العربية ستواجه معضلات عسيرة عندما تواجه واقع الأسلحة النووية. إن القوة النووية التي ستكون في حوزة بضع منها ستعتبرها، على الأقل وقتاً طويلاً، أداة من أدوات القوة التقليدية، ولذلك يمكن استعمالها في أغراض سياسية. وفضلاً عن ذلك، إن استحداث (أو حيازة) الأسلحة النووية ومنظومات الإطلاق والإشراف والتحكّم (ولو كانت بدائية) يستلزم الاستثمار الكبير للموارد المالية وغيرها. إن من الصعب أن يدور في الخاطر أنه بعد كل هذا الإستثمار الكبير ستتفادى الزعامات السياسية جني «ثمار» هذه الزيادة الهائلة في القوة العسكرية التي تمتلكها. إن النشاط السياسي الذي تمتاز الدول العربية به يغذي الافتراض بأن هذه النفقات ستستعمل أيضاً في تحقيق مكاسب سياسية. وهكذا على سبيل المثال إن تصريحات عراقية في الماضي بشأن المشروع النووي العراقي تدل على العلاقة بين المشروع ونظرة العراق إلى نفسه باعتباره دولة مركزية في العالم العربي وفي الشرق الأوسط، وعلى أن الخطة النووية تساعد العراق في أن يزيد زيادة كبيرة نفوذه السياسي.

إن هذه الناحية من السلوك العربي تستلزم إجراء المزيد من المناقشة العامة والنظرية. إن ممارسة استعمال القوة العسكرية باعتبارها أداة مشروعة في مجال العلاقات بين الدول قديمة قِدَم وجود كيانات سياسية ذات السيادة وذات السيطرة على أدوات مُحدِثة للعنف. إن هذا النهج المتخذ إزاء العلاقات بين الدول تجلّى في مظاهر كثيرة في الكتابات الفكرية في مجال العلاقات الدولية. وهكذا إن للمفهوم الهوبسي بتحوّلاته وأنواعه مكاناً مركزياً في التفكير السياسي. إن التأكيد البارز على مشروعية استخدام القوة العسكرية ليس فقط بوصفها شراً ضرورياً في مجتمع تسوده الفوضى ولكن أيضاً بوصفها أداة مشروعة لتحقيق أهداف سياسية (حتى إذا لم تكن تلك الأداة ضرورية للدفاع عن الدولة) يرد بصورة مطوّرة عند كلاوزفيتس(*)، ويرد على نحو واسع في

(*) غني عن الاضافة أن كلاوزفيتس، بطريقه الجدلية، التي تتخلّل كتابه، يفكر أحياناً في ويلات=

الكثير من الكتابات الأخرى. إن سلوك منظومات سياسية تاريخية مختلفة يشير حقاً إلى أن الممارسة المذكورة تحتل مكاناً مركزياً في الحياة الدولية.

وفضلاً عن هذا المعيار توجد طبعاً معايير سلوكية أخرى في العلاقات الدولية. في المقام الأول توجد قيود كثيرة على حرية العمل العنيف للدول في النظام الدولي. وتنبع هذه القيود من ردّ فعل دول أخرى في النظام، وأيضاً من مصالح إيجابية للدول في إقامة روابط غير عنيفة بل روابط تعاونية بينها.

وإذا عدنا إلى الشرق الأوسط ميّزنا معايير مختلفة تسري على نحو مشترك. فإلى جانب مواقف «أنانية» متطرفة نجد أنماطاً سلوكية تفرض قيوداً كبيرة على الإستعداد لاستعمال القوة العسكرية، ولكن ذلك الإستعداد لقبول القيود على استعمال القوة العسكرية لا يقلّل بالضرورة من الإستعداد لاستعمال تهديدات عسكرية من أجل تحقيق أهداف سياسية.

وكما قلنا سابقاً إن أنماط التفكير والسلوك في الشرق الأوسط تقوم على مفهوم القوة العسكرية بوصفها أداة مشروعة لتحقيق أهداف سياسية. وإذا بدأت الصفوات السياسية بالمرور بعملية «إضفاء الطابع الإجتماعي النووي» (وذلك في أحسن الظروف) فإنها ستتحوّل بالتأكيد إلى المثال القائم أمامها بوضوح، أي العلاقات بين الدولتين العظميين. وهنا إن هذه الصفوات من شأنها أن تدرك أن هناك الكثيرين الطيبين الذين يعتبرون الأسلحة النووية أداة يمكن أن تستعمل لأغراض الإبتزاز السياسي، أو لتحقيق مكاسب سياسية في إطار الأزمة. إن هذا الدرس سيُستوعَب بالتأكيد بسهولة أكبر من استيعاب الدرس المعكوس، أي إن الأسلحة النووية لا تشكل أداة لتحقيق أهداف سياسية، ولكن لأغراض الردع فقط.

وينبغي أن يضاف إلى ذلك أمران. الأول يتعلق بمدى مركزية الأسلحة

= الحرب. وقد تجلّى هذا الجانب من شخصيته تجلياً أكبر بروزاً في تراسُله مع زوجته. انظر في ذلك في مقالة برنارد برودي «The Continuing Relevance of On War»[٢٧].

النووية في جهاز الدولة العسكري. ومن طبيعة الأمور أن تمضي فترة زمنية طويلة في الشرق الأوسط النووي يكون خلالها لدى الدول النووية عدد محدود جداً من الرؤوس النووية. إن معظم القوة العسكرية سيكون متمثلاً في منظومات الأسلحة التقليدية. ولذلك سيكون للمسؤولين عن قوة الأسلحة التقليدية نفوذ كبير في أداة الشؤون السياسية والاستراتيجية في الدولة. ويميلون إلى العمل وفقاً لأنماط تفكير سابقة تقلّل من أهمية الأسلحة النووية، أو تجد في هذه الأسلحة خصائص سياسية استراتيجية تشبه الخصائص السياسية والاستراتيجية للأسلحة التقليدية. وبعبارة أخرى، أنهم لن يعتبروا الأسلحة النووية بمثابة ثورة نوعية في مجال العلاقة بين القوة العسكرية وتحقيق أهداف سياسية.

وثمة مشكلة أخرى تتعلّق بتنوّع الشرق الأوسط النووي. كما ذكرنا، حتى لو دخلت الأسلحة النووية في منطقتنا فيمكن الافتراض بأنه لن تتزود بهذه الأسلحة إلا بضع دول، وستتزود تلك بها في أوقات مختلفة. ويمكن الافتراض بأنه طيلة وقت مديد جداً ستوجد دول نووية إلى جانب دول غير نووية. ما هي النتائج المترتبة على ذلك في هذا السياق، سياق العلاقة بين القوة العسكرية وتحقيق أهداف سياسية؟ يمكن الافتراض بأن منطق الردع النووي البارز لن يسود بصورة كاملة. وبعبارة أخرى، إن أنماط التفكير والسلوك من جانب متخذي القرارات ستكون أكثر تعقداً من أنماط التفكير والسلوك في العلاقات القائمة بين الدولتين العظميين. ولذلك وجهان. من ناحية واحدة، إن الدول التي لا تحوز إلاّ القوة التقليدية ستعتبر نفسها حرّة في العمل حسب أنماط السلوك السابقة. إن من الصحيح أنها ستتوخى المزيد من الحذر من الإصطدام الجبهوي مع دولة نووية وستخاف من التحرّش بها. ومن ناحية ثانية، سيكون للدول النووية الحافز المزدوج إلى عدم اعتبار الأسلحة النووية تفرض قيوداً على سلوكها السياسي والاستراتيجي. أولاً، لأنها تتصرّف في منطقة ليست منطقة نووية على نحو بارز. وثانياً، لأنه يوجد دافع قوي لاستعمال تهديدات نووية على الأقل إزاء الدول التي لا تحوز أسلحة نووية.

وليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كانت هذه الدول ستحظى بالدفاع النووي من جانب دول أخرى. فإذا حظيت بذلك فإن التهديدات النووية من المحتمل في أسوأ الحالات أن تؤدي إلى اصطدام نووي (هذا الموضوع، أي موضوع الدفاعات النووية، سيناقش على حدة في إطار مناقشة الائتلافات في الشرق الأوسط). ومهما يكن الأمر فإن الحافز على استخدام تهديدات نووية لتحقيق مكاسب سياسية سيكون وجوده أكثر بروزاً من وجوده في العلاقات بين الدولتين العظميين.

وكما ذُكر آنفاً إن المجهود للحصول على أسلحة نووية سيكون شاقاً معقداً وسيكلف ثمناً سياسياً أو مالياً باهظاً. وبعد أن يتمّ الحصول فعلاً إن متخذي القرارات الذين عملوا من أجل الحصول على هذه الأسلحة سيعتبرون ذلك تبديداً كاملاً إذا لم يستطيعوا أن يستعملوها في أحد الإستعمالات التقليدية. وإن تعلُّم تفادي ذلك سيكون عملية طويلة وعسيرة. وفضلاً عن ذلك، إن المقصود هنا ليس استعمال أسلحة نووية في إطار الحرب ولكن التهديد باستعمالها في إطار أزمة سياسية من أجل تحقيق أهداف سياسية.

وإلى ذلك كله تضاف الشكوك في نوايا الطرف الثاني. وحتى لو اقتنعت الزعامة السياسية في إحدى الدول النووية بأنه ليس من الممكن استعمال الأسلحة النووية لقسر سياسي ولأزمات سياسية، فإن تلك الزعامة سيساورها الشك العميق في أن الخصم ليس لديه هذا التقدير. ومن الممكن أن يسود أيضاً التقدير بأن مَنْ يستعمل أول مرة التهديد النووي يحظى بميزة سياسية معينة. وقد يُستعمل منطق الضربة الإستباقية بتهديدات نووية (وينبغي تمييز ذلك عن مجرد استخدام الأسلحة النووية).

ما هي الأخطار الكامنة في توجيه تهديدات «قسرية» نووية؟ نبدأ بتهديدات موجّهة إلى دول لسيت حائزة إلا لأسلحة تقليدية. في مثل هذه الحالة، إذا خضعت الدولة المتعرضة للتهديد تنشأ سابقة تنطوي على أخطار كبيرة في الشرق الأوسط وفي العالم كله. يتضح أن الأسلحة النووية تشكل على نحو جلي أداة فعّالة لتهديدات سياسية، ويصبح هذا الأمر معياراً مقبولاً.

وسيشجع الأمر المزيد من التهديدات، ويمكن الافتراض بأن دولاً في ظروف معينة سترفض الخضوع لهذه التهديدات (وخصوصاً إذا ارتفع باطراد سُلّم المطالب). وقد يتعزّز الدافع للقيام بضربة نووية لإثبات مصداقية نوايا الدولة المهدِّدة. إن عتبة استعمال الأسلحة النووية ستنخفض انخفاضاً كبيراً.

وثمة إمكانية أخرى أكثر تعقداً ولكنها أكثر واقعية. إن من المحتمل ألاّ تبقى أزمة تنطوي على تهديدات نووية إزاء دولة حائزة للأسلحة التقليدية أزمة ثنائية، ولكن أن تتطوّر بسرعة إلى تدخلّ دول أخرى، ومنها دول حائزة لأسلحة نووية. وقد تواجه الدولة القائمة بالتهديد معضلة عسيرة: تفادي استعمال الأسلحة النووية، وعندئذٍ يكمن في ذلك فقدان كبير للمصداقية وخصوصاً التخلي عن المكسب السياسي الذي كانت هي معنية به قبل بداية الأزمة، أو استخدام قوتها النووية وعندئذٍ تتعرض لخطر عملية التصعيد ذات إمكانية الأخطار الكثيرة. (هذا الموضوع أيضاً سيُناقش بتفصيل أكبر فيما يلي، في إطار موضوع التحالفات في الشرق الأوسط).

وتمكن صياغة ذلك بطريقة أخرى. إن مجرد استعمال التهديدات النووية لأغراض القسر السياسي يولِّد الخطر المتمثل في أن القائم بالتهديد يكون على استعداد في ظروف معينة لتحقيق تهديده (وحقاً، ففي ظروف دولة نووية قائمة بالتهديد إزاء دولة حائزة للأسلحة التقليدية ومتعرِّضة للتهديد، إن لذلك مصداقية معقولة). وإذا كان الأمر كذلك فإنه ينشأ معيار استعمال الأسلحة النووية. ومن المحتمل أن يُبطل هذا الأمر المحظور(*) النووي وأن يخفِّض عتبة استعمال الأسلحة النووية إلى مستوى أكثر انخفاضاً كثيراً من المستوى القائم اليوم. وفي هذا السياق ينبغي أن يضاف الأثر النفسي لإبطال الخطر المذكور أعلاه. وهذا التأثير يكون محسوساً في المقام الأول في الشرق الأوسط، ولكنه يتغلغل دون شك في كل النظام الدولي. ومهما يكن الأمر ،

(*) هذا المفهوم وضعه ريمون آرون عند وصفه للإحجام العميق عن استعمال أسلحة نووية، وهو الإحجام الذي ضرب جذوره في العالم منذ بداية سنوات الخمسين.

فإن التقرير المبدئي والعام هو وثيق الصلة هنا: في نظام متنوّع (نووي وتقليدي) إن الإستعدادات لاستعمال الأسلحة النووية لأهداف تهديدات قسرية سياسية يكون مرتفعاً نسبياً. وهذا الإستعداد من المحتمل أن يؤدي إلى أخطار كبيرة.

وثمة مسألة أخرى ينبغي ذكرها وهي تكييف المؤسسات العسكرية السياسية لأن تعتبر القوة العسكرية بكل مكوّناتها أداة للقتال وليست للردع بالذات. لقد شاهدنا فعلاً في الفصل الثالث كيف أنه على الرغم من المفهوم الردعي الذي كان متضمناً في الموقف العسكري الإسرائيلي بين ١٩٥٧ و١٩٦٧، وإلى حدّ أقل قبل ذلك وبعد ذلك، مالت إسرائيل إلى اعتبار استعمال القوة العسكرية الوظيفة الأولى للجيش، وبلغ الأمر حداً متطرفاً في ١٩٨٢ في الحرب اللبنانية. ويبدو أنه بالنسبة إلى قسم من المؤسسات العسكرية العربية أن الأمر مماثل وربما كان أشد خطراً. ونضيف إلى ذلك التقليد الطويل للحروب التي كانت دول الشرق الأوسط مشاركة فيها خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية، والإستنتاج الذي ينبغي الخلوص إليه هو التأكيد على القتال. ومن هنا الخلوص إلى الإستنتاج غير النهائي وهو أن الأسلحة النووية ينظر إليها باعتبارها جزءاً من النظام العسكري المألوف.

يدعي فيلدمان[٢٨] أن المؤسسات العسكرية في الغرب وفي الشرق أيضاً حازت الأسلحة النووية بعد اشتراك في حربين عالميتين، وعلى الرغم من ذلك فقد تبنّت موقفاً يقوم على الردع. ومن هنا استنتج أن الأمر ممكن أيضاً في الشرق الأوسط. لقد أشرنا فعلاً إلى السياق التاريخي الذي ظهرت فيه الأسلحة النووية والذي كان مختلفاً تماماً عن السياق الذي يسود الشرق الأوسط لدى ظهور هذه الأسلحة.

إن السياق التاريخي للدولتين العظميين كان سياق تحالف سابق بين الدولتين العظميين (في الحرب العالمية الثانية)؛ وكان سياق التدمير الرهيب نتيجة للحرب؛ وكان سياق المكاسب السياسية الكبيرة التي حققها الطرفان

نتيجة للحرب؛ وفي النهاية كان سياق عدم الإتصال المباشر بين أراضي الدولتين العظميين، وبالتالي انعدام التهديد المباشر لهما. وكذلك ينبغي التأكيد مرة أخرى على أن الصراع في بدايته كان سياسياً وليس عسكرياً، ومطالب الطرفين تعلقت بمنطقة ثالثة ـ التأثير السياسي على أجزاء في أوروبا أو منع الطرف المضاد من هذه الأجزاء.

وعلاوة على ذلك، تناوُل جوانب القتال في إطار الأسلحة النووية يتكرّر ظهوره اليوم في تفكير مدارس مختلفة، وذلك على الرغم من انقضاء سنوات كثيرة على عملية التكيف الإجتماعي النووي للصفوات والمؤسسات في الغرب والشرق، وهي العملية التي أمكن في أعقابها الافتراض بأنه سيختفي تماماً أي تطرّق للوظائف غير الردعية للأسلحة النووية. وكذلك، كما ذكرنا آنفاً، يشكّ الطرفان الواحد في الآخر عند تناوُل الأسلحة النووية بمفاهيم القتال.

وفي النهاية إن من الممكن أن ينشأ في الحالة الطبية بمرور الوقت في جزء من دول الشرق الأوسط النووية فهمٌ متطور لمعنى الأسلحة النووية، والحاجة إلى اعتبارها أولاً وقبل كل شيء أداة ردعية . ولكن في حالة وجود خصمين نوويين حتى لو كان أحدهما مستعداً لتبني وظيفة قتالية للأسلحة النووية فإن ذلك يكفي لتغيير قواعد اللعبة بين الأطراف. إن توازن الردع النووي المستقر لا يقوم إلاّ على استعداد الطرفين لأن يلعبا اللعبة وفقاً لقواعد اللعبة الردعية.

قوة الضربة الثانية

منذ سنوات كثيرة تمّ الإقرار بوجود قوة ضربة ثانية باعتباره ضرورياً من أجل وجود توازن الردع المستقر. وبسبب مركزية هذه المسألة من العدل أن نتوسّع في مناقشتها، وأن ندرس فيما بعد مدى انطباقها على الشرق الأوسط. لقد ذكرنا آنفاً أن الردع النووي المستقر يقوم، وفقاً للمدرسة المركزية

للإستراتيجية النووية، على الأفضلية الكاملة للهجوم على الدفاع، وعلى تركيز الهجوم على «أهداف القيمة».

هذا الموقف يستلزم الحرص الدائم على بقاء منظومات الإطلاق النووية عن طريق الدفاع عنها من مهاجمة من الخصم. إن نجاح هجوم «مضادّ للقوة» على منظومات الإطلاق النووية من المحتمل أن يؤدي إلى فقدان الطرف الذي يتعرّض للهجوم الأول لقدرته على الردّ بهجوم نووي متكرّر على هجوم الخصم. إنه يصبح ضحية من السهل إصابتها دون حماية من المزيد من الهجمات النووية والتقليدية. وفي أية حالة يصبح متعرِّضاً لتهديدات نووية.

عندما يقوم طرف أ بتطوير القدرة على أن يدمرّ بضربة أولى منظومات الأسلحة النووية التابعة لطرف ب تنشأ مجوعتان من الأخطار: أولاً، للطرف أ يتوفر حافز قوي للقيام بهذا الهجوم، إذ بعد القيام بذلك الهجوم يصبح في حالة من الأفضلية الحاسمة. إنه يقوم بتدمير الأسلحة النووية للطرف المضادّ، وبعد ذلك تبقى لديه كمية معينة من الأسلحة النووية يستطيع عن طريقها أن يهدد خصمه السهل الإصابة.

وتنبع مجموعة ثانية من الأخطار من الخاوف المتبادلة. للطرف أ القدرة على القيام بالضربة الأولى. ونتيجة لذلك إن من المحتمل أن يكون في تقدير الطرف باء بأن الطرف أ سيقوم حقاً بالضربة النووية الأولى. ولذلك يسارع الطرف ب إلى القيام بالضربة أولاً للقضاء على الأقل على جزء من القوة النووية الموّجهة ضد قواته النووية. أي أنه في حالة عدم وجود القدرة على القيام بضربة ثانية ثمة دافع لإنزال ضربة أولى عندما يبدو أن هناك قوة على القضاء على قوة الطرف المضاد، أيضاً بسبب الخوف من أن مثل هذا الهجوم على وشك القيام به من الجانب المضاد.

ويلخّص شاي فيلدمان[٢٩] العوامل المختلفة التي تُسهم في نشوء قوة ضربة ثانية كما يلي: تنويع منظومات الإطلاق؛ وعدد وسائل الإطلاق؛ وقابلية حركة منظومات الإطلاق؛ وتصليد المنشآت التي تطلق منها الأدوات النووية؛

ونشر منظومات الإطلاق؛ وإخفاء منشآت الإطلاق والحرص على سرية أماكنها.

حقاً لجأت الدولتان العظميان إلى جميع هذه الوسائل بغية تعزيز قدرة الضربة الثانية التابعة لهما. ولدى كل واحدة منهما ثلاث منظومات أساسية من أدوات الإطلاق النووية: قذائف عابرة للقارات، وقذائف تطلق من غواصات وطائرات قاذفة حاملة لقنابل أو لقذائف نووية. وبذلك إنهما تلبيان اعتبار تنويع وسائل الإطلاق(*). ثانياً، إنهما حرصتا على الإكثار من عدد وسائل الإطلاق. ولكن هذه الزيادة بلغت سقفاً معيناً في أعقاب اتفاقي سولت الأول وسولت الثاني. والآن أيضاً يمكن الإكثار إلى حد معين من عدد الرؤوس المنشطرة، ولكن على الرغم من ذلك نشأ سقف جزئي، على الرغم من أنه أكثر ارتفاعاً بضع مرات من السقف اللازم للردع الموثوق به. ثالثاً، إن الغواصات الحاملة للقذائف النووية والطائرات القاذفة الموجودة دائماً في الجو تفي بمتطلّب إمكانية الحركة. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى القذائف العابرة للقارات. ومهما يكن الأمر إن مبدأ إمكانية الحركة يسري بالنسبة إلى جزء من القذائف الميدانية في أوروبا. رابعاً، بينما لا تتمتع القذائف العابرة للقارات بإمكانية الحركة(**) بذل جهد كبير لتصليد الحُفَر التي توضع فيها هذه القذائف. إلاّ أن القذائف العابرة للقارات تتعرض تماماً للتجسّس الجوي وكذلك المطارات. وبخلاف ذلك تتم المحافظة على مبدأ السرية فيما يتعلق بمكان الغواصات النووية. وهذه الأخيرة في الحقيقة سلاح بارز لتوجيه الضربة الثانية، فهي مخفيّة ومبعثرة وحركتها ممكنة ومكانها تحيطه السرية. والغواصات ستبقى

(*) للاتحاد السوفياتي أفضلية في مجال القذائف العابرة للقارات، وفي عدد منظومات الاطلاق وفي عدد الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه (MIRV). وللولايات المتحدة، مقابل ذلك، أفضلية كبيرة في مجال الطائرات القاذفة الاستراتيجية، وأفضلية في عدد الرؤوس المطلقة من الغواصات.

(**) في مراحل البحوث والاستحداث توجد منظومات قذائف برية حركتها ممكنة في الغرب والشرق. ومن المحتمل أن يتم الشروع في وضعها في النصف الثاني من سنوات الثمانين. وتصمّم الولايات المتحدة ميجيتمان ويقوم الاتحاد السوفياتي بتصميم إس إس - إكس - ٢٤ وإس إس - إكس - ٢٥.

منظومات أسلحة فعّالة لهذا الغرض ما لم تحدث أوجُه تقدُّم حاسم في مجال القتال المضادّ للغواصات (ASW).

وقبل استحداث الرؤوس المنشطرة كانت لمنظومات الإطلاق البرية «نسبة الإبدال» أكبر من قوة الضربة «النازعة للسلاح» التي كانت موجهة ضدها. ومنذ استحداث الرؤوس المنشطرة نشأت نظرياً إمكانية نسبة إبدال أكبر من ضربة نووية نازعة للسلاح. وذلك يفسّر القلق الأمريكي إزاء إمكانية إصابة منظومات القذائف العابرة للقارات، إذا أُنزلت بها ضربة نووية عن طريق القذائف البرية السوفياتية. وحقيقة الأمر أن القذائف البرية السوفياتية أيضاً يمكنها أن تجد نفسها في الحالة نفسها. وبعبارة أخرى، لأول مرة منذ سنوات الخمسين نشأت ظاهرياً حالة التعرُّض للإصابة من ضربة أولى لمنظومتي الإطلاق القارية الأمريكية والسوفياتية. وكما ذكرنا قبل ذلك في هذا الفصل إن هذا التعرّض للإصابة ليس أكيداً لأسباب مختلفة. وفضلاً عن ذلك ثمة فئتان أخريان من الأسلحة النووية: الطائرات القاذفة، وخصوصاً القذائف التي تطلق من الغواصات التي تبقى أيضاً بعد الضربة الأولى.

ومع ذلك فإن نشوء الرؤوس المنشطرة أوجد أوجُه الشك الخطير فيما يتعلق باستقرار توازن الردع النووي، وهو يستلزم الزيادة الكبيرة لمنظومات الإطلاق النووية.

تطوير ضربة ثانية في الشرق الأوسط

في الكتابات المتناولة للإنتشار النووي في الشرق الأوسط توجد ثلاثة مواقف فيما يتعلق بمسألة الضربة الثانية. الموقف الأول مفاده أن تطوير قوة ضربة ثانية متقدمة ضروري لخلق توازن الردع النووي المستقر. وفي عدم وجود هذه القوة إن من المحتمل احتمالاً كبيراً أن توجّه ضربات نووية متبادلة نتيجة للخوف الشديد من أن الطرف المخاصم يسبق إلى إنزال الضربة النووية. إن قدرة دول المنطقة على إقامة هذه القوة محدودة جداً أو غير قائمة.

والموقف الثاني مفاده أنه لا حاجة بتاتاً في الشرق الأوسط، بخلاف الحالة بين الدولتين العظميين، إلى قدرة الضربة الثانية للمحافظة على توازن الردع المستقر. وعلى أقصى تقدير هناك حاجة إلى قدرة الضربة الثانية البدائية جداً وإن تطوير ونشر هذه القوة ليسا مشكلة. والموقف الثالث يتخذ نهجاً وسطاً. إنه يشير إلى الحاجة إلى تطوير قوة ضربة ثانية متقدمة ولكنه يحتجّ بأن هذه ليست مشكلة مستحيلة على الحل في الشرق الأوسط.

ويبدو لي أن النهج الثالث معقول في كل ما يتعلق بتطوير منظومات الإطلاق وتنويعها ونشرها بطريقة تمنع تعرُّضها للإصابة الأولى الأكيدة. وثمة ثلاث صعوبات متعلقة بتطوير قوة ضربة ثانية موثوق بها من ناحية «الخطورة» النووية. أولاً، إن الأمر يستلزم نفقات كبيرة ويمسّ بمجالات أخرى للميزانيات الأمنية. إن من المحتمل أنه بسبب قيود ميزانية وتكنولوجية سينشأ لاتماثُل في الشرق الأوسط بين دول نووية من ناحية قوة الضربة الثانية التي تمتلكها.

وثانياً، ستنشأ صعوبات كبيرة في مجال القيادة والتحكُّم وفي مجال عمليات اتخاذ القرارات. وهذه تنبع ليس من عدم الخطورة النووية ولكن من مشاكل متأصلة متعلقة بمنظومات القيادة والتحكم في نظام الشرق الأوسط. وثالثاً، إن من المحتمل احتمالاً كبيراً جداً أن فهم المعنى الكامل لقوة الضربة الثانية ومتضمناتها ليس من شأنه أن يتغلغل بسرعة في كل الدول التي من المحتمل أن تصبح نووية في الشرق الأوسط. ومن المحتمل أن تمضي فترة زمنية طويلة تكون فيها عدة دول نووية دون قوة ضربة ثانية معقولة، ويسبّب هذا الأمر مخاوف شديدة كثيرة وعدم الاستقرار. إن اللاتماثُل فيما يخصّ الخطورة المذكورة أعلاه من المحتمل أن يؤدي هو أيضاً في الفترة المتوسطة إلى نشوء حالات عدم الاستقرار والخوف الشديد. وسنتوسع في مناقشة كل هذه المسائل.

أولاً، إن من الجدير دراسة منظومات الإطلاق القائمة اليوم في الشرق الأوسط. إن جميع الدول الرئيسية مزوّدة فعلاً اليوم بقدرة كبيرة بما فيه الكفاية

في كل ما يتعلق بإطلاق قنابل نووية. فهي تمتلك طائرات هجومية تناسب نقل قنابل نووية (في حالات معينة بعد إجراء تغييرات في شكل حمّالات خارجية للطائرات). وتشمل هذه الطائرات إف ـ ١٥ وإف ـ ١٦، وحسب مصادر غير إسرائيلية أيضاً طائرات فانتوم وكفير المتوفرة لدى إسرائيل(*).

ويتوفر لدى مصر عدد أقلّ كثيراً من الطائرات القادرة على نقل القنابل النووية من الأنواع التالية: إف ـ ١٦ وفانتوم وميراج ٥ وإس يو ـ ٢٠. من هذه الأنواع تتوفر لدى مصر ١٣٢ طائرة. ولسورية حوالي ١٦٠ طائرة هجومية من طراز ميغ ٢٣ وإس يو ـ ٢٠. وللعراق حوالي ١٨٥ طائرة ملائمة للقيام بهذه المهام من الأنواع التالية: ميغ ٢٣ وإس يو ـ ٢٠ وميراج إف ـ ١.

إن المشكلة الرئيسية التي تنطوي عليها منظومات الإطلاق هذه أن هذه الطائرات كلها توضع في مطارات عُرضة للإصابة من الهجمات الجوية أو هجوم القذائف النووية والتقليدية أيضاً. ومن الممكن شلّ كل هذه المطارات عن طريق القيام بهجمات واسعة النطاق. ولكن يوجد هنا لاتماثُل بارز. لإسرائيل تفوّق جوي كبير. وإن من الصعب أن يخطر في البال القيام بهجوم جوي عربي ينجح في أن يشل كل المطارات الإسرائيلية. وينطبق الشيء نفسه فيما يتعلق بهجمات عن طريق قذائف أرض أرض تنقل رؤوساً تقليدية، نظراً إلى التصليد الشديد للمطارات الإسرائيلية. ولكن يبدو أن هذه المطارات لن تستطيع أن تصمد في وجه هجمات قذائف نووية. ويمكن الافتراض بأن المطارات العربية ستكون أشد تعرضاً للإصابة بالهجمات التقليدية الإسرائيلية. وعلى أية حالة، وفيما يتجاوز اللاتماثُل المذكور أعلاه، إن منظومات الإطلاق القائمة على المطارات والطائرات الهجومية من الأنواع المذكورة هنا ستكون عُرضة للإصابة بضربات أولى، ولذلك فهي لا تشكل قوة ضربة ثانية موثوقاً بها.

(*) لدى إسرائيل اليوم ٤٠ طائرة أف ـ ١٥ (و١٢ طائرة تحت الطلب)؛ و٧٥ طائرة أف ـ ١٦ أبي/بي (و ٧٥ طائرة أخرى تحت الطلب)؛ و١٦٠ طائرة أف ـ ٤ و١٨٠ طائرة كفير.

ولذلك ينبغي أن يُفترض بأن الدول المتزوِّدة بأسلحة نووية ستبحث عن طرق لزيادة وتحسين قوة الضربة الثانية الخاصة بها. وفي ظروف التسلّح في الشرق الأوسط يمكن تحقيق ذلك ببضع طرق. أولاً، التزوّد بطائرات من نوع طائرات الإقلاع العمودي (Vertical Take Off - VTOL) التي لا تحتاج مطارات، ولكنها تستطيع أن تكون مفرّقة في نقاط كثيرة ومختلفة في كل مناطق الدول النووية. وثمة إمكانية ثانية وهي حَفْر حُفَر للقذائف البرية وتصليدها. وتثير هذه المسألة شكوكاً مختلفة متعلقة باستحداثات تكنولوجية وإدخالها في الشرق الأوسط. يدعي شاي فيلدمان أن إسرائيل، على سبيل المثال، تستطيع أن تتبنّى مخطّط برنارد برودي للترتيب المتناقص للأولويات في تصليد وسائل الإطلاق. وهكذا، على سبيل المثال، ينبغي أن يصلّد «بكل ثمن» عدد قليل من وسائل الإطلاق. ومن المفروض أن تبقى هذه الوسائل في أي هجوم. إن بقاءها يكون بمثابة إمكانية معقولة لأن يكون رادعاً للطرف الذي ينظر في القيام بضربة أولى. وهذا حقاً مخطط معقول.

وثمة وسيلة ستكون طبعاً فعّالة جداً بوصفها قوة ضربة ثانية وهي الغواصات الحاملة لقذائف نووية. ويستلزم الأمر بذل مجهود مالي وتكنولوجي ضخم (إلّا إذا نقلت دول كبرى نووية الغواصات، وحينئذٍ يكون السؤال المطروح الثمن السياسي أو المالي). وفي النهاية إن من المحتمل تركيب قذائف حاملة لرؤوس نووية على الأمداء القصيرة على سفن القذائف التي تمخر مياه شرقي البحر الأبيض المتوسط.

وبإلقاء نظرة إضافية يبدو أن الإمكانية الأخيرة ستكون أكثر الإمكانيات قبولاً من وجهة نظر اعتبارات الثمن. إن جميع دول المنطقة الرئيسية مزوّدة فعلاً بسفن القذائف التقليدية. إن مستوى تطوير هذه مختلف بالتأكيد ولكن يبدو من الجلي أن هذا مجال لا يكون فيه ثمن المنصات مقيداً. إن من المفهوم أنه بغية تركيب قذائف بحرية عليها ينبغي لدول المنطقة أن تحصل على رؤوس نووية صغيرة، وهذه مشكلة في حدّ ذاتها. وثمة صعوبة ثانية وهي أن القذائف بحر

بحر المركبة على سفن القذائف ذات مدى قصير. ولذلك فإن هذه القذائف ستكون فعالة خصوصاً تجاه أهداف واقعة على الشاطىء أو قريبة من شاطىء البحر. ولغرض الشرح بطريق ملموسة نذكر أن قذيفة هربون التي هي اليوم ذات المدى الأطول المناسب لإقامتها على سفن القذائف الحقيقية ذات مدى يبلغ حتى ١٠٠ كم تقريباً. وتتمثل ميزة سفن القذائف في قابليتها الكبيرة للحركة. ومن الناحية الثانية إن من الممكن تحديد موقعها عن طريق التتبع الجوي والبحري.

ولذلك يبدو أن من الممكن مبدئياً تطوير قوة موثوق بها للضربة الثانية من ناحية منظومات الإطلاق نفسها في إسرائيل وفي بضع دول عربية متقدمة النمو. ولكن ينبغي الافتراض أنه بسبب مبدأ التخطيط المحافظ سيحدث سباق التزوّد في هذا المجال أيضاً، وستبذل جهودٌ لتطوير قدرة على إصابة قوة الضربة الثانية للخصوم النوويين. وهذا الأمر ممكن إما بواسطة منظومات نووية أو منظومات تقليدية. إذن إن من المحتمل أن تنشأ حالات خلال هذه العملية لا يكون فيها من الواضح ما إذا كان كل طرف يحتفظ بقدرة ضربة ثانية.

إن فيلدمان، عندما يدرس الطرق المختلفة لضمان قوة ضربة ثانية إسرائيلية، يتوصّل إلى الإستنتاج بأنه على الرغم من جميع هذه الوسائل لن تستطيع إسرائيل أن تحقق قدرة موثوقاً بها مثل الدولتين العظميين. فعلى سبيل المثال، إن الإخفاء والسرية والنشر ستكون محدودة جداً بسبب مساحة إسرائيل الصغيرة. واستعداد الطائرات من شأنه أن يكون معقداً بسبب أوقات الطيران القصيرة لمنظومات الإطلاق، بينما التصليد وقابلية الحركة من شأنهما أن يقاسيا بسبب صعوبات الميزانية. ومع ذلك فإنه يدعي أنه حتى يتزود العرب بسلاح نووي ستستطيع إسرائيل أن تطور إلى حد كبير قدرة الضربة الثانية إلى حد نشوء حالة تبقى فيها كمية معينة من السلاح النووي الإسرائيلي بعد ضربة نووية أولى من جانب العرب. إنه يدعي:

إن استقرار توازن الرعب الإقليمي لن يحقق عن طريق قدرة

ضربة ثانية أكيدة. ينبع الاستقرار من عدم التأكد الذي يسود قلب الزعماء العرب فيما يتعلق بقدرتهم على القيام بضربة أولى بالنجاح الأكيد.

هذا التقرير صحيح على مستوى اعتبارات تتعلق بضربة نووية أولى مخططة بغية تدمير القوة النووية للطرف المضادّ. ولكن الحالة أشد تعقداً. أولاً - وهنا يمكننا أن نستمدّ حكماً مساوياً من علاقات الدولتين العظميين - إن المخاوف الشديدة بشأن بقاء منظومات الأسلحة النووية ستؤدي إلى سباق التسلّح النووي في اتجاهين: وضع مزيد من المنظومات التي تعتبر باقية، وزيادة كمية غير متوقعة للقوة النووية العامة. وبعبارة أخرى، سيتعزز سباق التسلّح النووي. ولن تعتبر أي دولة نووية في أية نقطة زمنية حالتها مُرْضية لمتطلبات معايير قوة ضربة ثانية. إن من البديهي أن من المحتمل في سباق التسلح المستمرّ أن تنشأ نقاط زمنية ينشأ فيها لاتماثُل بارز في القدرة النووية للطرفين. هل اللاتماثُل هذا سيُوجد تفكيراً في إمكانية ضربة نووية فعّالة؟ لا يوجد على ذلك جواب قاطع، على الرغم من أنه ينبغي الافتراض بأن يبقى عدم التأكد بشأن قدرة هذه الضربة على أن تدمر قوات الطرف الثاني تدميراً كاملاً. ولكن في حالة اللاتماثُل في قدرة الضربة الثانية إن من المحتمل أن يكون لعدم التأكد أثر في الإتجاه العكسي تماماً أي إن الطرف المتخلف سيكون في تقديره أن من المحتمل أن يقوم خصمه بتوجيه ضربة أولى، وأن عليه أن يسبق إلى العمل. إذن إن من المحتمل أن يؤدي سباق التسلّح غير المتماثل من ناحية قدرة الضربة الثانية إلى نشوء حالات عدم الاستقرار وأيضاً إلى حلقة من قرارات معينة خطيرة.

وثمة أيضاً الحجة الافتراضية بأنه بسبب الحجم الصغير لإسرائيل تستطيع الدول العربية أن تنزل بها ضربة نووية تضمن مستوى من التدمير مرتفعاً لدرجة تحقيق التأكدّ الكامل بشأن تدمير كل قدرتها النووية. وفي تقدير فيلدمان، الذي يذكر هذه الحجة ثم يدحضها، سيكون من اللازم ٦٠٠ رأس

كل واحد ذو قدرة ٤٠ كيلوطن لتحقيق ضربة ذات حجم رطلين عن كل بوصة مربعة على كل جزء من أرضها. وهذه الضربة تكفي لأن تدمر تدميراً كاملاً كل منظومة الإطلاق القائمة على وجه الأرض، وتقضي في الواقع على وسائل مثل الإخفاء والتمويه وتحديد المكان السري ونشر الطائرات من كل الأنواع (بما في ذلك الإقلاع والهبوط العمودي القصير)، ونشر القذائف البرية الموضوعة على وجه الأرض.

ويدعي فيلدمان بحق أن إمكانية أن يحشد العرب قوة نووية بهذا الحجم تبلغ حدّ الخيال الجامح. وفضلاً عن ذلك، يكون من اللازم القيام بهجوم منسّق جيداً من وجهة نظر الإصابة ودقة الوقت. وهذه كلها تبدو غير معقولة تماماً طيلة وقت مديد جداً حتى بعد أن تتزوّد دول عربية بأسلحة نووية.

هناك أيضاً فرق بين نظام الشرق الأوسط والعلاقات بين الدولتين العظميين في كل ما يتعلق بضربة ثانية. في الدولتين العظميين من الجائز التمييز المبدئي بين استخدام ضربة «ضد القوة» واستخدام ضربة «ضد القيمة»، بمعنى النتائج العامة التي تترتب على الضربة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يُوضَع نظرياً (ومن المحتمل عملياً أيضاً، رغم أن هذا الأمر خاضع للجدل القوي) تصوّر ضربة محدودة ضد جزء أو كل قواعد القذائف البرية للدولتين العظميين. والضرر التبعي المترتب بالمجتمع عموماً يكون كبيراً ولكن يمكن امتصاصه. ومقابل ذلك إن إمكانية ذلك أقل في الشرق الأوسط. وهو ليس ممكناً البتة فيما يتعلق بإسرائيل. فالضربة النووية التي تكون موجّهة ضد قواعد القذائف والمطارات العسكرية في إسرائيل من شأنها أن تؤدي بالضرورة إلى ضرر تبعي بالمجتمع الإسرائيلي كله يبلغ درجة من المشكوك عندها أن تستطيع أن تعود إلى وضعها السوي بعده. وبعبارة أخرى، إذا كانت إسرائيل هدفاً لضربة «ضد القوة» فلن يكون فرق بين هذه الضربة وضربة مخصصة للتدمير الاستراتيجي للمجتمع الإسرائيلي.

نتوسّع في هذه المسألة: يعتور المجتمع الإسرائيلي عدد كبير من أوجُه

الضعف، على الرغم من أنه ذو قوة عسكرية كبيرة، وبنية تكنولوجية وعلمية كبيرة بالنسبة إلى دولة في حجم إسرائيل. أولاً إن مركز السكان والإقتصاد الأكبر يمتدّ على نصف قطر يبلغ حوالي ٤٠ - ٥٠ كم حول منطقة تل أبيب المتروبولية. إن الإصابة القوية لهذه المنطقة من شأنها أن تنطوي على عدة عشرات الآلاف من القتلى وضعف هذا العدد أو ثلاثة أضعافه من الجرحى والمصابين، وإن من المحتمل أن تؤدي إلى ضرر يبلغ حداً من المشكوك أن تستطيع إسرائيل عنده أن تعود بعده إلى وضعها السوي.

ولذلك أثران: من ناحية واحدة يزيد هذا الأمر من أثر الردع النووي ويرفع عتبة استخدام العنف العسكري. ومن ناحية ثانية، سينشأ خوف عميق من أنه إذا حدث تصعيد إلى المستوى النووي فلن توجد أية مراحل متوسطة بين مستوى الأسلحة التقليدية ومستوى ضربة نووية كاملة.

وثمة مسألة لا تقل تعقُداً، وهي مسألة متعلقة بمنظومات القيادة والتحكم لقوة الضربة الثانية. إلى أي مدى يُدار جهاز اتخاذ قرارات معقول ورشيد في ظروف وُجِّهت فيها ضربة نووية أولى ضد دولة من الدول، وهي دولة من المفروض أن تعيد ضربة نووية؟ ودون وجود هذا الجهاز تفقد قوة الضربة الثانية القدر الكبير من فعاليتها ومصداقيتها. ومن الإنصاف أن ندرس هذا الموضوع فعلاً في إطار مناقشتناالعامة لمنظومات القيادة والتحكم للدول النووية في الشرق الأوسط. وننتقل الآن إلى ذلك.

منظومات القيادة والتحكم

في هذه المجموعة يوجد بُعدان: المنظومات الفنية التي تعالج الكشف المبكر والتحذير والقيادة والتحكم؛ وعمليات اتخاذ القرارات بسلطة مسؤولة عن استعمال الأسلحة النووية.

إن طريق معالجتنا لهذا الموضوع يكون كما يلي: نبدأ بذكر الفروق المختلفة بين الشرق الأوسط والدولتين العظميين. وبعد ذلك ندرس دراسة

موجزة منظومات القيادة والتحكم عند الدولتين العظميين، وفي النهاية نعود إلى مناقشة بضعة تطبيقات ممكنة لتجربة الدولتين العظميين على الحالة في الشرق الأوسط.

إن الفروق الرئيسية بين نظام الشرق الأوسط ونظام الدولتين العظميين ذات الصلة بهذه المواضيع هي كما يلي: المسافات القصيرة جداً القائمة في الشرق الأوسط بالمقارنة بالمسافات الاستراتيجية بين الدولتين العظميين؛ والبنية المتعددة الأقطاب للشرق الأوسط؛ ومستوى الإحتكاك المرتفع بين دول ذات تقليد خصومة طويل؛ ومستوى تطور اخفض نسبياً لأجهزة وضع السياسة العامة عموماً والإدارة الاستراتيجية خصوصاً في قسم من الدول.

ننتقل الآن إلى الحالة القائمة بين الدولتين العظميين ونفصّلها باختصار[٣٥]. منذ سنوات الخمسين بنت الدولتان العظميان دون توقف منظومات الكشف المبكر والتحذير والقيادة والتحكم على منظوماتهما النووية. وهذه منظومات واسعة ومتطورة جداً. إن منظومات الكشف المبكر والتحذير أوجدت من حيث الأساس دمجاً عمودياً في منظومات القيادة والتحكم للأجهزة الدفاعية ولأجهزة الإطلاق النووية. وبعبارة أخرى، فضلاً عن نقل المعلومات إلى فوق، إلى مستويات الزعماء المختلفة، ينقل التحذير فوراً، على مستويات مختلفة من النظام، إلى بؤر القيادة والتحكم على الدفاع الجوي وعلى أجهزة الإطلاق النووية، وهذا التحذير يمكنه أن يؤدي إلى التشغيل الفوري والرادّ لهذه الأجهزة. وفي موازاة ذلك تمّ القيام بعمل دمج أفقي بين البؤر المختلفة المنتشرة جغرافياً للأجهزة النووية. وفيما يلي سنركز على وصف قصير للجهاز الأمريكي، وسنستعرض خصوصاً نظام الدمج العمودي الوثيق الصلة بالحالة في الشرق الأوسط.

إن مفهوم منظومات التحذير والتحكم يرد في مذكرة مجلس الأمن الوطني ـ ٣٠ التي وضعت في ١٩٤٨ والتي أشارت أول مرة إلى الحاجة إلى خطط طوارىء عسكرية يُقصَد بها رد الفعل الفوري على نشاط العدو الممكن.

إن ظهـور الأسلحة النـووية السـوفياتيـة بدءاً من ١٩٤٩ زاد من الشعـور في الولايات المتحدة بالحاجة إلى تغييرات تنظيمية في الجهاز الأمني، تغييرات تتصدّى لإمكانية الهجوم النووي المفاجىء على الـولايات المتحـدة أو على الدول المتحالفة معها. وفي ١٩٥٢ بُـديء بإقـامة جهـاز الرادار الأول لهـذا الغرض، «باين تري لاين»، وضُمَّ إليه في ١٩٥٣ جهاز «التحذير المبكر عن بُعد». وأضيفت إليهما الرحلات الجوية التجسّسية حول المنـاطق المتاخمـة للإتحاد السوفياتي، وقد عُزِّزت هذه الرحلات عند البدء بالرحلات الجوية يو ٢ في أجواء روسيا نفسها في ١٩٥٦. وقبل ذلـك الوقت اتخـذ القرار بـإقامـة محطات تنصُّت وتتبُّع في أماكن مختلفة قريبة من الإتحـاد السوفيـاتي. وقد زيدت سرعة وضع الأجهزة لدى إطلاق سبوتنيك في ١٩٥٧. وهكذا عند نهاية سنوات الخمسين كان لسلاح الجو الأمريكي عدد من المنظومات تضمنتها خطة L الكبيـرة. وكانت المنـظومات الـرئيسيـة: MIDAS. SAGE. NORAD. BMEWS. SACCS. AFIDHS. وتخطط الولايات المتحدة الآن إضافات من منظومات تحذير نووية في إطار منظومة NAVSTAR وكذلك الاستحداث والتعزيز الإضافي لمنظومات التحذير النووية القائمة.

لقد جعلت هذه المنظومات من الممكن توفير مجموعة واسعة جداً من أوجه الكشف عن التهديدات المختلفة ومن أوجه التحذير المبكر منها الموجّهة إلى الولايات المتحدة. وكان قسم من المنظومات قادراً على تحديـد هويـة هجوم بالقذائف التسيارية العابرة للقارات على الولايات المتحدة وعلى توفير التحذير التكتيكي البالغ ١٥ ـ ٣٠ دقيقة لسلاح الجو ولرئيس الولايات المتحدة في نفس الوقت.

إن المعلومات التي زودتها هذه المنظومات أتاحت فسحة زمنية معينـة (بـالرغم من أنهـا قصيرة جـداً) لواضعي السيـاسة حتى يتخـذوا القرارات. وأوجدت أيضاً إمكانية لسلاح الجو لأن يشغـل منظومـاته الهجـومية بصـورة مختلفة. ونظراً إلى أن كميـة المعلومات كـانت ضخمة اضـطر سلاح الجـو

الاستراتيجي إلى الاعتماد على معالجة المعلومات بالإستعانة بحاسبات الكترونية ووضع تعليمات عادية متعلقة بمختلف إجراءات إستيعاب المعلومات المعالجة والرد عليها. وهكذا نشأت حالة تؤثر فيها منظومات تستعين بالحاسبات الإلكترونية تأثيراً كبيراً على مستويات التأهّب المختلفة وعلى عمليات اتخاذ القرارات. إن الدمج العمودي المذكور أعلاه أدّى إلى أن منظومات الهجوم النووية يمكن أن تشغّل خلال وقت قصير جداً عند تلقي التحذير. وهكذا على سبيل المثال، تطلق الطائرات القاذفة الاستراتيجية إلى الجو فور تلقي التحذير وبصورة غير متوقفة على عملية اتخاذ القرارات السياسية الاستراتيجية.

برزت بمرور السنين بضع خصائص لمنظومات التحذير والتحكُّم الأمريكية (ومن المفترض منظومات التحذير والتحكم السوفياتية أيضاً):

أ - ثمة مشكلة ضخمة، هي مشكلة ضغط المعلومات. ويؤدي هذا الأمر من ناحية واحدة إلى الحاجة إلى معالجة المعلومات وتصنيفها بصورة إنتقائية، وهكذا يمكن أن تحدث أخطاء وكوارث أيضاً، ومن الناحية الثانية إن من الضروري وضع تعليمات عادية لمعالجة المعلومات الجارية. وتكمن أخطار هنا أيضاً، نظراً إلى أن هذه الأنماط بطبيعتها متصلبة ولا يمكنها أبداً أن تتوقع كل الإمكانيات.

ب - تركيز جمع المعلومات يتم أحياناً كثيرة ليس بالنظر إلى المشاكل الحقيقية التي يواجهها النظام، ولكن نتيجةً للقدرة الفنية المتزايدة للنظام والضغوط التنظيمية.

جـ - على أية حالة من الحالات لا يمكن إلاّ معالجة جزء من المعلومات.

د - من الضروري توخي السرية والعمل على أساس الدوائر. ولكن هذه من جانبها تسبب أضراراً نظراً إلى أنها لا تمكّن التنسيق الأكبر لأجزاء المعلومات، وهي تفشل أحياناً إمكانية الفهم السليم للمعلومات.

إذن إن طابع الوظائف التي تؤديها منظومات التحذير والتحكّم وطابع البنيات التنظيمية التي يُقصَد بها تناوُل هذه الوظائف يُوجدان هما أنفسهما مشاكل ومعضلات تزيد من الصعوبة الواقعة على عملية استيعاب وفهم المعلومات وعلى ردود الفعل على التحرشات الممكنة لنظام التحذير، وفي النهاية على عملية اتخاذ القرارات العقلانية التي يقوم متخذو القرارات بها.

في هذه المنظومات توجد إذن معضلة أساسية: من ناحية واحدة إن عدم إحكام المنظومات قد يؤدي إلى عدم جمع وعدم معالجة المعلومات الحرجة في الوقت الحقيقي، ومن ناحية ثانية، في منظومات متطورة إن تدفّق المعلومات ضخم، وتنشأ صعوبات ضخمة في معالجتها وفهمها. وهكذا تكثر الأخطار المتمثلة في المعالجة غير الصحيحة للمعلومات.

وينبع خطر آخر من الدمج العمودي لمنظومات التحذير في منظومات القيادة للمنظومات النووية. ونتيجة لهذا الدمج من المحتمل أن يؤدي التحذير الزائف إلى سلسلة من الأعمال في مجال المنظومات الهجومية، وهي الأعمال التي لا تحدث في الأوقات العادية. وثمة تناقُض ظاهري آخر: إن منظومات التحذير للدولتين العظميين، نظراً إلى أنها شاملة ومتطوّرة جداً (ونقول مرة أخرى إن المنظومات الأمريكية أكثر تطوراً من المنظومات السوفياتية) أوجدت أيضاً مجموعة علاقات عميقة بينها. وهكذا إن مجرد الكشف وتحديد الهوية المبكرين لعامل من العوامل من جانب مجموع المنظومات من جانب واحد يلتقطهما فوراً مجموع المنظومات من الجانب الثاني. وعندما يصدر جانب واحد تحذيراً ونتيجة لذلك تجري مجموعة أنشطة في جانب واحد ويقوم الجانب الثاني بكشف ذلك مما يؤدي بالجانب الثاني إلى إصدار تحذير. وهكذا، تقوم علاقة عمودية مدهشة بين أربع مجموعات من المنظومات: منظومات التحذير والكشف التابعة للولايات المتحدة مع منظومات التحذير والكشف التابعة للإتحاد السوفياتي ومنظومات التحذير والكشف التابعة لكل منهما مع أجهزة القيادة لمنظومات الإعتراض ولمنظومات إطلاق الأسلحة النووية. إن التحذير الزائف الصادر عن طرف واحد سيكون له صدى إذن عن

طريق مجموعات المنظومات الأربع كلها.

إن المشاكل التي يواجهها متخذو القرارات الرئيسيون إذن لا سابقة لها، وهي تبدو حقاً مشاكل لا يمكن حلها. خلال وقت ٢٠ ـ ٣٠ دقيقة إن عليهم أن يتخذوا قرارات من المحتمل أن تقرّر مصير العالم. وفضلاً عن ذلك تحدث إجراءات تلقائية مختلفة بصورة مستقلة ودون العبء الواقع على إمكانية اتخاذ قرارات عقلانية. إن خطر اتخاذ قرارات خاطئة ومفاهيم مشوّهة وأخذ زمام المبادرة إلى عمليات التصعيد التي لا مبّرر لها خطر قائم على الدوام.

وفي منظومات القيادة والتحكم توجد ثلاث فئات عامة من أحداث وعمليات من المحتمل أن تؤدي إلى البتّ في إطلاق أسلحة نووية دون أن يكون متخذو القرارات قد استعدوا لذلك من البداية:

أ ـ أخطاء وأوجُه إخفاق فنية في منظومات القيادة والمراقبة؛

ب ـ قرارات دون صلاحية يتخذها قادة محليون؟

جـ ـ قرارات يتخذها متخذو القرارات نابعة من أخطاء في التقدير والمفهوم.

إن من المفهوم أنه توجد تأثيرات متبادلة بين هذه الفئات الثلاث.

هل من المحتمل أن تصدر تحذيرات زائفة مصدرها فني تسبّب عملية تسارع لا يُتحكم فيها؟ إن خطر حرب غير متعمدة تناوله المتناولون تناولاً مستفيضاً في العقود الماضية يبدو أنه قلّ إلى حد كبير نتيجة لتطوير المنظومات ولوجود نظام متشعّب جداً من التوازنات والمكابح التي أُدخِلَت في منظومات الكشف والتحذير. يبدو إذن أنه قلّ خطر اتخاذ قرارات خاطئة وحدوث تصعيد نتيجة لعيب فني ما في منظومات الرادار أو في منظومات الحاسبات الإلكترونية التي تعالج المعلومات. ومما أدى إلى تحقيق ذلك وجود منظومات كثيرة متوازية وقدر كبير من الزيادة الإيجابية. وهكذا، حتى لو صدر تحذير زائف ينبع من خطأ أو من إخفاق فني في منظومة واحدة تمكن بالإستعانة بالمنظومات

الأخرى موازنة الحالة. لقد توصل فعلاً في ١٩٦٢ هيرمان كاهن إلى الإستنتاج بأن «الإحتمال الحالي لنشوب الحرب عن طريق الخطأ ضئيل»، والمقصود هو الخطأ الفني بسبب قرارات يتخذها قادة محليون وتنبع من اعتبار خاطىء أو تنبع من قرارات مستقلة دون صلاحية(٣٦). وحقاً في كل ما يتعلق بالقصورات الفنية التي تشكل عوامل مستقلة للقرارات بإطلاق أسلحة نووية لم يتغير هذا التقييم اليوم أيضاً.

وعلى الرغم من ذلك، كما يقول بول براكين، ثمة خطر مبدئي يتمثل في أن يحدث خطأ حرج. ويبدو أن هذا الخطر ينبع ليس من إمكانية قصور فني واحد ولكن من مجموعة من قصورات فنية مترتبة على أخطاء بشرية. والمثال المهم على ذلك هو الحادث الذي حدث في المفاعل النووي في ثري مايل آيلاند في سنة ١٩٧٩. هناك تطور حادث فني واحد إلى قصور عام في الجهاز، خلافاً لكل الاحتمالات. ذلك الحادث الفني كان بداية لعملية تتكوّن من سلسلة من الأخطاء البشرية وحوادث فنية تشابكت الواحد منها في الآخر وأوجدت في نهاية الأمر حالة أصبح من الممكن فيها القصور العام للجهاز. إن من الصحيح أنه داخل الجهاز المشرف على المفاعل بُنيت عناصر كثيرة من التوازنات والمكابح، ولذلك كان احتمال وقوع القصور ضئيلاً جداً. وعلى الرغم من ذلك فقد حدث ذلك. وحدثت ظواهر مماثلة مثل قصورات الجهاز الكهربائي في شمال شرقي الولايات المتحدة في ١٩٦٥، ومرة أخرى في نيويورك في ١٩٧٧. لقد كانت تلك أجهزة متطورة جداً كانت بموجب أي تقييم احتمالي محمية من الحوادث وأوجُه القصور المختلفة الفنية. وفي الحقيقة إن هذه الأجهزة صمدت في المحك صموداً ممتازاً طيلة سنوات كثيرة. لقد كانت الحوادث نتيجة سلسلة طويلة من قصورات فنية وأخطاء بشرية لم يكن كل واحد منها في حد ذاته (أو حتى مجموعات منها) يستطيع أن يؤدي إلى إيقاف عمل الجهاز. ولكن عندما حدثت في نفس الوقت إنهار الجهاز. وكما يذكر براكين، إن قصور منظومات التحذير التابعة للدولتين العظميين نتيجة حادث لمكوّن فني واحد محتمل احتمالاً ضئيلاً جداً. ولكن الخطر يكمن في نشوء

حوادث فنية تتداخل في أخطاء بشرية وأوجُه خلل تنظيمية ـ رغم أن ذلك النشوء محتمل احتمالاً ضئيلاً جداً.

ويذهب بيرس[٣٧] شوطاً أبعد فيعتبر الخلل الفني في حد ذاته سبباً ممكناً في ذلك، وذلك عندما يقرّر: «لا يوجد جهاز آلي، حتى الجهاز المبني والمراقب بحذر شديد، يكون خالياً من أوجُه الخلل».

أما دانيئيل براي فهو أشد حذراً كثيراً من بيرس؛ فبعد أن لخّص المواد المتعلقة بالموضوع توصل إلى الإستنتاج بأن «من الممكن القول أن الأخطار النابعة من أوجُه الخلل الفني تكون صغيرة عامة. والحالة مختلفة عند معالجة المكون البشري».

إن تحذيرين زائفين صادرين عن NORAD وأُعلن عنهما حصلا في ١٩٧٩ و١٩٨٠. في ١٩٧٩ أرسل خبير فني في قيادة «نوراد» في كولورادو إعلاناً خاطئاً بأن الولايات المتحدة تتعرض لهجوم نووي. ونقل الإعلان فوراً إلى قيادة طائرات الاعتراض التابعة «لنوراد» وبُدِىء بتشغيل الطائرات. وأمكن لعشر طائرات اعتراض من ثلاث قواعد جوية مختلفة أن تنطلق قبل تصحيح الخطأ. وفي نفس ذلك الوقت (والكلام هنا عن عمليات لم تستغرق سوى بضع دقائق) حُوِّلت قواعد للقذائف وغواصات في كل الولايات المتحدة تلقائياً إلى حالة تأهب أرفع مستوى. والتحذير الزائف الثاني حدث في ١٩٨٠ عندما أُصيبت بالخلل رقاقة واحدة في حاسبة إلكترونية تابعة «لنوراد» وأصدر فوراً تحذير يشبه التحذير الذي أرسل في ١٩٧٩. في هذه المرة حوالي ١٠٠ طائرة قاذفة من طراز بي ـ ٥٢ حاملة لأسلحة نووية وضعت على أهمية الإستعداد للإنطلاق، وكانت على وشك القيام بذلك. كما أن طائرة قيادة الطوارىء للرئيس كانت على وشك الإنطلاق؛ أما طائرة القيادة الجوية لقائد منطقة المحيط الهادىء فقد انطلقت فعلاً.

في هاتين الحالتين قام جهاز الموازنات والمكابح الداخلي بتصحيح المعلومات الخاطئة في الوقت السليم. ولكن ينبغي أن نتذكر إن هذين

التحذيرين الزائفين حدثا في وقت الهدوء في العلاقات بين الدولتين العظميين وليس في فترة أية أزمة. لنتصور أن تحذيرات مثل هذين التحذيرين أو أشد منهما حدثت في فترة أزمة شديدة جداً ـ مثلاً في فترة الأزمة التي حدثت بين الدولتين العظميين في ١٩٧٣ (في أواخر حرب تشرين الأول/أكتوبر). لنتصور مثلاً أنه بعد الرسالة التهديدية الصادرة عن بريجنيف في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وبعد رد الفعل الشديد من جانب الحكومة الأمريكية، تمّ تلقي معلومات عن تحليقات لا يتم تحديد هويتها وتقوم بها طائرات سوفياتية باتجاه الشرق الأوسط. وفضلاً عن ذلك، رداً على التأهب الأمريكي يتم الإعلان عن حالة التأهب للقوات الاستراتيجية السوفياتية. ولنضف إلى ذلك أن الأزمة نفسها لا تنشب في فترة انفراج ولكن في فترة الفتور الحادّ في العلاقات الدولية. وفي النهاية، لنتصوّر إن إسرائيل لا توقف تقدمها في مصر على الرغم من المطالبة الأمريكية. وحينئذٍ يصدر تحذير زائف نابع من خلل فني بشأن هجوم سوفياتي. في جو الأزمة هذا، التي من المعقول توفر كل العناصر فيها حقاً، ثمة خطر كبير يتمثل في اتخاذ قرارات عسيرة لا يمكن عكسها.

وثمة موضوع آخر يتعلق بمنظومات القيادة والتحكم، وينطوي على أخطار التصعيد «غير المقصود». وذلك الموضوع هو نقل الصلاحيات لاستخدام الأسلحة النووية إلى درجات أخفض من القيادة العليا للدولة. ولهذا الموضوع بضعة أوجُه. أولاً: السيطرة الفعلية من جانب درجات عسكرية على أسلحة نووية. في هذه الحالة تكمن الصلاحية حقاً في القيادة العليا، ولكن القدرة الفنية على إطلاق أسلحة نووية موجودة لدى مستويات مختلفة. في الواقع إن هذه الحالة قائمة على الأقل في غواصات تحمل أسلحة نووية[٣٩]، وفيما يبدو فيما يتعلق بأسلحة نووية تعبوية. في هذه الحالات إن القادة في الموقع يمكنهم أن يستعملوا الأسلحة النووية من الناحية الفنية نظراً إلى أنهم يستطيعون أن يفتحوا «القفل الإلكتروني».

وثمة إمكانية ثانية وهي النقل سلفاً لصلاحية اتخاذ القرار إلى درجات

أكثر انخفاضاً من القيادة العليا. إن النقل سلفاً ضروري أحياناً عندما نأخذ في الحسبان ثلاثة عوامل: خطر فقدان الإتصال بين القيادة العليا ومشغلي الأسلحة النووية؛ وتدمير الخصم بضربة نووية ضد القيادة العليا؛ وفي النهاية، الحاجة أحياناً إلى الرد فوراً على ضربة نووية عندما لا يتوفر وقت وإمكانية لـلإنتظار لورود تعليمات من القيادة العليا.

ويمكن أن يفترض بأن للقيادة العليا التابعة لسلاح الجو الاستـراتيجي كـانت في الماضي صـلاحيات من هـذا النوع، وإن من المحتمـل أن هذه الصلاحيات لا تزال في يَدَي هذ القيادة. وفضلاً عن ذلك، ثمة صعوبات معينة في تحقيق الإتصال بمنظومة الغواصات الحاملة للأسلحة النووية[٤٠]. ولذلك، يتم فيما يبدو نقل للصلاحيات إلى قادة الغواصات للعمل في ظروف محدّدة سلفاً.

وثمة إمكانية ثالثة وهي تطوير مذاهب للإستخدام «التلقائي» للأسلحة النووية على مستوياتها المختلفة. إلى ذلك ينتمي مذهبان رئيسيان: الإطلاق عند التحذير، والإطلاق عند حدوث الأثر. يتعلق الأول برد فعل نووي فوري عندما تشهد منظومات التحذير المبكر بهجوم مقترب بالقذائف؛ أما الثاني فإنه يقرّر رد فعل نووياً فورياً بعد ضربة نووية أولى. إن المذهبين يحدّدان ترتيباً لردود الفعل والتصرّفات، وهـو ترتيب لا يتعلق بقـرار من القيادة العليـا. إن لمشغلي الأسلحة نفسها، على مستويات معينة تحدّد سلفاً، توجيهـاً واضحاً فيما يتعلق بكيفية الرد في الظروف المذكورة أعلاه.

وغني عن الإضافة إن هذه الإمكانيات الثلاث كلها ـ التحكم الفعلي، ولو دون صلاحية، لدى مستويات ثانوية؛ وصلاحية الاستخدام سلفـاً (وهي الصلاحية التي يرافقها التحكم الفعلي) لـدى مستويـات مختلفة؛ ومـذاهب الإستخدام القائم على رد الفعل، والمقرر سلفاً ودون اتخاذ قرار آخر ـ قـد تفضي إلى نشوء حالات خطيرة جداً. إن المستويات الثانوية من المحتمل أن تقوم برد الفعل استناداً إلى مجموعات اعتبارات أو عدم وجود اعتبارات تنبع من

ظروف محلية ملموسة. ومن عدم معرفة الحالة عموماً، ومن عدم التجربة والمعرفة وما إلى ذلك. كما أن الأخطار التي تنطوي عليها التحذيرات الزائفة تزيد زيادة كبيرة.

إن المسألة التي ينبغي التأكيد عليها هي أن بنية منظومات القيادة والتحكم وطابع منظومات إطلاق الأسلحة النووية لدى الدولتين العظميين يوجدان بصورة آلية ومتأصلة الحالتين الأوليين، وفي الواقع الحالة الثالثة جزئياً على الأقل.

منظومات القيادة والتحكم في شرق أوسط نووي

ندرس الآن إمكانية وجود منظومات القيادة والتحكم في شرق أوسط نووي، وندرس عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا المجال. ويبدو أنه توجد عدة عوامل في الشرق الأوسط تزيد كثيراً شدة الأخطار القائمة اليوم باحتمال ضئيل نسبياً في منظومات القيادة والتحكم التابعة للدولتين العظميين، وهي الأخطار التي ذُكِرت آنفاً.

وهذه العوامل هي أوجُه الخلل الفني لمنظومات التحذير، أو مزيج من أوجُه الخلل هذه وعوامل بشرية، أي مفاهيم خاطئة لسلوك العدو. وفي النهاية، ثمة عمليات التصعيد التي لا تتعلق بتاتاً بأوجُه الخلل الفنية والتي لا تنبع إلا من عوامل بشرية. والمقصود هو التشويش في المفاهيم أو تقديرات غير صحيحة لإجراءات مختلفة يقوم بها العدو. كل هذه أو جزء منها من المحتمل أن يؤدي إلى نتائج خطيرة. من هذه يمكن أن نذكر فئتين رئيسيتين من الأحداث: التقدير الخاطىء لإجراء الخصم بحيث يُفَسَّر بأنه هجوم بسلاح تقليدي أو نووي على قواعد الأسلحة النووية أو على الدولة كلها. هذا التقدير من المحتمل أن يؤدي إلى قرارات جلية تسبِّب التصعيد. وثمة إمكانية أخرى هي تصعيد من مستوى الحرب بأسلحة تقليدية إلى مستوى استعمال أسلحة نووية.

إن استمرار صراعات بين دول أيضاً في شرق أوسط نووي يسهم طبعاً في إيجاد إمكانية القيام بمثل هذه التقديرات غير السليمة. وهكذا، على سبيل المثال، إذا لم تحرز عملية السلام الإسرائيلي العربي تقدما، وإذا عادت بالتأكيد إلى المستوى الذي كان موجوداً قبل السلام الإسرائيلي المصري فإن خطورة هذا الصراع ستُسهم إسهاماً كبيراً في إمكانية تشويه الفهم لدى متخذي القرارات. إن وجود مستوى مرتفع من الصراع الشديد يُوجد على أية حالة ميلاً لدى متخذي القرارات إلى أن يفسّروا تفسيراً متشدداً إي إجراء يتخذه الطرف الآخر.

وإلى ذلك تضاف افتراضات متطرفة، وجزء منها غير عقلاني، شائعة في النزاع الإسرائيلي العربي فيما يتعلق بالنوايا الشيطانية لدى الخصم. وهكذا على سبيل المثال تصوُّر إسرائيل بوصفها عاملاً شيطانياً لا يزال شائعاً لدى قسم من الجمهور العربي. إن من الصحيح أن مجموعات كثيرة في الصفوات العربية تتبنّى اليوم تصوّراً ينمّ عن فهم أكبر لإسرائيل، وهي على استعداد للتسويات معها، ولكن ليس الأمر كذلك بالنسبة إلى حركات عقائدية إسلامية وعربية متطرفة. وفي إسرائيل، من ناحية أخرى، يشيع تصوُّر بشأن نوايا الخصم العربي للإبادة الجماعية. وهذا التصوّر يبين بدقة مواقف جزء من الجمهور العربي. وهذا التصوُّر غير عقلاني عندما يعتبر ميول الإبادة الجماعية ميولاً تمثل الموقف العربي كله، وتشكل الهدف الأول ذا الأولوية الحاسمة لدى الدول العربية. وفي النهاية في إسرائيل يعتقدون بأن الموقف العربي لا يأخذ في الحسبان الثمن الذي ينطوي عليه مجهود الإبادة الجماعية تجاه إسرائيل. وعلى سبيل المثال يمكن أن نذكر التقدير الصادر عن مناحيم بيغن في حينه بأنه في اللحظة التي يحصل فيها العراق على قنبلة نووية واحدة فسيستخدمها العراق فوراً ضد إسرائيل.

إن لقوة الصراع وللإفتراضات بشأن الصفة الشيطانية للطرف المقابل تأثيراً على التقديرات فيما يتعلق بإجراءات يمكن أن يتخذها الخصم، سواء

كانت تلك التقديرات قائمة على أساس تحذيرات زائفة أو على معرفة مغزى هذه الإجراءات. فهكذا مثلاً إن الهجوم الوشيك الوقوع بأسلحة تقليدية من المحتمل أن يُفسَّر بأنه هجوم نووي. كما أن التحذير الزائف بشأن إجراءات الخصم من المحتمل أن يؤدي إلى الإستنتاج بأن هجوماً نووياً واقع.

إن مستوى الإحتكاك المرتفع في دول الشرق الأوسط والتركيز الكبير للقوات الجوية التقليدية التي لها القدرة على حمل أسلحة نووية سيشكلان أيضاً خلفية تجعل من السهل إرتكاب أخطاء كبيرة في منظومات التحذير. ندرس الآن هذه الأمور من وجهة النظر الإسرائيلية.

لإسرائيل منظومة تحذير مبكر متطورة ومحكمة: رادار ألتا ووستنغهاوس أي إن/تي بي إس - ٤٣ ذو أبعاد ثلاثة، وأف بي إس - ١٠٠. وكذلك تحت تصرّفها أربع طائرات تحذير جوي هوك آبي إي سي - ٢، وكذلك طائرتان إلى أربع طائرات للتحذير الجوي موهوك أُوفي - ١ إي. هذه المنظومة تجعل من الممكن التحديد المبكّر للتحركات الجوية المهدِّدة[٤١].

ولكن وجود منظومة متطورة إلى هذا الحد أيضاً لا يمكن أن يؤمِّن من التحذيرات الزائفة. ويمكن القول بعكس ذلك. كلما ازدادت قدرة تحديد الهوية والموقع ازدادت قوة تدفُّق المعلومات التي ينبغي دراستها بسرعة هائلة. وفي الوقت الذي تكون فيه الحركة الجوية في محيط إسرائيل مكتظة من الممكن حدوث أخطاء. ولذلك يميل متخذو القرارات على المستوى العملي إلى الردّ على صورة «تحليل أسوأ الحالات»، ويفضّلون الرد بسرعة. ومن المحتمل أن يزداد الأمر خطورة في ظروف نووية.

وفضلاً عن ذلك، إن الدولتين العظميين معفيتان على الأقل من مشكلة واحدة. لا يوجد خطر الهجوم التقليدي الاستراتيجي بواسطة طائرات. وبعبارة أخرى، إن التهديد الوحيد الموجّه إلى دول متروبولية هو الهجوم بقذائف

نـووية(*). وخـلافاً لـذلك، في محيط الشـرق الأوسط سينشـأ اختـلاط بين منظومات الهجوم بطائرات ومنظومات الهجوم بقذائف. وكذلك سينشأ اختلاط كبير بين إمكانية الهجوم بأسلحة تقليدية وإمكانية هجوم نووي. وفي مثل هذه الحالات إن قدرة منظومة التحذير المبكرّ على أن تحدد بوضوح وتأكدّ طابع التهديد ستتسم بالإشكال وستزداد حالات عدم التأكدّ.

وحالات عدم التأكدّ ستزداد أيضاً شدة نتيجة للبنية المتعددة الأقطاب في الشرق الأوسط. من ناحية منظومات القيادة والتحكم توجد هنا على الأقل ثلاث صعوبات فيما يتعلق باتخاذ القرارات ودون أخطاء حاسمة. أولاً، تحذيرات كاذبة نابعة من توتر أو حتى من حرب بين دولتين أخريين. فهكذا مثلاً إذا نشأ توتر قوي أو حتى حرب محدودة بين سورية والأردن (كما حدث في ١٩٧٠، ومـرة أخرى في ١٩٨٠، ولم يكن ذلـك فعـلاً إلا على مستـوى تهـديـدات وتحركات الجيش)، فإن من المحتمل أن تحدث تحركات جوية واسعة النطاق من الطرفين. ومن المحتمل أن تفسر منظومات التحذير التابعة لإسرائيل تفسيراً غير سليم قسماً من هذه التحركات وأن تبدأ بعملية التصعيد بأسلحة تقليدية أو حتى التصعيد النووي. وكذلك الأمر بالنسبة إلى دول مجاورة أخرى.

وثمة مسألة خطيرة أخرى متعلقة بإمكانية نشـوب حروب محفَـزة. من المعروف أن خطر نشوب حرب محفَزة في سياق الدولتين العظميين قلّ إلى حد كبيـر جداً، وذلـك الخطر ليس قـائماً تقـريباً. والسبب الـرئيسي لذلـك هو استحـداث منظومـات التحذيـر والكشف المكبر، ولكن أيضـاً لأن الأسـاس المنطقي للقيام بهجوم غير محـدّد ومحدود جـداً من جانب إحـدى الدولتين العظميين يبدو مشكوكاً فيه للغاية. بينما الهجوم المحفّز فسيكون بالضرورة غير

(*) الطائرات القاذفة الاستراتيجية الأمريكية من طراز بي ـ ٥٢ أيضاً (وكذلك الطائرات القاذفة ذات المدى المتوسط من طراز أف بي ـ ١١١) مزودة اليوم جزئياً بقذائف جو أرض تحمل رؤوساً نـووية، ويفتـرض فيها في حـالة الهجـوم أن تنطلق من خـارج حدود الحيـز الجوي لـلاتحاد السوفياتي. وهذه الأخيرة تشمل حوالي ٢٠٠ قذيفة جو أرض من طرازي SRAM وALCM.

محدّد ولذلك يمكن بسهولة نسبية تحديد أن مصدر الهجوم ليس الدولة العظمى المخاصمة. وخلافاً لذلك في الشرق الأوسط إن احتمال أخذ زمام المبادرة إلى أنشطة محفّزة مرتفع نسبياً. إن من المفهوم أن الأمر ليس معقولاً إلا إذا افترض الذي يأخذ زمام المبادرة إلى العمل المحفّز بأن عمله لا يتم الكشف عنه. إن هذا الأمر أيضاً ليس مستحيلاً. إن العمل المحفّز لا يتعين أن يكون نووياً بالذات. إنه يمكن أن يكون بأسلحة تقليدية، ولكن على نطاق يخفّض تخفيضاً كبيراً «عتبة الإحتمال» النووية للدولة التي تتعرض للهجوم. ويمكن أن نضيف أن العمل المحفّز لا ينبغي أن يكون الهجوم ذاته. إن من الجائز مثلاً تسبيب أوجّه خلل في منظومات التحذير عن طريق التضليل الإلكتروني بحيث ينشأ الإنطباع بوشوك وقوع هجوم من اتجاه من الإتجاهات.

والتهديد الثالث يتعلق بإمكانية كثرة منظومات الإطلاق النووية التابعة لدول مختلفة في المنطقة والموجودة في نفس المجال. إن أحد التصورات الوثيقة الصلة انتشار سفن قذائف صغيرة نسبياً، تحمل قذائف نووية على المدى القصير وتمخر مياه البحر الأبيض المتوسط. ويكون من الصعب أن يتمّ بالتأكيد الكامل تحديد هوية كل من هذه السفن وانتمائها الوطني. ومن هنا ينشأ غموض فيما يتعلق بمصدر الإطلاق لقذيفة نووية (أو بمَنْ يتحكم فيه)، إذا أطلقت هذه من اتجاه سفن القذائف. وفضلاً عن ذلك، إن من الممكن أن وكلاء دولة معيّنة أو منظمة سرية يقومون بالسيطرة على سفينة منتمية إلى دولة أخرى، وبعد ذلك يقومون بتشغيل منظومات الإطلاق النووية. ويمكن لتصورات من هذا النوع أن تكون أساساً أيضاً لأنشطة محفّزة.

وعلى المشاكل العسيرة المتعلقة باتخاذ القرارات في الشؤون الحرجة، في ظروف الغموض وتحت ضغط الوقت الكبير، تدلّ قضية الطائرة الليبية في ١٩٧٣. وكما يذكر في ذلك الحادث دخلت طائرة مسافرين ليبية ضلت طريقها في حيز سيناء الجوي التي كانت في ذلك الوقت تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية. وتم تحديد مكان الطائرة، وانطلقت طائرات اعتراض إسرائيلية

نحوها. وقبل أن تتعرض الطائرة للهجوم تحركت نحو الخلف وأصبحت في طريق الخروج من الحيز الجوي الإسرائيلي. ولكن طائرات الاعتراض تلقّت على الرغم من ذلك تعليمات بإسقاطها. وقد حدث ذلك ليس عن حقد ولكن بسبب طابع الأوامر العادية، وبسبب الصعوبة الضخمة في تحديد هدف رحلة الطائرة وبسبب الوقت القصير جداً الذي كان متاحاً لمتخذي القرارات. إن من الصحيح أنه تثبتت في هذا الحادث قدرة الرد السريع من جانب إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، فبسبب ضغط الوقت والتعليمات العادية اتخذ قرار غير سليم. وفي ظروف المحيط المختلط ـ من الأسلحة التقليدية والنووية معاً ـ سيُوجَد متخذو القرارات تحت أَضعاف من الضغط الكبير. وستلاحقهم معضلة أساسية: من ناحية واحدة، إن رد الفعل السريع على التحذيرات من المحتمل أن يؤدي إلى عملية التصعيد الخطيرة جداً التي من الممكن أن تؤدي إلى كارثة. ومن ناحية ثانية، بسبب الأمداء القصيرة وإمكانية أن تتعلق التحذيرات أيضاً بهجمات بأسلحة تقليدية، الهجمات التي هي محتملة أكثر من هجوم نووي مباغت، فإن عدم رد الفعل من المحتمل هو أيضاً أن يكون ذا نتائج حرجة ونهائية.

وسندرس هذه المسألة الأخيرة من وجهة نظر إسرائيل. بسبب صغر رقعة أراضي الدولة الحيوية إن إصابة قنبلة نووية واحدة لقلب التركيز الحضري المترويولي الواقع في سهل إسرائيل الساحلي قد تؤدي إلى الإصابة القوية للدولة. إن من الصحيح أن نتائج مثل هذا التفجير لا تعني تدمير الدولة، ولكن الضرر المباشر والنتائج النفسية التي تترتب على التفجير قد تؤدي إلى ضربة ذات نتائج بعيدة المدى. ولذلك يجب أن يتوفر رد فعل فوري (يمكن أن يكون من أنواع مختلفة) على كل دخول من هذا النوع في أجواء الدولة. لذلك تعمل إسرائيل في هذا المجال ولديها هوامش أمنية ضيّقة جداً. وفي هذا الصدد هناك فرق هائل بين السياق للدولتين العظميين والحالة التي تجد إسرائيل نفسها فيها. فالولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي يمكنهما «أن يسمحا لأنفسهما» بهجوم نووي محدود، أي حتى لو صدر تحذير غير صحيح (أو تحذير حقيقي)

من هجوم محدود فإن من المحتمل أن يرد متخذو القرارات رداً بطيئاً على الهجوم، دون أن يلحق بدولتهم ضرر لا يحتمل. لنفترض بأن قنبلة نووية واحدة أو قنبلتين أصابتا الولايات المتحدة. فهذه الدولة العظمى قادرة قطعاً على أن «تهضم» هذه الإصابة. فلديها وقت للقيام بالإستيضاح عن مصدر القنبلة وعن أسباب الهجوم وما إلى ذلك. إن عملية اتخاذ القرارات، على الرغم من أنها ستقع تحت ضغط ضخم، ستجري بصورة عقلانية. وكما ذكر، إن الحالة مختلفة تماماً في إسرائيل. من هذه الناحية إن حالة إسرائيل عسيرة أكثر نسبياً من حالة الدول العربية المحيطة بها.

هل في شرق أوسط نووي ستمنح صلاحيات لمستويات أكثر انخفاضاً لاستخدام أسلحة نووية؟ إن من الصعب الإجابة عن هذا السؤال بصورة إفتراضية. ستتوقف عند بضعة من المكوّنات البنيوية للحالة، وهي المكونات التي تمكننا من الجواب غير النهائي عن هذا السؤال. نبدأ بإسرائيل. من الناحية التاريخية، إن مجال التطوير النووي كان مركزاً في يَدَي لجنة مدنية، هي لجنة الطاقة الذرية التي كانت تابعة لوزارة الأمن، وبعد ذلك نقلت إلى ديوان رئيس الحكومة. وحسب هذه البنية يمكن أن نقدّر على نحو غير نهائي أنه إذا حازت إسرائيل أسلحة نووية فإن الصلاحية السياسية الاستراتيجية لتشغيلها ستكون مركّزة في يَدَي رئيس الحكومة. لقد ذكرنا في فصل آخر القصة الصادرة في مجلة تايم الأسبوعية، وتُفيد هذه القصة أن وزير الأمن في ذلك الوقت موشيه دايان أصدر أمراً في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بإعداد أسلحة نووية. وأدت مخاطبة دايان لرئيسة الحكومة إلى مناقشة في حكومة الحرب المصغّرة وإلى اتخاذ قرار بشأن إيقاف الإجراء الذي أمر دايان بالقيام به. ولا ندري ما إذا كانت هذه القصة تتضمن الحقيقة، ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإن الإستنتاج الذي يُخلَص إليه هو أن صلاحية القرار باستعمال أسلحة نووية وفقاً لمجلة تايم موجودة لدى الحكومة، بينما التحكّم المادي فعلاً موجود لدى وزير الأمن، أو من الأصحّ لدى مستويات عسكرية فنية. وإذا كان الأمر كذلك، فلا يوجد البتة الجهاز المركّب من «قفول إلكترونية» و

«مفاتيح مزدوجة» الذي يوجد في الولايات المتحدة، وفيما يبدو في الإتحاد السوفياتي، والذي لا يمكّن إلا الإدارة العليا من استعمال الأسلحة النووية (طبعاً باستثناء منظومات مثل القذائف التسيارية المطلقة من البحر، وفيما يبدو أسلحة تعبوية ذكرناهاآنفاً).

ونظراً إلى أننا لا نعرف ما هي حالة إسرائيل النووية وأيضاً ما هي منظومات التحكّم المختلفة القائمة فيما يتعلق بالمادة النووية أو القنابل النووية (إذا كانت هذه الأخيرة موجودة) فإن البيانات المذكورة أعلاه ليست سوى مؤشّر غير نهائي. ولكن يمكن ذكر بضعة أمور متعلقة ببنية العلاقات بين المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية، من ناحية واحدة، والمؤسسة المدنية في إسرائيل، وتشير هذه الأمور إلى أن الوصف التحزّري المقترح أعلاه يتفق مع مجموعة العلاقات المذكورة أعلاه.

إن الوصف الوارد في مجلة تايم الأُسبوعية يبيّن أن القرار الأعلى فيما يتعلق بالمسألة النووية يكمن حقاً في يدي الحكومة أو «حكومة الحرب المصغرة». وفي خلفية تاريخ العلاقات القائمة بين الحكومة والجيش في إسرائيل يمكن القول إن القرارات الهامة في المجال الاستراتيجي اتخذتها حقاً دائماً الحكومة أو مجموعة صغيرة داخلها. ومن ناحية ثانية، كان دائماً للمؤسسة الأمنية أو الأمنية العسكرية تأثير كبير على هذه القرارات. إذن ينبغي أن يفترض بأنه في كل ما يتعلق بالأسلحة النووية ستكون هذه حقاً هي مجموعة العلاقات القائمة بين الحكومة والمؤسسة الأمنية العسكرية. ويمكن أن يفترض بأن مدى تأثير المؤسسة الأمنية العسكرية على الزعامة العليا في الشؤون النووية سيكون أكبر نسبياً مثلاً من تأثير هذه المؤسسة في الولايات المتحدة.

إن من االصعب طبعاً أن نقدر سلفاً كيف تتناول هذه المؤسسة موضوع تشغيل هذا السلاح. ولكن يمكن غريزياً أن يجول في الخاطر أنه إذا تبنّت حقاً إسرائيل مذهباً نووياً فسيكون لدى المؤسسة الأمنية العسكرية ميل إلى زيادة تأثيرها وصلاحيتها في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك يمكن أن يدور في الخاطر

أن موقفها إزاء الأسلحة النووية يؤكد تأكيداً أكبر عناصر القتال، وفي هذا الاتجاه أيضاً ستنصح الإدارة العليا. ومن المحتمل أن يتغيّر ذلك إذا مرّت القيادة الأمنية العسكرية بعملية التكيّف الإجتماعي الأساسي فيما يتعلق بمغزى الأسلحة النووية.

إن هذا التحليل الافتراضي لا يذكر بالضرورة ما هو موقف المؤسسة العسكرية اليوم فيما يتعلق بالأسلحة النووية. يمكن أن نقدّر أنه قبل تبنّي مذهب نووي ستكون غالبية القيادة العسكرية متحفظة على التأكيد الزائد للبُعد النووي. ذلك هو أيضاً ألميل الطبيعي لدى جيش مسلح بأسلحة تقليدية. ومهما يكن الأمر فإن السؤال المقرّر هو ماذا سيكون مَيل وموقف الجيش بعد ظهور الأسلحة النووية.

إن من المعقول أن تتوقّف مجموعة العلاقات بين القيادة العليا والمؤسسة العسكرية والأمنية توقفاً كبيراً على شخصية وموقف رئيس الحكومة ووزير الأمن ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش. إن رئيس حكومة ضعيفاً أو الذي فهمه لمواضيع استراتيجية محدود من المحتمل أن يسمح بنشوء نمط صلاحيات يتعزّز وفقاً له وضع وزير الأمن أو القيادة العسكرية. فعلى سبيل المثال، يمكن بصورة تخمينية أن نفكر في أن يسعى وزير أمن طموح وحازم وذو ميول إلى توسيع نفوذه السياسي إلى تحقيق أقصى قدر من التأثير والصلاحية فيما يتعلق بالأسلحة النووية. ويمكن مثلاً أن يكون في التقدير أن وزيراً للأمن مثل شارون يسعى في هذا الإتجاه.

وفضلاً عن ذلك إن مجموع العلاقات القائمة في إسرائيل بين الحكومة ووزير الأمن والجيش لم يوضع أبداً وضعاً دستورياً مُرْضِياً. لقد طُرِحت هذه المسألة طرحاً حاداً خلال المناقشات التي أجرتها لجنة أغرانات. وعلى الرغم من توصياتها والتعديل القانوني الذي أُدخِل في أعقابها لا يزال غموض كبير يكتنف مجموعة هذه العلاقات. فليس من الواضح لحدّ اليوم مَنْ هو ر ئيس الجيش، أي القائد الأعلى، أقصد مَن المسؤول عن الإجراءات الاستراتيجية

والعسكرية المركزية ـ هل هو رئيس الحكومة أم الحكومة كلها؛ وإذا كان الأمر كذلك فما هو معنى العلاقات بين رئيس الحكومة (أو الحكومة كلها) ووزير الأمن. لهذه الأمور طبعاً أهمية حاسمة في سياق الأسلحة النووية.

وفي الواقع لم تنجح أبداً القيادة السياسية الإسرائيلية في أن تحدّد هذه المجالات بصورة قاطعة. هذا الغموض والعجز عن حلّه على نحو تشريعي مُرْضٍ بدآ فعلاً خلال حرب ١٩٤٨[٤٢]. ويتضح أن الجهاز السياسي الإسرائيلي ليس قادراً فيما يبدو على أن يحلّ هذا الموضوع حلاً بنيوياً[٤٣].

وفضلاً عن هذه الصعوبات يُطرَح السؤال: هل بسبب ظروف موضوعية سيميل الجهاز إلى نقلِ صلاحيات سلفاً فيما يتعلق بأسلحة نووية في إسرائيل؟ الجواب عن ذلك مركّب وليس قاطعاً. من ناحية واحدة، صِغَر إسرائيل وضرورة بقاء كمية الأسلحة النووية ومنظومات إطلاقها محدودة يسهّلان إبقاء الصلاحية بصورة مركّزة في يَدَي الزعامة السياسية العليا. ومن ناحية ثانية، تصوُّر استعمال أسلحة نووية باعتبارها وسيلة أخيرة يستلزم توفُّر جهاز تحكُّم يمكن وفقاً له في ظروف معينة نقل صلاحيات سلفاً. إذ أن الإستعمال هذا للأسلحة النووية ليس من شأنه أن يحدث إلاّ في ظروف انهيار عسكري جزئي على الأقلّ وتقدُّم قوات العدو داخل أراضي إسرائيل الحيوية. في هذه الظروف تواجه قواعد نووية تهديداً مباشراً متمثلاً في استيلاء العدو أو من المحتمل أن تتعرّض مراكز القيادة السياسية والاستراتيجية للإصابة. إن استعمال الأسلحة النووية بوصفها وسيلة أخيرة يُوجد سلفاً مَيلاً إلى نقل صلاحيات سلفاً. وفي ذلك أيضاً تكمن أخطار شديدة. وفي النهاية، نضيف أن نقل صلاحيات سلفاً من المحتمل أن يصبح قناة سيطرة مألوفة حتى لو طُوِّر مذهب استعمال للأسلحة النووية التعبوية (التكتيكية)(*).

إن من الصعب أن نقدّر ماذا ستكون منظومة الصلاحيات والتحكُّم فيما

(*) عن الأسلحة النووية بوصفها السلاح الأخير أو السلاح التعبوي انظر الفصل الثامن.

يتعلق بالأسلحة النووية في دول عربية مختلفة. لا يمكن إلّا أن نذكر أن من المحتمل أن تكون أنماط اتخاذ القرارات مختلفة من دولة إلى أخرى، الأمر الذي قد يثير مشاكل عسيرة في مفاهيم متخذي القرارات في دول أخرى فيما يتعلق بكل دولة عربية نووية. وثمة مسألة أخرى وهي أن الجيش يسيطر سيطرة مباشرة أو أنه القاعدة الأساسية للأنظمة في معظم الدول العربية. ولذلك آثار في اتجاهات مختلفة متناقضة. من ناحية واحدة، عندما يكون حاكم الدولة رجلاً عسكرياً وهو أيضاً صاحب سيطرة مباشرة على الجيش يوجد تركيز كبير، وذلك الأمر يجعل من الممكن ممارسة سيطرة وصلاحية عليا لرئيس الدولة على الأسلحة النووية. وفي هذه الحالة ينشأ هرم قيادي واضح فيما يتعلق بتشغيلها. وفي هذه الحالة ثمة إمكانية أن تكون عملية اتخاذ القرارات أكثر عقلانية. إن التركيز في السيطرة على اتخاذ القرارات يسهّل كثيراً على اعتبارات متخذي القرارات في الدول الأخرى، ويكون من الممكن القيام بعملية أكثر عقلانية لاتخاذ القرارات.

ومن ناحية ثانية، إذا لم يكن الحاكم الأعلى حاكماً مباشراً للجيش ولكن يضطر إلى الإعتماد عليه بوصفه أساس القوة السياسية الرئيسية فيمكن للجيش أن يطالب بأن تنقل إليه صلاحيات استعمال الأسلحة النووية. في هذه الحالة ينطوي الوضع على أخطار، أولاً لأن القيادة العسكرية من المحتمل أن تكون مفتقرة إلى أية كفاءة سياسية استراتيجية على مستوى مرتفع يمكنها من التصدي لتعقيدات الاستعمالات السياسية والاستراتيجية للأسلحة النووية. وكذلك، إن هذه الحالة تقضي إلى نشوء خوف عميق في دول أخرى لا تدري إن تقدّر مَنْ يتحكم بالأسلحة النووية وما هي الظروف التي من المحتمل أن تستعمل فيها.

في أنظمة عسكرية أو أنظمة تعتمد على الجيش باعتباره مصدراً رئيسياً للقوة السياسية ثمة أيضاً الخطر الدائم المتمثل في حدوث انقلابات عسكرية باعتبارها أداة لتغيير السلطة. ولذلك أيضاً آثار خطيرة على منظومات القيادة والتحكم وعلى عمليات اتخاذ القرارات. وثمة نوعان من الأخطار:

أ ـ قرارات غير متزنة يتخذها القائمون بالانقلاب العسكري أو المعارضون له؛

ب ـ مخاوف عميقة لدى متخذي القرارات في دول نووية مخاصمة، عند الإنقلاب، وهي مخاوف من المحتمل أن تؤدي إلى استعمال القوة ومن المحتمل أيضاً استعمال قوة نووية.

إن الأخطار التي تتضمنها الفئة الأولى، أي استعمال أسلحة نووية من جانب الأطراف في صراع داخلي، تناولها فعلاً لويس دان[٤٤]. وخلافاً له يدعي فيلدمان[٤٥] أن هذه الأخطار ليست حقيقية. ويرى أن مجموعة من المتآمرين العسكريين لا تحتاج أسلحة نووية من أجل القيام بانقلاب. وفضلاً عن ذلك إن استعمال الأسلحة النووية داخل الدولة يصيب سكان الدولة نفسها التي تضمّ بالتأكيد أقرباء المتآمرين أنفسهم. ولذلك إن الأمر يردعهم عن القيام بهذه الخطوة. وفي النهاية إن الاستعمال الداخلي للأسلحة النووية من شأنه أن يقضي تماماً على شعبية المتآمرين وأن يكون عديم الهدف والأمل. إن من الصحيح أن فيلدمان يقبل حجة شلينغ[٤٦] بأنه في ظروف الإنقلاب العسكري أو الحروب الأهلية يسعى كل طرف إلى السيطرة على الأسلحة النووية للحيلولة دون سقوطها في يَدَي الطرف المضاد. ولكنه يرى أن للإستيلاء على الأسلحة لن يكون أي مغزى استراتيجي؛ إن الطرف الذي يستولي على الأسلحة لن يستعملها أيضاً.

إن حجج فيلدمان منطقية، ولكن سلامتها مشكوك فيها. أولاً، إن المنافسة على السيطرة على الأسلحة النووية، إذا حدثت هذه المنافسة في ظروف الإنقلاب العسكري أو الحرب الأهلية، تشهد على أن كل طرف يتخوف من أن يستعمل الطرف الثاني هذه الأسلحة. ألا يدلّ ذلك على استعداده نفسه لاستعمال هذه الأسلحة؟ ينبغي أن نميّز هنا بين حالتين: أولاً، حالة الإنقلاب العسكري أو محاولة الإنقلاب العسكري. في هذه الحالة إن من الصحيح الرأي إن المتآمرين والحكام سيترددون في استعمال الأسلحة

النووية الواحد ضد الآخر، بسبب الاعتبارات التي ذكرها فيلدمان. ولكن هنا أيضاً ليست الأمور قاطعة. ينبغي أن نتذكر أن المتآمرين وأصحاب السلطة يعرفون أنهم يكافحون على حياتهم، وحياة أسرهم وحلفائهم. وتدل على ذلك التجربة المتراكمة لانقلابات عسكرية في الشرق الأوسط. ففي معظمها فقد الخاسرون ومؤيدوهم حياتهم. ويشتد الأمر تفاقماً عندما ينتمي الحكام والمتآمرون العسكريون إلى طوائف أثنية أو دينية مختلفة. هكذا الحالة في سورية، مثلاً، فحدوث تمرّد سُني ناجح فيها ضد القادة العسكرين العلويين الحاكمين الآن لدمشق من المحتمل أن يؤدي ليس فقط إلى تغيير النظام ولكن أيضاً إلى مذبحة عامة للطائفة العلوية. وفضلاً عن ذلك، إن من المحتمل أن تكون الأسلحة النووية مستعملة ليس ضد العاصمة بالذات ولكن، على سبيل المثال، ضد فرقة مدرعات للمتمردين وهي في رحلتها صوب العاصمة.

والحالة الثانية هي الحرب الأهلية الطائفية. هنا إن الاستعداد لاعتماد استراتيجية تتضمن حتى نوايا الإبادة الجماعية من المحتمل أن يكون مرتفعاً نسبياً. وتشهد على ذلك التجربة في لبنان. في هذه الظروف إن من الممكن أن يجول في الخاطر الإستعمال المقصود للأسلحة النووية ضد تركيزات السكان للطائفة المخاصمة.

وفضلاً عن ذلك، في حالة حرب أهلية أو مؤامرة عسكرية ستنشأ في بضع حالات مشكلة عامة، هي مشكلة الإنهيار التام لكل نظام الصلاحية والتحكم في الأسلحة النووية. وفي مثل هذه الظروف إن من المحتمل أن تنشأ حالات فيها يسيطر ضباط صغار يفتقرون إلى أي فهم لمعاني الأسلحة النووية عليها، ويستعملونها في ظروف الضيق.

وثمة حافز آخر لاستعمال الأسلحة النووية وهو الخوف من أن تقع في يَدَي الطرف المضاد. هنا إننا نعود إلى بداية مناقشة هذا الموضوع: محاولة منع الطرف الثاني من الإستيلاء على مخزونات الأسلحة النووية، عندما يكون أحد الطرفين خاسراً في الصراع ولكنه لا يزال يسيطر على الأسلحة النووية. إن

من المحتمل أن يقرّر أن يطلقها في اتجاه من الإتجاهات حتى لا تسقط في يَدَي الخصم. واختيار الأهداف سيكون متوقفاً على الحالة الخاصة لكل دولة، ولكن أي إطلاق من المحتمل أن يؤدي إلى هزة عنيفة في النظام الإقليمي.

ولكن كلما ازدادت أخطار استعمال الأسلحة النووية من جانب الحكّام أو المتآمرين شدة ازدادت شدة ردود الفعل الممكنة من جانب الدول الأخرى في المنطقة. وفي حالة انهيار السلطة في إحدى الدول النووية ستواجه معضلة عسيرة كلّ الدول في نظام الشرق الأوسط التي تقع في مدى منظومات الإطلاق النووي التابعة للدولة التي يحدث فيها الإنقلاب أو الحرب الأهلية. وإن من المحتمل أن تشك هذه الدول في أن الأسلحة النووية في تلك الدولة ستقع في أيدي أوساط غير مسؤولة تقوم باستعمالها كما يحلو لها ودون اعتبارات عقلانية. ومن المحتمل أن تطرح مجموعة الاعتبارات التي أوردناها أعلاه. ومن المحتمل أن تكون الأسلحة النووية موجّهة ضد كل واحدة منها. في هذه الظروف يزداد ازدياداً كبيراً جداً الميل إلى ضربة إستباقية ضد قواعد الأسلحة النووية. وهذه الضربة الإستباقية قد تكون نووية أو بأسلحة تقليدية. وفي الحالة الأخيرة أيضاً إن من المحتمل أن يحدث تصعيد إلى المستوى النووي.

تأثير الأسلحة النووية على بنية نظام الشرق الأوسط

إن الطابع المتعدّد الأقطاب للشرق الأوسط ولنظام الدول العربية داخله يجعل من الممكن حصول تطورات مختلفة في ظروف نووية. إن خط التحديد الرئيسي يكون بين نظام منقسم ونظام تنشأ فيه ائتلافات وتقوم بأنشطتها فيه بصورة مستمرة. إن إقامة ائتلافات عربية وتغيرها هما المميزان الهامان والمنوّران جداً في علاقات الدول في الشرق الأوسط، ولهذين المميزين تأثير هام على ديناميكا النزاع الإسرائيلي العربي. ومن تحليل الائتلافات العربية بزغت بضع صور و «قواعد اللعبة» لهذه الإئتلافات:

أ - إنها تُقام أولاً وقبل كل شيء لموازنة ائتلاف عربي آخر، وبذلك تشارك في

عملية دائمة من موازنة مجموعات القوة في العالم العربي.

ب ـ ومع ذلك، منذ ١٩٦٧ أصبحت إسرائيل عاملاً أهم نسبياً في إقامة هذه التجمعات.

جـ ـ على الرغم من أن الإنتماء والخلاف العقائديين عاملان هامان في إقامة ائتلافات فإنهما ثانويان إزاء عوامل تجزئة القوة ومعادلتها.

د ـ إن الهدف الأول لإقامة الائتلاف هو تكديس القوة، وليس بالذات كبح دول أعضاء صغيرة في الائتلاف.

هـ ـ عموماً للتجمعات غير الرسمية مغزى أكبر من مغزى الائتلافات الرسمية.

و ـ إن متوسط العمر المتوقع لهذه الائتلافات قصير نسبياً.

ز ـ غالبية الائتلافات تقودها دولة واحدة. ومؤخراً بتنويع القوة في العالم العربي توجد ائتلافات تقودها قيادةً مشتركة دولتان ذواتا قوة متساوية تقريباً.

حـ ـ بدءاً من سنوات السبعين تجري عملية تجزئة محدودة في العالم العربي تجعل الائتلافات أقل قوة مما كانت عليه في الماضي. ومع ذلك بقي الميل إلى تجمعات مختلفة، رغم أنها ليست قوية جداً، كما هو.

ندرس الآن كيف تؤثر الأسلحة النووية على إقامة الائتلافات، وأيضاً كيف تؤثر نماذج مختلفة من الائتلافات على العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل والدول العربية. وغني عن الإضافة أن هذه المناقشة غير نهائية، وإن القصد منها هو أن نَصِف وصفاً بيانياً عدداً من التطورات في إطار نماذج ممكنة.

إمكانية أ: بضع دول عربية تصبح نووية ولكنها لا تقيم ائتلافاً. نفترض أن عدة دول عربية تحصل على القدرة النووية وأن النمط الحالي للنزاع الإسرائيلي العربي ولعلاقات المنافسة وأحياناً النزاع فيما بين الدول العربية يبقى كما هو. لقواتها النووية تكون بضعة أهداف، ولكن إن

من المعقول أن ترتيب الأولوية يكون كما يلي: ردع القدرة الإسرائيلية؛ مهمة القتال ضد إسرائيل (مثلاً ضربة أولى مدمرة)؛ ردع دول عربية نووية أخرى؛ القسر السياسي لإسرائيل أو لأية دولة عربية أخرى؛ اعتبارات المكانة والمركز داخل الشرق الأوسط؛ وإذا أصبحت إيران نووية يمكن أن يفترض تطبيق استراتيجيات الردع أو القسر أو القتال ضدها من جانب العراق إذا كان العراق نووياً.

وثمة على الأقل ثلاثة أسباب للمنافسة فيما بين العرب المتعلقة بالأسلحة النووية: أولاً، علاقات النزاع بين دولتين عربيتين؛ ثانياً، المنافسة العامة التي يكون فيها في تقدير دولتين متنافستين رئيسيتين لسببي المكانة والمركز على الأفضلية في العالم العربي بأن عليهما أن تعادل الواحدة منهما الأخرى في قدرتهما النووية. والسبب الثالث يربط القدرة الإسرائيلية بالمنافسة فيما بين العرب. لنفترض أن إسرائيل تبنّت لنفسها (خوفاً من حرب محفزة تجر فيها دولة ثالثة دولتين أخريين إلى حرب وتقف هي بنفسها متفرجة، أو لأسباب أخرى) استراتيجية «كل الإتجاهات»، أي توجيه الأسلحة النووية ضد كل دولة عربية نووية (وكذلك ضد دول غير نووية)، ونفترض أنها نشرت هذه الحقيقة. ونفترض أنه لا توجد أية معلومات واضحة عن الحجم الحقيقي للقوة الإسرائيلية، أو عن مقدارها المخصص ضد كل دولة عربية. في هذه الحالة كل دولة عربية تتعرض إلى التهديد تحتاج إلى تطوير قدرة ذاتية على ردع هجوم إسرائيلي ممكن وإسرائيل، من جانبها، تحاول أن تتعادل مع القدرة المشتركة لهذه الدول، لأن إسرائيل من شأنها أن تأخذ في الحساب التعاون فيما بينها. ومن شأن هذا الأمر أن يؤدي إذن إلى سباق التسلّح النووي.

إن الحروب المحفَّزة حروب ذات احتمال معين في الشرق الأوسط. فإذا وجدت في الشرق الأوسط بضع دول نووية فإن من المحتمل أن يوجد لدى دول عربية مختلفة حافز إلى أخذ زمام المبادرة إلى مواجهة عسكرية بين إسرائيل ودولة عربية أخرى.

وفي الملخص، هناك احتمال كبير لأن يؤدي شرق أوسط نووي مجزأ إلى الإسراع بسباق التسلّح النووي، ولأن يؤدي باحتمال أقل إلى نشوب حروب محفزة.

إمكانية ب: ائتلاف بضع دول عربية نووية (وحدها أو بانضمام دول غير نووية إليها)

مثل هذا الائتلاف يمكنه أن ينشأ نتيجة لظهور بضع دول عربية نووية دفعة واحدة (بقدرة مساوية أو على مستوى مختلف). والدافع الرئيسي لإقامة الائتلاف يكون الحاجة إلى تجميع القدرة النووية للأعضاء. إن الحاجة إلى هذا التجميع تنبع من الجلي من التفوق الذي تحققه إسرائيل حتى ذلك الوقت في مجال الرؤوس التفجيرية النووية وفي منظومات القيادة والتحكّم والإتصال. والشرط المسبق الآخر لإقامة مثل هذا الائتلاف هو استمرار الصراع الإسرائيلي العربي.

وسيكون تنظيم هذا الائتلاف مهمة صعبة جداً. فبسبب عدم وجود دولة عظمى نووية ذات هيمنة واضحة من شأن الدول الأعضاء في الائتلاف أن تفرض عليها بنية تقوم على «المساواة». وستضطر هيئات اتخاذ القرارات إلى ضمّ ممثلي كل الدول الأعضاء النووية في الائتلاف. وفي أوقات الأزمة إن من الممكن أن تُشَلَّ هذه الهيئات شَلّاً كاملاً، لأنه لن تكون لأية دولة صلاحية نهائية، وإن من الممكن أن ينشأ نزاع مصالح بين الدول المختلفة. فعلى سبيل المثال سيكون من الصعب كبح دولة تخطىء في حساباتها أو تتصرف تصرفاً غير مسؤول. وقنوات القيادة والتحكّم من شأنها أن تكون معقدة جداً ومكتنفة بالعقبات. إن إقامة منظومات القيادة والتحكّم والإتصال الفعّالة مهمة صعبة جداً في كل الظروف؛ وفي العالم العربي، في الحالة التي تكون فيها بضع دول نووية ذات قدرة متساوية أو متساوية تقريباً وعلى مستوى منخفض نسبياً من التطوّر الاستراتيجي، لن يكون من الممكن تقريباً التغلب على المشكلة.

إن الخلافات بين الدول الأعضاء المختلفين في الائتلاف، وهي

الخلافات التي تنجم عن الفروق في قوة الدول السياسية والاقتصادية وعن مستوى التطور العلمي والتكنولوجي، ستبقى كما هي. ولكن من ناحية القدرة النووية إن من الممكن أن تحوز الدول العربية الصغيرة والضعيفة قدرة مساوية لقوة دول أقوى. إن الأسلحة النووية يمكن أن تكون «المسوِّي الأعظم» ولكن النتائج لن تكون بالضرورة بسيطة. أولاً، إن الائتلاف لا يمكن أن يكون دائماً وهاماً إلاّ إذا تمسّك جميع الأعضاء بنفس البرنامج السياسي وأدمجوا على النحو الواجب منظومات القيادة والتحكم والإتصال التابعة لهم. ونظراً إلى تضارب الآراء القوي في التوجّه السياسي، إن من المعقول أن تنشأ توترات بنيوية كبيرة. وستزداد هذه التوترات شدة بسبب الحاجة إلى الإعتماد على مصادر مختلفة لتزويد الأسلحة والتكنولوجيا النووية نظراً إلى أن الدول الأعضاء المختلفة في الائتلاف تختار سبلاً مختلفة للوصول إلى القدرة النووية. ثمة دول ستتلقى مباشرة أسلحة نووية من دولة عظمى نووية، وثمة دول ستقيم بنية نووية مستقلة بالمساعدة من دول عظمى نووية أخرى. ومن المعقول أن تؤكد كل دولة عضو في الائتلاف على حاجاتها الأمنية؛ من المحتمل أن تؤكد بضع منها على المكوّن النووي للإئتلاف، بينما من المحتمل أن تؤكد «دول المواجهة»، التي ينبغي لها أن تراعي أيضاً إمكانية الحرب بالأسلحة التقليدية، على قدرة الأسلحة التقليدية للإئتلاف، وأن تطالب بأن يوضع معظم هذه القدرة تحت تصرفها. ومن المحتمل أن تطالب بضع منها بالتركيز بصورة رئيسية على الأسلحة النووية التعبوية (التكتيكية) (وهنا أيضاً تكون «دول المواجهة» الدول المرشحة الواضحة لذلك)، وغيرها، متخوفةً أقل من الهجوم الإسرائيلي بقوات تقليدية، من المحتمل أن تطالب بالتركيز على الأسلحة النووية الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، إن الدول الأعضاء الأقل نمواً تكنولوجياً في الائتلاف، مثل السعودية وليبيا، من المحتمل أن تعارض التوحيد الوثيق أكثر مما ينبغي لمنظومات القيادة والتحكّم والإتصال، خوفاً (فيما يبدو عن حق) من أن ذلك التركيز سيمنح مزايا واضحة للدول الأكثر نمواً. أولاً ـ وفي المقام الأول لمصر، وإلى حدّ معين للعراق وسورية. وستنشأ بالتأكيد

أيضاً خلافات شديدة على استراتيجية اختيار أهداف الضربات النووية، وعلى سياسة وزع الأسلحة النووية.

إن من الممكن أن تصبح بضع من هذه المشاكل أكثر حدةً في حالة الأزمة التي يؤكد فيها مجدَّداً الإختلاف، وأحياناً النزاع، بين مصالح الدول الأعضاء في الائتلاف، ولذلك إن من المحتمل أن تؤدي إلى تفكُّك الائتلاف.

إمكانية جـ ـ إئتلافان نوويان عربيان

تقليدياً مالت الدول العربية في المشرق إلى إقامة ائتلافين متنافسين مالت العضوية فيهما إلى التغيّر. هذا النموذج ينبع من أسباب بنيوية وسياسية رئيسية، ومن المحتمل احتمالا كبيراً أن يبقى حتى لو كان البقاء بصورة أضعف وأهشّ. إن الحاجة إلى اكتساب قدرة نووية يمكن أن تنخرط في هذا النموذج. ستستمر المنافسة على الهيمنة بين الائتلافين المتنافسين، ولكن سيحاول كل ائتلاف أيضاً أن يتصدى للحاجات النابعة من وجود الأسلحة النووية. وسيتمثل الإختلاف الرئيسي في أن الائتلاف النووي يجب أن يكون أكثر ثباتاً ودواماً من ثبات ودوام الائتلافات العربية التقليدية. إن استقرار الائتلاف لازم بسبب الاستراتيجية النووية (الحاجة إلى التأكد، واحتياجات منظومات القيادة والتحكم والإتصال المستقرة، والمتطلبات المادية التي ينطوي عليها الوزع والتحذير، وما إلى ذلك).

وبلغة سباق التسلح، إن كلًا من التكتلين العربيين من اللازم أن يفترض بأنه في أزمة نووية مع إسرائيل سيكون متورطاً وحده، ولذلك إن عليه أن يوجد قدرة نووية تعادل قدرة إسرائيل النووية. وإسرائيل، من جانبها، من شأنها أن تطبق هنا تحليل أسوأ الحالات، وأن تفترض بأن التكتلين سينضم الواحد منهما إلى الآخر عند بداية الأزمة، ولذلك إن عليها أن تشارك في سباق التسلّح المتصاعد.

وهذا النظام أيضاً من شأنه أن يفتقر إلى الاستقرار. أولاً، إن من المحتمل أن يولد سباق التسلح نقاط أزمة لا يتوفر فيها التأكدّ فيما يتعلق بكفاءة

الضربة الثانية من أحد التكتلين. وثانياً، نظراً إلى أن الدول الأعضاء في الائتلافين العربيين تتاخم إسرائيل فسيكون من الصعب اكتشاف مصدر القذائف والطائرات القاذفة التي تقوم بمهاجمة إسرائيل. وعلى هذا النحو تنشأ مجموعة ثلاثية من المخاوف، يشك فيها كل ائتلاف عربي في أن الائتلاف الآخر يحاول المبادرة إلى القيام بإجراء تحفيزي، وفيها يشك التكتلان وإسرائيل أيضاً الواحد منها في الآخر. ومن المحتمل أن تفضي المخاوف إلى المزيد من الكبح العسكري، ولكن إذا بقيت مسائل سياسية دون حلّ فإن من المحتمل أن يزداد احتمال نشوب الأزمات وأن يؤدي ذلك الاحتمال إلى شكوك متبادلة ثقيلة وربما أيضاً إلى نشوب الحرب.

وختاماً إن ميل أي نظام دولي متعدد الأقطاب إلى إقامة ائتلافات سيبقى فيما يبدو أيضاً في النظام العربي النووي. ولو كانت الأسلحة النووية العامل الحاسم الوحيد في السياسة القائمة بين دول العالم العربي لأدى إدخالها في المنطقة إلى نشوء إحدى حالتين متطرفتين. الحالة الواحدة هي الإسراع بعملية الإنقسام لدرجة الإنهيار الكامل لنظام الدول العربية. ومن شأن هذه الحالة أن تكون ذات استقرارٍ واهٍ جداً، ومن شأن تصعيد سباق التسلّح أن يحدث، ومن شأن إمكانيات كثيرة لحروب تحفيزية أن تنشأ، ومن شأن مشاكل القيادة والتحكّم أن تزداد تفاقماً إلى حدٍ كبير. وتتمثل الحالة المتطرفة الثانية في تحويل العالم العربي إلى ائتلاف واسع بالقيادة القوية لدولةٍ عظمى نووية واحدة. من شأن هذه الحالة أن تكون أكثر استقراراً على الرغم من أنه ستوجد هنا أيضاً بضعة اختلافات هامة بين النظام ذي القطبين للدولتين العظميين ونظام الشرق الأوسط، ونتيجة لهذه الإختلافات إن من المتوقع أن ينشأ عدم استقرار. وعلى الرغم من ذلك ليس من المعقول أن يدوم ائتلاف واسع من هذا النوع وقتاً طويلاً، بسبب كيفية توزيع مكونات القوة في العالم العربي والسلوك الصراعي المتناقض الذي تسلكه تقليدياً الدول الأعضاء فيه.

ومقابل ذلك من المعقول ألّا تغيّر الأسلحة النووية ميل الدول العربية إلى

إقامة ائتلافات ضعيفة تحافظ في إطارها على سيادتها المنفصلة. ومن الأقل معقولية أن تنشأ الحالتان المتطرفتان الموصوفتان أعلاه، وإذا نشأت هاتان الحالتان فستكونان بطبيعتهما مؤقتتين. وإن علينا أن نتوقع أن تنشأ محلهما تشكيلات ائتلافية مختلفة تمكّن بنيتها من أي اكتساب لقدرة نووية بغية أن تعادل القدرة النووية الإسرائيلية (والقدرة النووية للإئتلاف الآخر)، وفي الوقت نفسه تماثل هذه البنية النموذج الأشد تقليدية للإئتلافات في العالم العربي. كل هذه الائتلافات ستواجه الصعوبة البالغة للغاية في إقامة منظومات مشتركة من القيادة والتحكم والاتصال الموثوق بها والمتطورة. إن المشاكل السياسية والاستراتيجية والفنية التي ينطوي عليها تطوير هذه المنظومات في ظروف التعقّد الكبير ستسبّب توتّرات خطيرة داخل النظام الفرعي للشرق الأوسط. وستنشأ نقاط خطر كثيرة على طول الطريق، وستنشب في تلك النقاط أزمات من المحتمل أن تتصاعد إلى حدّ تبادل ضربات نووية. وستؤدي هذه التوترات، فيما يبدو، أيضاً إلى تغييرات دائمة في بنية الائتلافات، وإلى الإنتقال منها إلى منظومات أخرى ـ ائتلاف مجزّأ أو ائتلاف واسع أو «ائتلاف مساوٍ» ـ والعودة إلى البنية القائمة على ائتلافين.

ملاحظات

(١) لمناقشة الشرق الأوسط بوصفه إقليماً له مركز دون النظام (أو بوصفه نظاماً تابعاً) انظر من جملة مؤلفين ليونارد بايندر، «The Middle East Subordinate International System»، ١٩٥٨؛ مايكل بريتشر، «The Middle East Subordinate System and Its Impact on Israel's Foreign Policy»، ١٩٦٩؛ مايكل بريتشر، **The Foreign Policy System of Israel**، ١٩٧٢، الفصل ٣؛ يئير عفرون، **The Middle East: Nations, Superpowers and Wars**، ١٩٧٣، الفصل ٦؛ ويليام هارتمان، «Military Elements in Regional Unrest»، ١٩٦٩؛ يئير عفرون ويعقوف بارسيمان طوف، «Coalitions in the Arab World»، ١٩٧٥.

(٢) مارك هيلر واهرون ليفران وزئيف إيتان، **The Military Balance in the Middle East, 1985** وأيضاً The Military Balance 1985 - 1986.

(٣) جورج ف. كينان، **The Nuclear Delusion: Soviet American Relations in the Atomic Age**، ص ١٢.

(٤) الاستعراض الأنجع لتطور التفكير في الاستراتيجية النووية للورينس فريدمان، **The Evolution of Nuclear Strategy**، ١٩٨١.

(٥) «Implications for Military Policy» في ب. برودي (محرر)، **The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order**، ١٩٤٦؛ «الخطوة الأولى والأهم في خطة الأمن الأمريكية لعهد القنابل الذرية هي اتخاذ خطوات تؤمن لأنفسنا إمكانية الرد في حالة الهجوم... لحدّ الآن كان الهدف الرئيسي لمؤسستنا العسكرية الإنتصار في الحروب. من هنا فصاعداً يجب أن يكون الهدف الرئيسي منعها». (ص ٧٦).

من المهم الإضافة أن آراء مشابهة أصدرها أرنست ل. وودورد حينما قال في محاضرة علنية حملت عنوان «تطور المجتمع الدولي : نهج عن طريق قانون ومؤسسات» ما يلي: «الخوف من الإنتقام من نفس النوع هو الردع الأشد ضماناً ضد استعمال سيء للطاقة الذرية من جانب أمة مهاجمة». مقتبس في باري هـ. ستاينر، **Using the Absolute Weapon: Early Ideas of Bernard Brodie on Atomic Strategy**.

(٦) انظر عن ذلك لورنس فريدمان، المرجع نفسه؛ ريتشارد روزكرانس **Defence of the Realm**، ١٩٦٨.

(٧) هيدلي بول، «Future Conditions of Strategic Deterrence»، في **The Future of Strategic Deterrence**، تحرير كريستوف برترام، ١٩٨١.

(٨) انظر مثلاً الكسندر جورج، **Managing US - Soviet Rivalry: Problems of Crisis Prevention**، ١٩٨٣.

(٩) عن استعمال مصطلح «استقرار الأزمة» انظر مثلاً ريتشارد غروين، «Weapon Developments and the Threat of Nuclear War»، ١٩٧٩.

(١٠) دانيثيل فري، Risks of Uninten tional Nuclear War، ص ١٠.

(١١) هولست افهيلدت، «Tactical Nuclear Weapons and European Security»، ١٩٧٩.

(١٢) من جملة ما نذكر كتابات برنارد برودي وستانلي هوفمان. انظر أيضاً مقال لورنس مارتين، «The Role of Military Force in the Nuclear Age»، ١٩٧٩، وأيضاً مايكل ماندلباوم The Nuclear Question، ١٩٧٩.

(١٣) انظر مثلاً باتريك مورغان، «Towards a Political Science Theory of Deterrence» (مخطوطة غير منشورة)، ص ٣٢.

(١٤) انظر مقال ج. هيرتز، «Idealist Internationalism and the Security Balance».

(١٥) ماكجورج باندي، «To Cap the Volcano»، ١٩٦٩.

(١٦) روبرت ماكنمارا، The Essence of Security، ١٩٦٨؛ جافري كامب Nuclear Forces for Medium Powers، ١٩٧٤. «ذو القيمة المساوية للميغاطن» لا يماثل الكمية العامة للميغاطنان الموجودة في ترسانة ما، وذلك لأن قانون «الإنتاج الهامشي المتناقص» يزداد سريانه كلما زادت كمية الميغاطنان المخزونة في أية رؤوس نووية.

(١٧) عن نطاق الكمية المساوية للميغاطن الموجودة تحت تصرّف الدولتين العظميين انظر The Military Balance 1982/83 (IISS, London, 1982)، ص ١٤١.

(١٨) كامب، المرجع نفسه، الجزء ٢، ص ٩، جدول ٢، وص ٥، جدول ١.

(١٩) هذا تقدير ادوارد وورنر من شركة راند، وهو مقتبس في المجلة الأسبوعية تايم، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، ص ٣٨. ويمكن أن يضاف أن من الممكن الافتراض بأن هذه الأرقام تتعلق بالرؤوس الموجودة في القذائف الموضوعة والموزوعة للعمل، وفضلاً عن ذلك توجد أيضاً قذائف مخزونة في المستودعات. وفضلاً عن ذلك، إلى المخزون الأمريكي ينبغي أن تضاف القذائف النووية البريطانية والفرنسية. من ناحية ثانية توجد في الوقت الحاضر أفضلية للإتحاد السوفياتي في كل ما يتعلق بالقذائف الميدانية التي مداها أوروبا الغربية والصين. وهذه تضمّ مجموع ١٣٥٢ قذيفة. على الجانب الغربي وضعت حتى ١٩٨٦ ١٠٠ قذيفة ميدانية حديثة في أوروبا من نوعي بيرشنغ ٢ وقذائف توموهوك الأنسيابية.

وفيما يتعلق بالعدد العام للرؤوس النووية الاستراتيجية والتعبوية (التكتيكية) معاً قيل في ١٩٨٤ إن الإتحاد السوفياتي لحق بالولايات المتحدة. إن بحثاً أجرته وزارة الدفاع الأمريكية قرّر في ١٩٨٤ إن للإتحاد السوفياتي مجموع ٣٤٠٠٠ رأس من هذه الرؤوس، بما في ذلك القنابل النووية المدفعية من أنواع مختلفة، وقنابل جوية وكل أنواع القذائف المختلفة. وفي السنة نفسها كان للولايات المتحدة من كل هذه الأنواع ٢٦٠٠٠ رأس نووي. كل هذه تتعلق بمنظومات أسلحة موضوعَة. عن ذلك انظر مقال ريتشارد هوربورن في نيويورك تايمز المقتبس عند مايكل ناخت، The Age of Vulnerability ، ١٩٨٥.

(٢٠) جون د. ستاينبرونر وثوماس م. غاروين، «Strategic Vulnerability: The Balance Between Prudence and Paranoia»، ١٩٧٦.

(٢١) هذا هو تقدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. انظر منشوريه السنويين: Strategic Survey و The Military Balance.

(٢٢) انظر في هذه المسألة مقال روبرت جارفيس، «Cooperation Under the Security Dilemma»، ١٩٧٨. إن المحاولة لإقامة أساس نظري أولي باتجاه «قواعد لعبة» جديدة بين الدولتين العظميين ترد عند الكسندر جورج، Managing US - Soviet Rivalry Problems of Crisis Prevention.

(٢٣) مايكل ماندلبوم، The Nuclear Future، ١٩٧٩.

(٢٤) غلين سنايدر، بول ديسينغ، Conflict among Nations، ١٩٧٧.

(٢٥) التعبير البارز عن ذلك أُورِدَ في المقال المشهور لماكجورج باندي وجورج ف. كينان وروبرت س. ماكنمارا وجيرارد سميث، «Nuclear Weapons and the Atlantic Alliance»، ١٩٨٢، وانظر أيضاً روبرت س. ماكنمارا، The Military Role of Nuclear Weapons. من هذا النهج نشأ الفرضية ضد استعمال مبكّر لضربة نووية أمريكية أولى في حالة هجوم سوفياتي بأسلحة تقليدية على أوروبا الغربية.

(٢٦) عن ذلك انظر ي. عفرون، «Israel and the Atom: The Uses and Misuses of Ambiguity 1957 - 1967»، ١٩٧٤.

(٢٧) المقالة مشتملة في الطبعة الإنكليزية الأخيرة لكتاب كلوزفيتس On War.

(٢٨) فيلدمان، Israeli Nuclear Deterrence، ١٩٨٢، ص ص ١٤٩ ـ ١٥١.

(٢٩) المرجع نفسه، ص ٩٢.

(٣٠) The Middle East Military Balance 1985.

(٣١) فيلدمان، المرجع نفسه، ص ١٠١.

(٣٢) المرجع نفسه، ص ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) المرجع نفسه، ص ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣٥) هذا الوصف يقوم أساساً على بول براكين، The Command and Control of Nuclear Forces، ١٩٨٣.

(٣٦) هارمان كاهن، Thinking about the Unthinkable، ١٩٦٢ ص ٤٠.

(٣٧) لويس بيرس، Apocalypse: Nuclear Catastrophe in World Politics، ١٩٨٠.

(٣٨) دانييل فراي، Risks of Unintentional Nuclear War، ١٩٨٣، ص ١٥٩.

(٣٩) المرجع نفسه، ص ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٤٠) انظر من جملة مراجع المرجع نفسه، ص ص ١٥٩ ـ ١٦١.

(٤١) الميزان العسكري في الشرق الأوسط، ١٩٨٣. (بالعبرية)

(٤٢) انظر عن ذلك من جملة مصادر انيتا شبيرا، من إقالات راماحتّى حلّ سرايا العاصفة، ١٩٨٥ (بالعبرية)؛ يوأف غلبر، لماذا حُلت سرايا العاصفة، ١٩٨٦ (بالعبرية).

(٤٣) عن عموم العلاقات بين الجيش والمؤسسة المدنية في إسرائيل انظر يورام بيري، **Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics**، ١٩٨٣.

(٤٤) لويس دان، **Controlling the Bomb** ، ١٩٨٢.

(٤٥)فيلدمان، المرجع نفسه، ص ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٤٦) ثوماس شلينغ، «Who Will Have the Bomb»، ١٩٧٦، ص ٨٨.

(٤٧) عن ذلك انظر يثير عفرون ويعقوف بارسيمان ـ طوف، «Coalitions in the Arab World» ، ١٩٧٦؛ غبريئيل بن دور، «Inter - Arab Relations and the Arab - Israeli Conflict»، ١٩٧٦.

(٤٨) المرجع نفسه.

الفصل السادس

الدولتان العظميان والانتشار النووي في الشرق الأوسط

باستثناء ضرورة منع حرب نووية عالمية يُخَيَّل إليَّ أنه لا يوجد مجال في العلاقات الدولية تتطابق فيه مصالح الدولتين العظميين إلى حدّ تطابقهـا في مجال الحاجة إلى منع الانتشار النووي. في الانتشار تكمن تهديدات مختلفة موجّهة إلى بنية النظام الدولي اليوم، وهو النظام الذي تشكل فيـه الدولتـان العظميان العمودين الفقريين، وموجّهة إلى الأمن المباشر للدولتين العظميين. إن مجموعة التهديدات كبيرة، ولا نذكر هنا إلا قسماً منها:

أولاً، إن بنية النظام الدولي اليوم تمنح مركزاً خاصاً ومركزياً للدولتين العظميين. وهذا المركز ينبع من بضعة أسباب، ولكن أحد الأسباب الرئيسية، إن لم يكن السبب الرئيسي الوحيد، هو قوتهما النووية. إن الإنتشار النووي الواسع من المحتمل أن يهدد مركزهما الخاص.

ومن الحقـائق أنه حـدث فعلاً انتشـار محدود ـ في بـريطانيـا وفرنسـا والصين. لعلّ الدولتين الأوليين مشاركتان في منظمة حلف شمالي الأطلسي، ولكن للثالثة مركز خـاص في النظام الـدولي، وهو مـركز نشـأ قبل حيـازتها للأسلحة النووية. ومقابل ذلك إن الانتشار النووي إلى دول مختلفة، ومنها صغيرة، واقعة خارج الإشراف السياسي والعسكري للتحـالفين الكبيرين من المحتمل أن يقوّض المركز الخاص للدولتين العظميين.

ثانياً، إن من المحتمل أن يغيّر الانتشار النووي طابع أزمـات وحروب إقليمية. يُضاف إليها البُعد النووي. لذلك يمكن أن تنشأ عدة نتائج ذات خطر على الدولتين العظميين:

أ ـ من المحتمل أن تجدا أنفسهما متدخلتين، عن طـريق التزامهمـا لدول إقليمية، في أزمة أو حتى في حرب نووية ليس لديهما تحكم فيها.

ب ـ نتيجة لذلك من المحتمل أن تجدا أنفسهما أيضاً متدخلتين في أزمة نووية خطيرة الواحدة ضد الأخرى.

جـ ـ بسبب هذه الأخطار إن من المحتمـل أن توجـدا في معضلة: أن تبقيا متدخلتين في المنطقة بسبب مصالحهما، وعندئذٍ تتعرضان للخطر كما ذكر أعلاه، أو إلقاء التزامهما على دول إقليمية وبذلك تصيبان مجموعات مصالحهما الأخرى.

ثالثاً، إن الانتشار النووي يضـع صعوبـة على أجهزة اتخـاذ القرارات الاستراتيجية في الدولتين العظميين، ويعقّد الأجهزة وربما يشوشها أيضاً. إن هذا الأمر يكون خطيراً على نحو خاص في فترة أزمة دولية إقليمية أو عالمية.

رابعاً، إن من المحتمل أن يؤدي الانتشار النووي إلى حروب نووية، وعندئذٍ يزال تحريم استعمال الأسلحة النووية. وبذلك من المحتمل أن يصاب أيضاً نظام الردع النووي العالمي.

وفي النهاية يزداد خطر ضربات تحفيزية نـووية مـوجهة ضـد الدولتين العظميين (رغم أن ذلك الخطر ليس محتملاً احتمالاً بالغاً جداً نظراً إلى وجود منظومات التحذير والتحكّم القائمة اليوم) وكذلك يزداد زيادة كبيرة جداً خطر الإرهاب النووي. وفضلاً عن ذلك إن نشاط الدولتين العظميين في هذا المجال ليس بالضرورة متماثلاً. إن الأولوية أيضاً التي أُولِيت لمنع الانتشار في سياسة كل من الدولتين العظميين تغيّرت بمرور السنين.

إن دراسة الموقفين الأمريكي والسوفياتي فيما يتعلق بالإنتشار عموماً وفي الشرق الأوسط بصورة خاصة تمكننا من أن نخلص إلى استنتاجات تتعلق بردود فعلهما الممكنة على عمليات إضفاء الطابع النووي في الشرق الأوسط، وعلى استعمالات ممكنة لتهديدات نووية أو حتى ضـربات نـووية تنـزلها دول في المنطقة. وفي هذا الفصل سننظر بصورة مـوجزة في تـطور موقفي الـدولتين العظميين وسنأتي بتقديرات لردودهما الممكنة.

السياسة الأمريكية إزاء الانتشار النووي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بوقت قصير بدأت الولايات المتحدة، الدولة العظمى النووية الأولى في العالم، بخطوات لمنع الانتشار النووي. إن خطة بروخ المشهورة، التي شكلت الجهد الرئيسي في هذه الاستراتيجية، فشلت بسبب معارضة الإتحاد السوفياتي. وبعد ذلك تبنت الولايات المتحدة استراتيجية تقوم على السرية أملاً في أن يمنع ذلك الانتشار. ولكن في ١٩٤٩، عند التفجير السوفياتي الأول، وفي ١٩٥٢، عند التفجير البريطاني، أصبح من الواضح أن الاستراتيجية القائمة على السرية ليست كافية. وفي أعقاب ذلك، بدأت الولايات المتحدة بخطة الذرة من أجل السلم، أي نقل تكنولوجيا نووية إلى دول مختلفة بشرط أن تلتزم هذه بألاّ تستعمل هذه التكنولوجيا في استحداث الأسلحة، وكذلك بشرط أن تأخذ على عاتقها نظام تفتيش أمريكياً على المنشآت النووية.

وفي ١٩٥٧ كانت الولايات المتحدة المحركة الرئيسية لإقامة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لها وظيفتان: تشجيع تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية، وتنظم نظام للتفتيش على منشآت نووية.

وكانت إدارة كندي الإدارة الأولى التي تبنّت منع الانتشار النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية في السياسة الخارجية. وفي الحقيقة بدأت أيضاً في نفس الفترة، فترة بداية سنوات الستين، يقظة لدى مجموعات الاستراتيجيين الأكاديميين في الولايات المتحدة وبريطانية فيما يتعلق بالأخطار الكامنة في الانتشار النووي.

لقد بدأ المجهود الدبلوماسي الرئيسي لمنع الانتشار النووي في ١٩٦٣ - ١٩٦٤. وبدأت المناقشات حول التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في لجنة الدول الـ ١٨ المعنية بنزع السلاح في جنيف، وبلغت تلك المناقشات ذروتها عند التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في

١٩٦٨. وقامت الولايات المتحدة بأنشطة كثيرة في هذا الاتجاه، وانضم الإتحاد السوفياتي إلى المبادرة الأمريكية في لجنة الدول الـ ١٨ المعنية بنزع السلاح. وتبنّت الأمم المتحدة في ١٩٧٠ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأصبحت الأداة الرئيسية في ما يُدعى «النظام الدولي لمنع الانتشار»(*). وحتى ١٩٨٤ صدّقت على المعاهدة ١٢١ دولة.

إن إدارة الرئيس جونسون واصلت بنشاط سياسة حكومة كندي. ولكن مجرد تحقيق معاهدة عدم الانتشار، من ناحية واحدة، وتولّي إدارة جونسون للسلطة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، من ناحية أخرى، خفّفا من حدة التأكيد الذي وضع على منع الانتشار النووي. وكان يُخيَّل أن المعاهدة بنفسها تستطيع أن تمنع الانتشار النووي، ولذلك ينبغي التركيز على إقناع «دول العتبة النووية» بالتوقيع على معاهدة عدم الانتشار، وبذلك يُحَقّق نظام دولي مستقر لمنع الانتشار. وفضلاً عن ذلك، اعتبر كيسنجر منع الانتشار النووي هدفاً للسياسة الخارجية ذا أولوية منخفضة نسبياً. وفي الحقيقة إن مذكرة «مجلس الأمن القومي» رقم ٩ المؤرخة في شباط/فبراير ١٩٦٩ أوصت مسؤولين أمريكيين بعدم ممارسة ضغوط على دول للتصديق على معاهدة عدم الانتشار[٢]. إن من المحتمل أن أحد أسباب النشاط القليل نسبياً الذي قام به كيسنجر في مسألة الانتشار النووي نبع من تشاؤمه فيما يتعلق بالقدرة على منع دول من التوصل إلى أسلحة نووية، كما قال حقاً:[٣]

> إن عوامل الانتشار تبلغ من العمق حداً لا تستطيع الدولتان العظميان عنده أن تمارسا عليها التأثير بصورة كبيرة.

ولكن حدثت عدة أحداث سبّبت تغيير موقف الإدارة الأمريكية إزاء

(*) ليس المقصود «نظاماً» شكلياً وذا إطار قضائي، ولكن مجموعة من قواعد اللعبة والسلوك الناشئة عن الأوساط التي تحدّد النظام الدولي الذي تدخل فيه أحياناً اتفاقات تقوم على القانون الدولي. وفي الحقيقة أصبحت معاهدة عدم الانتشار أحد المقومات لنظام منع الانتشار.

الانتشار النووي. أولاً وفي المقام الأول التجربة النووية الهندية في ١٩٧٤، والمعلومات الأولى بشأن جهود باكستانية للتطوير النووي. ويبدو أن هذه غيّرت موقف كيسنجر وأثبتت أن النشاط الأمريكي غير القوي لن يساعد في تعزيز نظام عدم الانتشار. وفضلاً عن ذلك اتضح أنه في إطار معاهدة عدم الانتشار يمكن لمواصلة نقل تكنولوجيا نووية بواسطة المزوّدين النوويين إلى دول غير نووية أن توجد إمكانية الانتشار النووي في فترات زمنية مختلفة. وهكذا أخذت الولايات المتحدة في ١٩٧٤ زمام المبادرة إلى اجتماع لجميع الدول المزوّدة لتكنولوجيا نووية بغية التوصل إلى مجموعة من القواعد فيما يتعلق بالتقييد الذاتي لتزويد تكنولوجيا نووية حسّاسة. وتمّ الإتفاق في هذا الاجتماع على أن توضع أية مادة أو منشآت نووية يتم تصديرها تحت تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى أن ذلك يشكل شرطاً للتصدير. وتمّ الإتفاق أيضاً على أن يقوم المزودون بتقييد أنفسهم عندما يقومون بتصدير منشآت لأغراض إثراء اليورانيوم أو فصل البلوتونيوم. وفي ١٩٧٦ قرّر الكونغرس تبني تعديل سيمنغتون لقانون المساعدة الخارجية. ووفقاً لذلك التعديل لن تقدم الولايات المتحدة مساعدة إقتصادية أو عسكرية إلى دول تستورد تكنولوجيا إثراء اليورانيوم أو فصل البلوتونيوم، إلاّ إذا قبلت تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل منشآتهاالنووية. وهكذا غيّر كيسنجر موقفه وعاد إلى حدٍّ معين إلى موقف الإدارات الأمريكية السابقة التي اعتبرت منع الانتشار النووي هدفاً ذا أولوية مركزية في السياسة الخارجية.
وفضلاً عن ذلك، بدأ كيسنجر بجهود دبلوماسية مختلفة لتعويق نقل تكنولوجيات نووية حسّاسة إلى دول كان يبدو أنها معنية بالتطوير النووي العسكري. وفي هذا الجهد حظيت الحكومة الأمريكية بالتأييد من الكونغرس الذي مارس الضغط من أجل اتخاذ خطوات أكثر حزماً. وقد ركزت جهود الحكومة الأمريكية على بضعة مجالات: إقناع باكستان بتفادي الخطو صوب الاتجاه النووي عن طريق حيازة تكنولوجيا ومنشآت لفصل البلوتونيوم. وقد تمّ هذا الإقناع بطريقة «العصا والجزرة» (عروض لنقل أسلحة تقليدية إذا تجنبت باكستان حيازة وإقامة منشأة الفصل في تشازمة، وتهديدات بمنع عمليات نقل

الأسلحة التقليدية إذا واصلت باكستان هذا المشروع). وعندما فشلت هذه المحاولات مارس كيسنجر تأثير الولايات المتحدة على فرنسا. وفي البداية فشل في جهوده لأن شيراك رفض. ولكن بعد ذلك، في ١٩٧٦، غيّر جيسكار السياسة الفرنسية واستجاب إلى الضغط الأمريكي(*).

وثمة مجال آخر بدأت فيه الحكومة الأمريكية بنشاطها، وكان ذلك المجال إلغاء المادة الواردة في الاتفاق الألماني البرازيلي الواسع على المساعدة النووية، بشأن نقل التكنولوجيا النووية الحسّاسة (منشآت الإغناء والفصل). وكذلك بذل جهد لتقييد نقل التكنولوجيا النووية الحسّاسة إلى كوريا الجنوبية وتايوان. وفيما يتعلق بالهند منعت الحكومة الأمريكية في ١٩٧٦ تصدير اليورانيوم المخصب (على مستوى منخفض) إلى المفاعل النووي في تارافور. وكشرط لمنح تراخيص التصدير طالبت الولايات المتحدة، في جملة أمور، بأن تقبل الهند بتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل منشآتها النووية[٤].

ووضعت إدارة كارتر تأكيداً أكبر كثيراً على الانتشار النووي بالمقارنة بعهد كيسنجر، وجعلت إدارة كارتر منع الانتشار هدفاً ذا أولوية مرتفعة نسبياً. ويمكن القول أيضاً بأن هذه الإدارة ركزت على مشكلة الانتشار النووي أكثر من تركيز الإدارات الأمريكية التي سبقتها. لقد بدأت هذه الحكومات حقاً جهوداً نشيطة في هذا المجال، ولكن من المرحلة الأولى اتسمت تقريباً بسمة الجدل داخل الولايات المتحدة[٥]، وكذلك بسمة الجدل بين الولايات المتحدة والدول المزوِّدة للتكنولوجيا، فيما يتعلق بالاستراتيجية المفضّلة لمنع الانتشار. وكما يذكر لورينس شاينمان، دارت المجادلة حول أربعة أمور: الدافع والقدرة والمنع والتفتيش[٦]. وقد ركزت هذه في نهاية الأمر على الموضوع التالي: هل

(*) في الواقع دأب الفرنسيون على تقديم مساعدة جزئية إلى باكستان ولكن تلك المساعدة قلت بمرور الوقت.

يجري التركيز على الجانب التكنولوجي، أي الخطوات الرامية إلى منع أو تقييد نقل التكنولوجيا النووية، أم على موضوع الدافع لدول العتبة النووية (ودول أخرى بدأت بالسعي إلى تطوير خيار الأسلحة النووية). وبذلك لم تنته الأسئلة. كان ثمة موضوع آخر هو مسألة «عالمية» فرض قيود على التطوير النووي: هل يجري السعي إلى سياسة عامة أم إلى التركيز على حالات محدّدة.

ومهما يكن الأمر فقد بذلت حكومة كارتر جهوداً في اتجاهات مختلفة ركزت بصورة رئيسية على قيود على نقل التكنولوجيا النووية الحسّاسة. ولئن لم يكن المزودون مستعدين دائماً للإستجابة إلى المطالب الأمريكية (على سبيل المثال، رفض ألمانيا الغربية للتنازل عن نقل التكنولوجيا الحسّاسة في اتفاقها الشامل مع البرازيل) فإن جمع جهود الدول المزوّدة إلى جهود متلقي التكنولوجيا أدّى إلى ثمار معينة. وهكذا على سبيل المثال لم تصرّ البرازيل في نهاية الأمر على تلقي التكنولوجيا الحسّاسة من ألمانيا في إطار الاتفاق المذكور. وكذلك مارست الولايات المتحدة، وخصوصاً في ١٩٧٩، مجموعة من الضغوط الكبيرة على باكستان حتى لا تواصل تطويرها النووي، بينما تمّ في ١٩٧٧ في المجال التشريعي اعتماد تعديل السناتور غلين لقانون المساعدة الخارجية، وهو التعديل القاضي بأن توقف الولايات المتحدة أية مساعدة إقتصادية أو عسكرية لدولة نقلت إلى نفسها منشآت الإثراء أو الفصل، أو أجرت تجربة نووية. وفي سنة ١٩٧٨ قرّر الكونغرس الأمريكي في قانون عدم الانتشار النووي أن الولايات المتحدة لن تبيع مفاعلات نووية أو وقوداً نووياً لدول ليست على استعداد لأن تخضع كل منشآتها لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأخذت حكومة كارتر زمام المبادرة إلى جهد دولي آخر وهو عقد مؤتمر «لتقييم دورة الوقود النووي الدولية» في تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٧، وقد شمل المؤتمر الدول المزوّدة للتكنولوجيا النووية، وركز طيلة سنتين ونصف السنة تقريباً على بحث طرق تطوير بديلة لدورة الوقود النووي، وهي الطرق التي لا تؤدي إلى إنتاج أسلحة نووية.

ولكن حكومة كارتر أيضاً التي وضعت التأكيد الكبير على منع الانتشار النووي اصطدمت في نهاية الأمر بمعضلات ميّزت كل جهد منع الانتشار. وهذه المعضلات متعلقة، أولاً، ببنية النظام الدولي المعاصر، وثانياً، بالتناقضات القائمة بين سياسة قوية ومنسقة لمنع الانتشار ومطالب أخرى يتعين على السياسة الأمريكية أن ترد عليها. إن النظام الدولي يتضمن بُعداً فوضوياً بارزاً بروزاً كبيراً، وطابع هذا النظام يجعل من الصعب جعل منع الانتشار هدفاً حاسماً من أهداف الولايات المتحدة. وهذه البيانات تتعلق بصورة رئيسية بثلاثة مجالات:

أولاً، تواجه الولايات المتحدة صعوبة في فرض إرادتها على الدول المتحالفة معها، الدول المزوِّدة للتكنولوجيا والدول المتلقية لها أيضاً، وهي لا تمارس، باستثناء حالات شاذة، ضغطاً غير متهاون وحاسماً على الدول المتحالفة معها. وذلك الأمر ليس من المحتمل حصوله إلّا إذا تسنّى توافق كامل في الآراء داخل الولايات المتحدة، وبينها وبين الدول المتحالفة معها. وعلاوة على ذلك، لم يكن الأمر ممكناً إلّا عندما كان لها مركز يقوم على الهيمنة في العالم الغربي (وفي غالبية أجزاء العالم الثالث)، أي حتى منتصف أو نهاية سنوات الخمسين(*).

وثانياً، إن قسماً من دول العتبة النووية التي هي متحالفة مع الولايات المتحدة يواجه مشاكل أمنية عسيرة في مناطقها المختلفة. وتواجه الولايات المتحدة صعوبة في إرضاء إرادة تلك الدول للأمن، ولذلك فإن الولايات المتحدة تواجه صعوبة في أن تطالب تلك الدول بالإحجام عن التطوير النووي.

وأخيراً إن سباق التسلح النووي الأمريكي السوفياتي يجعل من الصعب

(*) غني عن الإضافة أن ذلك لم يكن في تلك الفترة مركزاً حاسماً يقوم على الهيمنة، إلّا على أبعاد معينة في العلاقات الدولية.

على الدولتين العظميين أن تطالبا الدول غير النووية بالإمتناع عن التزوّد بأسلحة نووية. وفضلاً عن ذلك، إن المنافسة الأمريكية السوفياتية التي تعتبرها أية حكومة أمريكية دائماً أمراً مركزياً تحول دون توجيه الجهود إلى منع الانتشار، ما دامت هذه الجهود تجعل من الصعب على واشنطون خوض المنافسة مع الإتحاد السوفياتي. هذه المسألة الأخيرة معقدة جداً طبعاً. فمن ناحية واحدة، إن جهد منع الانتشار النووي هو اليوم أحد المجالات القليلة الذي تتفق عليه الدولتان العظميان. وعلى الرغم من هذا الاتفاق، فإن المنافسة بينهما تضطر الولايات المتحدة إلى أن تضفي بين الحين والآخر طابع الإعتدال على جهودها ضد الانتشار النووي. وإحدى الحالات البارزة هي طبعاً باكستان. وكما ذكر، حتى أواخر ١٩٧٩ زادت الولايات المتحدة من ضغوطها على باكستان من أجل أن تمتنع عن إحراز أن تقدم في المجال النووي. من ناحية واحدة، طُرحت مقترحات منطلقة من روح طريقة «الجزرة»، على سبيل المثال، تزويد طائرات أف ـ ١٦، بينما أوقفت، من الناحية الثانية، المساعدة الأمريكية، بل صدرت تلميحات في الصحافة (وقد نُفِيت هذه على الصعيد الرسمي، ولكنها شهدت على مناخ معين داخل الحكومة الأمريكية) بشأن إمكانية القيام بعمل عسكري أمريكي سري من أجل القضاء على منشآت الإثراء الباكستانية(٧)

ولكن في أعقاب الغزو السوفياتي لأفغانستان غيّرت الولايات المتحدة نهجها. لقد سعت حكومة كارتر إلى أن تعزّز بسرعة مجموعة العلاقات مع باكستان، واعتبرت ذلك هدفاً ذا أولوية أولى، هدفاً ينافس الجهد السابق الذي كان يرمي إلى منع الانتشار النووي. ونتيجة لتغيير هذه الظروف نقلت الولايات المتحدة التأكيد من منع أي تقدّم نووي لباكستان إلى ثلاثة أهداف أخرى: أولاً، منع إجراء تجربة نووية؛ وثانياً، الإبطاء مهما أمكن ذلك لاستحداث باكستان لأسلحة نووية؛ وفي النهاية، إلتزام باكستاني بعدم نقل تكنولوجيا نووية أو مكونات أسلحة نووية إلى دول غير نووية. ونتيجة لذلك فُتِحت في الواقع الطريق أمام باكستان لأن تستحدث خفية أسلحة نووية ولأن تدخل فئة «القنبلة في الدور الأسفل» (إذا طورت حقاً هذه الأسلحة) دون أن تمارس الولايات

المتحدة ضدها جزاءات بهذا الشأن. ومع ذلك، لن تستطيع باكستان أن تصل هذا المركز إلاّ بجهودها الذاتية. وفضلاً عن ذلك، دأبت الولايات المتحدة على أن تطالب الأطراف المزودة النووية بأن تمتنع عن نقل تكنولوجيا حسّاسة إلى باكستان. ويمكن أن يفترض أيضاً بأن صدور إعلان باكستاني بشأن وجود أسلحة نووية (حتى دون إجراء تجربة) من شأنه أن يؤدي إلى ردّ فعل أمريكي شديد جداً.

وعادت حكومة ريغان إلى أن خفضّت إلى حد معين مستوى نشاطها بشأن منع الانتشار النووي بالمقارنة بأهداف أخرى من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. إن هذا التغيير الجزئي كان مفهوماً في ظل خلفية تأكيد الصراع الأمريكي السوفياتي الذي كان محوراً مركزياً في السياسة الخارجية الأمريكية. ولهذا التأكيد ثلاث نتائج فيما يتعلق بالموقف الأمريكي المتخذ إزاء نظام منع الانتشار. أولاً، عدم ممارسة ضغط كبير في مواضيع أخرى على دول متحالفة في الصراع ضد الإتحاد السوفياتي. وثانياً، الإستعداد الأقلّ للتعاون مع الإتحاد السوفياتي في الجهود العالمية. وفي النهاية إن زيادة سباق التسلح النووي بين الدولتين العظميين تثير من جديد استغراباً فيما يتعلق بمطالبتهما من دول غير نووية بأن تتفادى تماماً التزوّد بأسلحة نووية. وفضلاً عن ذلك، وكما قيل في فصول سابقة، إن مفهوم الأسلحة النووية بوصفها وسيلة القتال يضيّق الفجوة النوعية بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ويعود إلى إثارة الشكوك فيما يتعلق بنظام منع الانتشار. ذلك لأن هذا النظام يقوم أساساً على الحجة بشأن وجود الفرق النوعي الحاسم بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية.

ومع ذلك واصلت حكومة ريغان أيضاً الجهود الرامية إلى منع الانتشار النووي. وأيضاً يبدو أن جهودها زيدت إلى حدّ ما بعد الهجوم الإسرائيلي على المفاعل العراقي. فبعد ذلك الهجوم حدّد الرئيس ريغان في تموز/يوليه ١٩٨١ أهداف السياسة الأمريكية في مجال منع الانتشار. ولكن نهج الحكومة الأمريكية بقي ذا نشاط أقل من نشاط نهج كارتر. وكانت تكمن فيه أيضاً محاولة

للمحادثة مع الدول المتحالفة المزوِّدة للتكنولوجيا النووية والمتلقية لها، محاولة أقوى من ممارسة ضغوط عليها لمنع الانتشار. وفضلاً عن ذلك، إن النهج الجديد عارض «عالمية» تطبيق الوسائل لمنع الانتشار. وكذلك تمّ التأكيد على نهج «مرن» بدلاً من نهج قائم على العقيدة. ووفقاً لذلك، تمّ التأكيد على الحاجة إلى منع دول «غير مسؤولة» من الوصول إلى التكنولوجيا النووية[٨]. وتقرّر أيضاً أن من اللازم تناوُل كل حالة حسب الظروف الخاصة بها[٩].

ويجري مجهود دولي آخر في إطار «لجنة زنغر» التي تشارك فيها ٢١ دولة تصدّر مواد وتكنولوجيا نووية، وقد صدّقت تلك الدول على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ووضعت هذه اللجنة أيضاً معايير للإمتناع عن بيع التكنولوجيا النووية المتعلقة بصورة مباشرة بإنتاج الأسلحة. وبتأثير من الولايات المتحدة ضُمِّنَ أيضاً في ١٩٨٤ حظر على نقل آلات نبذ الغاز السريعة التي من المحتمل أن تكون مرافق لإغناء اليورانيوم. وثمة خطوة أخرى هامة هي تجديد العلاقة المباشرة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي فيما يتعلق بجهود منع الانتشار النووي. فاعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ عقدت الدولتان العظميان اجتماعات فيما بينهما بصورة غير منتظمة من أجل مناقشة هذا الموضوع. وفي الاجتماع المعقود بينهما في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ـ بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ قررتا عقد اجتماعات منتظمة مرة كل ستة أشهر من أجل إجراء مناقشات حول منع الانتشار[١٠]. وهذه الاجتماعات لا تزال حقاً مستمرة، وآخر هذه الاجتماعات، الثامن، انعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. وقُرر أيضاً أن يكون الاجتماع القادم، في حزيران/يونيه ١٩٨٧، في موسكو.

إن معاودة النظر في سياسة الولايات المتحدة من شأنها أن تؤدي إلى الاستنتاج بأنها تبنّت طوال السنين عدداً من قواعد اللعبة فيما يتعلق بالسلوك إزاء الانتشار، قواعد كانت نتيجة الإلتقاء بين إرادة منع الانتشار، من ناحية

واحدة، والقيود السياسية والأولويات السياسية الأخرى، من الناحية الثانية. أولاً، إن الولايات المتحدة تقيّد تصدير التكنولوجيا النووية الحسّاسة إلى دول غير نووية. ثانياً، إنها تطالب الدول التي تصدر إليها تكنولوجيا أو مواد نووية بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و/أو تبني منظومات مختلفة من وسائل تأمينها، أو من وسائل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ثالثاً، إنها تمارس ضغوطاً ثقيلة على دول أخرى مزوِّدة للتكنولوجيا النووية من أجل أن تتفادى نقل تكنولوجيا نووية حسّاسة. وفضلاً عن ذلك إنها تطالبها بأن تجعل تطبيق نظام الضمانات شرطاً لنقل تكنولوجيا نووية أو مواد نووية.

وفيما يتعلق بالمستهلكين النوويين ـ وذلك هو في نهاية الأمر المحكّ الرئيسي لسياسة منع الانتشار ـ فإن الولايات المتحدة تجمع استراتيجية الإغراء إلى استراتيجية الضغط. والإغراء يتجلّى في صور مختلفة وغريبة، مثل المساعدة الاقتصادية والسياسية، والأكثر من ذلك المساعدة بالأسلحة التقليدية. ويتمثل الضغط في مطالب متكررة بالإمتناع عن التطوير النووي، ويقيناً عن إنتاج أسلحة نووية. ومع ذلك، طوال السنين وفي أعقاب الظروف السياسية المتغيرة والظروف الإقليمية، كانت الولايات المتحدة على استعداد لقبول خطوات مختلفة قامت بها دول إقليمية باتجاه التطوير النووي. فهكذا، على سبيل المثال، يبدو أنها مستعدة لقبول استراتيجية غامضة قد تمثل «القنبلة في الدور الأسفل»، إذا كانت هذه تتبناها دولة صديقة. وفي هذا الشأن ينبغي القيام ببضعة تمييزات: أولاً، إن هذا القبول لا يعني أن الولايات المتحدة راضية عن حالة الأمور هذه، ولكنه نتيجة لإدراكها لقيود قدرتها على فرض إرادتها على الدول المتحالفة معها، ولأن الضغط الثقيل من المحتمل أن يؤدي إلى نتائج معاكسة لما هو مرغوب فيه من ناحية سياسية عامة، وأحياناً أيضاً من ناحية إيقاف عملية الانتشار. وثانياً، لعدم وجود القدرة على المنع البات للإنتاج السري للأسلحة النووية (إذا نفّذ ذلك الإنتاج عدد من الدول) يركز المجهود النووي إزاء الدول المشتبه بأنها تنتج أسلحة نووية أو مكونات من الأسلحة النووية على محاولة منع أمرين حاسمين: التجربة النووية، وتبني

مذهب استراتيجي نووي معلن عنه. وثالثاً، تمنع الولايات المتحدة تصدير تكنولوجيا نووية حسّاسة على نحو خاص وتصدير مواد نووية أو تكنولوجيا نووية على وجهٍ عام، باستثناء حالة واحدة ستفصّل فيما يلي منْ دول من المشتبه أنها تبنّت لنفسها استراتيجية «القنبلة في الدور الأسفل» أو الدول القريبة من ذلك. إزاء هذه الدول يوضع الشرط الصريح بأن عليها أن تضع جميع منشآتها النووية تحت مجموعة ضمانات أمريكية أو ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الـذرية. وكانت الحالة المستثناة الوحيدة هي الهند: اعتباراً من ١٩٧٦ رفضت الولايات المتحدة أن تزوّد وقوداً نووياً للمفاعلات النوويـة للهند في تـارافور، إلاّ إذا وافقت على نظام شامل من التفتيش على جميع منشـآتها النـووية. ورفضت الهند ذلك. ولكن في ١٩٨٠ وافقت حكومة كارتر على إرسال شحنتين من اليورانيوم المخصب على مستوى منخفض إلى الهند على الرغم من الرفض الهندي المذكور. ولكن بعد ذلك الإرسال أوقفت الشحنات تماماً. (يمكن أن يذكر أن المفاعلات في تارافور تـوجد تحت تفتيش الـوكالـة الدوليـة للطاقة الذرية، وكانت المطالبة الأمريكية هي التفتيش على كل منشآت الهند النووية، بما في ذلك منشـآت الفصل)(*). وفي النهـاية مـارست الولايـات المتحدة ضغوطاً ثقيلة على دول العتبة النووية(أو الدول التي من المشتبه بأن لها «قنبلة في الدور الأسفل») لتمتنع عن نقل تكنولوجيا نووية أو منشآت أو مواد نووية إلى دول أخرى.

الولايات المتحدة والانتشار في الشرق الأوسط

لقد زوّدت الولايـات المتحدة إسـرائيل بمفـاعل بحـوث صغير ذي ٥ ميغاوات، أي دون القدرة على إنتاج بلوتونيوم بكميات ذات مغزى من ناحية استحداث أسلحة نووية. وبدأ عمل المفاعل في ١٩٦٠ في ناحال سوريق وهو

(*) وكان الحلّ الوسط السياسي الذي تُوُصّل إليه في نهاية الأمر أن فرنسا أخذت على عاتقها مهمة تزويد المفاعلات في تارافور بمواد الوقود.

يخضع لمجموعة قواعد الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكن عند معرفة أمر إقامة المفاعل في ديمونة بدأت الولايات المتحدة بالضغوط من أجل إيقاف بنائه، وبعد ذلك من أجل تمكينها من التفتيش عليه. وكما ذكر وُجِد الحلّ في زيارات تفتيش مرة واحدة في السنة للمفاعل، وقد استمرت هذه الزيارات معظم سنوات الستين. وقد استمرت الضغوط الأمريكية في عهد إدارة كندي وفي عهد رئاسة جونسون. وفيما يبدو كانت هذه الضغوط من العوامل التي أثّرت على القرار الإسرائيلي بعدم تبنّي مذهب استراتيجي نووي. وبدءاً من ١٩٦٨ ركزت الضغوط الأمريكية على المطالبة بأن توقع إسرائيل على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن القلق والشكوك الأمريكية فيما يتعلق بالمجهود النووي في إسرائيل تشهد عليها مثلاً محادثة يغَال ألون بحكم وظيفته بوصفه نائباً لرئيس الحكومة مع دين راسك وزير الخارجية الأمريكي في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ بحضور سفير إسرائيل في ذلك الوقت يتسحاق رابين. وفي المحادثة عاد راسك طول الوقت إلى الموضوع النووي، وأكد على قلق الولايات المتحدة إزاء إمكانية التطورات في إسرائيل. وطالب مراراً كذلك بأن توقع إسرائيل على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

إن شكوك الولايات المتحدة وقلقها برّرت حجة المعارضين للتطوير النووي الكامل في إسرائيل بشأن إمكانية أن يكون للولايات المتحدة رد فعل شديد على خطوات غير متسمة بالمسؤولية في هذا الاتجاه. ومن ناحية ثانية، إن سلوك الولايات المتحدة إزاء إسرائيل قد يثبت أيضاً قاعدة سلوكية أخرى يبدو أنها تبلورت في الولايات المتحدة فيما يتعلق بدول عتبة أخرى، بالنسبة إليها ترد الولايات المتحدة بخطوات عقابية في حالة تبني مذهب نووي. ومؤخراً، في تصريح سياسي بهذا الشأن قررت الإدارة الأمريكية في الواقع أنه فيما يتعلق بـ «دول العتبة» القائمة ذلك هو حقاً هدف واشنطون. وفضلاً عن ذلك ورد في ذلك التصريح أن واشنطون ستواصل جهودها من أجل منع المزيد من الدول من الانضمام إلى فئة «دول العتبة».[١٠]

إن التغيير في عتبة ردّ الفعل الأمريكي لم يتأثر بصورة بارزة بقوة الروابط بين الولايات المتحدة و «دول العتبة». إن «دول العتبة» التي كانت مقربة من الولايات المتحدة واصلت الحصول على المساعدة الاقتصادية العسكرية، أو أنها لم تُطَبَّق ضدها جزاءات في هذه المجالات على الرغم من استمرار التطوير النووي. ولكن أيضاً فيما يتعلق بدول لم تكن حليفة لم تتغير السياسة الأمريكية تغيراً بارزاً، وبقيت على نفس المستوى من الصداقة أو العلاقات المحايدة. إن هذه القاعدة الأخيرة من قواعد اللعبة طُبقت بصورة بارزة على جنوب أفريقيا وإسرائيل وباكستان. هذه كلها دول حليفة بصورة رسمية أو غير رسمية، أو تُعتبر على الأقل منتمية إلى العالم الغربي. وحظيت إسرائيل وباكستان أيضاً بالمساعدة الأمريكية السخية في مجالات إقتصادية وعسكرية. إن الدول الثلاث مذكورة أيضاً بين الحين والآخر في المواد المنشورة بوصفها مالكة «للقنبلة في الدور الأسفل» أو بوصفها قريبة منها على الأقل. ولكن مجموعة العلاقات مع الهند أيضاً التي ليست حليفة لم تتغيّر إلى الأسوأ في أعقاب التجربة الهندية. وكالمذكور، ثمة قاعدة أخرى في اللعبة، وهي قاعدة تنطبق على مجال التكنولوجيا النووية ونقلها. هنا حرصت الولايات المتحدة بصورة منتظمة على العمل ضد نقل هذه التكنولوجيا أما عن طريقها أو عن طريق الدول الغربية المتحالفة معها، عندما لا يصاحب ذلك تطبيق منظومات التفتيش من أنواع مختلفة.

الموقف السوفياتي

إن السياسة السوفياتية إزاء الانتشار النووي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات[١١]. في الفترة الأولى، حتى ١٩٥٤، كانت مشكلة الانتشار ثانوية تماماً في نظر الزعامة السوفياتية. وكان جوهر اهتمامها منصباً على منافسة الولايات المتحدة وبناء قوة نووية سوفياتية. وبعد التجربة السوفياتية في ١٩٤٩ ركّز الإتحاد السوفياتي على زيادة القوة النووية، ومع ذلك فقد حرص (وبذلك كان

يماثل الولايات المتحدة) على المنع الكامل لانتشار المعرفة النووية.

وتبدأ الفترة الثانية من منتصف سنوات الخمسين. وسواء لأسباب خاصة بالإتحاد السوفياتي أو رداً على السياسة الأمريكية الجديدة، سياسية «الذرة من أجل السلم»، التي أعلنها آيزنهاور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، قرر الإتحاد السوفياتي البدء بتصدير تكنولوجيا نووية إلى الدول المقرّبة منه[١٢]. ووقعت اتفاقات على التعاون النووي مع الصين وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا. ومع ذلك لم تنقل في الواقع تكنولوجيا نووية نقلاً ذا مغزى إلاّ إلى الصين. وهذه التكنولوجيا تضمنت كما هو معروف أشد المكوّنات حساسية، وهو منشأة إغناء اليورانيوم. ولكن في ١٩٥٨ بدأت في لندن محادثات جسّ النبض بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن ترتيبات مختلفة في المجال النووي، كان من المحتمل أن تتضمن تفاهمات بشأن منع الانتشار النووي. وهذه المحادثات، مع أزمة كاموي وماتسو[*]، أدت كما هو معروف إلى بداية الأزمة بين الصين والإتحاد السوفياتي. وهذه الأزمة، وكذلك التقدير السوفياتي بأن الصين تعتزم استحداث قوة نووية مستقلة، أديا إلى اتخاذ قرار سوفياتي استراتيجي بإيقاف المساعدة النووية للصين. وأوقف نقل تكنولوجيا نووية وأجهزة نووية إيقافاً تاماً وحتى ١٩٦٠ أُخرج جميع الخبراء النوويين السوفيات من الصين.

ويمكن أن يفترض بأنه طوال الفترة الثانية هذه كان الإتحاد السوفياتي مستعداً لأن ينقل تكنولوجيا نووية إلى دول في الكتلة السوفياتية، بافتراض أن ينجح في أن يفتش سياسياً على المرافق وأن يمنع المستهلكين من أن يطوروا أسلحة نووية بصورة مستقلة[١٣].

ومقابل ذلك في الفترة الثالثة التي بدأت في أعقاب التجربة الصينية،

(*) هذه الأزمة بين الصين الشعبية والصين الوطنية نشبت في ١٩٥٨ وكانت جزر كاموي وماتسو الواقعة بالقرب من الصين الشعبية محوراً لها. وتدخلت الولايات المتحدة خلال الأزمة.

تبنّى الإتحاد السوفياتي سياسة قوية ضد الانتشار النووي. ولهذه السياسة كان وجهان: الإنضمام إلى المبادرة الأمريكية لإنشاء نظام دولي لمنع الانتشار، ومن ناحية ثانية الإمتناع المنتظم عن التصدير الواسع النطاق للتكنولوجيا النووية أو المعرفة النووية ناهيك عن تصدير تكنولوجيا حسّاسة من نوع وحدات فصل البلوتونيوم ومنشآت إخصاب اليورانيوم. وفي حالة استعداد الإتحاد السوفياتي لتصدير تكنولوجيا نووية طالب بالتفتيش الوثيق عن طريق انضمام المستهلك إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتطبيق نظام التفتيش على كل المرافق النووية الموجودة تحت تصرُّفه. وبلغ الأمر بالإتحاد السوفياتي لدرجة أنه توخّى شديد الحذر من تصدير التكنولوجيا أو مكونات منها.

وخلال المناقشات في جنيف على معاهدة عدم الانتشار ركزّ الإتحاد السوفياتي على حظر انتشار الأسلحة النووية إلى ألمانيا الغربية. ولكن يبدو أن الإتحاد السوفياتي توصّل أيضاً إلى استنتاج مماثل للاستنتاج الذي توصلت إليه الولايات المتحدة، وهو إن الانتشار النووي عموماً يهدد مركزه القائم على الهيمنة في النظام الدولي وإن الانتشار تكمن فيه أيضاً أخطار مباشرة على أمنه بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولذلك تعاون الإتحاد السوفياتي مع الولايات المتحدة في إقامة نظام معاهدة عدم الانتشار، وكذلك في المحافل الدولية الأخرى التي أقيمت بمرور الوقت، أي مجموعة المزوِّدين النوويين ولجنة زنغر والبرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي. وفي تلك الهيئات اتخذ الإتحاد السوفياتي عموماً سياسة حازمة ضد الانتشار. وفي النهاية، كما ذكرنا أعلاه، كان على استعداد لأن يضفي الطابع المؤسسي للقاءات الثنائية مع الولايات المتحدة من أجل تناوُل مشاكل الانتشار.

وتساق الحجة بأنه تطوّرت خلال سنوات السبعين صناعة المفاعلات النووية السوفياتية تطوراً سريعاً. ولذلك نشأ في روسيا حافز اقتصادي تجاري على تصدير مفاعلات نووية إلى مختلف الدول[١٤]. ومما قيل أيضاً إن ذلك الحافز يفسّر التصدير النووي السوفياتي، وكذلك العروض ببيع مفاعلات الطاقة

لعدد من الدول. وفي هذه السياقات تُذكر أربع دول: الهند وليبيا وكوبا والأرجنتين. إن الدراسة الدقيقة لهذا القول تبيّن أنه على الرغم من نشوء الحافز الاقتصادي التجاري واصل الإتحاد السوفياتي توخيّ الحذر العام. وإلى الحالة الليبية سنعود بتفصيل أكبر فيما يلي. وفيما يتعلق بالدول الثلاث الأخرى يتضح أن الإتحاد السوفياتي تقدّم بمطالبات مختلفة فيما يتعلق بمنظومات التفتيش الدولي كشرط لنقل مواد أو تكنولوجيا نووية. طالب الإتحاد السوفياتي كوبا بأن تقبل نظام التفتيش للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وثمة أيضاً دلالة ظرفية على أن الإتحاد السوفياتي مارس الضغط على كوبا حتى توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى معاهدة تلاتيلولكو(*). ورفضت كوبا هذه الشروط ولكن في نهاية الأمر قبلت نظام تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومهما يكن الأمر، إن التصدير النووي السوفياتي إلى كوبا بطيء جداً، ولا يتضمن تكنولوجيا حسّاسة.

وللهند باع الإتحاد السوفياتي مياهاً ثقيلة، وكذلك عرض عليها مفاعلاً للطاقة. وفي الحالتين لم تُطالَب الهند بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكنها طُولبت بأن تتبنّى نظاماً صارماً للتفتيش على المفاعل المقصود وكذلك على استعمال المياه الثقيلة. وفي نهاية الأمر، وبعد مفاوضات مُطَوَّلة، ألغيت صفقة المفاعل، بينما زُوِّدَ بالمياه الثقيلة المفاعل في تارافور الموضوع على أية حال تحت نظام التفتيش، وهو المفاعل الذي فيما يتعلق به طالب الإتحاد السوفياتي بجعل شروط التفتيش عليه أكثر صرامةً. ولكن من وجهة نظر منع الانتشار يمكن توجيه الإنتقاد على تزويد المياه الثقيلة للهند، بعد أن أجرت هذه تجربتها النووية.

وينبغي أن نعود إلى ذكر أن ثمة تماثلاً كبيراً في مجموعة الاعتبارات الاستراتيجية السياسية للدولتين العظميين إزاء الانتشار. ولكن السلوك السوفياتي عموماً يشهد على استعداد أكبر من استعداد الولايات المتحدة لتقييد

(*) معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في بلدان أمريكا اللاتينية.

تصدير المعرفة والتكنولوجيا النوويتين. وسلوك الإتحاد السوفياتي يتسم بمسؤولية أكبر من مسؤولية سلوك الدول المزوِّدة البارزة للتكنولوجيا النووية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

وخلاصة القول إن لإتحاد السوفياتي تبنّى سياسة منتظمة ضد الانتشار، وهي السياسة المتخذة أيضاً فيما يتجاوز معارضتها التقليدية للتسلُّح النووي لألمانيا الغربية. وبخلاف الولايات المتحدة لم يكثر الإتحاد السوفياتي من الإدلاء بتصريحات علنية بشأن أخطار الانتشار النووي، ولم يمارس ضغوطاً على مستهلكين ومزوِّدين نوويين مختلفين. ومع ذلك فقد حرص في الواقع على توخي قدر كبير من الحذر في كل ما يتعلق بتصدير التكنولوجيا النووية، وكان على استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة في هيئات دولية مختلفة عملت ضد الانتشار.

إن من الطبيعي أنه يوجد من ناحية أخرى لاتماثُل بين الدولتين العظميين. إن جميع دول العتبة النووية تقريباً (الدول التي يشتبه بأنها مالكة «للقنبلة في الدور الأسفل» والدول التي لها خيار نووي مرتفع) دول تقع في الكتلة الغربية أو قريبة منها. والهند هي الدولة الوحيدة التي موقفها محايد. وفضلاً عن ذلك، إن قسماً من هذه الدول ـ وخصوصاً إسرائيل وباكستان، وكذلك تايوان وكوريا الجنوبية ـ يقع في الحدود الخارجية القريبة من الإتحاد السوفياتي. ولذلك فإن تزوّدها بأسلحة نووية من المحتمل أن يشكل خطراً مباشراً على الإتحاد السوفياتي فضلاً عن الخطر الكامن في تدهور حالات أزمة نووية إقليمية إلى أزمة نووية بين الدولتين العظميين.

الإتحاد السوفياتي وعمليات إضفاء الطابع النووي في الشرق الأوسط

للسياسة السوفياتية في الشرق الأوسط وجهان في السياق النووي: أولاً، السياسة السوفياتية فيما يتعلق بتصدير تكنولوجيا نووية إلى دول عربية، وثانياً، رد الفعل السوفياتي على التطوير النووي الإسرائيلي من ناحية الاستعداد لمنح

ضمانات نووية لدول عربية. أما فيما يتعلق بالمجال الأول، هنا اتضح أن الإتحاد السوفياتي متشدد جداً. إنه لم ينقل تكنولوجيا نووية ذات مغزى إلى أي من الدول العربية. وباستثناء مفاعل صغير للبحوث يفتقر إلى أي مغزى عسكري نُقل إلى مصر في سنوات الستين، ومفاعل صغير ليس له مغزى من الناحية العسكرية نُقِل إلى ليبيا (انظر فيما يلي)، لم تنقل في الواقع مكوِّنات التكنولوجيا النووية السوفياتية إلى دول في الشرق الأوسط. لقد جرت مناقشات طويلة تناولتها الصحافة الدولية تناولاً واسعاً بشأن تزويد دول مختلفة بمفاعلات للطاقة، ولكن هذه الاتفاقات لم تنفذ حتى اليوم.

وبسبب الطابع غير المسؤول للزعامة الليبية أثارت الروابط النووية بين الإتحاد السوفياتي وليبيا اهتماماً خاصاً، ومن الجدير أن نتوسع في هذا الموضوع. لقد وقعت ليبيا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٩٦٨ ولكن لم تصدِّق عليها إلاّ في ١٩٧٥. وفيما يبدو أن التصديق على المعاهدة تمّ بسبب مطالبة سوفياتية جعلت التصديق شرطاً لنقل تكنولوجيا نووية. أما فيما يتعلق بالاستعداد السوفياتي لنقل هذه التكنولوجيا فقد قدمت لذلك تفسيرات مختلفة: الحصول على التأثير السياسي؛ والحافز التجاري؛ ومنع صفقة نووية لليبيا مع دول غير مسؤولة في مجال الانتشار النووي (مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية). وثمة مَنْ قال أيضاً إن الإتحاد السوفياتي أراد أن يزوِّد ليبيا بإمكانية نووية ضد الإمكانية الإسرائيلية. ليس لهذه الحجة أي أساس في ضوء السياسة الحذرة السوفياتية فيما يتعلق بالإنتشار. وتمّ التعبير عن هذا الحذر في سياق الشرق الأوسط حينا رفض الإتحاد السوفياتي، على سبيل المثال، طلب العراق شراء مفاعل لإنتاج البلوتونيوم. إن هذا الرفض يقوّي التوضيح أن الإتحاد السوفياتي كان يدري بالمنافسة بين فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وكندا على الحصول على الصفقة العراقية، وسعى إلى منع صفقة مماثلة تبرمها إحدى هذه الدول مع ليبيا.

ومهما يكن الأمر، على الرغم من أن ليبيا وَفَتْ بشرط التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبول نظام التفتيش للوكالة الدولية للطاقة

الذرية، فقد جرت العلاقات النووية معها ببطء شديد. وفي نهاية الأمر أُقيم مفاعل البحوث الصغير الذي بدأ فيما يبدو العمل في ١٩٨١[١٥]، وكما قيل فإنه ليس ذا مغزى عسكري. وفضلاً عن ذلك إن تشغيل المفاعل باليورانيوم المخصب يجعل ليبيا معتمدة اعتماداً كلياً على مصادر خارجية لهذه المادة ويقلّل قدرتها على تشغيل المفاعل بصورة مستقلة. وفي مرحلة معينة بُدِيء بمفاوضات على تزويد مفاعل طاقة نووية كبير. إن الأنباء عن ذلك تكاثرت في الصحافة الدولية، ولكن اتضح أنه لم تُتخذ أية خطوة عملية في الميدان. وفضلاً عن ذلك، في مرحلة معينة قرّرت ليبيا البحث عن مساعدة نووية في الغرب، وتوصلت إلى اتفاق مع الشركة البلجيكية بلغونو كلبير. ولكن هنا مارست الولايات المتحدة تأثيرها وضغطت على بلجيكا حتى تتفادى تزويد ليبيا بتكنولوجيا نووية. ويبدو أن هذا الضغط أدّى على الأقل إلى بعض التأجيل للصفقة الليبية البلجيكية. هذه التطورات فيما يتعلق بمفاعل الطاقة تشهد على الترددات السوفياتية والحذر السوفياتي فيما يتعلق بتصدير تكنولوجيا نووية.

وثمة جانب آخر للسياسة السوفياتية وهو الاستعداد السوفياتي لمنح ضمانات نووية لدول عربية صديقة. على الرغم من العدد الكبير جداً من المواد المنشورة في الصحافة العربية والدولية عن اتفاقات فيما يتعلق بذلك بين الإتحاد السوفياتي ودول عربية مختلفة (وخصوصاً سورية في العقد الأخير من الزمان) فإنه لم ينشر مطلقاً رسمياً وعلنياً أن الإتحاد السوفياتي دخل في أي التزام كهذا. وثمة أساس للشكّ في كل التقارير عن ذلك[١٦]. وإن هذا الأمر لا يُبطل طبعاً إمكانية كهذه في المستقبل وسنتناول ذلك فيما يلي.

ردود فعل ممكنة من جانب الدولتين العظميين على عمليات إضفاء الطابع النووي على الشرق الأوسط

إن من الصعب أن نقدّر ردود الفعل الممكنة من جانب الدولتين العظميين على إضفاء الطابع النووي على الشرق الأوسط. وعدد الإمكانيات كبير، ويبدو أنه ليس من الممكن توقع كلها. ولكن إن من الممكن أن نقدّر

المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على ردود فعل الدولتين العظميين. ويبدو أن المتغيرات البارزة كما يلي: أولاً، نطاق الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وعلى نحو أكثر دقةً، هل تتبنّى إسرائيل وحدها مذهباً استراتيجياً نووياً، أم أن الانتشار سيضمّ أيضاً الدول العربية ـ واحدة أو أكثر من واحدة. وثمة متغيّر ثانٍ هو حالة الانتشار النووي في العالم. وبتفصيل أكبر: هل إضفاء الطابع النووي على إسرائيل، أو على دول أخرى في الشرق الأوسط، سيحدث في فترة يستمر فيها نظام منع الانتشار اليوم، وربما يتعزز، أم أنه سيحدث في وقت يضعف فيه هذا النظام ويدخل فيه النظام الدولي في حالة يكون فيها الانتشار النووي حقيقة دائمة. وثمة متغيّر ثالث متعلق برد فعل الدولتين العظميين على الظروف المحدّدة التي يحدث فيها الانتشار في الشرق الأوسط: هل في وقت أزمة خطيرة أو حرب أو في حالة الأمور العادية. وفي هذا السياق هل الدولتان العظميان (كل واحدة منهما أو الإثنتان معاً) ستضطران عندئذٍ إلى الردّ بالتهديد الفوري على تهديدات نووية من دولة واحدة أو أكثر من دول المنطقة، أو على مجرد الاستعمال لأسلحة نووية. هذه الحالة الأخيرة من المحتمل أن تحدث بصورة مباغتة في وقت أزمة شديدة أو حرب، ولكن دون أن تسبقها عملية نووية علنية. وفي النهاية، إن المتغيّر الأخير هو طابع العلاقات بين الدولتين العظميين في المنطقة نفسها وفي النظام الدولي عموماً. هنا أيضاً توجد عدة إمكانيات على تسلسل معين: من حالة التفاقم التي من المحتمل أن تؤدي إلى التجديد الكامل «للحرب الباردة» إلى حالة الانفراج البعيد المدى.

أمامنا إذن أربعة متغيرات توجد مجموعة حالات. في الفصل السابع أتناول تقاطعات بضع حالات من هذا النوع وردود فعل ممكنة من جانب الدولتين العظميين على الانتشار النووي في المنطقة في الحالات المختلفة. هنا لا نتناول إلّا موضوعاً واحداً، أي صدور إعلان إسرائيلي من جانب واحد بشأن تبني مذهب نووي استراتيجي، ونتناول ردود فعل الدولتين العظميين على ذلك.

إن الحالة ذات الإحتمال الأكبر في السنوات القريبة هي استمرار نظام

منع الانتشار، على الأقل على مستواه اليوم، أي من ناحية واحدة استعداد دول العتبة لأن تأخذ على عاتقها «خطين أحمرين» ـ تجنّب إنتاج أسلحة نووية، أو في حالة أنها تملك «قنبلة في الدور الأسفل» تجنّب إجراء تجربة نووية وتجنّب الإعلان عن مذهب نووي استراتيجي. ومن ناحية ثانية، التزام الدولتين العظميين بتأييد نظام منع الانتشار على الأقل على المستوى القائم. هذا الالتزام معناه فرض جزاءات قوية في حالة اجتياز دول العتبة للخطين الأحمرين المذكورين. وفي الحقيقة إن التطورات الحاصلة في العقد الأخير تشهد على أنه فضلاً عن مواصلة تطوير الإمكانية النووية في عدد من الدول الرئيسية مثل الأرجنتين وجنوب أفريقيا وباكستان والهند لن تكسب أية منها نتيجة لمزيج من ظروف سياسية واقتصادية وعسكرية كسباً ذا مغزى من الاعتماد على مذهب نووي استراتيجي، وكلها حسّاسة إلى حدٍ كبير إزاء ردود الفعل الممكنة من الدولتين العظميين، وخصوصاً الولايات المتحدة. وفضلاً عن ذلك، يمكن الافتراض بأنه إذا عادت الدولتان العظميان إلى تبني سياسة الانفراج فسيتزايد التعاون بينهما باتجاه خطوات أشد حزماً صوب تعزيز نظام منع الانتشار. إن احتمال هذا التطور يبدو في الوقت الحاضر متوسطاً. ومع ذلك، إن استعدادهما لمواصلة التعاون بينهما في الهيئات الدولية المختلفة المعزّزة لنظام منع الانتشار، وأيضاً لإضفاء الطابع المؤسسي على اجتماعاتهما الثنائية في هذا المجال، يشهد على أنه حتى إذا لم تحسّن علاقاتهما الاستراتيجية والعالمية فإنهما لن تنبذا الجهد (الذي لا يزال محدوداً، كما ذكر أعلاه) لزيادة تعزيز نظام منع الانتشار.

ومع ذلك إن من الصعب الافتراض بأنه في ظروف تعزيز نظام منع الانتشار، وبالتأكيد في الحالة القائمة، ستبذل الدولتان العظميان جهداً كبيراً من أجل إبطال التطوير النووي الذي حُقق حتى اليوم. ويمكن أن يُفترض أنهما ستركزان على منع اجتياز الخطين الأحمرين المذكورين أعلاه، عن طريق مجموعة ضغوط وإغراءات، كما فعلتا لحد الآن، وانهما ستواصلان محاولة تجنيد سائر المزوِّدين النوويين لتبني سياسة مماثلة.

هل اجتياز «الخطين الأحمرين» وخصوصاً الثاني، أي إجراء تجربة نووية أو إعلان صريح ورسمي عن وجود أسلحة نووية، وتبني مذهب نووي كأساس للأمن القومي، من شأنهما أن يؤديا إلى ردود فعل أشدّ بالمقارنة بردود فعل الدولتين العظميين لحد الآن؟ هذا السؤال مركزي وحاسم فيما يتعلق بعمليات إضفاء الطابع النووي على الشرق الأوسط.

إن من الظاهر إن مثال الاستعداد الأمريكي والسوفياتي لـ«قبول» التجربة النووية الهندية دون استخدام جزاءات ضد الهند يشهد على طمس معيّن للخط الأحمر هذا. ويمكن القول إن أية مرحلة إضافية للخط المتصل الممتدّ بين خيار نووي محدود وتبنّي مذهب نووي معلن والاعتماد الواسع على الأسلحة النووية لا تشكل تغييراً نوعياً، وإن التجربة الهندية تثبت ذلك الافتراض. ومقابل ذلك يمكن القول، أولاً، إن التجربة الهندية نفذتها منشأة ولم تكن تجربة قنبلة. بذلك في الواقع أصدرت الهند إشارات إلى أنها لا تمتلك قنبلة. وثانياً، عادت الهند إلى التأكيد أن التجربة هي «للأغراض السلمية». هذا التصريح لا يبطل المغزى العسكري للتجربة، وهو أنه إثبات أن الهند تغلبت على مشكلة إنتاج المواد الخام لأغراض القنبلة. ولكن التأكيد على أن التجربة كانت «للأغراض السلمية» خَدَمَ حاجة المحافظة على نظام منع الانتشار. بل أن التجربة الهندية أوجدت فئة جديدة على الخط المتصل المذكور أعلاه. فبينمااعتُبِرت عدة دول دولاً تمتلك بالفعل «قنبلة في الدور الأسفل»، فإن الافتراض الذي كان سائداً عند إجراء التجربة الهندية كان عكسياً، أي إن الهند سارعت إلى تنفيذ التجربة قبل إنتاجها للأسلحة النووية. وفي الحقيقة أنه وفقاً لجميع التقديرات إن معدّل تطوير خطة الأسلحة النووية في الهند أبطأ كثيراً مما كان تقدير المقدِّرين قبل التجربة. إن السبب في التجنُّب الذاتي الهندي كان نتيجة عوامل استراتيجية وسياسية واقتصادية[١٧]، ومنها الضغط الخارجي: رد الفعل الأمريكي المتمثل في إيقاف نقل وقود إلى المفاعلات في تارافور، والحذر السوفياتي فيما يتعلق بتزويد مياه ثقيلة. وفضلاً عن ذلك، بدأت الهند

بالإشارة إلى أن الحافز على اجتياز عتبتها النووية سيكون استحداث أسلحة نووية في باكستان.

يبدو إذن أن الفئة الناشئة عن التجربة الهندية، فئة «التجربة دون قنبلة» من مسلسل الانتشار، توازي فئة «القنبلة في الدور الأسفل» أو هي أشد تطرفاً قليلاً من فئة «القنبلة في الدور الأسفل». ولذلك إن عدم رد الفعل الواسع النطاق من جانب الدولتين العظميين ليس دلالة على أن التجاوزات الأكثر تطرفاً، أي تبني مذهب استراتيجي نووي معلن عنه، لن تُعتبر تغييراً نوعياً في نظام منع الانتشار.

ندرس الآن ردود الفعل الممكنة من جانب الدولتين العظميين على الإمكانية التالية: الإضفاء من جانب واحد للطابع النووي على الشرق الأوسط عن طريق إعلان إسرائيلي (تصاحبه أو لا تصاحبه تجربة) بشأن تبني مذهب استراتيجي نووي. وذلك ليس في ظروف أزمة إقليمية شديدة أو حرب، وعلى المستوى الحالي لالتزام الدولتين العظميين من أجل نظام منع الانتشار. ونضيف في هذا السياق عدة ملاحظات تتعلق بكيفية تغيّر رد الفعل إذا حدثت تغييرات في نظام منع الانتشار. إن شاي فيلدمان، قبل أن يُفسّر لماذا تستطيع إسرائيل، في رأيه، من ناحية الموقف الأمريكي، أن تتبنّى مذهباً نووياً، يفصّل أسباب رد فعل أمريكا الشديد على هذا التبني[١٨]: أولاً، إن الولايات المتحدة تعتبر السياق النووي الإسرائيلي ذا مغزى استراتيجي في الجهود المبذولة لمنع الانتشار النووي. إن قرار دولة صغيرة مثل إسرائيل بأن تكون نووية من المحتمل أن يسبب انهيار كل نظام منع الانتشار النووي. وثانياً، بسبب التدخل العميق للدولتين العظميين في الشرق الأوسط من شأن هذا الإجراء الإسرائيلي أن يكون ذا أخطار فريدة. إن حدوث أزمة نووية إقليمية في الشرق الأوسط من المحتمل أن ينقلب بسرعة كبيرة إلى أزمة نووية تضمّ الدولتين العظميين. وثالثاً، إن العجز الأمريكي عن إيقاف إسرائيل يقلّل قدرة التأثير الأمريكية على الدول المتحالفة معها. وفي النهاية إن النظام التشريعي في الولايات المتحدة يجعلها تضطر إلى رد الفعل بشدة: إن تعديل غلين من سنة ١٩٧٧ لقانون

مساعدة الأمن الدولي يحظر صراحة تقديم مساعدة إقتصادية أو عسكرية لدولة (غير نووية) قامت بتجربة نووية(*)، بينما ينصّ قانون عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٩٧٨ على أنه في حالة وجود تعاون نووي أمريكي مع دولة غير نووية فسيوقف في حالة قيام تلك الدولة بتفجير جهاز نووي أو مساسها بنظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونظراً إلى أن التعاون النووي الأمريكي الإسرائيلي لا يركز إلاّ على المفاعل النووي الصغير في ناحال سوريق الذي ليس له إلاّ أهمية ثانوية فإن القانون الأكثر أهمية بالنسبة إلى الحالة الإسرائيلية هو تعديل غلين من سنة ١٩٧٧.

ومن ناحية ثانية يفصّل فيلدمان بضعة أسباب في أن رد الفعل الأمريكي، على الرغم من ذلك، لن يكون بالغ الشدة. أولاً، بعد الإعلان الإسرائيلي (الذي قد يضمّ أيضاً إجراء تجربة) ليس من شأن رد الفعل الأمريكي الشديد أن ينفع في أية حالة في إبطال نتائج الإجراء الإسرائيلي، ومن شأن الولايات المتحدة أن تركز فوراً على مسألة كيفية تقليل الضرر الممكن. وذلك ليس من شأنه أن يتحقق عن طريق معاقبة إسرائيل. وثانياً، إذا خُفِّضَت المساعدة العسكرية الأمريكية زاد ضعف إسرائيل بالأسلحة التقليدية واحتاجت حاجة أكبر إلى الرادع النووي، وازداد خطر الاعتماد على الأسلحة النووية والحرب النووية. ومقابل ذلك إن مواصلة المساعدة العسكرية تمكّن إسرائيل من مواصلة الاعتماد على الأسلحة التقليدية رداً على تهديدات غير قائمة. وثالثاً، إن الإعلان الإسرائيلي ليس من شأنه أن يشكل مفاجأة مدهشة لقسم كبير من «المجموعة الاستراتيجية» في الولايات المتحدة، فتلك المجموعة تشك فعلاً في أن إسرائيل تحوز أسلحة نووية. إذن من شأن رد الفعل النفسي أن يكون معتدلاً نسبياً. ورابعاً، من منطلق المجهود لمواصلة المحافظة على نظام منع الانتشار تتطلع الولايات المتحدة إلى أن تنضمّ إسرائيل النووية بوصفها دولة

(*) من الظاهر حسب هذا القانون أنه إذا اكتفت إسرائيل بالإعلان عن تبني مذهب نووي دون القيام بالتجربة فلن يسري تعديل غلين عليها.

نووية بالذات إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبذلك تمنع أمريكا الإسهام الإسرائيلي في مواصلة الانتشار. ولكن لإقناع إسرائيل بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (في هذه المرة بوصفها دولة نووية) ينبغي للولايات المتحدة أن تمتنع عن معاقبتها. وخامساً والأهم من أي شيء آخر، إن قوة الإلتزام الأمريكي لإسرائيل تبلغ حداً يجعل أمريكا تتغلب على الضرر الناجم عن تحويل إسرائيل إلى دولة نووية. وفي أية حالة من الحالات ينظر إلى إسرائيل باعتبارها «حالة خاصة» في سياق السياسة الأمريكية ضـد الانتشار. فعلى سبيل المثال لم تعمل الولايات المتحدة صراحةً ضد إسرائيل أيضاً عندما نُشرت أنباء في وسائط الإتصال الجماهيرية (أحياناً بالذات من مصادر أمريكية مثل وكالة الاستخبارات المركزية) بتزوُّد إسرائيل السري بأسلحة نووية، أو مثلاً أعربت الولايات المتحدة في الماضي عن الاستعداد لأن تنقل إلى إسرائيـل مفاعل طاقة نووياً (بشرط أن يوضع تحت نظام التفتيش) في الوقت الذي كانت فيه مصادر وكالة الاستخبارات المركزية تسـرّب معلومات بشـأن مخزون من الأسلحة النووية الإسرائيلية. ويواصل فيلدمان القول في هذا السياق الأخير إنه كلما اصطدمت المصلحة الأمريكية في منع الانتشار بمصالح حيوية أخرى فإن المصلحة الأولى أهملت. إن الالتزام الأمريكي لإسرائيل يُفهم أنه يفوق أهميةً مصلحة منع الانتشار. ومراعاة لهذا الاعتبار منعت حكومة ريغان بداية عملية تشريعية في مجلس الشيوخ الأمريكي، وهي عملية كانت ستؤدي إلى تعديل قانوني آخر ينصّ على أن الولايات المتحدة توقف المساعدة لأية دولة «تنتج أسلحة نووية» (بينما لم يهتمّ تعديل غلين إلاّ بالتجربة النووية أو باستيراد أو تصدير منشآت لفصل البلوتونيوم أو لإخصاب اليورانيوم).

وعلى الرغم من أن حجج فيلدمان الأخيرة تشمل قدراً كبيراً من الواقعية يمكن أن نسوق أيضاً حججاً عكسية. فيما يتعلق بالحجة الأولى بشأن عدم الفائدة من وسائل العقوبة بعد العمل فإنه دون القيام بأية عقوبة ستفقد الولايات المتحدة القدر الكبير جداً من مصداقيتها في علاقاتها بإسرائيل وفي النظام العام

لمنع الانتشار. ويمكن أن يفترض إذن بأن الولايات المتحدة تضطر، على الأقل لذلك السبب وحده، إلى أن تخفّض تخفيفاً كبيراً وموجعاً جداً المساعدة التي تقدمها إلى إسرائيل. إن مدى تأثير هذا الأمر على مستقبل إسرائيل سؤال من الصعب طبعاً الإجابة القاطعة عليه. وفيما يتعلق بالحجة بأن «المجموعة الاستراتيجية» في الولايات المتحدة لن تفاجأ مفاجأة حاسمة بالإجراء الإسرائيلي فإن الأمور هنا أيضاً ليست واضحة. إن نظام منع الانتشار يقوم اليوم على وجه التحديد على «الخطين الأحمرين» المذكورين أعلاه. إن اجتياز الخط الأحمر من جانب إسرائيل من شأنه أن يشكل ضربة كبيرة، رمزية وحقيقية، لنظام منع الانتشار، وإن المناقشة في الواقع تجري حول ذلك. وفي الحقيقة إن المجموعة الاستراتيجية تدرك تماماً ذلك التفريق. إن من الصعب أيضاً أن يدور في الخاطر أن تسعى الولايات المتحدة إلى انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة نووية. أولاً، ثمة حالة قانونية معقدّة. إن معاهدة عدم الانتشار تعرّف صراحةً مركز الدول النووية وغير النووية. وليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كانت إسرائيل تستطيع أن تنضمّ إلى هذه المعاهدة حسب هذه التعريفات. والأهم من ذلك إن انضمام إسرائيل النووية إلى معاهدة عدم الانتشار من شأنه أن يشكل لطمة قوية لنظام منع الانتشار الذي كان قائماً صراحة على الافتراض بأنه منذ نشوئه في ١٩٦٨ (لدى قبول المعاهدة من جانب لجنة نزع السلاح المكونة من الدول الثماني عشرة) لن تضاف دول نووية، وبأن الدول التي تصبح نووية تفعل ذلك مخالِفة مخالَفة كاملة لروح المعاهدة. ولذلك ينبغي أن يُفترض بأن الولايات المتحدة ستكون معنية، إذا واصلت السعي إلى المحافظة على معاهدة عدم الانتشار، بمنع إسرائيل من الانضمام إلى المعاهدة(*). إن أقوى اعتبار في إطار مجموعة الاعتبارات التي

(*) مسألة أخرى هي انضمام إسرائيل بوصفها دولة أعلن أنها غير نووية إلى معاهدة عدم الانتشار. وحسب تعريفات معاهدة عدم الانتشار يجوز لإسرائيل في حالتها الراهنة الانضمام إلى هذه المعاهدة.

يذكرها فيلدمان هو عمق الالتزام الأمريكي لإسرائيـل، والأولويـة المنخفضة نسبياً لمنع الانتشار بالمقارنة بأهداف أخرى للسياسة الأمريكية. وإزاء ذلك لا يمكن إلاّ القول إن ذلك الالتزام ليس كاملاً. إن ذلك الالتزام وضع حقاً لحد الآن في اختبارات عسيرة، ولكن إن من الصعب أن نقدّر قوة ذلك الالتزام في المستقبل. يتعيّن على متخذي القـرارات الأذكياء في إسـرائيل أن يحـذروا أنفسهم دائماً من إجراءات إسرائيلية مختلفة من المحتمل أن تؤدي إلى تآكل هذا الالتزام. ونتائج التآكل من شأنها أن تتضح فوراً أو فيما بعد، ولكن في أية حالة من الحالات من المحتمل أن تكون حرجة بالنسبة إلى إسرائيـل. وفي الحقيقة أنه على الـرغم من كل الاعتبـارات التي تستخفّ بخطر رد الفعـل الأمريكي الشديد يعترف فيلدمان وبحق[١٩] بأن هناك احتمالاً كبيراً لرد فعل أمريكي قوي على تحويل إسرائيل إلى دولة نوويـة. ويمكن أن نضيـف إلى الاعتبارات التي يعرضهاأن مدى الاعتماد الاقتصادي لإسرائيل بلغ أبعاداً واسعةً لدرجة أن التخفيض الجزئي لنطاق المساعدة من المحتمل أن يؤدي إلى نتائج مأساوية بالنسبة إلى إسرائيل. فمثلاً اتضح خلال سنة ١٩٧٥ أنه دون المساعدة الطارئة البالغة ٧٥٠ مليون دولار التي نقلتها الولايات المتحدة إلى إسرائيـل كانت إسرائيل ستدخـل في حالـة عسيرة جـداً في مجال العمـلات الأجنبية الإحتياطية. وبالإضافة إلى ذلك، إن التخفيض الكبير للمساعدة الأمريكية من المحتمل أن يضر بصورة حرجة بمحاولات النظام المصرفي الدولي لمساعدة إسرائيل عن طريق تقديم اعتمادات على الأمد المتوسط والأمد القصير.

ويمكن أن يفترض أن شدة رد الفعل الأمريكي من شأنها أن تقـلّ في السياقين اللذين يذكرهما فيلدمان[٢٠]: إذا بدأ نظام منع الانتشار في الضعف في أية حالة من الحالات، أي إذا تحوّل عدد من دول العتبة إلى دول نووية. وإذا حدث الإجراء الإسرائيلي في إطار خطة سخية للسلام. وفي هذا الصدد يمكن أن نضيف عدة ملاحظات. أولاً، إذا انهار نظام منع الانتشار وإذا أصبح الانتشار النووي حقيقة من حقائق الحياة، من المحتمل إلى حد كبير جداً أن تقلّل الولايات المتحدة تدريجيـاً تدخلهـا الدولي في منـاطق خطيـرة متسمة

بالصراع مثل الشرق الأوسط (فيما يتعلق بهذه الإمكانية انظر المناقشة فيما يلي). إن ضعف التدخل الأمريكي من شأنه أن يؤدي بمرور الوقت أو ربما على المدى القصير إلى تقليل المساعدة الأمريكية لإسرائيل. أما فيما يتعلق بإجراء نووي إسرائيلي في إطار خطة سخية للسلام فيمكن سوق الحجج التالية: إن السلام الشامل الإسرائيلي العربي، على الرغم من أنه لا يحل الحاجة إلى وجود قدرة ردع إسرائيلية، من شأنه أن يقلل الحافز العربي على البدء بالحرب. وذلك السلام من شأنه أن يمنع بالتأكيد بصورة كاملة تقريباً إيجاد ائتلاف عربي لهذه الحرب. ونظراً إلى ذلك فإن الحاجة إلى الردع النووي تبدو مشكوكاً فيها حتى في نظر المتخوفين من هجوم عربي شامل يعرض للخطر وجود الدولة ذاته. وفضلاً عن ذلك، لإسرائيل حاجات كثيرة، خصوصاً في المجال الاقتصادي، وأيضاً في المجال العسكري التقليدي. إن التسوية السلمية مع الأردن (وربما مع سورية أيضاً) من شأنها أن تتضمن بالتأكيد تنازلات إقليمية إسرائيلية كبيرة. ومقابل هذه التنازلات يمكن لإسرائيل أن تطالب الولايات المتحدة بالتعويضات والعائدات المختلفة وأن تحصل عليها. وقد حدث مثل ذلك في الماضي. فعلى سبيل المثال، في إطار التسوية السلمية مع مصر تعهدت الولايات المتحدة بأن تمنح إسرائيل ثلاثة بلايين دولار بصفة اعتماد لبناء مطارات بديلة في النقب. ولولا «الكبرياء» الغريبة لرئيس الحكومة في ذلك الوقت مناحيم بيغين لكانت إسرائيل قد تلقت ذلك المبلغ بصفة منحة. وبالإضافة إلى ذلك التزمت الولايات المتحدة التزاماً بعيد المدى في مجال تزويد إسرائيل بالوقود في حالة كونها في حالة عسيرة في أعقاب تسليم آبار النفط الواقعة في خليج السويس. وفي النهاية إن زيادة المنح المدنية والعسكرية «العادية» بدءاً من ١٩٧٩ نفذت هي أيضاً في خلفية اتفاق السلام مع مصر. يمكن إذن الافتراض أنه في أعقاب اتفاقات إضافية للسلام تستطيع إسرائيل أن تتوقع الحصول على تعويض أمريكي كبير جداً، وربما أكبر أيضاً مما كان في أعقاب اتفاق السلام مع مصر. إن إعلان إسرائيل عن حيازة أسلحة نووية في سياق اتفاق السلام من شأنه أن يستنفد ـ قسماً كبيراً ـ إذا لم

يكن من شأنه أن يستنفد ـ كل الاستعداد الأمريكي لتعويض إسرائيل. إذن ستحدث «موازنـة» بين نوعَي التعـويضات هـذين: الاستعداد لعـدم معاقبـة إسرائيل على تحوّلها إلى دولة نووية (فيما يبدو عن طريق تخفيض قسم من المساعدة العادية) أو الإسهام الكبير جداً الاقتصادي وغير الاقتصادي. إن من المفهوم أن مؤيدي المذهب النووي بوصفه حلاً لمعضلات إسرائيل الأمنيـة سيكونون ميّالين إلى البتّ على نحو إيجابي فيما يتعلق بهذه الصفقة التبادلية. ولكن الذين يشكّون في أهمية المذهب النووي لحل مشاكل إسرائيل النووية يجب عليهم أن يأخذوا في الحسبان خسارة التعويض الاقتصادي الكبير جداً وكذلك الضمان العسكري الأمـريكي للمحافـظة على اتفاق السـلام مقابـل تنازلات إسرائيلية في إطار اتفاق السلام.

ويمكن أن يفترض بأن مجموعة الاعتبارات الأمريكية ستتغير تماماً إذا تبنّت إسرائيل مذهباً نووياً معلناً بعد أن تتزود دولة عربية واحدة أو أكثر بأسلحة نووية. ومن المحتمل أن تكون عدة تصورات لذلك، ولعلّ أشدّ التصورات أهمية النقل المباشر لأسلحة نووية من إحدى الدول النووية إلى دولة من الدول العربية. في هذه الحالة يمكن أن يفترض بأن تسلّح إسرائيل بالأسلحة النووية سيُقبَل دون انتقاد في الـولايات المتحـدة، ولن تصاب في المـرحلة الأولى الروابط الأمريكية الإسرائيلية. ومع ذلك كما ذُكر فعلاً أعلاه وكما سينـاقش بتفصيل أكبر في سياق الفصل إن من المحتمل أن تضعف الولايات المتحدة بمرور الوقت علاقاتها بإسرائيل بصفة ذلك جزءاً من قرار استراتيجي بأن تقلّل بصورة عامة تدخلها في الشرق الأوسط. هذا القرار من شأنه أن ينبع من التقدير بأن مواصلة تدخلها في منطقة غير مستقرة ونووية مثل الشرق الأوسط تنطوي على أخطار على الأمن القومي الأمريكي.

كيف يرد الإتحاد السوفياتي على مذهب نووي إسرائيلي؟

نتناول في المقام الأول إعلاناً إسرائيلياً عن إضفاء الطابع النووي على إسرائيل في حالة ليست أزمة أو حرباً. لقد ذكرت إمكانيات مختلفة في المواد

المنشورة وقد لخصها فيلدمان[٢١]: أولاً، هجوم إستباقي نووي على إسرائيل؛ وثانياً، نقل أسلحة نووية إلى دول عربية؛ وثالثاً، منح ضمانات نووية لدول عربية مختلفة؛ وهذه الضمانات يمكن أن يرافقها وضع أسلحة نووية؛ ورابعاً، رفع مستوى التدخل العسكري والسياسي في الشرق الأوسط دون أن يُصاغ صراحة رد فعل نووي على إسرائيل؛ وخامساً، عدم رد الفعل، ومواصلة التدخل بالمستوى القائم؛ وسادساً، النبذ التدريجي للتدخل في المنطقة. والإمكانية السابعة التي لا يذكرها فيلدمان هي الموافقة الواسعة بين الدولتين العظميين على «إدارة» مشتركة للمنطقة للإنخفاض الكبير لاحتمال المواجهة الإقليمية. وهذه الإدارة المشتركة يمكن أن تتضمن أن يفرض على الدول المحلية نزع سلاحها النووي.

إن القدرة على توقّع تطورات مستقبلية محدودة طبعاً. ومع ذلك يمكن الإتيان بعدد من الافتراضات التي لها قدر معين من المعقولية فيما يتعلق بهذه التطورات. أولاً، نظراً إلى الحذر المبالغ فيه الذي توخاه الإتحاد السوفياتي في الماضي في كل ما يتعلق بالشؤون النووية فإن من الصعب أن يدور في الخاطر أن يلجأ إلى هجوم إستباقي نووي على إسرائيل. إن السبب في ذلك من شأنه أن يكون في أية حالة من الحالات محدوداً، والأخطار على نفسه كبيرة: القضاء على تحريم استعمال الأسلحة النووية؛ وخصوصاً ينشأ خطر كبير يتمثل في رد فعل أمريكي. كماإن إمكانية نقل أسلحة نووية إلى سيطرة دول عربية تبدو ذات احتمال ضئيل، نظراً إلى الحذر السوفياتي في هذا المجال. وعلى الرغم من ذلك، إن احتمال نقل هذه الأسلحة سيتغيّر إذا بدأ الانتشار النووي في كل النظام الدولي. حينئذٍ سيقع الإتحاد السوفياتي تحت ضغوط ضخمة لتزويد أسلحة نووية لدول متحالفة ولدول متعاملة إقليمية. وحيث أن إضفاء الطابع النووي على إسرائيل من المحتمل أن يؤدي إلى انتهاك خطير لنظام منع الانتشار، وفيما يبدو إلى رد فعل نفسي متسلسل، يزداد احتمال نقل أسلحة نووية سوفياتية إلى دول عربية. ولكن سيوجد احتمال أكبر لخيار منح ضمانات لدول عربية ضد تهديد نووي إسرائيلي. وينبغي أن نلاحظ هنا وأن نقول إن

هذه الضمانات من المحتمل أن تكون نووية، ولكن يمكن أن تكون أيضاً غير صريحة. إن القيام بهجوم جوي ثقيل بالأسلحة التقليدية على إسـرائيل، أو عموماً إيجاد حالة حرب سوفياتية إسرائيلية، هو أيضاً بمثابة تهديد رادع واسع النطاق لإسرائيل. ومن ناحية ثانية إن الرادع الفعّال جداً ضد تهديد نووي هو طبعاً تهديد نووي مضادّ. ونظراً إلى القوة الكبيرة لسلاح الجو الإسرائيلي الذي يستطيع أن يدافع بفعالية ضد هجمات بأسلحة تقليدية يزداد احتمال منح ضمان نووي سوفياتي للدول العربية. ويتوصل شاي فيلدمان أيضاً إلى الاستنتاج بأن ذلك فيما يبدو الخيار ذو الاحتمال الأكبر. ومع ذلك يتوصل إلى الاستنتاج بأن منح ضمان نووي سوفياتي لدول عربية معينة ليس من المحتمل أن يؤذي أمن إسرائيل، نظراً إلى أن ذلك الضمان يضفي طابع الاستقرار على العلاقات. ولكن المسألة ليست قاطعة إلى حدٍّ كبير، وإن من المحتمل أن تنشأ تطورات خطيرة أيضاً في إطار ضمانات نووية. وتنبع هذه التهديدات من طابع نـظام الشرق الأوسط. إذإن ضمانات نووية سوفياتية للدول العربية معناها في الواقع اتخاذ خطوة بعيدة المدى بـاتجاه إيجـاد بنية عـلاقات «أوروبيـة» في الشرق الأوسط، أي تقسيم المنطقة إلى مناطق دفاعية واضحة للدولتين العظميين(*).
إن هذا الطراز من العلاقات مشروط بعدة شروط: أولاً، تقسيم واضح للمنطقة إلى مناطق النفوذ. وهذا الأمر ليس أكيداً على الإطلاق، وإن من الصعب أن يجول في الخاطر أن الدول العربية تكون على استعداد لأن تأخذ على عاتقها قواعد لعبة على غرار النـظام الأوروبي. وثانيـاً، مستوى مـرتفع من النضـج السياسي والتخلي عن مطامح دول ونخبات مختلفة لتوسيع مناطق النفوذ. ومرة أخرى إن هذا الأمـر ليس موجـوداً في الشرق الأوسط. وثـالثاً، في الشـرق الأوسط عدم استقرار كبير داخل الدول. وعدم الاستقرار هذا يصيب أحيـاناً كثيرة العلاقات بين الدول. وهذه الحالة مرة أخرى لا تشبه الحالة الأوروبية. إذن نرى أن نظام ضمانات نـووية ليس من شـأنه أن يؤدي إلى إيجـاد طراز

(*) انظر الفصل السابع فيما يتعلق بإمكانية نشوء مثل هذا الطراز في الشرق الأوسط.

«أوروبي» في الشرق الأوسط، وإن من المحتمل أن يؤدي إلى حالة معكوسة. إن دولاً إقليمية طموحة في مجال السياسة الخارجية، وهي دول لا تقدّر تقديراً سليماً الأخطار التي تنطوي عليها الأسلحة النووية، ستحاول توريط الإتحاد السوفياتي في صراح إقليمي تحت رعاية الضمان النووي الممنوح لها. وعلى سبيل المثال، إنها تأخذ زمام المبادرة إلى أزمة إقليمية بافتراض أنها تنجح في أن تحقق مكاسب سياسية من الأزمة بفضل التأييد من الضمان النووي الذي تلقته من الإتحاد السوفياتي.

الدولتان العظميان وتعزيز نظام منع الانتشار

إن منطلق هذه المناقشة هو أن تبنّي مذهب نووي إسرائيلي من شأنه أن يكون خطأً كبيراً. ومن ناحية ثانية، إن انتشار الأسلحة النووية، أو حتى خيارات نووية في الشرق الأوسط، سيجعل من الصعب على إسرائيل أن تتفادى هذه الخطوة. إن السؤال الهام إذن هو كيف نحقق مزيداً من خفض احتمال انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. لقد تناولنا هذا الموضوع في أماكن أخرى من الكتاب. هنا سنقصر الكلام على الوظيفة الممكنة للدولتين العظميين في هذه المسألة. وبسبب التخلّف العلمي والتكنولوجي للدول العربية فإن قدرتها على التزوّد بأسلحة نووية مشروطة على نحو تام بنقل الأسلحة أو البنية الأساسية لإنتاجها من المزودين النووين. إن تسلسل الأمور في هذا المجال، كما هو مفصّل في الفصل الثاني، مشجع جداً، ولكنه يخلّف أيضاً علامات استفهام فيما يتعلق بالمستقبل. إن الدولة العربية الوحيدة التي سارت على طريق بناء بنية أساسية نووية كانت العراق، وأيضاً فيما يتعلق بالعراق (قبل أن دمّرت إسرائيل مفاعل «أوزيراق») كان احتمال إنتاج أسلحة نووية احتمالاً ضئيلاً أو متوسطاً، وإذا كان ذلك الإنتاج ممكناً على الإطلاق فما كان سيكون قبل انقضاء عشر سنوات من النقطة الزمنية (١٩٨١) التي نفذ فيها القذف الإسرائيلي. ويمكن القول إن نظام منع الانتشار، على الرغم من كل نواقصه (التي هي كثيرة)، شكلّ عاملاً حاسماً في منع الانتشار النووي الى

الدول العربية. وبفضل ذلك النظام كان نطاق نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول العربية محدوداً وخاضعاً لشتى منظومات القيود. فعلى سبيل المثال، لولا نظام منع الانتشار لكان من المحتمل أن باعت دول نووية أسلحة نووية لدول عربية أو أن باعت على الأقل بنيات أساسية تكنولوجية كبيرة لإنتاج هذه الأسلحة. وحتى لو أحجمت الدولتان العظميان عن ذلك (وليس بالضرورة، لو لم يكن نظام منع الانتشار قائماً) فإن دولاً مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية كانت على استعداد لأن تبيع أسلحة نووية حقاً (في حالة فرنسا) أو بنية أساسية واسعة جداً لإنتاج أسلحة نووية (مثل حالة إيطاليا وألمانيا الغربية). فعلى سبيل المثال العلاقات بين فرنسا والعراق: ثمة مَنْ يقول إنه حتى في إطار نظام منع الانتشار كانت فرنسا على استعداد لأسباب تجارية لأن تبذل قصارى جهدها لنقل تكنولوجيا نووية إلى العراق. ومن المفهوم أن الأمر ليس كذلك. كما ذُكر، لولا نظام منع الانتشار، فإن من المحتمل أن فرنسا كانت قد باعت أسلحة نووية حقاً للعراق. وثانياً، لولا نظام منع الانتشار لأمكن لفرنسا أن تبيع للعراق مفاعلاً لأن ينتج حقاً بلوتونيوم قائما على يورانيوم طبيعي (وغير مخصب). وكان من شأن ذلك أن يسهّل على العراق إنتاج البلوتونيوم. وكان يمكن لفرنسا أيضاً أن تبيع فوراً وحدة للفصل، وكذلك تصميم إنتاج القنبلة. كل ذلك كان سيمكّن العراق من تحقيق إنتاج قنبلة خلال عدة سنوات وباحتمال كبير. وكما ذكر أعلاه، على الرغم من انعدام المسؤولية في سلوك فرنسا فإنها لم تتصرف على ذلك النحو. وفضلاً عن ذلك، إن دولاً صديقة مع العالم العربي مثل الهند وباكستان، وهي أيضاً تعاني من حالة اقتصادية مزمنة وعسيرة، كانت بالتأكيد ستسارع إلى عرض نقل تكنولوجيا نووية إلى مختلف الدول العربية.

إذن، على الرغم من الانتقاد الموجّه إلى نظام منع الانتشار فإنه منع لحد الآن اتخاذ خطوات خطيرة في هذا الاتجاه. ومع ذلك يبدو أن من الضروري زيادة القيود على إجراءات يمكن أن تتخذ في اتجاه الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وإن من الممكن تحقيق ذلك إذا بذلت الدولتان العظميان جهوداً

موجّهة في ذلك. وثمة ثلاثة مواضيع متعلقة بهذا الموضوع: أولاً، هل من المرغوب بذل جهد موجّه على نحو خاص تجاه الشرق الأوسط، فيما يتجاوز النهج «العالمي» الرامي إلى تعزيز نظام منع الانتشار. وثانياً، هل سيوضع التأكيد على تسويات سياسية مختلفة أم على الجانب التكنولوجي. وثالثاً، هل يجب أن يكون الجهد متماثلاً فيما يتعلق بالدولتين العظميين، أم أن من الممكن القيام بذلك الجهد من جانب دولة عظمى رئيسية واحدة. سنتناول المواضيع الثلاثة بصورة مشتركة.

إن من البديهي أن أي تعزيز عالمي لنظام منع الانتشار سيكون إيجابياً أيضاً من ناحية الجهود الخاصة الموجهة إلى الشرق الأوسط. إن السؤال الحرج هو هل يمكن أن يعزز هذا النظام تعزيزاً أكبر في الشرق الأوسط. سنلتفت أولاً إلى الجهود العالمية الممكنة. سندرس هذا الموضوع ليس من وجهة نظر المرغوب ولكن من وجهة نظر الخطوات التي تبدو حقيقية في الواقع الدولي المعاصر. أولاً، إن نظام منع الانتشار الشامل والأمثل لن يتحقق إلا عند التغيير الكامل لمجموعة العلاقات بين الدولتين العظميين، أي الانفراج البعيد المدى الذي يتطور إلى اتفاق والذي تتبنّى الدولتان العظميان في إطاره سياسة مشتركة على نحو تام فيما يتعلق بالمواضيع السياسية والاستراتيجية الرئيسية. ويبدو هذا الأمر اليوم بعيداً عن الواقع. ولكن ينبغي أن نكرّر القول إنه فيما يتعلق بمنع الانتشار بالذات ثمة اشتراك واعٍ في المصالح بين الدولتين العظميين. وهذا الأمر يُوجد على الأقل خياراً حقيقياً للتعزيز العالمي لنظام منع الانتشار. إن الخطوات التي يمكن أن تتخذ والتي تبدو اليوم حقيقية من ناحية نظام العلاقات الدولية هي مزيد من تعزيز القيود المفروضة على انتشار التكنولوجيا النووية، ومزيد من تعزيز قاعدة اللعبة التي ذكرناها سابقاً، أي عدم اجتياز الخط الأحمر، خط إجراء التجربة، أو خط تبنّي مذهب نووي معلن عنه. ومن اللازم أن يتم ذلك عن طريق مواصلة الجهود القائمة اليوم فعلاً والتي لا تكل فيما يتعلق بالمزودين والمستهلكين؛ وفضلاً عن ذلك، التأكيد على إمكانية الجزاءات في حالة اجتياز الخط الأحمر المذكور، خط عدم إجراء

التجربة وعدم الإعلان. كما أن إثارة موضوع منع الانتشار بوصفه موضوعاً مركزياً في مناقشات الدولتين العظميين حول مواضيع نزع السلاح الاستراتيجي يمكنها أن تساعد في تعزيز نظام منع الانتشار. وفي هذا الصدد. لتقييدات معينة على انتشار الأسلحة «العمودي»(*) سيكون أثر نفسي إيجابي[٢٢]. (إلاّ أنه ليس من اللازم أن نولي هذه المسألة وزناً حاسماً في اعتبارات سياسة العتبة). إن إيلاء الأولوية الظاهرة لمنع الانتشار في الإطار العام لأهداف السياسة الخارجية للدولتين العظميين من شأنه أن يشكل هو أيضاً خطوة صوب تعزيز عدم الانتشار. ولكن التفضيل الإعلاني لا يكفي إلاّ إذا اقترن بجهد عملي مستمر.

وفيما يتجاوز هذه الجهود العالمية إن من الضروري بذل جهد خاص فيما يتعلق بالشرق الأوسط. إن التناول الخاص للشرق الأوسط في سياق منع الانتشار النووي موجود فعلاً على أية حال من الأحوال. والشرق الأوسط يذكر دائماً في المواد المتخصصة بوصفه منطقة الأخطار فيها على استقرار النظام الدولي التي من المحتمل أن تنبع من الانتشار النووي كثيرة وذات احتمال كبير. وهذا التناوُل ينبع من أربعة أسباب: كونها منطقة حافلة بصراعات عنيفة؛ والتطوير النووي الإسرائيلي؛ وسباق التسلح التقليدي؛ والمشاركة الكثيفة للدولتين العظميين في المنطقة. من هذه الناحية إن من السليم فيما يتعلق بالشرق الأوسط العمل فيما يتجاوز الاستراتيجية العالمية لتعزيز نظام منع الانتشار. وليس مما يبعث على الدهشة إذن إن الولايات المتحدة ركزت في السنوات الأخيرة جهودها تجاه باكستان التي تعتبر دولة من الممكن أن تزود دولاً إسلامية بتكنولوجيا نووية، وكذلك تجاه ليبيا. ويمكن أن تتخذ خطوات أخرى في المجال الخاص كما يلي: الامتناع الكامل عن أي نقل للتكنولوجيا النووية، حتى «للاغراض السلمية» إلى دول الشرق الأوسط. ويتضمن الأمر أيضاً مختلف مفاعلات الطاقة وكذلك قطعاً مختلفة للتكنولوجيات النووية. وفي

(*) أي مزيد من زيادة المخزون النووي للدولتين العظميين.

هذا السياق يمكن أن نذكر أن المنطقة مشبعة بمصادر الوقود، وإن الإدعاء بالحاجة إلى مفاعلات الطاقة لا أساس له من الصحة. وفيما يتعلق بدول مثل إسرائيل، وهي دول ليست لها مصادر وقود خاصة بها، يمكن تحديد التزامات محدّدة فيما يتعلق بتزويد مصادر الطاقة البديلة إذا برّرت الظروف ذلك. وفي سياق آخر وُضِعت فعلاً سابقة لذلك في الترتيب بين إسرائيل والولايات المتحدة الذي أرفق باتفاق السلام الإسرائيلي المصري. مثل ذلك الاتفاق العام بين مزوّدي التكنولوجيا النووية يبدو ممكناً إذا قامت الدولتان العظميان بذلك خدمةً لهدف ذي أولوية أولى.

وغني عن الذكر في هذا السياق:

أ - إن استعمال مفاعلات الطاقة النووية لا يُعتَبر فعلاً اليوم فعّالاً وموفّراً من الناحية الاقتصادية، وكذلك تتزايد الحجج بشأن الأخطار البيئية التي ينطوي عليها ذلك الاستعمال.

ب - إن التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية من المحتمل أن تصبح بنية جزئية، على الأقل، لتطوير مواد نووية للأغراض العسكرية.

ومن الممكن القيام بخطوة أخرى، رغم أنها خطوة متّسمة بالإشكال، وهي التوقيع على معاهدة إقليمية لمنع إضفاء الطابع النووي على الشرق الأوسط، تشارك فيها الدولتان العظميان وتتضمن أيضاً جزاءات ضد انتهاك المعاهدة. ومما هو مرغوب فيه أن تتضمن هذه المعاهدة مادة خاصة لا تنطبق إلاّ على إسرائيل، وتنصّ على أن إجراء تجربة نووية أو القيام بإعلان عن وجود أسلحة نووية، أو تبني مذهب نووي من شأنه أن يشكل انتهاكاً للمعاهدة. ومن المعقول الافتراض بأن الدول العربية ستتحفظ على التمييز في صالح إسرائيل في هذا السياق. ولكن المعاهدة المذكورة لا تعزّز بنية إسرائيل الأساسية النووية، بل على العكس، إن من الممكن أن توقف المزيد من عمليات إضفاء الطابع النووي عليها. ونظراً إلى الفجوة الكبيرة في صالح إسرائيل في هذا المجال إن أي انعدام للتقييد بروح المعاهدة المقترحة ليس من شأنه سوى

زيادة عمق الفجوة المذكورة. وعلاوة على ذلك يمكن للمعاهدة أن تطالب بتوقيع كل الدول المشاركة فيها على معاهدة عدم الانتشار. والتوقيع على الصياغات الرسمية لمعاهدة عدم الانتشار من شأنه زيادة تطوير الإمكانية النووية الإسرائيلية، ومن ناحية ثانية لن يمسّ بما هو موجود إذا كان موجوداً.

ومن شأن الإعلان عن ضمان نووي مشترك للدولتين العظميين يمنح لكل الدول الإقليمية التي توقع على المعاهدة الإقليمية أن يكون خطوة بعيدة المدى من جانب الدولتين العظميين، خطوة تتسم بالمشاكل والمعضلات. وتوجد سابقة شاملة لذلك في ضمان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا في إطار قرار مجلس الأمن الذي أرفق بعملية التوقيع على معاهدة عدم الانتشار. ولكن الضمان المذكور مشروط بقرار مجلس الأمن. أما الضمان النووي المشترك في إطار المعاهدة الإقليمية فيكون أكثر تحديداً، ولا يكون مشروطاً بقرارات الأمم المتحدة أو هيئاتها. ويمكن أن يمنح لكل دولة تتعرض لتهديد نووي من جانب إحدى دول المنطقة. وثمة معضلتان ينطوي عليهما هذا الإجراء: أولاً، إن من الظاهر أن الأمر يمسّ بالفائدة التي يمكن لإسرائيل أن تجنيها من «القنبلة في الدور الأسفل» بوصفها سلاحاً أخيراً، في حالة انهزام إسرائيلي بالأسلحة التقليدية وفي حالة تهديد ذات وجود الدولة. وثانياً، إن الأمر يستلزم مجموعة من التفاهمات وأجهزة التعاون السياسية البعيدة المدى من جانب الدولتين العظميين.

وفيما يتعلق بمعضلة إسرائيل يمكن أن نذكر: أولاً، كما قيل في تفصيل في الفصل الثامن التالي إن فائدة الأسلحة النووية باعتبارها «الرادعة النهائية» أو «الأسلحة النهائية» فائدة متسمة بالإشكال الكبير جداً، وهذه الفائدة في أية حالة من الحالات ترافقها أثمان باهظة. وثانياً، إن الضمان النووي من الدولتين العظميين يمكن أن يكون مقيداً بعدة قيود. على سبيل المثال، إن الضمان لن يكون للدفاع عن دولة أخذت زمام المبادرة إلى إجراء عسكري حتى حشدت قوات كبيرة حشداً هجومياً. وثالثاً، يمكن قصر هذا الضمان على دول إقليمية

موقعة على اتفاقات السلام فيما بينها. كل هذه ليست إجابات كاملة عن المعضلة التي تواجه إسرائيل، ولكن إن من الممكن أنها توفّر حلاً جزئياً، ومهما يكن الأمر إنها موضوع للمزيد من الدراسة والتطوير.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بأجهزة التعاون بيي الدولتين العظميين، التي هي ضرورية في إطار ضمانات الدفاع المشتركة، وخصوصاً فيما يتعلق بتهديدات نووية. وهنا أيضاً تكثر الصعوبات، وهي متعلقة في المقام الأول بالطابع العام لنظام العلاقات بين الدولتين العظميين. إن من الجائز ألاّ يكون ذلك الأمر ممكناً إلاّ بعد التوصل إلى تسويات سلمية بين إسرائيل وكل الدول المجاورة لها، تسويات يشارك فيها الإتحاد السوفياتي مشاركة نشيطة ويحصل فيها على مركز معين، يوازي مركز الولايات المتحدة، بوصفها دولة عظمى مؤثرة في الشرق الأوسط.

ملاحظات

(١) من الاسهامات البارزة الأولى كان ألبرت هولستاتير، «Nuclear Sharing: NATO and N+1 Country»، ١٩٦١؛ ليونارد بيتون وجون مادوكس، **The Spread of Nuclear Weapons**، ١٩٦٢.

(٢) سيمور م. هيرش، **The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House**، ١٩٨٣، ص ١٧٨.

(٣) في شهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ. مقتبس من قِبَل لاسلي غيلب، «The Atom is a Constant in U.S. Foreign Policy» **New York Times**، ١٤ آذار/مارس ١٩٧٥.

(٤) انظر التفاصيل عند ليونارد سبكتور، **Nuclear Proliferaion Today**، ١٩٨٤.

(٥) انظر مقال لورنس شاينمان «The Case for a Comprehensive U.S. Nonproliferation Policy»، ١٩٨٥، ومما يقول فيه: «لم تبرز خلافات في الآراء فيما يتعلق بالاستراتيجيات المفضّلة لتحقيق نظام منع الانتشار إلّا في منتصف سنوات السبعين».

(٦) المرجع نفسه.

(٧) انظر مثلاً مقال ريتشارد بيرت، «US Will Press Pakistan to Halt A - Arms Project», **New York Times**، ٧ آب/أغسطس ١٩٧٩. مقتبس من قبل سبكتور، المرجع نفسه، ص ٨٤.

(٨) انظر مثلاً تصريح البيت الأبيض في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ حيث أكدت الحاجة إلى منع «دول مُزعجة» من الوصول إلى تكنولوجيات حسّاسة. في هذا الشأن انظر مقال سيسار ميرليني، «Nuclear Non - Proliferation: After the Pause What?» **The International Spectator**، نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ١٩٨٤.

(٩) انظر بشأن سياسة ريغان مقال رويرت غوهين، «Problems of Proliferation: US Policy and the Third World»، ١٩٨٣. يميّز الكاتب بين استراتيجية «التحكم والرفض» واستراتيجية «التعاون والإقناع» ويعتبر الأخيرة استراتيجية حكومة ريغان.

(١٠) انظر مثلاً **Los Angeles Times**، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤؛ **International Herald Tribune** ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

(١٠أ) انظر شهادة ريتشارد كندي أمام لجنة مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٧.

(١١) هذا التقسيم في أعقاب مقال ويليام س. بوتر، «Soviet Nuclear Export Policy»، ١٩٨٥.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) المرجع نفسه. وكذلك غلوريا دافي، «Soviet Nuclear Exports»، ١٩٨٠.

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) **Arms Control Today**، ١٩٨٥، ص ١١.

(١٦) شاي فيلدمان، **Israeli Nuclear Deterrence**.

(١٧) عن مجموعة الاعتبارات الهندية للامتناع عن استحداث أسلحة نووية انظر في جملة أمور روبرت ف. غوهين، «Problems of Proliferation».

(١٨) فيلدمان، المرجع نفسه، ص ص ٢١١ ـ ٢٣٣.

(١٩) المرجع نفسه، ص ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ص ٢٣٠ ـ ٢٣٥.

(٢١) المرجع نفسه، ص ١٧٨.

(٢٢) انظر على سبيل المثال مقال جوزيف ناي، «NPT: The Logic of Inequality»، ١٩٨٥.

الفصل السابع

«إدارة» شرق أوسط نووي

في الفصل السابق أشرنا إلى الأخطار التي يمكن أن تنجم عن انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الفصل سنتناول المسألة العسيرة، مسألة الحد من هذه الأخطار وتخفيف حدتها، إذا حدثت حقاً العملية الخطيرة، عملية انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومع ذلك ينبغي التأكيد فوراً على أن هذه المناقشة لا تشير إلى أنني أعتبر الانتشار النووي في منطقتنا أمراً مرغوباً فيه أو مسألة حتمية. العكس هو الصحيح. ولكن إن من الجدير أن نخصّص مناقشة أيضاً لموضوع الفصل الحالي لكي نُضعف إلى حد معين الأخطار النابعة من الانتشار النووي، إذا حدث حقاً. وإلى ذلك نضيف أن نجاح هذه الجهود، فضلاً عن التسويات السياسية، ذو إشكال مسبقاً. وهو ينطوي على تناقضات كثيرة. إن منطلق المناقشة هو أن شرق أوسط نووياً من شأنه أن يتضمن عدداً من الدول النووية وعدداً من الدول المسلحة بأسلحة تقليدية.

ثمة أربعة مجالات من شأن القيام بالنشاط فيها أن يخفف شدة الأخطار التي ينطوي عليها إضفاء الطابع النووي على المنطقة. وهدف النشاط منع التدهور إلى حالات الاصطدام النووي نتيجة لأزمات سياسية وعسكرية، من ناحية واحدة، ومن ناحية ثانية، توجيه التطوير النووي، ووزع الأسلحة النووية، ومذاهب استخداماتها بصورة تقلّل أخطار تقويض الاستقرار. إن المجالات الأربعة التي من الجائز القيام بنشاط يضفي طابع الاستقرار فيها هي:

أ - تسويات سياسية بين دول المنطقة، وخصوصاً بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها، على طول متسلسل متصل يبدأ من إدارة الصراع على نحو يدعو إلى الاعتدال إلى حلّ سياسي كامل للصراع

(هـذا المتسلسل يشمـل إدارة النزاعـات وتقليل النـزاعـات وحـل النزاعات).

ب ـ إمكانية العمل من الدولتين العظميين اللتين تؤثران سياسياً واستـراتيجياً على عمليات التصعيد.

جـ ـ النظر في استخدام القـوة العسكريـة التقليديـة في إطار العـلاقات بين الدول.

د ـ وفي النهاية، وعلى قدر كبير جداً من الأهمية، النظر في نظام القـوى النووية ومذاهب تشغيلها.

وينبغي أن يُذكر فـوراً، وسيطور هـذا الأمر بتفصيـل أكبر في الفصـل الثامن، أن النشاط في المجالات الثلاثة الأولى مهم في أية حالة من الحالات، حتى لو لم تدخل أسلحة نووية في المنطقة، ومن شأن ذلك النشاط في حد ذاته أن يؤدي إلى إضفاء الاستقرار النسبي على المنطقة (والمجال الأول طبعاً أهم المجالات).

في الفصل الخامس استعرضنا بنية نظام الشـرق الأوسط وبروز ودوام حالات المنافسة والصراع داخله. وبإلقاء نظرة أولى يتضح أن هذه البنية وأنماط السلوك ليست سياقاً سليماً لتطوير نظام استراتيجي مستقر. ومع ذلك يمكن الافتراض بأن من الممكن إضفاء الاعتدال على أنماط السلوك هذه. وفيما يلي سندرس بتفصيل أكبر عدداً من الجوانب التي يمكن أن يجول في الخاطر فيها نشوء تطورات مؤدية إلى الاستقرار، وستتوقف بخاصة عند الأمور القائمة بين إسرائيل والعالم العربي، وفي هذا الإطار عند سياسة إسرائيل.

كبح نزاعات سياسية

إن منطلق هذه الـدراسة هـو أن مستوى احتكـاك سياسي مـرتفعاً بين إسرائيل والدول المجاورة لها من المحتمل أن يؤدي بين الحين والآخر إلى أزمات سياسية عسكرية. فإذا نشأت هذه الأزمات فإنه، كما قلنا في الفصل

الخامس، لن يكفي التهديد النووي لمنع خطر التردي من حالة الأزمة إلى حالة القتال. وفضلاً عن ذلك، ثمة احتمال معين أن أزمة سياسية استراتيجية شديدة تؤدي إلى عمل عسكري محدود، وهذا قد يؤدي إلى نتائج مأساوية. وتنشأ حالة أخرى من تلك الفئة، وهي حينما قد يشكل مستوى مرتفع من النزاع السياسي خلفية لنشاط متزايد من العمل الفدائي وعمل العصابات، وهو النشاط الذي تديره دولة عربية واحدة أو بضع دول عربية ضد إسرائيل. وعندما يُعتبر هذا النشاط أنه لا يمكن تحمُّله من المرجح أن ترد إسرائيل رداً عسكرياً محدوداً، ويؤدي هذا التطور إلى أزمة استراتيجية شديدة، ومن هنا فصاعداً من المحتمل أن تبدأ عملية تصعيد خطيرة.

إن مستوىً مرتفعاً من الضائقة السياسية أو مما يعْتَبر مساساً لا يُحتمل بمصالح سياسية سيجد تعبيراً عنه في توازن المصالح السياسية الذي هو أحد عناصر معادلة الردع. إن الطرف الذي مسّ أكبر قدر من الضرر بمصلحته من المحتمل أن يقوم بعمل عسكري بسبب ضائقة سياسية شديدة. ونظراً إلى أن الأسلحة النووية لا تبطل بروز توازن المصالح السياسية في معادلات الردع فإن هذه المسألة، مسألة الضائقة السياسية، مركزية وهامة. ومن المهم أن نذكر في هذا السياق أن شاي فيلدمان، الذي يعبر تعبيراً متطرفاً عن الافتراض بأن الأسلحة النووية توجد انقطاعاً تاماً عن بيئة الماضي من الأسلحة التقليدية، وتؤدي إلى مستوى عالٍ جداً من الردع، يؤيد هو أيضاً تأييداً قوياً الحلول السياسية التي تخفّف العبء عن توازن المصالح[١]. وبعبارة أخرى، إن مؤيدي الرأي أيضاً في أن الانتشار النووي يضفي الاستقرار على النظام يعترفون بأن معادلة الردع النووي تتضمن توازن المصالح السياسية باعتباره عنصراً هاماً. إن الأمر كذلك بالأحرى نظراً إلى أن منطلقنا هو أن الحدود بين بيئات نووية وبيئات تقليدية ليست واضحة، ولذلك إن لتوازن المصالح السياسية وظيفة مركزية في نجاح الردع أو في فشله.

إن مشكلة الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ هي دون شك أشد مشكلة سياسية تلاحق إسرائيل منذ ذلك الانتصار المجيد. وبالنسبة إلى سيناء لقد

حُلّت هذه المسألة عند التوقيع على اتفاق السلام مع مصر. ولكن في كل ما يتعلق بالضفة الغربية فإن الخُرّاجَة لا تزال مفتوحة وهي طافحة بالقَيْح. ليس ذلك فحسب، ولكن تتصل بهذا الأمر المشكلة الفلسطينية التي تحمل حمولات ثقيلة من الاتفاقات في الرأي والتضامن العربي. لندرس هذه المسألة بتفصيل أكبر.

مما لا شك فيه أن المشكلة الفلسطينية تشكل من ناحية الترتيب الزمني مصدر النزاع الإسرائيلي العربي. في أماكن أخرى من هذا الكتاب أشرتُ فعلاً إلى أنه من اللحظة التي أصبح فيها الصراع صراعاً بين الدول، أي اعتباراً من ١٩٤٨، نشأت مداميك صراعات ثنائية ذات ديناميكا خاصة بها بين إسرائيل وبضع دول عربية: إسرائيل ومصر؛ وإسرائيل والأردن؛ وإسرائيل وسورية. وكان العراق هو أيضاً مشاركاً في الحروب بين إسرائيل والدول العربية، وإلى حدٍّ أقل كثيراً دول عربية أخرى ولكن إن من الصعب أن نعرّف الصراع بين إسرائيل وهذه الدول العربية الأخرى بأنه صراع ثنائي بارز.

ولكن نشوء ديناميكا محدّدة للنزاعات الثنائية لم يزل الحافز الفلسطيني الذي بقي بارزاً بروزاً مرتفعاً جداً والذي غذّى على أشكال مختلفة مواقف الدول العربية المختلفة تجاه إسرائيل. وما لم تُقَلَّل تقليلاً كبيراً شدّة هذا العامل المضايق والمزعج فسيبقى الأمر مؤثراً تأثيراً كبيراً على الوعي العربي.

إن من الجدير أن توضحَ الأمور بكل حدتها. من ناحية واحدة تسعى كل دولة عربية إلى تحقيق مصالحها الخاصة. ومن هذه الناحية أن حل مشكلة الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ من شأنه أن يشكل مصدر تخفيف كبير جداً للنزاعات الثنائية. وفضلاً عن ذلك في إطار عملية الانقسام التي يمرّ بها العالم العربي تتزايد الميول الخاصة للدول العربية المختلفة. ومن ناحية ثانية، يبقى بُعد مركزي وهام للاتفاق في الرأي العربي، بُعد يُوجد التزامات عاطفية وسياسية بعدد من الشؤون العربية المشتركة، وفي المقام الأول القضية الفلسطينية. إن مختلف الدول العربية لا تتردّد في إيذاء الفلسطينيين، وفي

محاولة كسر منظماتهم المستقلة، بل في قتلهم الفظيع عندما تستلزم ذلك المصلحة القومية لكل من هذه الدول (والأمثلة على ذلك سلوك الأردن في ١٩٧٠ وسلوك سورية في ١٩٦٧ ومرة أخرى في ١٩٨٣). ولكن من ناحية ثانية إن الدول العربية تواصل المحافظة على الاتفاق في الرأي مع الفلسطينيين في ضائقتهم القومية. وإن استعداد الدول العربية لشنّ الحرب لا لسبب إلا من أجل القضية الفلسطينية موقف مشكوك فيه دائماً. ولكن عندما تضاف أسباب أخرى يزداد استعدادها لعمل عسكري ضد إسرائيل.

وفضلاً عن ذلك، إن عدم الحلّ الجزئي للمسألة الفلسطينية (أو أن من الأفضل القول عدم إبراز الضائقة القومية السياسية للفلسطينيين) من المحتمل أن يؤذي بمرور الوقت أساس اتفاق السلام الإسرائيلي المصري. وهذا الإيذاء من المحتمل أن يؤدي في حالات الأزمة السياسية الاستراتيجية الخطيرة بين إسرائيل والدول العربية الأخرى إلى ارتفاع احتمال تقويض اتفاق السلام ونشوء عملية التصعيد التي قد تكون مصر مشاركة فيها.

يبدو إذن أن التسوية السياسية للضفة الغربية، تسوية تنطوي أيضاً على حل جزئي للمشكلة الفلسطينية (والحلّ الكامل لا يبدو ممكناً)، من شأنها أن تزيل عاملاً قوياً من عوامل الاصطدام السياسي في مجموعة العلاقات الإسرائيلية العربية. ويتأثر توازن المصالح بذلك، ومن شأن خطر نشوب أزمات إسرائيلية عربية أن يقلّ.

وعلى نحو أكثر تحديداً يبدو أن إعادة السيادة العربية على معظم الضفة الغربية أو على كلها من شأنها أن تشكّل حلاً يرضي إلى حد كبير التطلعات العربية. ويبدو لي شخصياً أن من المستصوب أن تكون التسوية أردنية فلسطينية، أي إعادة الضفة الغربية إلى الأردن الذي يطبق عليها نظاماً من الأنظمة الكونفدرالية يتم الاتفاق عليه بين الأردن وأوساط فلسطينية ممثلة.

إن تسوية مشكلة الضفة الغربية من شأنها أن تضعف البُعد العقائدي للصراع الإسرائيلي العربي وأن تعزز اتفاق السلام الإسرائيلي المصري وأن

تجعل من الممكن التسوية السلمية مع الأردن ومع جزء كبير من الشعب الفلسطيني، ويمكن أن يفترض أن تؤدي إلى تسويات سلمية صريحة أو ضمنية مع المزيد من الدول العربية مثل المغرب وتونس والعربية السعودية ودول الخليج، ومن المحتمل أيضاً مع العراق.

ومقابل ذلك لا يفترض أن هذه التسوية من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض مستوى الصراع مع سورية. إن سيطرة إسرائيل على مرتفعات الجولان تشكل عاملاً مضايقاً لسورية، رغم أن من المحتمل احتمالاً كبيراً جداً إن هذا الوجع أقل من وجع مصر نتيجة لحيازة إسرائيل لسيناء والوجود العسكري الإسرائيلي على طول قناة السويس. إن إعادة تحويل سورية إلى العامل الخارجي ذي التأثير الحاسم في لبنان من شأنها أن تخفف هي أيضاً من مستوى الإحتكاك السياسي النابع من حيازة مرتفعات الجولان. فمن ناحية واحدة من شأنها أن تمنح سورية مكاسب سياسية، ومن ناحية ثانية تشغلها بصورة كثيفة[٢]. من ناحية ثانية إن الحلّ الأردني الفلسطيني للضفة الغربية من شأنه أن يشكل ضربة سياسية استراتيجية لسورية وأن يعزز الحافز لديها لإفشال مجموعة التسويات السياسية. ومع ذلك ينبغي أن يفترض أن سورية إذا كانت معزولة (في أعقاب تسوية إسرائيلية أردنية وتعزيز السلام الإسرائيلي المصري) فإنها ستجد صعوبة كبيرة جداً في اتخاذ خيارات عسكرية ضد إسرائيل، وذلك أيضاً دون عامل الردع النووي.

نرى أن حل مشكلة مرتفعات الجولان يمكن أن يمنع إمكانية حدوث هذا الشيء البغيض. وليس هنا المكان للدخول في مناقشة أكثر تفصيلاً لمعالم هذه التسوية. وبصورة مبدئية يمكن القول إن حلّ المشكلة عن طريق اتفاق إسرائيلي سوري من شأنه أن يقلل إلى حد أكبر أخطار أزمات سياسية وتصعيد عسكري في القطاع الإسرائيل العربي[٣]. أن من البديهي أن من شأن ذلك أن يؤثر تأثيراً إيجابياً في سياقات بيئات الأسلحة التقليدية وفي سياقات بيئات نووية.

ثمة أيضاً موضوع ينطوي على تناقض ظاهري في السياق النووي، ويتعلق بتعميق التسويات السلمية. هذه التسويات يمكن أن تكون منفذاً لزيادة النشاط السياسي الإسرائيلي في الشرق الأوسط عن طريق اتفاقيات صريحة أو صامتة مع دول مجاورة. فهكذا على سبيل المثال إن إزالة الشيء المزعج المتمثل في الضفة الغربية والتسوية مع الأردن من شأنهما أن تؤديا إلى توثيق العلاقات السياسية مع مصر، وربما إلى درجة حالة التعاون الاستراتيجي. وكذلك الأمر في مجموعة العلاقات مع الأردن. وهنا تكون إسرائيل مواجهة لمعضلة معقدة.

ينبغي أن يفترض بأن النزاعات السياسية بين الدول العربية ستستمر في المنطقة، كما ذكر أعلاه، وينبغي أن يفترض أن مصر والأردن سيكونان مشاركين فيها بين الحين والآخر. من المحتمل أن تتردى هذه الصراعات إلى أزمات شديدة، بل إلى اصطدامات عسكرية. إن من اللازم أن تكون إسرائيل على وعي بأن العلاقة الوثيقة لدرجة التحالف مع إحدى هذه الدول قد تؤدي بها إلى التورط في أزمة لا تنبع بالضرورة من مصالح إسرائيل الحيوية، وفي أزمة من المحتمل أن ينتهي فيها التصعيد العسكري إلى تبادُل ضربات نووية. لذلك، من ناحية واحدة أن علاقات التحالف الصريحة سيكون مرغوباً فيها بالنسبة إلى إسرائيل من نواحٍ كثيرة ومختلفة. ومن ناحية ثانية، إن هذه العلاقات قد تؤدي إلى تورّط غير مرغوب فيه. إن إسرائيل كانت تواجه مثل هذه المعضلة على أية حالة من الحالات حتى دون أسلحة نووية لدى حلّ مشكلة الضفة الغربية. ولكن في حالة نووية إن المشكلة تزداد شدة إلى حدٍ كبير.

وينبغي أن يضاف هنا عامل مختلف آخر: هل دول متحالفة مثل مصر والأردن ستكون هي نفسها دولاً نووية أم لا. إذا لم تكن نووية (الأمر الذي يبدو أنه ينطبق على الأردن) فإن التسوية الأمنية العميقة مع هذه الدول (وهي التسوية التي يقتضيها في الحقيقة منطق الأسلحة التقليدية) من شأنها أن تؤدي إلى ضمان نووي صريح أو صامت من جانب إسرائيل، وعندئذ تحتاج إسرائيل إلى

أن تأخذ في الحسبان أن تهديدات موجهة إلى الأردن من جانب دول عربية ستضطر إسرائيل إلى التدخلّ إلى جانب الأردن. إن خطر أزمة نووية (إذا كانت الدول المهدّدة للأردن دولاً نووية مثل العراق) سيكون أكبر طبعاً. ومقابل ذلك، إذا امتنعت إسرائيل عن توسيع محيطها الأمنى إلى الأردن في أعقاب تسوية تتعلق بالضفة الغربية فإن من المحتمل أن تنشأ عليها صعوبات في المجال العسكري التقليدي. وسيكون من الصعب حلّ هذه المعضلة.

وستتخذ المعضلة طابعاً مختلفاً إذا كانت الدولة الحليفة المتوقعة دولة نووية (مثل مصر). ومرة أخرى، من ناحية مصالح إسرائيل السياسية أن من المفضل لها أن تعمق روابطها السياسية والاستراتيجية بمصر. ولكن إن من المحتمل أن تورّط هذه الروابط إسرائيل في خلاف تقليدي وربما نووي أيضاً إذا كانت مصر متورطة في مثل هذه الأزمة مع دولة أخرى. وهكذا من ناحية المنطق النووي، من المفيد لإسرائيل أن تمتنع مهما أمكنها ذلك عن تعميق التزامها تجاه مصر. ومن نواحٍ أخرى يبدو بجلاء أن الأمر مريح وهام لها أيضاً.

هذا التناقض بين المنطق النووي والمنطق السياسي وأحياناً أيضاً المنطق الاستراتيجي التقليدي سيظهر في كل مجموعة من العلاقات الأوثق بين إسرائيل وأوساط أو دول في الشرق الأوسط. أن العلاقة الوثيقة أكثر مما ينبغي من المحتمل أن تؤدي إلى تورُّط استراتيجي ينطوي على أخطار. وإضعاف العلاقة قد يؤذي مصالح إسرائيل السياسية.

إن أحد الاستنتاجات المستخلصة من هذا التحليل هو أنه باستثناء مجال المصالح السياسية الاستراتيجية ذات المستوى المرتفع من الأهمية، مثل مجال العلاقات مع الأردن مما هو مرغوب فيه بالنسبة إلى إسرائيل في السياق النووي أن تتبع سياسة عدم التدخل الاستراتيجي الكثيف في الشرق الأوسط. ومن ناحية ثانية إن على إسرائيل أن تحجم بقدر الإمكان عن اتخاذ مبادرات عسكرية نشيطة، وأن تتفادى من ناحية ثانية تعميق روابطها السياسية والاستراتيجية التي من المحتمل أن تورّطها توريطاً نووياً. وكما ذكر أعلاه من المحتمل أن

تصاحب هذه المسألة تنازلات سياسية واستراتيجية مختلفة.

ونكتفي هنا بذكر هذه الحقائق بالاقتران بالتقدير بأن كلاً من هذه الصراعات من المحتمل أن يقوّض استقرار أنماط العلاقات في شرق أوسط نووي. وبصورة عامة لا يمكن أن نقول إلاّ ما يلي: إن الطراز المرغوب فيه لعلاقات سياسية في شرق أوسط نووي هو طراز التقليل الكبير للنزاعات بين الدول. ولكن هذه المسألة تستلزم خطاً آخر للمناقشة. حيث أن علاقات التعاون بين بضع دول من دول المنطقة من المحتمل أن تثير فوراً مخاوف وأوجه قلق عند دول أخرى (نتيجة لمنطق إقامة ائتلافات متنافسة في المنطقة) فمما هو مرغوب فيه أن تكون كثافة التعاون السياسي والاستراتيجي في الشرق الأوسط محدودة نسبياً أيضاً. وبعبارة أخرى، كلما قلّت التفاعلات عموماً بين الدول المختلفة قلّ خطر نشوء صراعات. إن طراز العلاقات المُفَضَّل سيكون طرازاً سمّاه ستانلي هوفمان «تعددية المراكز»، أي مجازياً انغلاق كل دولة وراء أسوار عالية سياسية واستراتيجية[٤]. ومن البديهي أن الكلام هنا عن طراز «مثالي» (بمفهوم ويبر) لا يمكن أن يتحقق تحققاً كاملاً. والمقصود تغيير معين للواقع السياسي بهذا الاتجاه. إن عدم النجاح في ذلك من شأنه أن يؤدي إلى استمرار البروز والدوام للصراعات بين الدول، وهي الصراعات التي من المحتمل أن تتردى إلى حروب بالأسلحة التقليدية وربما النووية أيضاً.

وظيفة الدولتين العظميين

في فصل سابق تناولنا إمكانية اتخاذ خطوات مرغوب فيها من الدولتين العظميين ضد انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونتناول هنا سؤالاً عكسياً إلى حد معين، أي ما هو الأسلوب الذي من المرغوب فيه أن تتصرّفا به في ظروف شرق أوسط نووي، وذلك بغية أن تُقَلِّل إلى أقصى قدر ممكن الأخطار النابعة من إضفاء الطابع النووي على الشرق الأوسط.

وهذه المسألة مركبة، شأنها شأن أي موضوع يتعلق بتناقضات ظاهرية

ومعضلات متصلة بالأسلحة النووي، ولها أيضاً وجوه كثيرة، ولها أحياناً إجابات متناقضة. سنذكر أولاً معضلة أساسية تعاني منها الدولتان العظميان. من ناحية واحدة، المزيد من التدخل في شؤون الشرق الأوسط النووي يمكن في ظروف معيّنة أن يقلل أخطار الأسلحة النووية في المنطقة. ومن ناحية ثانية، إن هذا التدخل بالذات من المحتمل أن يورّط الدولتين العظميين في عمليات تصعيد وأزمات نووية إقليمية من المحتمل أن تتجاوز المنطقة وتطفح إلى مجموعة العلاقات العالمية. وبالتالي تكونان تحت تأثير كمّاشة الإجابات التي تناقض الواحدة منها الأخرى.

وأحد الطرز الممكنة لسلوك الدولتين العظميين في ظروف شرق أوسط نووي هو محاولة التصدي للمعضلة برمتها، أي تقليل الأخطار الإقليمية وأخطار أن يتحول نزاع إقليمي إلى نزاع عالمي. وصميم هذا الطراز هو محاولة فرض بنية هرمية بقيادة مشتركة للدولتين العظميين على المنطقة. وهكذا، على سبيل المثال، تتوصل الدولتان العظميان إلى تفاهم على إدارة أزمات أقليمية تقليدية ونووية عن طريق الإكراه المشترك لأطراف الأزمة باتجاه تسويتها. من ذلك ينبع طبعاً أن تتفادى الدولتان العظميان استغلال حالات متغيرة تنشأ عن هذه الأزمات في صالح المصالح الخاصة لكل من هاتين الدولتين. إن من اللازم أن يتوفّر هنا قدر كبير من «المصلحة الذاتية المستنيرة». إذن ينبغي للدولتين العظميين أن تعملا على نحو مشترك فيما يتعلق بأزمات إقليمية يكون من الظاهر أن نجاح طرف واحد في هذه الأزمات يخدم مصالح إحدى هاتين الدولتين. إن تلك الدولة العظمى يجب عليها إذن أن تتخلّى سلفاً عن إمكانية تحقيق المكاسب نتيجة لاستمرار تردي الأزمة.

وثمة حالة واحدة، حالة أسهل بمعنى معين، وهي تتعلق بأزمات يوجد فيها غموض كبير فيما يتعلق بالسؤال: أي من الدولتين العظميين كانت ستستفيد استفادة أكبر من نتيجة الأزمة. هنا لا يشكل التدخل في الأزمة تنازلاً عن مصلحة واضحة لأية من الدولتين العظميين. (المثال على ذلك الحرب الدائرة بين إيران والعراق). لنفترض إذن أن هاتين الدولتين موجودتان في

صراع عميق (ومن الجائز أيضاً صراع ذي أبعاد عقائدية متطرفة ـ ومرة أخرى مثل الحرب بين العراق وإيران)؛ إنهما تحوزان أسلحة نووية وتخضعان لمرحلة أزمة أو تتعرضان حتى لنشاط حربي محدود بأسلحة تقليدية أو إنهما على شفا ضربة بالأسلحة التقليدية من الواحدة ضد الأخرى. في مثل هذه الحالة التي قد تنجم عنها حرب نووية إن من اللازم أن تتدخل الدولتان العظميان في مرحلة مبكرة من الأزمة، وأن تحاولا حلها أو تقييدها على الأقل. وحيث أننا نتناول هنا صراعاً عميقاً فمن الجائز جوازاً كبيراً جداً أن تضطر الدولتان العظميان إلى أن تستخدما على نحو مشترك تهديدات استخدام قوة عسكرية ضد الطرف الذي يواصل تصعيد الأزمة.

إن هذا الطراز من سلوك الدولتين العظميين يستلزم إذن توفّر مستوى عالٍ من الفهم المشترك للواقع السياسي في الشرق الأوسط، من ناحية واحدة، وكذلك أجهزة متطورة لتسوية مشتركة للأزمات. ويستلزم هذا الطراز أيضاً استعداداً لاستخدام قوة عسكرية مشتركة ضد أحد الأطراف. ويُخَيَّل أن من اللازم أن يتوفّر شرطان مسبقان مهمان في مجموعة العلاقات القائمة بين الدولتين العظميين:

أ ـ علاقات عالمية غير قائمة على التنافُس ولكنها قائمة بالذات على الانفراج العميق وربما أيضاً على طراز من العلاقات الأوثق من علاقات الانفراج؛

ب ـ الاستعداد للتخلي عن مصالح عابرة فورية نابعة من نجاح يحققه «لاعب إقليمي». إن هذا الطراز من العلاقات من الجائز أنه يقطع شوطاً أكبر من طراز العلاقات بين الدولتين العظميين الذي يضمن المنع سلفاً للأزمات فيما بينهما[٥].

ويشتد الشرط الثاني بروزاً عندما تكون الأزمة ناشبة بين دولتين إقليميتين متحالفتين مع الدولتين العظميين. هنا من المحتمل أن يؤذي الفرض المشترك لحل الأزمة أو إدارتها، ولو تحت تهديد عسكري من الدولتين العظميين، أذى غير متماثل لمصالح هذه الدولة العظمى أو تلك.

وثمة طراز بديل لسلوك الدولتين العظميين، وذلك الطراز ينطوي أيضاً على فرض قوتهما الزائدة، ولكن ليس بصورة مشتركة بل بصورة منفصلة قائمة على التنافس. والقصد هنا تقسيم المنطقة حسب مناطق النفوذ فيه تكون دول أقليمية مختلفة على استعداد لأن تأخذ على عاتقها رعاية إحدى الدولتين العظميين ولأن تلتزم بتفادي نشاط استراتيجي مستقل من المحتمل أن يؤدي إلى أزمة أقليمية تعرّض للخطر مصالح تلك الدولة العظمى. إن هذا التقسيم إلى مناطق النفوذ من شأنه أن يقرّب الشرق الأوسط من الحالة السائدة في أوروبا أو من نظام العلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ـ وهو نظام مختلف من نواح معينة. وحسب هذا الطراز تفرض كل من الدولتين العظميين على الدول الأقليمية المتحالفة معها سلوكاً معتدلاً يمنع أخطار التصعيد بين الكتلتين. وهذا الطراز من العلاقات لا يستلزم شرطاً مسبقاً وهو شرط التفاهم العالمي بين الدولتين العظميين ومجموعة علاقات الانفراج العميق، كما يستلزمه الطراز السابق. وينبغي أن نذكر أن هذا الطراز أكثر واقعية في كل ما يتعلق بالعلاقات العالمية بين الدولتين العظميين. هذه العلاقات لا تبدو الآن مناسبة لإمكانية نشوء الطراز الأول الذي ذكرناه. ولكن الصعوبة فيما يتعلق بالطراز الثاني هي أن الدول الإقليمية لا تسارع إلى أن تنظم نفسها في إطار كتل تحدّد حدودها حسب الصراع القائم بين الشرق والغرب. وثمة خطر آخر طبعاً وهو أن تقسيم المنطقة على هذا النحو بالذات قد يؤدي بأية أزمة إقليمية إلى تجاوز الإطار الإقليمي فوراً وتلقائياً إلى العلاقات بين الدولتين العظميين فتصبح أزمة دولية. ولذلك إن فعالية الطراز بوصفه عاملاً يضفي طابع الاعتدال على الآثار الإقليمية للانتشار النووي تكون مماثلة لفعالية الطراز الأول. ومقابل ذلك إن هذا الطراز ينطوي على أخطار أكثر في كل ما يتعلق بالتصعيد من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي.

إن من الجائز طبعاً نشوء حالات متوسطة بين هذين الطرازين، وهذه الحالات يمكن أيضاً أن تضفي إلى حد معين طابع الاعتدال على الأخطار الإقليمية الكامنة في الانتشار النووي، رغم أن ذلك الاعتدال من شأنه أن يكون

على مستوى أكثر انخفاضاً من السلوك الممكن في إطار الطرازين المذكورين. ويجري الكلام في المقام الأول هنا عن إيجاد أجهزة لأدارة أزمات إقليمية، على أن تكون هذه الأجهزة مشتركة للدولتين العظميين. وهذا الأمر ممكن أيضاً عندما لا تكون العلاقات بين الدولتين العظميين هادئة على نحو خاص. وفي هذا الصدد إن من الممكن القيام بمقارنة بأجهزة قائمة فعلاً. على سبيل المثال، يقوم فعلاً منذ سنة ١٩٦٣ «الخط الأحمر»، وقد شُغِّل حقاً في حالات الأزمة في الشرق الأوسط. إن من البديهي أن هذا جهاز غير كافٍ. ومن اللازم أن يقام جهاز دائم يتناول مسائل تتعلق بالشرق الأوسط ويُشَغَّل فوراً لدى نشوء أزمة ما. ويمكن أن نذكر الجهاز الذي أقيم حسب اتفاق سُولت الأول للإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق. وغني عن القول إن هذا الجهاز يؤدي وظائفه في مجال مشاكل من نوع آخر، ولكنه يشهد على أن من الممكن مبدئياً إقامة هيئة دائمة مشتركة للدولتين العظميين تعمل حتى عندما لا تكون العلاقات العالمية بينهما هادئة.

ومن المفهوم أن مثل هذا الجهاز الدائم يكون أكثر فعالية كلما ازدادت العلاقات بين الدولتين العظميين تحسناً، نظراً إلى أنه لا يتناول أزمة قد نشأت فعلاً فحسب ولكنه يحاول أيضاً توقع نشوب أزمات وإعداد خطط مشتركة لتناولها. وهنا تثور أسئلة عسيرة ومعقدة متعلقة بمصالح سياسية متعارضة للدولتين العظميين.

وفي جميع هذه الطُرُز، وخصوصاً في الطراز الأول، ثمة تناقض ظاهري جوهري. نظراً إلى أن الدولتين العظميين تعتبران انتشار الأسلحة النووية، وبحق، خطراً على مصالحهما الهامة فإنهما تسعيان إلى الحدّ من الانتشار النووي أو إلى منعه تماماً. إن قدرتهما على القيام بذلك مقيّدة بقيدين: معارضة دول إقليمية لخطوات القسر من جانب الدولتين العظميين؛ والتنافس نفسه بين الدولتين العظميين. حسب الطراز الأول ينتفي القيد الثاني وكذلك تستطيع الدولتان العظميان أن تعملا معاً ولذلك تستطيعان بسهولة أن تتغلّبا أيضاً

على القيد الأول. في هذه الحالة ثمة احتمال مرتفع أنهما تمنعان الانتشار من البداية أو أنهما تمليان على الدول الإقليمية أن تنزع سلاحها النووي، في حالة وقوع الانتشار النووي.

وكذلك حسب الطراز الثاني إن قدرة كل دولة عظمى في منطقتها الخاصة بها على أن تفرض خطوات لمنع الانتشار أو لنزع السلاح النووي في دول إقليمية قدرة كبيرة، ولذلك إن نفس التناقض الظاهري يظهر مرة أخرى رغم أن ذلك بشدّة أقل. إن الاستنتاج الذي يُستخلَص هو أن حالات التعاون بين الدولتين العظميين في ظروف شرق أوسط نووي أو في ظروف تقسيمه بينهما من شأنها أن تكون حالات عابرة. فإمّا أن تنجح الدولتان العظميان في نزع السلاح النووي عن الدول المتحالفة معهما أو أن تخرجا في نهاية الأمر من المنطقة نظراً إلى عدم قدرتهما على إدارتها.

وثمة مسألة أخرى يمكن للدولتين العظميين أن تسهما فيها، وتتعلق بمجال «الشدّة» النووية ومنظومات مرافقة لها. لقد رأى جون وولتمان[٦]، على سبيل المثال، أنه إذا حدث حقاً انتشار نووي في منطقة من المناطق يمكن للدولتين العظميين أن تسهما في إضفاء طابع الاستقرار على تلك المنطقة عن طريق أن تنقل، بصورة مشتركة أم منفردة، مكونات نووية مختلفة يمكن أن تزيد استقرار دول المنطقة. وبعبارة أخرى، من المرحلة التي حدث فيها الانتشار فعلاً من الواجب على الدولتين العظميين أن تتخذا استراتيجية هي عكس الاستراتيجية التي اتخذتاها في المرحلة السابقة لمرحلة الانتشار. وبدلاً من إيقاف نقل المعرفة والتكنولوجيا النوويتين يُطلب منهما أن تنقلا عناصر مختلفة من التكنولوجيا النووية ومنظومات مرافقة لها من أجل زيادة الاستقرار الإقليمي. وهذه متضمنة بصورة رئيسية في فئتين:

أ ـ مكوّنات مختلفة يمكن أن تزيد قدرة الضربة الثانية النووية للدول الإقليمية؛

ب ـ مكونات مرتبطة بمنظومات القيادة والتحكم والمراقبة.

وغني عن الذكر أن هذه الخطوات ذات إشكال كبير جداً. أولاً، إن الدول النووية امتنعت في الماضي عن نقل «شدّة» الأسلحة النووية إلى دول أخرى وحتى إلى الدول الحليفة. (الحالتان الشاذتان هما الإتحاد السوفياتي تجاه الصين حتى ١٩٥٨ والولايات المتحدة تجاه بريطانيا في فترات مختلفة محدّدة). وفي الحالتين، وخصوصاً في الحالة الأولى، كانت تلك خطوات محدودة. سيكون من اللازم إذن القيام بثورة مفاهيمية من الدرجة الأولى تدوم فترة معينة حتى يغيّر متخذو القرارات اتجاه تفكيرهم في هذا الشأن. ثانياً، إذا بُدِىء بانتشار واسع النطاق للأسلحة النووية من أنواع مختلفة ينبغي أن يُفتَرض بأن الدولتين العظميين (وربما دولاً نووية أخرى) ستطالبان بدفع أثمان سياسية أو مالية لقاء عمليات النقل هذه. إن من المحتمل إذن النقل غير المتماثل لمنظومات ضربة ثانية ومنظومات القيادة والمراقبة إلى دول مختلفة حسب اعتبارات تجارية أو اعتبارات سياسية. وفضلاً عن ذلك ستتخوف الدولتان العظميان من أن تعزز القوة النووية للدول الإقليمية من المحتمل أن يكون موجهاً ضدهما. والإتحاد السوفياتي على نحو خاص يبدي الحسَّاسية إزاء ذلك لأن المسافة بينه، وخصوصاً مناطقه الجنوبية، وبين الشرق الأوسط ليست كبيرة. إن من المحتمل أن يتخوف الإتحاد السوفياتي من أن تطوير قوة ضربة ثانية عند دول من الشرق الأوسط ذات قدرة نووية متطورة نسبياً من شأنه أن يسهم في إيجاد قدرة «الحد الأدنى من الردع» ضده.

وكذلك هل نقل التكنولوجيا النووية اللازمة سيكون بالتنسيق بين الدول النووية؟ إن تجربة الماضي لا تبشّر بالخير من هذه الناحية. إن الدول النووية الثانوية، مثل فرنسا، كانت على استعداد مقابل اعتبارات اقتصادية وتجارية لأن تراعي مراعاة جزئية فقط القيود المفروضة على نقل المعرفة والتكنولوجيا النوويتين. وفي العالم الذي يزداد فيه الانتشار النووي ستختفي بسرعة كل القيود التي كانت قائمة في الماضي، ومن المحتمل أن يتضمن نقل التكنولوجيا أيضاً مكونات خطيرة من ناحية الاستقرار الاستراتيجي.

والمسألة التي تسبق نقل عناصر الضربة الثانية ومنظومات القيادة والمراقبة هي مسألة نقل الأسلحة النووية إلى دول غير نووية في المنطقة. إذ أن إضفاء الطابع النووي على المنطقة لن يحدث دفعة واحدة، ولكن سيحدث على مراحل مختلفة. سيثور مثلاً السؤال: هل من المستصوب من ناحية الاستقرار أن تزوّد الأسلحة النووية بسرعة لدول غير حائزة للأسلحة النووية في الوقت الذي فيه تنشأ عند الدول المجاورة لها أية قدرة نووية؟ ويبدو أن هذا الموضوع سيشغل الدولتين العظميين ودولاً نووية مثل فرنسا وبريطانيا والصين قبل أن تثور مسألة نقل التكنولوجيا النووية المؤدية إلى الاستقرار. وينبغي أن يفترض أن اعتبارات سياسية واستراتيجية وتجارية للدول النووية المختلفة ستؤثر على هذه القرارات أكثر من تأثير اعتبارات زيادة الاستقرار الإقليمي.

إن الاستنتاج الذي نخلص إليه من هذا التحليل هو أن تبني استراتيجية كما يقترحه وولتمان يستلزم الإعداد الدقيق المسبق، وينبغي أن يفترض أيضاً القيام بالتنسيق الكثيف بين الدولتين العظميين. إن ثلاث مجموعات من الاعتبارات تتنافس بينها هنا: أولاً، المصالح المختلفة للدول النووية؛ وثانياً، خوفها من الزيادة والتطوير الكبيرين أكثر مما ينبغي لقوى الدول النووية؛ وثالثاً، زيادة الاستقرار الإقليمي. إن من الجائز أن تحدث تناقضات بين هذه المجموعات الثلاث من الاعتبارات، وكما ذكر، لن يكون من الممكن تناوُل الاستقرار النووي في المنطقة بهذه الوسائل إلاّ بتوفّر مستوى مرتفع جداً من التنسيق المسبق الذي يستلزم قبل ذلك توفّر جو دولي مؤاتٍ من التعاون.

السلوك العسكري بالأسلحة التقليدية

في فصل سابق أشرنا إلى أنه في نظام الشرق الأوسط في الوقت الحاضر ثمة مستوى استعداد مرتفع نسبياً لاستخدام قوات عسكرية من أجل تحقيق أهداف سياسية. وإلى هذا الاستعداد تضاف البنية المتعددة الأقطاب للنظام ودوام صراعات بين الدول وداخل الدول؛ وهذه البنية تزيد البُعد الفوضوي للعلاقات الدولية في المنطقة. إن الانتشار النووي في المنطقة من شأنه أن

يكون خطيراً جداً إذا دامت هذه الاتجاهات الفوضوية. إذن أن من اللازم أن يحدث تغيير نوعي حاسم في مفهوم وظيفة القوة العسكرية بالنسبة إلى تحقيق أهداف عقائدية وسياسية.

أولاً، ينبغي أن نفهم ما هي الأخطار الجسيمة التي ينطوي عليها شن حروب واسعة النطاق بالأسلحة التقليدية مثل الحروب بين إسرائيل والدول العربية، والحرب بين العراق وإيران، وأيضاً معارك محدودة أكثر مثل التصادمات العسكرية بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية.

وثمة مسألة ثانية هي طريق إدارة معارك عسكرية محدودة نشبت بين الحين والآخر داخل دول إقليمية أو بينها. على سبيل المثال من اللازم لدول المنطقة أن تحذر من التدخل العسكري في صالح أقلية قومية أو دينية في دولة مجاورة، إذ أن من المحتمل أن يؤدي الأمر بسرعة إلى مواجهة شاملة وحتى نووية بين الدول.

وثمة مسألة ثالثة تتعلق بتأييد النشاط الإرهابي الواسع النطاق. من الظاهر أن مثل هذا النشاط بعيد عن إصابة عتبة الاحتمال النووي. ولكن النشاط الإرهابي على نطاق واسع من المحتمل أن يؤدي إلى قرار ضحية العمل الإرهابي بالرد العسكري المحدود بالأسلحة التقليدية. وذلك في حدّ ذاته قد يؤدي إلى بداية عملية تصعيد خطيرة جداً.

وثمة مجال آخر ينبغي فيه للدول أن تتوخى الحذر المضاعف، وهو في مجال المناورات العسكرية واستخدام قوات الجيش في ظروف السلام (أو عدم القتال). إن القوة العسكرية الضخمة بالأسلحة التقليدية في المنطقة والمسافات القصيرة داخل المنطقة تشكّل خلفية سهلة لا مثيل لها للأخطاء فيما يتعلق بطابع وهدف المناورات واستخدام القوات. ويزداد هذا الأمر خطورة كثيراً لأن غالبية منظومات إطلاق الأسلحة النووية في المستقبل ستكون ـ حسب الافتراض ـ ذات «قدرة مزدوجة»، أي أنها تخدم قدرة الأسلحة التقليدية والقدرة النووية. ويُقصد بذلك في المقام الأول الطائرات الهجومية التي يوجد

اليوم مثلها فعلاً في المنطقة حوالي ١٨٠٠(*)، والكثير منها تناسب لأن تكون منصّات رئيسية لحمل أدوات إطلاق رؤوس نووية أو يمكن أن تكون كذلك. وللكثير من القذائف أرض أرض ذات المدى القصير والمدى المتوسط الموضوعة في المنطقة «قدرة مزدوجة». إلّا أن القذائف لا تشكّل مشكلة في السياق الذي نناقشه، إذ أن من شأن إطلاقها أن يشكل بداية حرب، أما نحن فنناقش هنا تحركات عسكرية في أيام السلام.

ومهما يكن الأمر من المحتمل أن تُوجِد فوراً مناورات عسكرية أو تحريك قوات تقليدية أيضاً قلقاً في دول مجاورة، وخصوصاً في حالة نزاع سياسي، نظراً إلى أن الأمر من المحتمل أن يُؤذن بهجوم ممكن وشيك. والمثال على مثل هذا التصعيد حدث عشية الحرب العالمية الأولى. نبعت عملية التصعيد في ذلك الوقت من قرارات في الدول المختلفة بشأن تعبئة قوات إحتياطية وتحركات القوات. إن كلاً من هذه القرارات أصبح عاملاً مركزياً في عملية اتخاذ القرارات للدول الأخرى. فهكذا على سبيل المثال إن القرار بالتجنيد في روسيا كان من العوامل الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الألمانية. لقد كانت تعليمات دائمة قائمة تتعلق بكيفية التصرُّف في حالة التجنيد، وفرضت أُطُرُ التعليمات الدائمة هذه نمط السلوك الأولي في كل دولة، وأُضِيفت إليه عوامل بشأن عملية التجنُّد في الدول الأخرى. إذن حدثت عملية التأثير المتبادل المتعددة المشتركين.

ولكن في منطقتنا أيضاً توجد سوابق لذلك، والمثال البارز هو تحرّك القوات المصرية إلى سيناء في ١٩٦٧، وهي القوات التي استخدمت في هدف ردعي ولكنها بدأت في الواقع عملية تصعيد إدّت في النهاية إلى حرب ١٩٦٧.

في القطاع الإسرائيلي العربي النووي سيكون تحرّك القوات التقليدية خطيراً سبعة أضعاف، إذ يوجد في هذا القطاع ميل إلى اعتبار الهجمات

(*) لا يشمل هذا الرقم الطائرات الموجودة في إيران وفي دول شمال أفريقيا، ويشمل الطائرات الموجودة في ليبيا.

المباغتة والضربة المضادة والاستباقية استراتيجية مفضلّة. وهذا الأمر يزيد من شدة المعضلات التي تواجهها إسرائيل التي يتعين عليها أن تعتمد في حالة الطوارىء على تعبئة قواتها الاحتياطية. إن تعبئة القوات الاحتياطية تضع من ناحية واحدة عبئاً ثقيلاً على الدولة؛ ومن المحتمل، من ناحية ثانية، أن تشكّل دلالة للدول المعادية على أن إسرائيل تقوم بالتخطيط لعمل عسكري أول ضد الدول المجاورة لها. إذن نرى أنه سيكون من الضروري التوصّل إلى ترتيبات بعيدة وموثوق بها لتقييد المناورات والتدريبات العسكرية. وفضلاً عن ذلك، من الضروري وضع ترتيبات الإشراف المتبادل على التدريبات، أي التحقّق من نوايا الأطراف عن طريق وسائل المراقبة الموثوق بها. ومن اللازم أن تتضمن هذه عدداً من العناصر: أولاً، قنوات اتصالات مفتوحة بين الدول عن طريقها تُنقَل معلومات عن المناورات والتدريبات التي على وشك أن تجري. وثانياً، وضع مراقبين من الدول المجاورة يشاركون في المناورات ويتتبعونها عن كثب. ومن المحتمل أن يكون من اللازم أيضاً نقل معلومات عن هدف المناورات وأنواع النشاط. ومن المفهوم أنه توجد هنا معضلة عسيرة: لن تكون وسائل الإشراف فعّالة إلاّ إذا أزيح الستار عن طابع المناورات. ولكن السرية جزء من ترسانة قوة الأسلحة التقليدية. ومن شأن وسائل المراقبة الموثوق بها أن تصيب قوة الأسلحة التقليدية، وتعترض عليها المؤسسات العسكرية. ولكن في عدم وجود هذه الوسائل من المحتمل مبدئياً أن تؤدي أية مناورة وأية تعبئة للقوات الاحتياطية إلى رد فعل متسلسل، وأن تؤدي في نهاية الأمر إلى التصعيد دون أن تكون نية لذلك من جانب الدول المتخاصمة. وفي الحقيقة أنه بسبب الوجود الدائم «للمعضلة الأمنية» في مُحيط طافح بقوة الأسلحة التقليدية مثل الشرق الأوسط، إن مثل هذا التصعيد يكون دائماً ممكناً، ولن تقلّل الأسلحة النووية تقليلاً كبيراً احتمال حدوث التصعيد. وتكون المسألة أشدّ خطراً في مجال النشاط الجوي. هنا يتعين على دول المنطقة أن تتوصل إلى ترتيبات بشأن نطاق النشاط الجوي العسكري وقوة ذلك النشاط، إذ أن انطلاق أي سرب من الطائرات الهجومية من أحد المطارات من شأن منظومات التحذير التابعة للدول

المختلفة أن تسجله فوراً. وهذه الدول من شأنها أن تضطر إلى ردّ الفعل على أي تحرك في المجال الجوي المحيط بها. وتبدو المشاكل غير قابلة تقريباً للحلّ، ولن تخفف من شدتها سوى ترتيبات مفصّلة وموثوق بها. وغني عن الإضافة، كما يذكر بول براكين(٧)، إنه كلما زاد إحكام نظامي التحذير والتحكّم التابعين لطرفين منخاصمين اتسع نطاق الروابط المتبادلة بينهما. فأي نشاط شاذ من طرف واحد من شأنه أن يؤدي فوراً إلى رد فعل من الطرف الثاني. وكلما زاد ارتباط منظومات التحذير بقوة الاعتراض الجوي التابعة للدولة زاد خطر التصعيد السريع. والمنطق كما يلي: عندما يكون نظام التحذير المبكر مرتبطاً على نحو عمودي بأنظمة الدفاع والاعتراض على كل المستويات فإن أي إنذار في أنظمة التتبّع الجوي من شأنه أن ينقل مباشرة إلى النظام الاعتراضي ويقوم هذا الإنذار بتشغيله حتى دون تعليمات سياسية استراتيجية من أعلى. وبالتالي، على سبيل المثال، إن نظام الإنذار المبكر والفعّال والمتطور التابع لطرف أ ينقل فوراً رسائل عن تحركات جوية شاذة لطرف ب إلى أسراب الطائرات الإعتراضية، وهذه تُطلق فوراً إلى الجو. وإذا لم يوجد نظام متكامل لمثل هذا الاتصال العمودي فإنه لن يكون من المحتمل على الإطلاق تحقيق الدفاع الجوي الفعّال في مسافات الإنذار الجوي القصيرة في الشرق الأوسط. إن إطلاق الطائرات الإعتراضية تلتقطه فوراً منظومات الإنذار الجوي للطرف ب، وإذا كانت هذه المنظومات مُدمجة عمودياً في أنظمة الإعتراض والدفاع المضاد للطائرات فإن إطلاق الطائرات قد يؤدي إلى التشغيل الفوري لهذه المنظومات. ومن هنا إن المسافة قصيرة إلى التصعيد السريع النابع من إنذارات مبكرة تشغل الأنظمة الإعتراضية(٨).

وعندما يُضاف العامل النووي إلى هذه المجموعات التقليدية يضاف مُعامل خطر مثير إلى مشاكل القيادة والتحكّم. سيكون من اللازم لزوماً مستعجلاً التوصل إلى اتفاقات صريحة بشأن استخدام الأنظمة الجوية، وكذلك قنوات الإتصالات بين القيادات السياسية والاستراتيجية في مختلف دول

المنطقة. ومن اللازم في حالة مثالية أن تتوصل دول مجاورة إلى اتفاقات على الامتناع عن القيام بمناورات جوية تشمل جزءاً كبيراً من قوتها الجوية، وأن تنقل رسائل على نحوٍ منتظم فيما يتعلق بتحركات جوية مخططة. وحتى في ذلك الوقت تكثر إلى حدٍّ بعيدٍ جداً الأخطار التي ينطوي عليها الارتباط المتبادل لأنظمة القيادة والتحكّم لدول مختلفة. ولكن من المحتمل أن تقلّل هذه الاتفاقات هذه الأخطار.

وزع القوات النووية ومذهب استخدامها

في الماضي كان توافق عام في الآراء يقوم بين معظم أعضاء مجموعة «الاستراتيجيين النوويين» على أن استقرار توازن الردع النووي مشروط بثلاثة شروط: التفوّق الكامل للمنظومات الهجومية على المنظومات الدفاعية؛ ووجود قوة ضربة ثانية موثوق بها؛ وتركيز قوة الردع النووية على تهديد البنية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية للخصم. إن استخدام أنظمة من المحتمل أن تعرض إلى الخطر أحد هذه الشروط الثلاثة اعتُبر أنه يُوجد تهديدات لاستقرار توازن الردع النووي. ثمة طبعاً مدارس مختلفة تشكك في هذه الافتراضات الأساسية الثلاثة أو قسم منها، كما أن ممارسة الدولتين العظميين تشذّ عن ذلك. (أنظر الفصل الخامس أعلاه).

ووفقاً للمنطق الكامن في هذه الافتراضات الثلاثة مما هو مرغوب فيه أن تحرص الدول النووية في الشرق الأوسط على تطوير ووزع قوة نووية ليست مُوجّهة إلاّ إلى مهام «ضد القيمة» (أو «ضد المدن») وأن تمتنع عن تطوير ووزع قوة نووية موجهة «ضد القوة».

وكذلك ينبغي أن يتم مهما أمكن ذلك تفادي تركيز التطوير والتحسين لمنظومات الإطلاق ذات قدرة على التسديد الدقيق. من الأفضل أن تكون منظومات الإطلاق أكثر بدائية. ولكن ما هو أسوأ من ذلك أن دول الشرق الأوسط استوعبت في السنوات الأخيرة منظومات إطلاق تقليدية (قسم منها ذو

«قدرة مزدوجة») ذات مستوى دقة مرتفع جداً. ولذلك سيكون من الصعب العمل بهذا الاتجاه. وتضاف إلى ذلك حقيقة أن المسافات في الشرق الأوسط قصيرة، ومشكلة الدقة في التسديد أبسط كثيراً من دقة الإصابة للقذائف الاستراتيجية التسيارية العابرة للقارات أو القذائف الاستراتيجية التسيارية المطلقة من الغواصات(*). ومع ذلك يمكن التأثير على هذا الجانب لبناء قوة نووية بالطريقة التالية: تفادي المزوّدين للتكنولوجيا النووية أو الأسلحة النووية لنقل قذائف ذات مستوى دقة مرتفع تُستعَمل في حمل رؤوس نووية. ومن المحتمل أن يخفّف الحرص على هذه المسألة من مشكلة دقة المنظومات النووية.

وثمة مسألة ثانية متعلقة بتطوير قوة ضربة ثانية. هنا يمكن يقيناً التأثير على استقرار توازن الردع النووي عن طريق تشجيع نقل منظومات معينة وعدم نقل منظومات أخرى. على سبيل المثال إن طائرات في/ستول يمكن أن تكون منظومة فعّالة نسبياً لقوة الضربة الثانية. ومن شأن تفريقها في الدول المختلفة أن يضمن زيادة وزن قوة الضربة الثانية. وفضلاً عن ذلك من الممكن ربط هذه المسألة بقضية منظومات التحذير المبكّر. بالذات نظراً إلى أن منظومة في/ستول تناسب على نحو خاص قوة الضربة الثانية (أي تناسب حمل الأسلحة النووية) فإن من الجدير والمستصوب التوصل إلى تفاهمات أو ترتيبات خاصة بالنسبة إليها في كل ما يتعلق باستخدامها في أوقات السلام. (أنظر المناقشة في الفصل الخامس).

ومن اللازم ألّا يكون المذهب الذي ينبغي أن يملي تحديد أهداف الأسلحة النووية موجّهاً إلّا إلى الاستراتيجية «المضادة للقيمة». وهذا الأمر يملي عدد الأسلحة النووية التي في حوزة الدول الإقليمية. وفي الواقع للأهداف الردعية في معناها المحدود جداً، أي القدرة على الإصابة الشديدة

(*) إن قذائف ترايدنت التي هي أشد المنظومات تطوراً في الأسطول الأمريكي ذات مدى ٧٤٠٠ كم، بينما يصل مدى قذائف غواصة تايفون السوفياتية إلى ٨٣٠٠ كم.

للمراكز السكانية الرئيسية في كل من دول المنطقة، يمكن أن يكون عدد القنابل النووية محدوداً بما فيه الكفاية. وإذا انطلقنا من وجهة النظر الإسرائيلية فإن على إسرائيل أن تأخذ في الحسبان الحاجة إلى ردع كل من الدول النووية الممكنة في المنطقة. وعدد هذه لن يتجاوز أربع أو خمس دول. وبافتراض أن خمس إلى ست قنابل نووية تصيب أهدافها تكفي للتدمير الفعال نسبياً للمراكز السكانية الرئيسية في كل من هذه الدول، فإننا نصل إلى عدد ٢٥ ـ ٣٠ قنبلة. وهذه ينبغي أن تكون موجّهة تجاه كل الدول النووية في المنطقة. وينبغي أن يضاف إلى ذلك مُعامل الأمن فيما يتعلق باحتمال أن يصاب قسم من هذه الترسانة بضربة إستباقية نووية، وألاّ يصل قسم منها إلى أهدافه، ولذلك إن عدد ٥٠ قنبلة نووية تقريباً يبدو بنظرة أولى معقولاً من ناحية إسرائيل، مثل دول إقليمية أخرى.

وإذا كان هذا العدد الأقصى الذي يُحدَّد ليس فقط في إسرائيل ولكن في كل من الدول النووية في المنطقة فإنه يُضمَن، على الأقل بإلقاء نظرة أولى، أن هذه القوة لا يمكنها أن تكون قوة ضربة أولى ضد القوة النووية التي تحوزها دولة عربية بمعنى ضربة «ضد القوة». ومن ناحية ثانية إن هذه القوة تكفي لأن تضمن قوة ضربة ثانية أولية. إن زيادة القوة بما يتجاوز ذلك في دولة واحدة قد تؤدي فوراً إلى المخاوف لدى الدول النووية الأخرى بشأن نوايا تطوير قوة ضربة أولى معوّل عليها ضد واحدة أو أكثر من الدول النووية الأخرى.

وغني عن الذكر أن تحقيق مجموعة اتفاقات تضمن المحافظة على حد أقصى كميّ كهذا من القوة النووية مسألة عسيرة ومعقدة جداً. أولاً، ينبغي أن يفترض أن يحدث تطوّر نووي غير متماثل في المجال النووي. ومن المعقول الافتراض أن إسرائيل تسبق الدول العربية في هذا المجال بفجوة كبيرة. وهذه الفجوة ليس من المحتمل أن تغلق إلا إذا قررت دولة عظمى نووية أن تنقل كمية كبيرة من الأسلحة النووية إلى دول عربية غير نووية، أو ذات قدرة نووية بدائية.

وإذا كان هدف الدول الكبرى النووية أو إحداها المحافظة على أي استقرار في شرق أوسط نووي، عن طريق تزويد أسلحة نووية كما ذكر في الفقرة السابقة، فسيتعيّن عليها أن تدرس مسائل أخرى من هذا الموضوع. أولاً، يمكن لإسرائيل أن تدعي، إلى حد كبير من الحق، أنه بسبب مساحتها الضيقة وتركيز سكانها في مجال ضيق جداً فإنها عُرضة للإصابة في حرب نووية أكثر من عُرضة الدول العربية للإصابة. وثانياً، على الرغم من الإنقسام والصراعات في العالم العربي قليلة هي احتمالات الائتلاف النووي لإسرائيل مع أية دولة عربية نووية. ومقابل ذلك ثمة احتمال أكبر للائتلاف بين بضع دول عربية إزاء إسرائيل. ولذلك من الحق أن تكون لإسرائيل ترسانة نووية أكبر من ترسانات الدول العربية فردياً. وينبغي أن يفترض بأن هذه الحجج تضع معضلات أمام دول تزوّد الأسلحة النووية إذا كان هدفها زيادة الاستقرار في النظام النووي.

وثمة مسألة ثانية تتجاوز اللاتماثُل بين كميات الأسلحة النووية التي تحوزها الدول المختلفة. وهذه المسألة هي الرقابة على الحد الأقصى من كميات الأسلحة. وغني عن البيان أنه تقوم هنا معضلات عسيرة جداً. فإذا وضعت غالبية القوة النووية على قذائف برية، وإلى حد أقلّ قليلاً على سفن القذائف، فسيكون من الممكن الرقابة على الحدود القصوى الكمية عن طريق التجسّس الجوي. ويصبح الأمر أكثر تعقداً إذا حُمل قسم كبير من القوة النووية على متن منظومات من الطائرات المهاجمة كما يحتمل أن يحدث. وعدد الطائرات الهجومية، كما ذكر، كبير جداً في المنطقة، وليس من الممكن الرقابة على عدد القنابل النووية الموجودة في المخازن المختلفة. ولا يمكن القيام بذلك إلا عن طريق الرقابة المكثفة في الموقع، وهذا الجهاز من المحتمل أن تعترض عليه اعتراضاً قوياً الدول الإقليمية أو جزء منها.

ومهما يكن الأمر إن الاتفاقات ذات أجهزة الرقابة الموثوق بها فيما يتعلق بالحدود القصوى الكمية للأسلحة النووية مرغوب فيها جداً من أجل ضمان الاّ

تكـون استراتيجيـات تحديـد الأهداف للدول المختلفـة إلّا «ضد المـدن»، وبالتالي لا تكون قائمة إلّا على نوايا ردعية. بذلك يقل إلى حدٍّ معيّن القلق إزاء أخطار الهجمات «ضد القوة» وأخطار ضربات أولى.

وبسبب الصعوبات البديهية في القيام «بالرقابة في الموقع» بصورة متبادلة بين الدول النووية الإقليمية يبدو أن عاملي الرقابة الرئيسيين يجب أن يكـونا الدولتين العظميين. وإذا نشأت شكوك من جانب الدول الإقليمية في نوايا دولة عظمى معادية يمكن التوصّل إلى ترتيب وفقاً له تراقب كل دولة عظمى على ما يحدث في الدول المتحالفة معها، ويقوم التفاهم بين الدولتين العظميين حول هذا الشأن. وهذه الإمكانية أيضاً مشروطة بمستوى مرتفع نسبياً من عدم الشك المتبادل بين الدولتين العظميين.

إن تفادي استحداث القدرة «ضد القوة» مشروط أيضاً باستحداث وسائل الدفاع التي تضمن قدرة ضربة ثانية. ولكن التجربة التي مرّت بها الدولتـان العظميان تثبت أنه على الرغم من تطوير قوة ضربة ثانية (وفي الواقع قوة ضربة ثالثة ورابعة بل أكثر من ذلك) مُعَوَّل عليها جداً فإنه يستمر التأكيد على تطوير قدرات «ضد القوة» من جانب الدولتين العظميين. في هذا الشأن ثمة ديناميكا داخلية لتطوير قوة نووية، دون أن تراعي هذه الديناميكا عدم الأهمية النسبي لقدرة ضربة أولى فعّالة. وبالتالي أن من الأفضل محاولة التوصّل إلى ترتيبات إقليمية بإشراف الدول الكبرى بشأن قيود كمية قبل أن تزيد كميات الأسلحة النووية زيادة تجعل من الممكن تطوير القدرة الأولية «ضد القوة»، أو على الأقل ما يبدو أنه هذه القدرة.

الأسلحة النووية التكتيكية

من خصائص الأسلحة النووية التكتيكيـة التصغير الكبيـر لقوة التـدمير المباشرة وللآثار التبعية بالمقارنة بالأسلحة النووية الميدانية أو الاستراتيجية. وإحدى خصائص الأسلحة النووية التكتيكية تصغير الرأس بحيث يمكن تركيبه

على منظومات إطلاق من أنواعٍ مختلفة مثل المدافع والقـذائف على المدى القصير والمتوسط والقنابل التي تُلقَى من الجو من أنواع مختلفة. وثمة خصيصة أخرى وهي أن مدى منظومات الإطـلاق للأسلحـة التكتيكية محـدود بصورة عامة. وفي النهاية إن الأسلحة التكتيكية يُقصَد بها بصورة رئيسية الاستعمال في ميدان القتال. إن قسماً كبيراً جداً من الأسلحة النووية التكتيكية الموجودة لدى الولايات المتحدة مركّب في رؤوس موضوعة في قنابل مدفعية. ولحدّ اليوم أُنتِجَت ستة أنواع من مثل هذه الرؤوس وفي هذه الأيام تجري عملية تحديث أنواع جديدة من الرؤوس المدفعية التكتيكية ومن الأدوات المدفعية ذاتها.

إن القوات البرية الأمريكية تستعمل عدداً من أنواع المدافع التي تطلق أسلحة تقليدية وأسلحة نووية، وفيما يلي عددها في ١٩٨٣[٩]: ٧٤٨ مدفعاً من عيار ١٥٥ مللم من طراز أم ـ ١١٤؛ و٢٢٠٠ مدفع من عيار ١٥٥ مللم من طراز أم ـ ١٠٩؛ و٤٦٨ مدفعاً من عيار ١٥٥ مللم من طراز أم ـ ١٩٨؛ و١٠٤٦ مدفعاً من عيار ٢٠٣ مللم من طراز أم ـ ١١٠. وثمـة تقديـر بأن للولايـات المتحدة حوالي ٥٠٠٠ قنبلة نووية جُعلت مناسبة لهذه الأدوات المدفعية. إن مدى قوة التدمير التي تتوفر لهذه القنابل يتراوح بين ١,٠ من الكيلوطن و١٢ كيلوطن. ومدى المدافع الحديثة من عيار ١٥٥ مللم (أم ـ ١٠٩) يبلغ حتى ٣٠ كيلومتراً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المدافع من عيار ٢٠٣ مللم.

قنابل نووية تُطلق بوسائل مدفعية:

١ ـ دابليو ـ ٣٣ ـ رأس في قنبلة تُطلَق من مدافع هوفيتسر ذات قطر ٢٠٣ مللم (من أنواع أم ـ ١١٠ وأم ـ ٥٥ وأم ـ ١١٥). ووزن الرأس حوالي ١١٤ كغم. يظهر في عدة أشكال، وذو خيارين من ناحية القوة التدميرية على خط متصـل يبـدأ بمـا هـو دون كيلوطن وإلى اثني عشـر كيلوطن. وتـوجــد في المخزونات حوالي ١٨٠٠ قنبلة منها حوالي ١٠٠٠ موجودة في أوروبا.

٢ ـ دابليو ـ ٤٨ ـ رأس في قنبلة تطلق من مدفع هوفيتسر من عيار ١٥٥

مللم من أنواع أم ـ ١٩٨ وأم ـ ١٠٩. القوة التدميرية صغيرة نسبياً، وهي دون كيلوطن واحد، ومن الجائز أن تبلغ ٠,١ من الكيلوطن. ووزنها حوالي ٥٥ كغم. وتوجد منها في المخزون ٣٠٠٠ قنبلة تقريباً.

٣ ـ أم ـ ٧٩ ـ رأس في قنبلة إم ـ ٧٥٣ تُطلَق من مدفع هوفيتسر من عيار ٢٠٣ مللم من طراز إم ـ ١١٠ (وكذلك إم ـ ١١٥ الأقدم). وهي ذات أنواع مختلفة من القدرة التدميرية، من أقل من كيلوطن واحد إلى كيلوطنين. ووزنها حوالي ١٠٠ كغم. وذات قدرة على الإشعاع المُسرَّع. وقد وُضِعت فعلاً ١٢٠ ـ ٣٠٠ قنبلة. ومن المخطط إنتاج ٨٠٠ رأس. وللآن كلها موضوعة في الولايات المتحدة.

قذائف تكتيكية:

١ ـ هونيست جون (أم جي آر ـ ١ ب). قذيفة ذات قدرة نووية أو تقليدية. والمدى ٥ ـ ٣٨ كم. رأس نووي ذو مجموعة إمكانيات بدءاً من كيلوطن واحد إلى ٢٠ كيلوطن. أخرجت من خدمة العمليات واستُبدِلت بقذائف لانس (لا تزال تستعمل في اليونان وتركيا).

٢ ـ قذيفة لانس (أم جي أم ـ ٥٢ سي). قذيفة ذات قدرة تقليدية أو نووية ولها مدى ٥ إلى ١٢٥ كم. وتستطيع أن تحمل مجموعة من الرؤوس من كيلوطن إلى ١٠٠ كيلوطن، وهناك نوع ذو إشعاع معزّز (كيلوطن واحد). وبسبب مداها تناسب الأنشطة في ميدان القتال الفوري والأهداف العسكرية في مؤخرة ميدان القتال).

إن التفريق بين الأسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية يتسم بالإشكال في بضعة معانٍ. فعلى سبيل المثال، إن لوجود قنبلة مدفعية ذات قدرة تفجيرية تبلغ ١٢ كيلوطناً وتنفجر في ميدان قتال تقع فيه مدن في ألمانيا الوسطى أثراً «استراتيجياً» فيما يتعلق بالسكان المقيمين في تلك المنطقة. ولكن من شأن هذه القنبلة أن تكون «سلاحاً تكتيكياً» فيما يتعلق بدول أخرى في أوروبا،

وكذلك فيما يتعلق بالدولتين العظميين. ومن البديهي أنه في ساحة الشرق الأوسط أن التمييزات تزداد طمساً بسبب الأمداء القصيرة (بالمقارنة بالأمداء بين القارات وأيضاً بالامداء داخل أوروبا) وكذلك بسبب وجود القليل من المراكز السكانية، نسبياً، والحجم الصغير نسبياً لمعظم المدن في المنطقة.

وفضلاً عن ذلك إن معظم الرؤوس النووية التي من شأنها أن تنتشر في المنطقة، في المرحلة الأولى على الأقل، تكون من نوع قنابل الاختراق وليست من نوع قنابل الصهر (على الرغم من أن التكنولوجيا الأخيرة من المحتمل أن تدخل المنطقة أيضاً). ومن شأن أثر التدمير الناجم عن هذه القنابل أن يكون على أية حالة من الحالات قليلاً نسبياً، ويبلغ عدة عشرات من آلاف الأطنان. هذه هي القنابل التي تُدرَج في فئات الأسلحة النووية التكتيكية (أو في حالات معينة الأسلحة النووية الميدانية). ومن شأن ذلك أيضاً أن يسهم في إيجاد خلط بين فئات الأسلحة الاستراتيجية والأسلحة التكتيكية في منطقتنا.

ومع ذلك من الممكن أن يدور في الخاطر وزع أسلحة نووية تكون مخصَّصة بصورة رئيسية لأهداف تكتيكية (ولو أن من الممكن أن تُستخدَم في حالات معينة استخدامات استراتيجية). وهكذا على سبيل المثال، إن القنابل النووية المدفعية من طراز دابليو ـ ٤٨ وأنواعاً مختلفة من دابليو ـ ٣٣ يمكن أن تكون في المقام الأول للاستعمال التكتيكي.

هل مما مرغوب فيه أن تتزوّد دول المنطقة بمنظومات الأسلحة هذه وأن تطوّر مذهباً للحرب النووية التكتيكية؟ نبدأ بإسرائيل. تعالوا نميِّز بين عدد من المضامين والآثار الممكنة. في المقام الأول، للأسلحة النووية التكتيكية وظيفتان ترتبط الواحدة بالأخرى، وعلى الرغم من ذلك تناقض الواحدة الأخرى. من ناحية واحدة من المفروض أو تكون الأسلحة النووية التكتيكية مدماكاً آخر في الردع النووي، لأنها تشكل «جسراً» بين استعمال القوات التقليدية واستعمال القوة النووية. ونتائج استعمال هذه الأسلحة محدودة أكثر من نتائج استعمال الأسلحة الاستراتيجية، ولذلك إن من الأسهل استعمالها من

الناحية النفسية، ولكن بعد أن تستعمل تنشأ حالة نفسية جديدة تجعل إمكانية استعمال الأسلحة الاستراتيجية أكبر، وبذلك يتعزز عنصر الردع. والوظيفة الثانية هي وظيفة القتال، أي حتى دون أن تشكل الأسلحة النووية التكتيكية «جسراً» للاستعمال الأكبر للأسلحة النووية فإن الأسلحة النووية التكتيكية تشكل إسهاماً كبيراً لميدان القتال، وذلك في الوقت الذي تهزم فيه القوات التقليدية. وفي الوقت الذي فيه تفترض الوظيفة الأولى بأن الردع ينجح ولذلك لن تستخدم الأسلحة التكتيكية على الإطلاق فإن الوظيفة الثانية تتوقع أن يتم استعمال هذه الأسلحة.

والوظيفتان تستلزمان وضع مذهب لاستخدام الأسلحة التكتيكية في حالات عسكرية مختلفة في ميدان القتال ـ الأولى، الردعية، حتى يبدو هذا الاستعمال ممكناً ورشيداً (وبذلك يسهم في نشوء «الجسر»)، أما الثانية فلأن الأمر يستلزمه مجرد الاستعمال في ميدان القتال.

لقد ذكرنا فعلاً أنه في القطاع الإسرائيلي العربي (وكذلك في كل الشرق الأوسط) إن التفريقات بين الأسلحة التكتيكية والأسلحة الاستراتيجية أقلّ حدّة كثيراً من حدّة التفريقات بينها في النظام القائم بين الدولتين العظميين. ونظراً إلى أن استخدام الأسلحة التكتيكية يمكن أن تكون له نتائج «استراتيجية» فإنه بإلقاء نظرة أولى يتضح أن الصعوبة النفسية التي ينطوي عليها قرار استعمال تلك الأسلحة ستكون في منطقتنا أكبر من تلك الصعوبة في إطار العلاقات بين الدولتين العظميين. والبتّ فيما يتعلق باستعمال الأسلحة التكتيكية من شأنه أن يكون صعباً جداً، ولن يمكن البتّ في ذلك إلا بعد دراسة النتائج «الاستراتيجية» المترتبة على هذا الاستعمال.

ولذلك آثار متناقضة على وظيفة الردع. من ناحية واحدة أن الأثر الردعي أقلّ، إذ لا يوجد عنصر «التدريج» الكائن في أساس حالة الأعراض المتزامنة «للجسر». إن القرار باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية من شأنه أن يكون على نفس مستوى الإشكال والأخطار لاستخدام الأسلحة الاستراتيجية. وإن

عدم العقلانية الكامن في هذا القرار من شأنه أن يكون أكبر من عدم العقلانية الذي ينطوي عليه قرار واشنطون أو موسكو بإصدار التعليمات بإطلاق عدد من القنابل التكتيكية في أوروبا أو في جنوب شرق آسيا. ومن هنا ينبع أن مُعَوَّلية التهديد باستعمال الأسلحة النووية التكتيكية كمرحلة أولى من مراحل الحرب، مع تجنُّبٍ استعمال الأسلحة الاستراتيجية، مُعَوَّلية ناقصة.

ومن ناحية ثانية يُخَيَّل أن الأثر الردعي من شأنه أن يكون أكبر بالذات بسبب عدم وجود عنصر التدريج. إن القرار باستعمال أسلحة نووية تكتيكية من شأنه أن يكون أصعب من قرار استعمالها في الساحة الأوروبية (أو في ساحات واسعة أخرى، في آسيا مثلاً)، ولكن عندما يتخذ القرار لن توجد بعد تفريقات بين نوعَي الحرب، و«الجسر» سيكون قصيراً جداً. في الواقع إن استعمال الأسلحة التكتيكية قد ترافقه فوراً قرارات باستعمال القدرة النووية الاستراتيجية.

إن الغموض بين استعمال الأسلحة التكتيكية والأسلحة الاستراتيجية له إذن مضامين متناقضة فيما يتعلق بأثر الردع. ولكن إن من الواضح أن ذلك الغموض تكمن فيه أخطار كثيرة من ناحية التردي من مرحلة استعمال قوات تقليدية إلى أسلحة نووية وذلك بخلاف الحالة القائمة بين الدولتين العظميين. في الأسلحة التكتيكية يكمن حقاً عنصر «الجسر» ولكن يكمن فيها أيضاً عنصر إيقاف عملية التردي قبل أن تصل استعمال الأسلحة الاستراتيجية. وهكذا على سبيل المثال في الساحة الأوروبية إن مذهب «رد الفعل المرن» أو «رد الفعل المتدرِّج» الذي تتبناه منظمة حلف شمالي الأطلسي يتيح الإمكانية (على الرغم من أنها متسمة بالإشكال) المتمثلة في توّقف النشاط العسكري بعد استعمال الأسلحة النووية التكتيكية. إن مذهب منظمة حلف شمال الأطلسي الذي تمّ تبنيه رسمياً في ١٩٦٨ (رغم أنه طُبِّق عملياً قبل ذلك فعلاً) يدعو إلى الدفاع المتدرِّج إزاء هجوم سوفياتي: أولاً، الدفاع بوسائل تقليدية فقط؛ وبعد ذلك، استعمال الأسلحة النووية التكتيكية، وبعد ذلك، الأسلحة الميدانية. ولن

يجري الانتقال إلى استعمال أسلحة نووية استراتيجية إلاّ إذا فشلت كل هذه وإلاّ إذا استمرّ الهجوم وحقق النجاح. وعلى طول الطريق يبذل جهد دبلوماسي بغية إيقاف الحرب. إن استعمال الأسلحة النووية التكتيكية يكون بمثابة إشارة إلى الاستعداد لمواصلة التصعيد، ويكون أيضاً بمثابة مرحلة متوسطة تجعل من الممكن منع المزيد من التدهور. ولذلك، فضلاً عن الأعراض المتزامنة «للجسر» توجد في الأسلحة التكتيكية أيضاً الأعراض المتزامنة «لحاجز النار». إن وجود هذا الحاجز ـ على الأقل إمكانية وجوده ـ قد لا يخفف من العبء على سكان المناطق المجاورة «للجبهة الوسطى» في ألمانيا، حيث تدور حرب نووية تكتيكية، ولكنه يشكل فرجاً كبيراً لسكان مناطق أخرى في ألمانيا، وكذلك لسائر دول أوروبا والدولتين العظميين.

ومن ناحية ثانية، في القطاع الإسرائيلي العربي لن يقوم على الإطلاق حاجز النار بين المراحل المختلفة للتصعيد النووي، بسبب الغموض الذي ذكرناه سابقاً. إن خطر فقدان التحكّم في عملية التصعيد سيكون إذن أكبر كثيراً من ذلك الخطر في الساحة الأوروبية. من هذه الناحية يبدو أن الأسلحة النووية التكتيكية تشكل خطراً كبيراً آخر، وإن من المناسب تجنّب اللجوء إليها.

وهناك اعتبار آخر يشير إلى نفس الإتجاه. كما فصلنا في أماكن أخرى من هذا الكتاب يوجد في الشرق الأوسط تأكيد كبير على القيام بضربة مضادة إستباقية. وفضلاً عن ذلك، بالنسبة إلى إسرائيل يمكن أن تكون الضربة الإستباقية استراتيجية ضرورية تقريباً، إذا واجهت ائتلافاً عربياً وإذا حدّدت لنفسها مجموعة من «أسباب الحرب» (ويُفترض أن تحديد أسباب الحرب يُعتبر ضرورياً من ناحية أمن إسرائيل)(*). والسيناريو المعقول في هذا السياق كما يلي: الحالة السياسية في المنطقة تزداد تفاقماً وتنشأ أزمة إسرائيلية عربية يقوم فيها على الجانب العربي ائتلاف من عدة دول. لنصف لأنفسنا حشداً لقوة

(*) المناقشة المستفيضة لذلك في الفصل الثامن.

كبيرة من المدرعات السورية والأردنية والعراقية على قُرب من حدود إسرائيل الشرقية. وفي ضوء أحجام القوة القائمة فعلاً اليوم في المنطقة يمكن التفكير في حشد ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ دبابة في عدة محاور موجهة نحو إسرائيل. وفي نفس ذلك الوقت تحشد قوات مدرعات أخرى في سيناء والجولان. وهذه القصد منها إشغال قوات إسرائيلية في أمكنتها، ومنع جزء من القوة الإسرائيلية المرابطة أمام حشد المدرعات الرئيسي. والحشود العربية لا يُقصد بها بالضرورة هدف الهجوم ولكن إن من المحتمل ألّا يكون القصد بها سوى هدف الردع للهجوم الإسرائيلي المفترض أو أهداف «القسر السياسي». وفي ظروف المحيط بالأسلحة التقليدية يمكن لإسرائيل أن تقوم بإنزال ضربة إستباقية محدودة على قطاع واحد، بالاقتران بالمرابطة لصد القوة العربية الرئيسية، وسحقها في معركة دفاعية، وبعد ذلك إنزال ضربة مضادة أيضاً على قطاع آخر. وبدلاً من ذلك أو في الوقت نفسه من المحتمل أن تقوم إسرائيل بهجوم جوي إستباقي على الحشود العربية الرئيسية.

وفي ظروف وجود أسلحة نووية تكتيكية ينشأ حافز قوي لاستعمال هذا السلاح ضد حشود المدرعات العربية. إن قنبلة نووية تكتيكية ذات ١٠ ـ ١٥ كيلوطن من شأنها أن تدمر تقريباً لواء مدرعات مركزاً. ونظراً إلى غموض الاستخدام التكتيكي والاستراتيجي للأسلحة النووية من اللازم أن تؤخذ الجيوش العربية في الحسبان إمكانية استعمال أسلحة نووية تكتيكية. ومن شأن حافز عربي أن ينشأ للاستعمال المبكر للأسلحة النووية بغية محاولة تدمير إسرائيل قبل أن تستعمل هذه أية أسلحة نووية تكتيكية.

ومن المفهوم أن من الجائز القول إنه بسبب وجود أسلحة نووية تكتيكية تمتنع القوات العربية سلفاً عن حشد قوة مدرعات كبيرة تشكّل هدفاً سهلاً لهذه الأسلحة. ولكن يمكن تصوّر حالات سياسية استراتيجية من المحتمل أن يحدث فيها مثل هذا الحشد للقوات بسبب مجموعات من القيود الشديدة. على سبيل المثال، الخوف العربي من أن إسرائيل على وشك أن تُنزل ضربة

بالأسلحة التقليدية بالأردن (أو سورية). في ظروف الائتلاف العربي الكبير تقرّر الدول الأخرى تدفيق قوات كبيرة معززة. وهذه في حد ذاتها من المحتمل أن تؤدي إلى الخوف الإسرائيلي وإلى رد فعل يتمثل في التجنيد الإسرائيلي، وفي أعقابه إلى قرار كما ذكر أعلاه باستعمال أسلحة نووية تكتيكية، أو بدلاً من ذلك إلى الخوف العربي من أن إسرائيل على وشك إنزال مثل هذه الضربة.

في السيناريو الذي وضعناه هنا ذكر حشد قوة مدرعات عربية ذات حجم كبير. ونضيف في هذا الصدد أن التأكيد على المدرعات وحشدها بوصفها «قبضات فولاذية» يشكل أحد الحوافز الرئيسية في التفكير المتعلق بالعمليات لجيش الدفاع الإسرائيلي. لذلك إن وجود أسلحة نووية تكتيكية من شأنها أن تصيب الحشود الكبيرة من المدرعات يشكل في المقام الأول تهديداً على مستوى العمليات للجيش الإسرائيلي. من هذه الناحية ينبغي أن تكون لإسرائيل مصلحة من الدرجة الأولى ألا توضع أسلحة نووية تكتيكية في الشرق الأوسط.

مما هو مرغوب فيه إذن أن يتجنب الطرفان تبني مذهب استعمال الأسلحة النووية التكتيكية وأن يحاولا أن يوضح أحدهما للآخر قرارهما المذهبي. وعلاوة على ذلك من اللازم أن يتجنب المزودون للأسلحة النووية نقل قنابل المدافع النووية أو الرؤوس النووية الصغيرة المركبة على قذائف ذات مدى قصير.

إن إمكانية الإشراف والرقابة على مذاهب استراتيجية ذات إشكال كبير جداً. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالإشراف على الرؤوس النووية بمختلف أنواعها. ويمكن القول، على سبيل المثال، إن من الممكن تبيُّن وضع مذهب لاستعمال الأسلحة النووية التكتيكية حسب إعداد القوات التقليدية وقت السلام وحسب تمريناتها. وهكذا على سبيل المثال إن قوات منظمة حلف شمالي الأطلسي وقوات حلف وارسو في أوروبا تتدرّب لميداني قتال بديلين: ميدان القتال التقليدي الصرف وميدان القتال النووي التكتيكي. في حلف وارسو

تضمّ الاستعدادات لميدان القتال الأول مناورات يجري فيها حشد قوات المدرعات الكبير جداً الموجّه إلى اختراق «نقطة ثِقَل» محدودة نسبياً بالاقتران بمحاولة الاختراق وتحقيق التسلّل السريع في العمق. إن المذهب السوفياتي يدعو إلى تفوُّق المدرعات والمدافع في قطاع الاختراق بنسبة ١ إلى ٥ وأحياناً بنسبة ١ إلى ١٠. مقابل ذلك في التدريبات الموجّهة لميدان القتال النووي التكتيكي يوضع تأكيد على النشر الكبير للقوة، والامتناع عن تراكم كميات كبيرة من منظومات الأسلحة والقوى البشرية في قطاعات متراصّة. ومن ذلك ينبع أن من الممكن تتبُّع تطوّر الأسلحة النووية التكتيكية عن طريق معرفة المذهب الاستراتيجي الذي يتجلّى في التدريبات والمناورات، ومن هنا يمكن مبدئياً التوصّل إلى اتفاق ذي مستوى عال من الثقة على الامتناع عن القيام بهذه المناورات. ومما ينطوي على مشكلة أكبر محاولة الإشراف على الأسلحة نفسها. وإحدى الطرق هي التوصل إلى ترتيب بين المزودين لمنع نقل الأسلحة النووية التكتيكية إلى المستهلكين في الشرق الأوسط. ولكن مقابل ذلك من الممكن استحداث تلك الأسلحة.

إن احتمال التوصّل إلى اتفاق على تفادي التزوّد بأسلحة نووية تكتيكية أو تفادي استعمالها في ميدان القتال ليس سوى احتمال متوسط في أحسن الحالات. من اللازم هنا القيام بوظيفة هامة في عملية «التكيف الاجتماعي» للزعامات الاستراتيجية للدول النووية فيما يتعلق بالأخطار الكامنة في تطوير مثل هذا المذهب.

وتتعلق بذلك مشكلة لامركزية القيادة للأسلحة النووية. إن الأسلحة النووية التكتيكية في جيوش الدولتين العظميين مبعثرة على مستويات مختلفة من الفِرَق، وهكذا توجد أحياناً لقادة الفِرَق الأمريكية أو الروسية (أو البريطانية والفرنسية) القدرة على الاستعمال العملي للأسلحة النووية التكتيكية (على الرغم من أن صلاحية التشغيل في يدي الرئيس الأمريكي أو صلاحيات سياسية موازية في دول أخرى). هذا الأمر يُوجِد طبعاً مشاكل عويصة فيما يتعلق

بإمكانية فقدان السيطرة المركزية على منظومات الأسلحة التكتيكية. وفي هذه المسألة بالذات تكون الصعوبة في الشرق الأوسط أقلّ فيما يبدو. فبسبب العدد القليل من القنابل النووية التي ستحوزها الدول الإقليمية ـ هذا ما ينبغي أن يفترض ـ يمكن للقيادة المركزية، مبدئياً، أن تحتفظ بالسيطرة الفعّالة على مخزونات الأسلحة النووية.

في هذا الصدد ينبغي أن يضاف أن قنابل النيوترون (الإشعاع المعزّز) ليس في الواقع سوى قنابل نووية تكتيكية. ولذلك إن كل المذكور أعلاه ينطبق أيضاً على هذه القنابل.

ملاحظات

(١) هذه حقاً إحدى فرضياته الرئيسية. انظر فيلدمان، المرجع نفسه.

(٢) عن ذلك بالتفصيل انظر كتابي حرب وتدخل في لبنان (على وشك النشر)، وترجمته الانكليزية يئير عفرون، **War and Intervention in Lebanon**، ١٩٨٧.

(٣) عن بضعة من الجوانب المتعلقة بإمكانية ترتيبات أمنية بالنسبة إلى هضبة الجولان في إطار تسوية سلمية مع سورية انظر يئير عفرون، **The Role of Arms Control in the Middle East**، ١٩٧٧.

(٤) انظر ستانلي هوفمان «Nuclear Proliferation and World Politics»، ١٩٦٦.

(٥) عن منع نشوء الأزمة انظر ألكسندر جورج، «Crisis Prevention Reexamined»، ١٩٨٣. يميّز جورج بين نوعين من قواعد السلوك في هذا السياق، تلك المتعلقة بأزمات من المحتمل أن تؤدي إلى حرب أمريكية سوفياتية، وتلك المتعلقة بأزمات لا تخلق أخطار تصادم عسكري بين الدولتين العظميين.

(٦) انظر جون ويلتمان، «Nuclear Devolution and World Order»، ١٩٨٠.

(٧) انظر بول براكين، **The Command and Control of Nuclear Forces**، ١٩٨٣.

(٨) توجد فعلاً عدة أمثلة على الضغوط الضخمة على متخذي القرارات في مجال المعارك الجوية على مستوى العمليات والتكتيك، وهي الضغوط التي أدت إلى قرارات خاطئة في نظام القيادة الإسرائيلي. وإحدى القضايا هي إسقاط طائرة المسافرين الليبية في ١٩٧٢، وثمة قضية أخرى هي إسقاط طائرات الاعتراض السورية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ فوق أرض سورية. في الحالتين اتخذت قرارات خاطئة نبعت من ضغط الوقت وظروف الشك ومعرفة وجود إمكانية دفع ثمن باهظ للامتناع عن البدء باطلاق النار.

(٩) للحصول على تفاصيل عن ذلك انظر توماس كوتشران وويليام أركين وميلتون هينغ، **U.S. Nuclear Forces and Capabilities**، ١٩٨٤.

الفصل الثامن

استراتيجيات مفضّلة لدى إسرائيل

في الفصول السابقة توقفنا عند الأخطار الكامنة في انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. من الصحيح أن من المحتمل وجود طرق لإضفاء الاعتدال على هذه الأخطار، وقد تناولنا ذلك في الفصل السابق، ولكن جهوداً في هذه الاتجاهات ـ الاتجاهات الحيوية إذا تسللت الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ـ تبعد عن كبح الأخطار التي يتعرض لها بقاء إسرائيل وسائر دول المنطقة. ولذلك ينبغي لإسرائيل أن تسعى إلى منع أن تصبح المنطقة نووية، وأن تتجنب في هذا الإطار تبنّي مذهب استراتيجي نووي. في هذا الفصل سنتناول على نحو أكثر تحديداً مشاكل إسرائيل الأمنية والتهديدات الاستراتيجية الموجّهة ضدها. وسندرس كيفية التصدي لهذه التهديدات بالاقتران بالمقارنة بين بديلين استراتيجيين: تقليدي ونووي.

سيتناول الجانب الرئيسي للمناقشة الحالة التي لا تحوز فيها الدول العربية أسلحة نووية. وعند نهاية الفصل سنقوم أيضاً بتحليل حالات يكون فيها الشرق الأوسط نووياً. ونذكر هذا الافتراض في كل مكان يظهر فيه هذا الافتراض.

ثمة مجموعة من إمكانيات التهديدات العسكرية لإسرائيل، بدءاً من حرب شاملة تشارك فيها كل الدول العربية أو قسم منها، ومروراً بحروب محدودة من أنواع مختلفة. إن دراسة هذه التهديدات وأثمانها النسبية فيما يتعلق بالدول العربية وإسرائيل ستتم بالأداة المألوفة، أي دراسة توازن القوى في الشرق الأوسط. وسنتناول في البداية توازن القوى الكميّ، وبعد ذلك سنضيف عدة ملاحظات عن عوامل نوعية وعن بضع إمكانيات للتطور في المستقبل. وينبغي التأكيد على أن التحليل التالي بطبيعة الأمور إجمالي وغير

نهائي إلى حدٍّ معين، إذ أن الموضوع معقّد جداً وينطوي أيضاً على الكثير من أوجُه الغموض.

توازن القوى الكميّ ـ ملاحظات أولية

إن تقديرات توازن القوى ومغزاه اليوم، وبالأحرى في المستقبل، من الطبيعي أنها تتسم بأكبر قدر من الاشكال. ولكن إن من الممكن أن نخلص إلى عدة استنتاجات من الماضي ومن الحالة الراهنة تصلح بالنسبة إلى التطورات في الستقبل. سندرس توازن القوى بالإشارة إلى حالات سياسية مختلفة. ولكن قبل ذلك من السليم أن نتناول عدة افتراضات بشأن العلاقة بين موازين القوة العسكرية المختلفة وإمكانيات مختلفة لنشوب الحروب. إن أحد الافتراضات المألوفة في التفكير العسكري الدولي هو أنه لضمان النجاح العسكري في المعركة يحتاج الطرف المهاجِم إلى تفوق لا يقل عن نسبة ٣ إلى ١ في قطاع اختراقه. ولقد ذكرنا أعلاه فعلاً أن التفكير العسكري السوفياتي يؤكد الحاجة إلى التفوّق بنسبة من ٥ إلى ١ ألى ١٠ إلى ١ في صالح الطرف المهاجم، على الأقل في قطاع الهجوم الرئيسي.

ولتحقيق هذا التفوّق المحلي من الضروري تحقيق تفوّق في القوة على الجبهة كلها، على الرغم من أن ذلك التفوّق لا ينبغي أن يبلغ النسبة التي يقترحها التفكير السوفياتي فيما يتعلق بقطاع الاختراق. إن من المألوف إذن الكلام عن نِسَب القوة ٣ إلى ١ في صالح الطرف المهاجِم بين كل القوات من الطرفين، إذا كان الكلام عن جيوش ذات مستوى نوعية موازٍ. (ومع ذلك هناك حالات يحظى فيها الطرف المهاجم بالنجاح حتى في نِسَب التفوّق الأقل من ذلك. ومن ناحية ثانية، يمكن للطرف المهاجِم أن يحشد قوة متفوقة أكثر كثيراً من نسبة القوات المذكورة أعلاه، ومع ذلك لا ينجح في تحقيق هدفه. ومهما يكن الأمر، في الحالتين، يتمتع الطرف الناجح بتفوق في مكونات نوعية مختلفة وكذلك بخطة استراتيجية وعملياتية سليمة)[1].

ومن البديهي أن التناوُل التحليلي لِنِسَب القوى العسكرية يجب أن يكون مُفصّلاً كثيراً. أولاً، إن السؤال المقرِّر في ميدان القتال الحديث ليس بالذات القوة البشرية ولكن قوة النار، ودقتها والمرونة التي تُستخدم بها. ولذلك أن ما تقرِّر هي النِسَب الكمية بين منظومات النيران الرئيسية: الطائرة والطائرة العمودية الهجومية والدبابة والعربة القتالية المدرعة. وفي المكان الثاني توجد منظومات مثل قوة المدافع ومنظومات القذائف الدفاعية المضادة للدبابات وللطائرات.

وبسبب مركزية منظومات المدرعات في ميدان القتال البري الحديث من اللازم أن تجري الدراسة الأولية لتوازن القوى العسكري البري في الشرق الأوسط بتناوُل فِرَق المدرعات.

نبدأ بدراسة نِسَب القوى في الشرق الأوسط عن طريق استعمال أشد الحالات السيئة تطرفاً من ناحية توازن المصالح، أي إقامة ائتلاف عربي شامل ضد إسرائيل. في هذه الحالة ينبغي أن نأخذ في الحسبان استخدام كل القوى العسكرية لمصر وسورية والأردن ضد إسرائيل، يضاف إليها حوالي الثلث حتى النصف من القوة المدرعة العراقية.

إن دراسة نِسَب القوة من ناحية فرقة المدرعات (وذلك لا يشمل فِرَقاً آلية وفِرَق قوات المشاة) تعطي الصورة التالية[1]: لإسرائيل (في سنة ١٩٨٥) ١٢ فرقة مدرعة، بينما لا يوجد لمصر والأردن وسورية معاً إلا ١١ فرقة مدرعات. وبافتراض أن العراق يرسل أيضاً ثلاث فِرَق مدرعات (من الفِرَق الستّ الموجودة تحت تصرّفه) فإن إسرائيل تكون لا تزال متساوية في القوة أو تقريباً متساوية في القوة مع ائتلاف عربي شامل، أي أخطر تصوّر سياسي استراتيجي. ونظراً إلى أن الفِرَق الآلية السورية تتضمن قوات مدرعات كبيرة (رغم أن ذلك بنطاق محدود أكثر مما هو في فِرَق المدرعات) فإن من الجدير أن نأخذها في الحسبان المذكور أعلاه مع اقتطاع مُعامِل معين. عندئذٍ نصل إلى قوة عربية أكبر من القيمة المساوية لِفرَق المدرعات.

وتتغير الصورة إذا أضفنا فِرَقاً آلية إلى الحساب المذكور أعلاه. عندئذٍ نصل إلى مجموع القوة الموجودة تحت تصرّف الائتلاف العربي الشامل[٢] (وبافتراض أن يرسل العراق فضلاً عن فِرَق المدرعات المذكورة أيضاً فرقة أخرى آلية من الفِرَق الآلية الثلاث الموجودة تحت تصرّفه) ـ ـ مجموع يبلغ حوالي ٢٦ فرقة إزاء حوالي ١٢ فرقة إسرائيلية. هذه هي نسبة ١ إلى ٢,١ تقريباً.

إن نِسَب القوى البرية تبدو أسوأ من من ناحية إسرائيل عندما نضمّ إلى المعادلة كل الفِرَق وفِرَق قوات المشاة العربية. ولكن قبل أن نقوم بمقارنة قوات المشاة ينبغي أن نذكر أن فِرَق المشاة العراقية من الواضح أنها ثابتة. وهي تفتقر إلى القدرة على التحرك النسبي، وتتكوّن من قوى بشرية ذات مستوى منخفض وتحمل طابعاً إقليمياً. ويبدو أنه لا ينبغي أن تؤخذ في حساب نِسَب القوى. وإذا ضممنا كل الفِرَق المدرعة والآلية وفِرَق قوات المشاة للائتلاف العربي الشامل إزاء إسرائيل (بافتراض أن ألوية قليلة تضمّ بصورة إجمالية إلى الفِرَق بنسبة ٣ ألوية للفرقة الواحدة وبخصم قوة المشاة العراقية) فإننا نصل إلى نسبة حوالي ٤٠ ـ ٤٢ فِرقة في الجانب العربي مقابل ١٧ ـ ١٨ فَرِقة في الجانب الإسرائيلي، أي نسبة حوالي ١ إلى ٢,٣. وينبغي أن يضاف إلى ذلك أن قسماً كبيراً من هذه الإضافة من قوات المشاة مصدره الجيش المصري. وفي هذا السياق نضيف أن ميدان المعركة الذي ستحدث فيه المعركة المفترضة بين إسرائيل ومصر ـ سيناء ـ ميدان تكون فيه بالذات لقوات المشاة أقل أهمية نسبية من بين كل ميادين المعركة الممكنة حول إسرائيل. يمكن إذن أن نضيف هنا معاملاً يقلّل إلى حدٍّ معين إسهام قوات المشاة المصرية في نِسَب القوى العامة. ونذكر أنه في حرب ١٩٧٣ نجحت ثلاث فِرَق مدرعات إسرائيلية (فضلاً عن عدد من الألوية الآلية وقوات المشاة المستقلة التي وضعت بضعة منها في إطار فِرَق أخرى) في هزيمة قوة تكونت من فرقتي مدرعات وفرقتين آليتين وخمس فِرَق من قوات المشاة المصرية (بالإضافة إلى عدد من الألوية المستقلة من أنواع مختلفة). وفضلاً عن ذلك،

دارت هذه الحرب في أسوأ الظروف بالنسبة إلى إسرائيل ـ ليس داخل سيناء ولكن بالقرب من القناة وفي ظروف ضرورة أن تجتاز إسرائيل القناة لتحقيق أثر الحسم.

وإذا أضفنا أن كل جيش عربي يقوم بالعمل على نحو منفرد وأن التنسيق بين الجيوش العربية المختلفة يكون على مستوى منخفض حسب تجربة السنوات الخمس والثلاثين الماضية، وكذلك ينبغي أن يُفترض بأن قسماً من القوات العراقية على الأقل، إن لم تكن كلها، سيصل ميدان القتال في وقت تتأخر بعض الشيء فإن التفوّق العربي بالقوات البرية يكون أقل أهمية مما تشير إليه بصورة إجمالية نِسَب القوى الرسمية. ولذلك حتى دون أن نأخذ في الحسبان التفوق النوعي لجيش الدفاع الإسرائيلي إزاء الجيوش العربية فإن النسبة المذكورة من الناحية الكمية الصرفة لا تضمن التفوّق العربي اللازم للذي يقوم بالهجوم في المجال البري.

ولذلك، إذا استمرت نِسَب القوات الكمية البرية التقليدية القائمة في السنوات القادمة فإنه لا ينبغي الكلام حتى بالافتراض المتطرّف، افتراض الوحدة العربية وإقامة ائتلاف حربي شامل، عن تفوّق كميّ حاسم للجانب العربي.

ومن الوظائف البغيضة محاولة تقدير التطورات في المستقبل. ومن الأسئلة الرئيسية هل تستطيع الدول العربية أن تواصل إقامة أطر عسكرية جديدة من المحتمل أن تغيّر نِسَب القوى القائمة. ويمكن أن نذكر أن للقيود على القوى البشرية أثراً فعلاً الآن أيضاً في الدول العربية. وهكذا على سبيل المثال، إن عملية زيادة حجم الأُطُر العسكرية تقيّدها القيود المتمثلة في حجم القوى البشرية، على الرغم من السكان الكثيرين في الدول العربية، وذلك لأن تشغيل المعدات المتطورة يتطلب من الجندي والضابط على حد سواء مستوى مرتفعاً من المهارة. إن غالبية الدول المجاورة لإسرائيل تفتقر إلى القوى البشرية الكفؤة والماهرة التي تستطيع بيسر أن تتعامل مع تكنولوجيات

متطورة[٣]. وفي الحقيقة إن إلقاء نظرة على معدل زيادة الجيوش العربية الرئيسية في السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة (حتى ١٩٨٥) يشير إلى أنه، باستثناء سورية والعراق، لم تحدث إلا زيادة قليلة في العدد العام للأُطُر القائمة على الفِرَق. على سبيل المثال، كانت للجيش المصري في حرب ١٩٧٣ عشرة أُطُر قائمة على الفِرَق (فضلاً عن ألوية مستقلة من أنواع مختلفة)(*). وفي الواقع من ناحية القوى البشرية الصرفة قلّ حجم القوات حتى ١٩٨٥. (من ٨٠٠ ٠٠٠ تقريباً إلى ٦٠٠ ٠٠٠ تقريباً). ويقضي التخطيط المصري بوصول ١٢ فرقة في السنوات القريبة.

ولم يزد الأردن على الإطلاق عدد أُطُره القائمة على الفِرق بين ١٩٧٣ و ١٩٨٥، ومع ذلك فإنه قام بعملية الانتقال إلى أُطُر مدرعة وآلية ذات نوعية عالية.

وزادت سورية إلى حدٍّ معين حجم قواتها البرية المنظمة في أُطُر الفِرَق: في ١٩٧٣ - ٥ فرق وفي ١٩٨٢ - ٦ فِرَق. ولكن عملية الانتقال إلى أُطُر مدرعة وآلية كانت أسرع كثيراً في سورية منها في مصر. إن عملية تعزيز الجيش السوري منذ ١٩٨٢ ازدادت سرعتها زيادة كبيرة نتيجة للحرب اللبنانية. واليوم يبلغ الجيش السوري تسع فِرَق مدرعة وآلية. إن القلق السوري إزاء إمكانية الحرب في حالة العزلة إزاء إسرائيل، وهي الحالة التي كانت فيها في ١٩٨٢، أدى إلى هذه الزيادة السريعة. ومن الصعب بعد قياس كيفية تأثير هذه الزيادة على نوعية الجيش السوري.

وفيما يتعلق بالعراق فإن التقدير صعب، وذلك بسبب الحرب الدائرة بينه وبين إيران. فهذه الحرب من ناحية واحدة أدّت إلى زيادة مدهشة في عدد الأُطُر العراقية القائمة على الفِرَق، ومن ناحية أخرى أدّت إلى التآكل الكبير

(*) ومع ذلك نذكر أنه زادت نسبة فِرَق المدرعات والفِرَق الآلية. في ١٩٨٣ - فرقتا مدرعات، و٣ فِرَق آلية و٥ فِرَق قوات للمشاة؛ في ١٩٨٥ - ٣ فِرَق مدرعات و٥ فِرق آلية و٣ فِرَق قوات للمشاة؛ وكذلك يمر الجيش المصري بعملية التحديث.

جداً للقوات العراقية. ومهما يكن الأمر في ١٩٨٦ كان ثمة تقدير بأن عدد الأُطُر القائمة على الفِرَق للعراق بلغ ٣٣ تقريباً، ولكن معظم تلك الأُطُر أطر قوات المشاة الإقليمية دون القدرة على التحرك. وليس إلا ٩ ـ ١٠ فرق تقريباً مدرّعة وآلية. ومع ذلك، نظراً إلى التآكل الضخم في القوى البشرية الذي حدث نتيجة للحرب والذي يقدّر بمائة ألف قتيل على الأقل، وعلى الأقل ضعف هذا الرقم من الجرحى الذين يمكن أن نفترض أن معظمهم من الوحدات القتالية، فإنه يمكن أن يدور في الخاطر أن الأطر القائمة على الفِرَق لم يُشغل ملاكها إلا بصورة جزئية، وأن هناك أطراً تقوم على الفِرَق لا يتجاوز عدد القوى البشرية فيها في الواقع عدد القوى البشرية في اللواء. أن التآكل الضخم للقوى البشرية في العراق، وهو التآكل الذي يرافقه التآكل الاقتصادي والاجتماعي الواسع النطاق، يقلّل على أية حالة من الحالات قدرة العراق على المشاركة في معركة عسكرية شاملة ضد إسرائيل طيلة سنوات عندما تنتهي الحرب بين العراق وإيران، إذا انتهت. ومع ذلك يمكن أن يفترض أن طاقم القادة اكتسب تجربة ثرية نتيجة للحرب. وكذلك اكتُسِبت تجربة كبيرة في استخدام وسائل القتال، وفي المجال التعبوي على المستويات المنخفضة أيضاً. وفي النهاية ينبغي أن نذكر أنه نظراً إلى شراء الأسلحة على نطاق واسع فإن الحجم الإجمالي لوسائل القتال في الجيش العراقي أكبر مما كان عند بداية الحرب.

من هذا التحليل القصير ينبع استنتاجان عامّان. أولاً، في ظروف سياسية عسيرة جداً، أي إقامة ائتلاف شامل عربي يجنّد كل قوات الدول المجاورة وقسماً كبيراً من القوات المتحركة العراقية، إن توازُن القوى للفِرَق البرية الرئيسية لا يزال بعيداً عن كونه حرجاً بالنسبة إلى إسرائيل. ونعرض ذلك على نحوٍ مختلفٍ قليلاً: حتى دون مراعاة عوامل نوعية مختلفة، ستفصّلها فيما يلي، ينبغي أن يكون في تقدير الدول العربية أنه للتوصل إلى انتصار كامل على إسرائيل على تلك الدول أن تحقّق على الأقل التفوّق المألوف في التفكير الاستراتيجي، أي بنسبة ١ إلى ٣، وإن عليها في الواقع أن تأمل في أن تحقق نسبة أفضل. ولبلوغ نِسَب القوى المذكورة أعلاه (وحتى حينئذٍ يبقى غموض

كبير فيما يتعلق بإمكانية تحقيق انتصار كامل) يجب على الدول العربية أن تصل حجماً من القوات يبلغ حوالي ٤٠ فرقة مدرعات وفرقة آلية. وكالمذكور أعلاه تستطيع اليوم أن تخصّص للحرب ٢٤ ـ ٢٥ من مثل هذه الفِرَق. وبعبارة أخرى أن عليها أن تزيد بنسبة ٦٠٪ ـ ٧٠٪ عدد الفِرَق المدرعة والآلية التي تحوزها، أي إضافة حوالي ١٥ ـ ١٦ فرقة.

والاستنتاج الثاني يتعلق بتطورات في المستقبل. إن السؤال الرئيسي هو هل الدول العربية تستطيع أن تقوم بهذه الزيادة. إن هذا الجهد يبدو اليوم ذا احتمال ضئيل، نظراً إلى القيود المختلفة التي يخضع لها العالم العربي. وهكذا في الجهد الذي كان ضخماً ومدمراً في بضع من الدول نجحت مصر وسورية والأردن والعراق في السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ في زيادة الفِرَق المدّرعة والآلية: نجحت سورية حتى ١٩٨٢ في تحويل ثلاث فِرَق من قوات المشاة إلى فرق مدرعة وآلية، وفي أن تضيف فرقة آلية أخرى. ومنذ ذلك الوقت نجحت في بناء فرقتين أخريين آليتين شكلتا بصورة رئيسية من ألوية مدرعات مستقلة. وينبغي أن يذكر أن هذا الجهد كان بصورة رئيسية تحويل قوات المشاة إلى قوات متحركة، وتحويل القوات المتحركة إلى قوات مدرعة. وأقام العراق ٤ ـ ٥ فِرَق مدرعة ومتحركة، والأردن إطارين يقومان على الفرقة، ومصر إطارين. والمجموع ١٠ ـ ١٢ فرقة. وكل ذلك في جهد كبير يقوم إلى حد كبير على تحويلٍ قوات مشاة مختارة إلى قوات مدرعة، ولذلك ينبغي أن يُفترض أنه استنفِد فعلاً قسم من القوى البشرية الماهرة التي تستطيع أن تضطلع بوظائف الجيش الحديث. وحتى تبلغ العدد الخاص المفصّل أعلاه عليها أن تحقّق معدل زيادة أكبر كثيراً من المعدل الذي حققته في العقد الماضي من السنين. وستواجه إسرائيل صعوبة في العقد القادم في أن تزيد زيادة كبيرة حجم قواتها. ومن الصحيح أن من الممكن تحقيق زيادة معينة ولكن القيود المفروضة على القوى البشرية في إسرائيل خطيرة كما هو معروف. وسيكون تحسين قوة إسرائيل البرية مشروطاً بصورة رئيسية بالتعزيز المستمر لنوعية منظومات الأسلحة التي تحوزها.

وختاماً، يبدو أن تغيير نِسَب القوى البرية بصورة قد توجد أول مرة غموضاً فيما يتعلق بإمكانية ضمان مجرد وجود إسرائيل في ظروف الهجوم التقليدي مشروط بتوفّر عدد من الشروط التي من المحتمل احتمالاً منخفضاً أن تتوفر في العقد القريب:

أ - الانهيار الكامل لاتفاق السلام الإسرائيلي المصري وعودة مصر إلى دائرة الحرب.

ب - إزالة عملية التجزئة في العالم العربي وتذليل الصراعات الداخلية بين مصر ودول عربية أخرى؛ وبين سورية والعراق؛ وبين دول محافظة ودول متطرفة وما إلى ذلك، والحسم بشأن إقامة ائتلاف عربي شامل للحرب ضد إسرائيل.

جـ - وجود هذا الائتلاف طيلة وقت معين بالاقتران بإيجاد تعاون كبير في المجال العسكري.

د - إضافة حوالي ١٥ - ١٦ فرقة مدرعة وآلية إلى القوات العربية بالاقتران بعدم تعزيز القوات الإسرائيلية. فإذا حدث هذا التعزيز على الجانب الإسرائيلي سيكون من اللازم تحقيق إضافة إلى القوات المدرعة والآلية العربية تكون ثلاثة أضعاف القوة الإسرائيلية الإضافية.

وقبل أن ننتقل إلى مناقشة التوازن النوعي يمكن أن نضيف مكوناً هاماً كان إسهامه في التوازن التقليدي الإيجابي لإسرائيل مركزياً في كل الحروب، وقد اختفى ذلك المكون جزئياً في ١٩٦٧. والمقصود هو الخطوط الداخلية القصيرة التي تمتعت إسرائيل بها حتى ذلك الوقت. لقد مكّنت هذه الخطوط النقل السريع للقوات من جبهة واحدة إلى جبهة أخرى حسب الإقتضاء، وجعلت من الممكن أيضاً التخفيف الكبير عن الجهاز التعبوي. لقد جعلت الخطوط الداخلية من الممكن اتخاذ استراتيجية فعّالة، هي استراتيجية الهجوم على جبهة واحدة بالاقتران بالدفاع عن الجبهات الأخرى. وقلّت ميزة الخطوط الداخلية إلى حدٍّ كبير جداً بعد ١٩٦٧، لدى توسُّع إسرائيل إلى الأراضي

المختلفة. وقد تجلّى هذا الأمر في الواقع في حرب ١٩٧٣ عندما لم يكن من الممكن في الواقع خوض معركة متكاملة على الجبهتين بسبب البُعد الكبير للواحدة عن الأخرى. ولم يكن من الممكن نقل قوات من الجبهة الجنوبية إلى الجبهة الشمالية وبالعكس، من أجل البناء السريع للتفوّق القاطع في إحداهما. (لم تُنقَل فِرَق من الشمال إلى الجنوب إلا في المراحل النهائية جداً من الحرب وبعد أن تقرّر في الواقع مصيرها، ولم يكن من شأن ذلك النقل أن يؤثر تأثيراً أساسياً على مصير الحرب). وبعد إخلاء سيناء تحررت إسرائيل من هذا العبء، عبء الخطوط الداخلية الطويلة، وهي تستطيع أن تخوض معاركها على نحو أكثر فعالية وبالتفوّق على الجيوش العربية التي يتعين عليها أن تعمل بالاستناد إلى الخطوط الطويلة والخارجية. وفي الواقع لهذا السبب لا تستطيع الدول العربية أن تحشد قوة حاسمة متفوقة على إحدى الجبهات، مع الاعتماد على الدفاع على الجبهات الأخرى. يجب على كل جبهة أن تعمل بمفردها. وهذا الأمر من شأنه أن يسهّل طبعاً على المرابطة وتنفيذ العمليات لإسرائيل.

التوازن النوعي

إن من الصعب صعوبة بالغة أن نقدّر والأكثر من ذلك أن نزن المقوّمات النوعية لتوازن القوى. وهذه المقومات تتضمن بصورة رئيسية المعنويات والحافز؛ والمذهب الاستراتيجي والعملياتي السليم؛ والتجربة القتالية على المستويات المختلفة من الجندي العادي وعبر مستويات القيادة المختلفة؛ والمرونة الفكرية التي تجعل من الممكن التصدي لحالات متغيرة؛ والمهارة الفنية. إن الكثير من هذه العوامل مشروطة بالمجتمع وبمستواه العام؛ وغيرها مشروط بمستوى التدريبات في الجيش نفسه وبالتجربة التي اكتسبها؛ وببنية منظومة القيادة ومرونتها.

وهكذا على سبيل المثال إن المهارة الفنية وبضعة من المكونات المعنوية مشروطة بالطابع العام للمجتمع. وهذا الكلام ينطبق على التربية بمستوياتها

المختلفة وعلى البنية الاجتماعية والسياسية. إن المكوّن مثل المرونة الفكرية مشروط من ناحية واحدة بالمكوّنات التربوية والاجتماعية، ومن الناحية الثانية بمرونة البنية العسكرية وطابعها، وكذلك باستعداد القيادة العليا لتشجيع ترقية الضباط ذوي المرونة واليقظة الفكرية.

من جميع هذه النواحي يبدو أن التغيير الأساسي في مكوّنات النوعية بما يضرّ بإسرائيل مشروط في المقام الأول بالتغيير الأساسي لطابع المجتمعين: العربي والإسرائيلي. في الطرفين تحدث حقاً تغييرات محدودة بما يضرّ بإسرائيل، ولكن هذه التغييرات لا تزال بعيدة عن التأثير على المجتمعات على نحو قد يمسّ ببضعة من مكونات النوعية المذكورة على المدى الزمني المنظور.

وكما ذكر أعلاه أن تقدير أهمية ووزن هذه المكونات صعب جداً، ولذلك يمكن ألاّ نستعين إلا بتجربة الماضي. وتثبت هذه التجربة أنه في مجالين رئيسيين لإسرائيل تفوّق كبير جداً على الجانب العربي، والمجالان تابعان صراحة للمكونات النوعية: التفوّق الجوي والتفوّق في معارك الحركة والمدرعات. في هذين المجالين أن المكوّن المقرّر، باستثناء نوعية منظومات الأسلحة نفسها، هو المرونة الكبيرة في القدرة على استخدام القوات إزاء حالات تكتيكية تتغير بسرعة كبيرة. وينبغي الافتراض أنه باستمرار دخول منظومات الأسلحة المتطورة في المنطقة، وهي المنظومات التي تستلزم القدرة على التحكُّم السريع في أدوات متنوعة بالاقتران بالإشراف على منظومات القيادة المعقّدة والمرنة، يستمر تحسّن التوازن النوعي في صالح إسرائيل. ومقابل ذلك ينبغي أن نذكر أن التفوُّق الجوي الإسرائيلي من المحتمل أن يُصاب إلى حدٍّ معين نتيجة لدخول طائرات أمريكية في أسلحة الجو العربية. في العقد القادم من السنين من المقصود بصورة رئيسية تضمين طائرات من طراز أف ١٥ وأف ١٦ في سلاح الجو السعودي وسلاح الجو المصري. ومن المحتمل أيضاً أن يصاب التفوّق الإسرائيلي نتيجة لدخول الوسائل المضادة الحديثة للطائرات في الدول العربية، بما في ذلك الأردن.

وفي هذا السياق من الجدير بالذكر تجربة الحرب بين العراق وإيران. لقد أكدّ مراقبون تتبعوا الحرب على المستوى المنخفض نسبياً للقيادة العراقية في تشغيل أُطُر المدرعات والأُطُر المتحركة الكبيرة في ميدان القتال. ويتضح أن الجيش العراقي لم يحسّن في هذا المجال قدرته على الرغم من المبالغ الطائلة المنفقة عليه، وعلى الرغم من التجربة التي اكتسبها في الحروب الإسرائيلية العربية. وفي الحقيقة أن الدفاع الجوي العراقي، الدفاع المضادّ للطائرات ومنظومات الطائرات الاعتراضية، لم يبدِ قدرة كبيرة في الحرب ضد إيران ولا في الهجوم الإسرائيلي على أوزيراق.

وغني عن الإضافة أن تجربة الماضي والحاضر ليست المفتاح الوحيد للتوقعات للمستقبل. من المحتمل أن تحدث تغييرات غير متوقعة. ولكن نظراً إلى أن التغييرات في المجال النوعي كامنة جزئياً في تغييرات في المجال الاجتماعي والتربوي للمجتمع العربي، يبدو أن معدّل التحسين النوعيّ على الأقل سيكون بطيئاً، وليس من المتوقع أن يحدث بصورة مثيرة في العقد القادم من السنين.

وثمة مسألة أخرى في هذا المجال، مجال المكوّنات النوعية، وهي المعنويات والحافز للحرب. يبدو لي أنه قد ثُبت بوضوح هنا أنه عندما تواجه الشعوب العربية تهديداً لمصلحتها الحيوية، فإن مستوى الحافز لدى الجيش المقاتل مرتفع وليس أدنى على الاطلاق أو أدنى قليلاً من مستوى الحافز لدى الجيش الإسرائيلي. لقد ثبت هذا بوضوح في حرب ١٩٧٣ وكذلك في حرب ١٩٨٢. يبدو إذن إنه إذا نشأ تهديد لهذه المصالح في دول عربية مختلفة ارتفعت معنويات القوات المقاتلة (التي تعتمد جزئياً على الحافز). ومع ذلك يبدو أنه إذا كان هدف القوات العربية القضاء على دولة إسرائيل أو إصابتها الخطيرة وليس الدفاع عن بلدانها الخاصة بها فسيكون ميزان الحافز بوضوح في صالح إسرائيل.

ويمكن لتجديدات مختلفة في التكنولوجيا العسكرية أن تؤثر هي أيضاً

بطرق مختلفة، من الصعب تقديرها، على ميزان المكوّنات النوعية. ومن تلك يمكن أن نذكر هنا تطور الأسلحة الموجّهة الدقيقة. وفي المواد المتخصصة تجري مجادلة تتعلق بمدى تغيير هذه المنظومات من الأسلحة المضادة للدبابات وللطائرات للميزان بين الدفاع والهجوم. ولكن في سياق الشرق الأوسط ينبغي أن نناقش السؤال: إلى أي حدٍّ تؤثّر هذه المنظومات على الفجوة النوعية القائمة بين إسرائيل والدول العربية. ومرة أخرى نقول إن من الصعب تقييم هذه المسألة. من ناحية واحدة، إن الأجيال الجديدة من بضع من هذه المنظومات (وخصوصاً في مجال الأسلحة المضادة للدبابات) تتسم بالبساطة النسبية في مجال التشغيل. ولذلك فمن المحتمل أن تضيق الفجوة النوعية من هذه الناحية. ومن ناحية ثانية، في حالات الانتشار الكبير لهذه المنظومات ودمجها في منظومات الأسلحة القائمة يجب أن يتوفر مستوى أعلى من التنسيق والتحكّم. وهنا مرة أخرى من شأن التفوق النوعي الإسرائيلي أن يتجلّى وربما تجلّياً معززاً. وفي هذا المجال أيضاً إن من الصعب أن نقدّر النتائج والتأثيرات المترتبة على التغييرات في التكنولوجيات في ميدان المعركة في المستقبل، على الرغم من أن من الصعب عموماً الافتراض بأن تلك النتائج والتأثيرات ستغيّر الميزان النوعي بما يضر بإسرائيل. ومع ذلك فإن الانتشار الواسع النطاق لمنظومات الأسلحة الموجّهة الدقيقة في الجيوش العربية، بكميات كبيرة تزيد كثيراً عن الجانب الإسرائيلي، قد يصيب ميزان القوات العام. وينبغي التأكيد على أن التأخرّ النسبي لإسرائيل في هذا المجال من المحتمل أن يمسّ مساساً كبيراً بميزان القوات العام. وعلى العكس، فإن التقدم السريع الإسرائيلي في مجال الأسلحة الموجّهة الدقيقة، بالاقتران بمنظومات متطوّرة من الأسلحة والقيادة والتحكّم، سيحسّن إلى حدٍّ كبير ميزان القوات.

وثمة مسألة أخرى في اللقاء بين الجانب الكميّ والجانب النوعي لميزان القوات، وتلك المسألة متعلقة بالزيادة الكبيرة لقوة النيران وتحويل ميدان القتال في المستقبل إلى ميدان مشبع بالنار. إن كثافة قوة المدرعات، على سبيل المثال، ستكون لا سابقة لها. فعلى القطاع الشمالي والشرقي لإسرائيل إزاء

عدد من محاور الحركة الصغيرة نسبياً يمكن أن يُحشد من الطرفين ما مجموعه ٧٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ دبابة تقريباً. هـذا حشد للقـوات لا سابقـة له في التـاريخ العسكري، وبالتأكيد في قطاع بذلك العرض. إن نتائج هذا الحشد من ناحية ميزان القوات غير واضحة. ومع ذلك يبدو أنه على القطاعين الشرقي والشمالي حيث عدد الممرات السهلة لحركة المدرعات محدود يؤثر الحشد في نهايـة الأمر في صالح الدفاع ويزيد من الصعوبة على الهجوم من الجانبين. والمثال المحـدود والجزئي على ذلـك وفّرتـه فعلاً الحـرب اللبنـانيـة. ففي معـارك المدرعات التي دارت في البقاع اتضح أنه لم يكن من الممكن التحريك إلى الخط الأول من الاختـراق سـوى قسم محـدود نسبياً من مجمـوع قـوات المدرعات، ولذلك يمكن للخصم المصمّم الذي لديه مستوى مرتفع أن يصدّ الهجوم. وذلك صحيح بالأحرى عندما تكون في حوزته كمية كبيرة من قـوة النيران والكمية الاحتياطية الكبيرة منها كما ستكون الحالة على الجانبين على الجبهتين الشمالية والشرقية لإسرائيل.

إن الاستنتاج غير النهائي الذي نستخلصه هو أنه إذا لجأت إسرائيل إلى مذهب عمليات هجومي عندما يُحشَد أمامها حشد للقوة مشترك لسورية والأردن والعراق فإن الصعوبات التي تواجهها ستكون كبيرة نسبياً. إذ أنها لن تنجح في أن تعبّر عن مزايا المعركة المتحركة السريعـة إلا بعد مـرحلة الاختراق التي ستكلف ثمناً مرتفعاً نسبياً بالمقارنة بحروب سابقة. ومقابل ذلك من الصعب صعوبة كبيـرة جداً على الجيـوش العربيـة أن تحقق الاختراق الكبيـر داخل إسرائيل. إذن إن خطر الهزيمة الخطيرة لإسرائيل من شأنه أن يكون قليلاً.

ومن المناسب أن نضيف في هذا السياق أن من المحتمل أن تبنّي مذهب استـراتيجي يجعل من الممكن القيـام بـ «ضربـة إستباقيـة»، مثـلاً رداً على المساس بـ «سبب حرب» إسرائيلي، يجعل من الممكن الاختراق الإسرائيلي على الجبهة الشرقية. وكذلك، يمكن التفكير في مذاهب عمليات تجعل من الممكن القيام بإجراءات هجومية إسرائيليـة على القطاع الشمـالي والشمالي

الشرقي. وفي هذا السياق يمكن أن نذكّر على سبيل المثال باتخاذ نهج التطويق بالاقتران باستخدام سلاح الجو في تحقيق أهداف القضاء على الفِرَق. ومن المحتمل أن تجعل هذه كلها من الممكن اتخاذ نهج عمليات هجومي على هذين القطاعين. ومن المناسب التأكيد على أن تطوير هذا المذهب يستلزم إنفاق مبالغ كبيرة على منظومات أسلحة مختلفة، وفي المقام الأول طائرات عمودية هجومية متطورة.

ومقابل ذلك إن حشد قوة مدرعة كبيرة في سيناء من شأنه أن يكون أقل أهمية من ناحية الإشباع بالنيران في ميدان القتال. إن أراضي سيناء تبقى خيارات لخوض معركة تقوم على دمج الحركة السريعة والمدرعات بالاقتران بتطويقات عملية أو تعبوية، دون أن تغيّر الزيادة الكبيرة لقوة المدرعات وقوة النيران تغييراً نوعياً وجوهرياً طابع ميدان القتال. هناك تستطيع إسرائيل أن تواصل استغلال مزاياها في مجال المعارك المتحركة والتطويق. وفي نفس الميدان تستطيع إسرائيل أيضاً من الناحية المبدئية أن تحقق الانتصار على قوة المدرعات المصرية عندما تكون نِسَب القوات المدرعة ١ إلى ١، ومن المحتمل أيضاً عندما تكون في حالة التردي العددي. ويمكن أن نذكر تجربة حرب ١٩٧٣. ففي تلك الحرب أن ثلاث فرق مدرعة وفرقة مصغرّة أخرى أوقفت وبعد ذلك انتقلت إلى الهجوم المضاد الناجح إزاء ٩ ـ ١٠ فِرَق مدرعة وآلية وفِرق من قوات المشاة التابعة لمصر. كل ذلك حصل عندما كانت إسرائيل مضطرة إلى خوض القتال في ميدان قتال غير سهل، أي عبور قناة السويس بوصف ذلك معركة اختراق. إن التفوّق الإسرائيلي في معارك التطويق والحركة لم يتمّ الإعراب عنه إلاّ في المرحلة الأخيرة من الحرب وفي الجانب الغربي من القناة[١٣].

نرى إذن أن الإشباع بقوة النيران النابع من الزيادة الكبيرة لكل منظومات النيران، وخصوصاً الدبابات، ذلك الاشباع الذي تضاف إليه الزيادة في المنظومات المضادة للدبابات من طراز الأسلحة الموجّهة الدقيقة، من شأنه أن يؤدي إلى الصورة التالية: في حالة حرب شاملة ضد إسرائيل، حرب يشارك

فيها ائتلاف يضم الدول العربية، تستطيع إسرائيل مبدئياً القيام بالدفاع الفعال على القطاعين الشمالي والشرقي وخوض معركة إبادة فعالة ضد الجيش المصري في أرجاء سيناء. في هذا التصوّر تستطيع إسرائيل أن تكتفي بِنِسَب قوات عامة تتضمن التدني الكبيرٍ على القطاعين الشمالي والشرقي ونِسَب قوات متساوية من المدرعات وربما تدنٍّ معين في سيناء. وبعد تدمير القوة المصرية تستطيع إسرائيل أن توجّه قواتها من القطاع الجنوبي الغربي إلى الجبهة الشمالية والجبهة الشرقية أو إلى واحدة منهما، وأن تحاول القيام بالاختراق لهما، إما بصورة مباشرة أو عن طريق التطويق.

وفي الحالة الراهنة، حالة نِسَب القوات الكمية، تستطيع إسرائيل أن تخصّص قواتها على نحو أكثر مناسبة من الصورة المرسومة أعلاه، وبذلك تحافظ إسرائيل لنفسها على المزيد من الخيارات. ولكن حتى لو تردّت نِسَب القوات الكمية في العقد القريب من السنين وأصبحت ٣ إلى ١ في فِرَق المدرعات والفِرَق الآلية تستطيع إسرائيل أن تواصل اتخاذ الاستراتيجية المذكورة أعلاه. ومع ذلك إذا تردّت نِسَب القوات يبدو أنه سيكون من اللازم أن تدفع إسرائيل ثمناً كبيراً، ومن المحتمل ألّا يكون ثمناً مقبولاً، إذا حاولت تحقيق اختراق لقطاعات مُشبعة بالنيران، قطاعات يكون فيها عدد محاور الحركة محدوداً. عندئذٍ إن خيار المعركة الهجومية التي يرافقها الاختراق على القطاعين الشرقي والشمالي من شأنه أن يكون ذا احتمال منخفض. ومن شأن إسرائيل أن تضطر إلى الاكتفاء على هذين القطاعين بخيار الدفاع أو بخيار الهجوم الوقائي قبل حشد القوة المشتركة لسورية والأردن والعراق.

وختاماً لقضية نِسَب القوات نقول إننا درسنا التصوّر المتطرف جداً من الناحية السياسية الاستراتيجية، أي إقامة ائتلاف كبير عربي يعتزم شن حرب التدمير الشاملة ضد إسرائيل. ووجدنا أنه حسب نِسَب القوات البرية القائمة اليوم إن هذا الائتلاف بعيد عن أن يضع أمام إسرائيل فِرَق مدرعات وفِرَقاً آليةً بعدد يقترب من النسبة التي تضمن انتصاراً للمهاجم. وذلك حتى دون مراعاة عوامل نوعية مختلفة، أشارت لحد الآن على الأقل إلى تفوّق إسرائيل الكبير.

فإذا رغبت الدول العربية في تغيير نِسَب القوات هذه فإن عليها أن تبذل جهداً كبيراً جداً، يتجاوز الجهد الذي بذلته في العقد السابق من السنين، وأن تزيد هذه القوات البرية بنسبة ٨٠ في المائة تقريباً، وكل ذلك دون أية زيادة موازية من الجانب الإسرائيلي - الأمر الذي يبدو أنه غير محتمل. وحتى في تلك الحالة ستبلغ الدول العربية نِسَباً للقوات هي شرط ضروري، رغم أنه غير كافٍ، لتحقيق الانتصار.

نرى إذن أنه في بيئة عسكرية تقليدية أن وجود إسرائيل ذاته اليوم وفي الفترة المنظورة مضمون، حتى في حالة نشوء التصوّر السياسي الاستراتيجي المتطرف، الذي ذكر أعلاه والذي احتماله منخفض كما ذكر. وينبغي أن نذكر أيضاً بأن التغييرات في ميزان القوات التقليدي، إذا حدثت، تحدث بصورة بطيئة وتدوم على مدى سنين. ولذلك، إن قدرة رد الفعل عليها مرنة من الناحية الزمنية.

إن الحرب العربية الشاملة على إسرائيل ليس من شأنها أن تشكل كما ذكر تهديداً لوجود إسرائيل، ولكن أن من المحتمل أن تكلّفها ثمناً باهظاً. وفي نِسَب القوات الحالية يُخَيَّل أن إسرائيل تستطيع أن تواجه بنجاح ائتلافاً يضمّ الدول العربية عن طريق الاستغلال السليم لقواتها وحشد قواتها للهجوم على جبهة واحدة، مع القيام بالدفاع على جبهة أخرى. ونرى أن من الأسهل مواجهة الجيش المصري في أرجاء سيناء أولاً، مع القيام بالدفاع على الجبهات الأخرى، وبعد ذلك العمل بصورة هجومية على تلك الجبهات. ومقابل ذلك، إذا ترددت نِسَب القوات الكمية في السنوات القريبة فسيكون لا يزال من الممكن اتباع استراتيجية الحركة والإبادة في سيناء، ولكن تطبيق استراتيجية تنفيذية هجومية على الجبهة الشمالية أو الشمالية الشرقية، ومن المحتمل أيضاً على الجبهة الشرقية، من شأنه أن يكون مكلفاً ثمناً باهظاً لإسرائيل ولذلك لن يكون جديراً بالقيام به. إن الحلّ الجزئي لذلك هو التطوير المعجّل لقدرة «التطويق العمودي»، ولكن ذلك الخيار أيضاً تحيط به أوجُه الغموض الكثيرة. وحينئذٍ إن من المحتمل أن تجرّ إسرائيل إلى حرب استنزاف

على تلك الجبهات أو على قسم منها. إن هذه الحرب أيضاً، فيما يبدو، لن تشكل تهديداً عسكرياً لوجود إسرائيل ذاته، ولكنها تشكّل عاملاً مُضعِفاً من ناحية عسكرية واقتصادية واجتماعية، ونتيجة لذلك من ناحية معنوية أيضاً.

في هذا السياق من المناسب أن نذكر مرة أخرى حرب ١٩٧٣. إن من الصحيح أن أسرائيل انتصرت على جيوش مصر وسورية وقوة إرسال عراقية كبيرة ومع ذلك تسببت الحرب في تآكل كبير من ناحية اقتصادية واجتماعية.

تصوّرات محدودة للحرب

إن تحليل نِسَب القوات أعلاه لا يشير بالضرورة إلى أن الحروب المحدودة من أنواع مختلفة مستحيلة. وفي الحقيقة أن مثل هذه الحروب ممكنة وأن بعضاً منها من المحتمل أن تكلّف إسرائيل ثمناً باهظاً.

إن عدد التصوّرات الممكنة لحروب محدودة كبير، ومن الصعب أن نتوقع مجموع الأنواع الممكنة. ولذلك لن نتناول هنا إلاّ حالتين: الحالة الأولى منهما تبدو ذات احتمال غير ضئيل في ظروف سياسية ستوصف فيما يلي، والحالة الثانية احتمالها أقلّ ولكنها غير مستحيلة.

نبدأ بالتصوّر الأول. لنفترض بأنه لم يتم التوصل إلى حلّ سياسي إيجابي لمشكلة الضفة الغربية (ونتيجة لذلك للمشكلة الفلسطينية أيضاً)، من ناحية واحدة، ولمشكلة الجولان، من ناحية ثانية. وكذلك نفترض بأن الحرب بين العراق وإيران قد انتهت، وانتعش العراق من هذه الحرب، وبدأ تحسين سياسي في العلاقات بين سورية والعراق والأردن. إن وجود هذين الظرفين، مع المزيد من تردي العلاقات السياسية بين إسرائيل ومصر (حتى دون الإلغاء التام لاتفاق السلام)، يوجدان خلفية لإقامة ائتلاف عسكري يضمّ سورية والعراق والأردن. إن زعماء هذا الائتلاف من شأنهم أن يفترضوا أيضاً بأنه في حالة الحرب التي يبادرون هم إليها فإن مصر - حتى لو لم تنضم إلى الحرب - ستُشغل قوة إسرائيلية كبيرة، أكبر من القوة التي تحتاج إسرائيل إلى تخصيصها

باتجاه الجنوب في ظروف السلام. ومن شأن إسرائيل أن تضطر إلى أن تخصّص أيضاً قوات أكثر إذا انتهكت مصر قسماً من مواد نزع سلاح سيناء، أي أن تعزيز قوتها في منطقة تخفيف القوات المتاخمة لقناة السويس، مع امتناعها عن إدخال قوات في القسم الكبير من سيناء، المفروض فيه أن يكون منزوع السلاح تماماً. في هذه الحالة من المحتمل أن تفضّل إسرائيل ألاّ تردّ بالقيام بعمل عسكري ولكنها تضطر إلى زيادة تعزيز قواتها أمام سيناء. في هذه الظروف يكون ميزان القوات على هذا النحو تقريباً: تضطر إسرائيل إلى أن تخصّص حوالي ٣ ـ ٤ فِرَق مدرَعة وآلية للجبهة المصرية، وتبقى لديها ٩ ـ ١٠ فِرَق مدرّعة وآلية (أو ألوية منفردة تعتبر كل ثلاثة منها هنا فرقة) أمام ١٤ ـ ١٥ فرقة مدرّعة وآلية، أي نسبة ٢ إلى ١ على الجبهة الشرقية والشمالية الشرقية. في هذه الظروف، وعندما يوجد إشباع كبير في جهود النيران الدفاعية، يكون من الصعب على إسرائيل أن تتبنّى على هذه الجبهات مذهباً هجومياً. وستنشب الحرب عند قيام محاولة سورية عراقية لاحتلال مرتفعات الجولان، أو باحتمال أقل كثيراً عند قيام محاولة عراقية أردنية للتقدم صوب الضفة الغربية. ومن شأن إسرائيل أن توقف هذه الهجمات، وعندئذٍ ينشأ احتمال معين أن تتردى هذه الحرب إلى حرب للاستنزاف، ومن هنا من المحتمل أن تنشأ حالة جمود مستمرة. وثمة إمكانية أخرى هي اختراق إسرائيلي ناجح على أحد القطاعات والقضاء على قسم من القوات العربية، ولكن هذا الاختراق من شأنه أن تصاحبه أثمان مرتفعة بالنسبة إلى إسرائيل. وفضلاً عن ذلك، من المحتمل ألاّ يستنفد هذا الاختراق نفسه بسبب التدخل من الدولتين العظميين وفرض وقف النار.

والتصوّر الثاني هو تصوّر حرب لا تبادر إليها إلاّ سورية بغية استعادة هضبة الجولان. قد تكون هذه هجوماً مباغتاً أو حرب استنزاف غير متحركة. وينبغي أن يفترض بأن احتمال هذه الحرب سيرتفع كلما بدا لزعماء سورية أن الظروف السياسية أكثر مؤاتاة، أي إذا زادت خيبة الأمل في العالم العربي فيما يتعلق بعدم حلّ المشكلة الفلسطينية، أو إذا تدهورت العلاقات بين إسرائيل

ومصر. في هذه الحالة تستطيع إسرائيل أن تحشد قوة ضد سورية أكبر كثيراً من القوة التي تحشَد في التصوّر السابق وتقل إلى حدٍّ كبير جداً قدرة سورية على كبح الهجوم الإسرائيلي. واحتمال هذا التصوّر منخفض، ويزداد هذا الاحتمال كلما تغيّر المفهوم السوري فيما يتعلق بالظروف السياسية، أي عندما يكون في تقدير القيادة السورية أن المزيد من الدول العربية ستنضمّ بصورة نشيطة إلى الحرب المتوقعة.

والخلاصة يبدو أن إسرائيل لا يتوقع لها اليوم تهديد لوجودها من إمكانيات حروب شاملة أو محدودة. ومع ذلك إن حروباً محدودة من أنواع مختلفة، وإن حرباً شاملة بالتأكيد، من شأنها أن تجبي ثمناً باهظاً من إسرائيل ومن المحتمل أن تصيبها إصابة قوية، وخصوصاً إنه وفق لتجربة الماضي ليس من المحتمل أن يؤدي انتصار إسرائيل عام أو محدود إلى أية ثمار سياسية لإسرائيل. وفي النهاية إن أية حرب من شأنها أن تزيد سباق التسلح في المنطقة الذي على أية حالة من الحالات يُثقل على إسرائيل اقتصاديا. على إسرائيل أن تسعى إذن إلى ردع كل أنواع الحروب، وخصوصاً نوع الحرب الجامعة للدول العربية. وكذلك عليها أن تطوّر مذهباً استراتيجياً يمكنها - في حالة نشوب حروب حقاً - من تحقيق حسم سريع. ويمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق وضع نهج سياسي استراتيجي مشترك سيناقش فيما يلي.

مواصلة الردع التقليدي بوصفه استراتيجية مفضلة

منطلق مناقشتنا هو أنه في المستقبل المنظور تستطيع إسرائيل أن تعتمد على استراتيجية قائمة على الأسلحة التقليدية. وتكون هذه ا لاستراتيجية موجّهة في المقام الأول إلى الردع «العام». وكذلك تدمج فيها عناصر الردع «المحدّد» التي تكون متعلقة بأسباب واضحة للحرب. وحتى لو فشل الردع التقليدي تستطيع إسرائيل أن تصمد من ناحية عسكرية في وجه التهديدات التي تتعرض لها. ولكن نجاح الردع، وأيضاً قدرة الصمود في حالة فشل الردع، يتعلقان في محورهما بمجموعة معقدة ومتشابكة من عوامل استراتيجية وسياسية

ستتناولها فيما يلي. من المناسب أن نؤكد أننا نتناول مجموعة متشابكة ـ «رزمة» من استراتيجيات سياسية مع ترتيبات أمنية مختلفة تنجح لدى جمعها بعضها إلى بعض في تقوية أثر الردع العام والمحدّد، وكذلك تحافظ على ميزان قوات مؤاتٍ نسبياً لإسرائيل. إن الافتراضات الأساسية لهذه الاستراتيجية العامة والمشتركة هي كما يلي: أولاً، الحاجة الدائمة إلى بذل كل ما في مقدور إسرائيل لمنع إقامة ائتلاف كبير وذي مغزى موجّه ضدها؛ وثانياً، تقليل حوافز دول عربية محدّدة لشن حرب لأسباب خاصة بها.

في الفصل الثالث أشرنا إلى النجاح النسبي الذي حققه الردع التقليدي الإسرائيلي بمرور الوقت إزاء هجمات شاملة عربية. وأشرنا أيضاً إلى تعقّد عملية الردع، وإلى وجود ثلاثة موازين تكوّن هذه العملية: ميزان القوة العسكرية، وميزان المصالح، وميزان التصميم. ويبدو أن فهم هذه الموازين الثلاثة والعلاقات المتبادلة بينها أحد مفاتيح النجاح لمواصلة ردع إسرائيل بالأسلحة التقليدية.

إن تقليل الحافز على شن حرب نتيجة لتسويات سياسية من شأنه أن يسهم دون ريب في إضفاء الاستقرار على العلاقات السياسية الاستراتيجية، ونتيجة لذلك في زيادة أثر ردع إسرائيل التقليدي.

إن التحليل الذي أوردناه في هذا الكتاب فيما يتعلق بعمليات التصعيد والأزمات التي أدت إلى نشوب الحروب المختلفة بين إسرائيل والدول العربية يشير بوضوح إلى أن مستوى الاستعداد لشن حرب له علاقة متبادلة مباشرة بمستوى «الضائقة» السياسية للدول العربية المختلفة، نتيجة لتفاعلها مع إسرائيل. وفي الواقع حتى حرب ١٩٦٧ لم تكن الدول العربية مستعدة لقبول الوضع القائم الإقليمي الذي كان قائماً عشية أزمة ١٩٦٧، وعلى الرغم من ذلك فإنها امتنعت عن تبنّي مصلحة الحرب ضد إسرائيل باعتبارها مصلحة ذات أولوية قصوى من أجلها تكون الدول العربية على استعداد لدفع أثمان باهظة وللمجازفة بعقوبة شديدة. ومنذ ١٩٦٧ أدّت الضائقة النابعة من إصابة

مصالح خاصة لدول عربية إلى حرب الاستنزاف في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ وإلى حرب ١٩٧٣. ولذلك من المحتمل احتمالاً كبيراً أن يحسّن حلّ هذه الضائقة الخاصة ميزان المصالح الكائن في أساس عملية الردع. ونفصّل الآن المشاكل الخاصة التي تواجهها إسرائيل في علاقاتها الاستراتيجية مع الدول المختلفة المجاورة لها.

مصر

إن تعزيز السلام الإسرائيلي المصري حرج في سياق الأمن العام لإسرائيل، ويتوقف هذا الأمر إلى حدٍّ كبير على السياسة الإسرائيلية. إن تجنّب محاولات خلق هيمنة عسكرية إسرائيلية على أجزاء من الشرق الأوسط (وفيما يبدو شكلت الحرب اللبنانية في ١٩٨٢ محاولة لتحقيق ذلك الهدف) وحلّ مشكلة الضفة الغربية عن طريق التسوية الإسرائيلية الأردنية الفلسطينية من شأنهما أن يسهلا على مصر مواصلة تعزيز عملية السلام الإسرائيلية المصرية. إذا تفادت مصر المشاركة في مواصلة المنافسة العربية وإذا لم تتطلع إلى مركز قيادي في العالم العربي فإن من شأن ذلك أن يسهّل عليها مواصلة تعزيز العلاقات مع إسرائيل. ولكن لو اختارت العودة إلى نشاط كامل في العالم العربي فإنها تستطيع أن تفعل ذلك دون المساس بالسلام الإسرائيلي المصري إذا تصرّفت إسرائيل وفقاً للمعايير التي ذكرناها آنفاً. وفيما وراء تعزيز اتفاق السلام إن عدم انضمام مصر إلى ائتلاف حربي ضد إسرائيل من شأنه أن يشكل إسهاماً ضخماً من ناحية استراتيجية: من ناحية أثر الردع الإسرائيلي ومن ناحية قدرة إسرائيل على التصدي العسكري بالأسلحة التقليدية للجانب العربي.

وثمة احتمال كبير نسبياً ألّا تكون مصر على استعداد للانضمام في الوقت المنظور إلى ائتلاف حربي ضد إسرائيل إلّا إذا قامت إسرائيل باستفزازات شديدة، وذلك للأسباب التالية: أولاً، إن حجة السادات المركزية بشأن الثمن الباهظ الذي استلزمه الصراع ضد إسرائيل من مصر وبشأن الحاجة إلى التخلّص منه لم تكن مقصورة عليه. لقد أعربت تلك الحجة عن شعور واسع

لدى الصفوات المصرية المختلفة: البيروقراطية المدنية والبيروقراطية العسكرية والفكرية. ويتجلّى هذا الأمر في المناقشة العامة في مصر منذ رحلة السادات إلى القدس وحتى هذا اليوم. إن غالبية المعارضين لمبادرة السادات السلمية أيضاً تؤكد مراراً أنها لا ترغب في إلغاء اتفاق السلام المبرم في ١٩٧٩، ناهيك عن العودة إلى المواجهة الحربية ضد إسرائيل[٤]. وحتى المعارضة المتطرفة والراديكالية جداً التي تمثّلت في المنظمات الفدائية الأصولية المتطرفة تركز بصورة رئيسية على المشاكل الداخلية المصرية وعلى العلاقات بين الدين والدولة في مصر. ولا يؤدي الصراع العربي الإسرائيلي والمعارضة لاتفاق السلام إلا دوراً ثانوياً في موقف هذه المنظمات[٥]. ومع ذلك ينبغي أن نذكر أن الهيئات الأصولية المختلفة تطالب بإلغاء اتفاق السلام.

وفضلاً عن ذلك منذ سنوات كثيرة تعاني مصر من معضلة هويتها القومية: بين التأكيد على بعدها العربي والتأكيد على التوجّه المصري الواضح. فعلى سبيل المثال، في سنوات العشرين ساد مصر اتجاه مصري إقليمي اندرجت فيه أيضاً عناصر فرعونية. وذلك الاتجاه اندمج في اتجاه ليبرالي علماني بدأ الداعون إليه في نشر آرائهم في أواخر القرن التاسع عشر فعلاً[٦]. وفي فترتي فاروق وعبد الناصر، أي من سنوات الثلاثين وحتى سنوات الستين، تعزّز إلى حدٍّ ما ظهور البُعد «العربي» الذي أثّر على التوجّه السياسي المصري. وأصبح التأييد العربي الإسلامي مكوّناً سائداً في تلك الفترة في الوعي القومي المصري[٧]. ومع ذلك بقي التوجّه «المصري» طيلة تلك الفترة كلها على الرغم من أن بروزه كان أقلّ. ويمكن أن نقول أيضاً أن التوجّه «العربي» الذي تطور في عهد عبد الناصر إلى موقف العروبة شكّل إلى حدٍّ ما أداة للنهوض بأهداف مصرية خاصة[٨]. وبدءاً بعهد السادات، وفي الحقيقة منذ حرب١٩٦٧، يحدث تغيير كبير في هذا الشأن. لقد عاد رقّاص الساعة إلى حدٍّ كبير إلى اتجاه قومي مصري على حساب الاتفاق القومي العربي في الرأي، ووُضِعت بالتأكيد في موضع ثانوي مواقف الجامعة العربية[٩]. كما أن رغبة مصر مؤخراً في زيادة روابطها بالعالم العربي لا تشكّل تعبيراً عن العودة من

الطريق «المصرية» المحدّدة، ولكنها بمثابة إجراء من إجراءات سياسة الشرق الأوسط العملية. إن النتيجة العامة المترتبة على هذه الخطوة قد تكون توازناً جديداً بين الاتفاق القومي المصري الواضح في الرأي وتحديد البُعد العربي في الهوية القومية المصرية. إذن إن السياسة المصرية التي بدأها السادات ليست راسية في الحاجات الوسيلية الفورية فحسب بل أيضاً في أساس من قرارات بشأن الهوية القومية. وينبغي أن يضاف إلى ذلك في هذا السياق أن الإجراء باتجاه العالم العربي لا يستلزم الابتعاد عن اتفاق السلام. إن العملية في هذه المرحلة تبدو معكوسة بالذات. تبدو دول عربية مثل الأردن والعراق وإلى حدٍّ أقل العربية السعودية أنها على استعداد لقبول الموقف المصري بالنسبة إلى اتفاق السلام ولتبنّي ذلك الموقف لنفسها. ويبدو أن منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً تغيّر موقفها في هذا الشأن.

وثمة عامل آخر يؤثر على السياسة المصرية وهو التوجّه إلى الولايات المتحدة. إن العلاقة المصرية الأمريكية تزداد تعززاً وتتضمن فوائد كبيرة جداً لمصر. لقد بدأت مصر بعملية بطيئة، عملية الانتقال إلى منظومات أسلحة أمريكية، وهذه العملية ستستمر سنوات كثيرة. وما دامت العملية في أوجها فسيكون من الصعب أن يدور في الخاطر حدوث تغيير فجائي وحرج في توجّه مصر الدولي. وفضلاً عن ذلك، في مجال المساعدة الاقتصادية والتكنولوجية تفوق الولايات المتحدة والغرب كله تفوقاً كبيراً على الإتحاد السوفياتي. فهذا الأخير يواجه الصعوبة على أية حالة في تلبية مطالب زبائنه المختلفين في العالم الثالث. ولذلك فإن أي نظام مصري معني بالتطوير الاقتصادي التكنولوجي في بلده يفضّل التوجّه الغربي على التوجّه الشرقي. وفي النهاية ينبغي أن تذكر التجربة المريرة التي مرّ بها المصريون في فترة التعاون مع الإتحاد السوفياتي. هذه التجربة على المستوى الشخصي والتنظيمي والقومي أدت في نهاية الأمر إلى أزمة العلاقات بين الدولتين. وهكذا ما دامت العلاقة مع الولايات المتحدة قائمة فإنها تبقى عاملاً آخر يجعل من الصعب للغاية على مصر أن تلغي اتفاق السلام مع إسرائيل، ذلك الاتفاق الذي كانت الولايات

المتحدة مشاركة في التوصل إليه مشاركة كبيرة.

ثمّ أن من المحتمل احتمالاً أقلّ ألاّ تكتفي مصر بإلغاء اتفاق السلام وأن تعود إلى دائرة الحرب ضد إسرائيل. إن العودة إلى دائرة الحرب النشيطة معناها في المقام الأول دخول جيش مصري في سيناء. ولكن في سيناء ترابط وحدات أمريكية مسؤولة عن نزع سلاحها. وبعبارة أخرى، إن دخول جيش مصري في سيناء معناه اصطدام دبلوماسي على الأقل مع الولايات المتحدة. وغني عن البيان أن هذا الأمر ذو مغزى خطير جداً بالنسبة إلى مصر، ومن اللازم أن نفترض أن مصر تمتنع عن ذلك. ومن المحتمل طبعاً حدوث عملية تدريجية لإخراج القوات الأمريكية من سيناء، ولكن يمكن أن يفترض أن هذه العملية من شأنها أن تكون صعبة وأن تنطوي على أزمة.

وثمة مسألة أخرى تمنع عودة مصر إلى دائرة القتال وتلك المسألة تتعلق بالوضع القائم السياسي لسيناء. طيلة ١٥ سنة، بين ١٩٦٧ و ١٩٨٢، كانت سيناء الشيء الرئيسي الذي رغبت مصر فيه. وكان المجهود المبذول لاستعادته منطوياً على حربين ضاريتين: حرب الاستنزاف وحرب ١٩٧٣، وعلى قلب الموقف المصري إزاء الصراع ضد إسرائيل، لدرجة التوقيع على اتفاق السلام. وبلغ هذا المجهود الكبير نهايته الطيبة بالنسبة إلى مصر في ١٩٨٢. ومن الصعب أن يدور في الخاطر أن تسارع مصر بعد هذا المجهود الضخم إلى أن تعرّض للخطر عن طريق إجراء سياسي عسكري واحد الشيء الذي من أجله خصّصت الكثير من الجهود. وتنطوي العودة إلى دائرة الحرب ومحاولة انتهاك نزع سلاح سيناء والعمل العسكري ضد إسرائيل على إمكانية هزيمة عسكرية لمصر، وهي الهزيمة التي في أعقابها تضطر إلى الانسحاب من سيناء وإلى فقدان السيادة عليها، التي أمكن تحقيقها بعد بذل العمل الكبير بتحقيق اتفاق السلام.

وكما ذكرت في الفصل السابق أن عدم الحدّ من بروز المشكلة الفلسطينية عن طريق تسوية مشكلة الضفة الغربية من المحتمل أن يضرّ بمرور

الوقت باتفاق السلام الإسرائيلي المصري. ومن المحتمل كذلك أن يوجد إمكانية نشوب أزمة إسرائيلية مصرية، إذا حدثت عملية تصعيد عامة في المنطقة. وفي تلك الحالة أيضاً إن التخوّف من انضمام مصر الكامل إلى دائرة الحرب قليل نسبياً. ولكن من المحتمل أن تنشأ حالات غير سهلة في العلاقات الإسرائيلية المصرية.

وثمة مسألة أخرى وحاسمة تتعلق بنزع سلاح سيناء وترد في اتفاق السلام. إن هذا النزع (باستثناء قطاع على طول قناة السويس يسمح فيه بوجود عسكري محدود لمصر) يحسّن إلى حدٍّ كبير حالة إسرائيل الاستراتيجية. فهذا النزع في حدٍّ ذاته يقلّل الاستعداد المصري لاستخدام الجيش المصري في إجراء حربي عن طريق سيناء، نظراً إلى أن احتمالاتها للانتصار في هذا الإجراء من شأنها أن تكون أقلّ بالمقارنة بالحالة التي تواصل فيها إسرائيل استيلاءها على سيناء والتي يرابط فيها الجيش الإسرائيلي في أرجاء شبه الجزيرة. من بضع نواح مركزية من المفضّل نزع السلاح على استمرار الوجود الإسرائيلي في سيناء[١٠]. وفي هذا السياق نضيف أن الانتصار الرائع الذي حققته إسرائيل في ١٩٦٧، بالمقارنة بالصعوبات التي واجهتها في حرب ١٩٧٣، لا ينبع من إدارة أكثر نجاحاً للحرب الأولى ولكن من أسباب بنيوية أعمق.

سندرس عدة شؤون مرتبطة شأناً شأناً لمقارنة نزع السلاح بالحالة التي سبقت ١٩٧٣. عندما تواصل إسرائيل مرابطتها في سيناء كما كانت في ١٩٧٣ فإنها تواجه معضلة عسيرة جداً من ناحية حجم القوات ووزعها. لقد كان معظم الجيش المصري محشوداً أمام سيناء عندما كان ينتظر الساعة المناسبة للقيام بالهجوم. ومن ناحية ثانية، إن إسرائيل، التي تعتمد اعتماداً رئيسياً على القوات الاحتياطية، لم تكن تستطيع أن تضع على الخط سوى قسم محدود من الجيش النظامي. هذه المسألة ليست متوقفة على ظروف متغيرة ولكنها تنبع بالضرورة من طابع الجيشين. في مثل هذه الظروف، وفي ضوء تجربة حرب

١٩٧٣، من الممكن القيام بالهجوم المباغِت عندما يكون الجيش المصري في مرحلة الانتقال إلى الهجوم قبل وصول وحدات القوات الاحتياطية لتعزيز نظام الجيش النظامي. وهكذا، يوجد تفوّق كامل وكبير جداً للجيش المصري في مراحل بدء المعركة. ومن الصعب أيضاً أن يجول في الخاطر أن تكون إسرائيل قادرة دائماً على أن تتبيّن سلفاً الاستعدادات لهجوم مفاجىء، حتى بعد التحسين الكبير لنظام الإنذار الإسرائيلي.

وعلاوة على ذلك ستكون مصر قادرة على أن توجد بين المرة والأخرى «ضجّات» بشأن الاقتراب المزعوم للهجوم المفاجىء، وعلى أن تضطر إسرائيل إلى الإسراع بتجنيد قواتها. وتكون هذه الحالة غير محتملة على طول الوقت من ناحية استغلال موارد إسرائيل، وتبلّد أيضاً حسّاسية نظام الإنذار المبكر الإسرائيلي لدرجة أن مصر ستكون قادرة على تنفيذ الهجوم باتخاذ إجراء مفاجىء.

ومن الطبيعي أن من اللازم عدم المبالغة أكثر مما ينبغي في مسألة المفاجأة الاستراتيجية وعدم اعتبار هذه المفاجأة رؤية الجميع. وخلافاً للرأي السائد، في حرب ١٩٧٣ أيضاً لم تكن المباغتة الاستراتيجية على الجبهة المصرية هي التي تسببت في أوجُه الفشل في الأيام الأولى، ولكن التفسير غير السليم للإجراءات والنوايا المصرية، فضلاً عن التمسّك بمفاهيم عسكرية خاطئة، مثل الرغبة في التمسّك بخط القناة بكل ثمن، والحاجة إلى الانتقال إلى الهجوم المضاد الفوري قبل حشد قوات كافية. والجانب الرئيسي هو أن إسرائيل لم تقيّم تقييماً سليماً القدرة المصرية المضادة للدبابات وللطائرات. كل هذه أسهمت إسهاماً كبيراً في أوجُه الفشل الأولى تلك. ومع ذلك، لقد تسببت المفاجأة في ارتباك كبير وفي تأخير معيّن في حشد القوات المناسب للهجوم المضاد. وفضلاً عن ذلك، لو كانت مصر على استعداد لأن تقبل إيقاف إطلاق النار فوراً بالاقتران بالتأييد من الدولتين العظميين، بعد نجاح المرحلة الأولى من الإجراء العسكري، لحظيت بمكسب عسكري سياسي

كبير، ولكن من الصعب على إسرائيل أن تقوم بعمل عسكري لحرمان مصر من ذلك المكسب. ومن الممكن أن تدور في الخاطر عدة تصورات سياسية عسكرية في المستقبل تستطيع مصر بها أن تحقق مكاسب استراتيجية نتيجة لاتخاذ إجراء مفاجىء، بافتراض وجود عسكري إسرائيلي في سيناء كما كان الأمر عشية حرب ١٩٧٣.

وثمة سبب آخر لأفضلية نزع السلاح من ناحية عسكرية على وجود إسرائيلي في سيناء، وذلك السبب يتعلق ببنية قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. إن القوة البرية الرئيسية لجيش الدفاع الإسرائيلي تركز في قوات المدرعات من أنواع مختلفة. وذلك تأكيد أقوى مما هو قائم في أي جيش في العالم (ربما باستثناء الجيش السوري). إن جيش الدفاع الإسرائيلي بوصفه جيشاً مدرعاً ومتحركاً يناسب أولاً وقبل كل شيء المعارك المتحركة السريعة في مناطق واسعة، وسيناء منطقة مثالية لذلك. ومن ناحية ثانية إن جيش الدفاع الإسرائيلي لا يناسب المعارك الثابتة دفاعاً عن أي خط. إن الاحتفاظ بخط في سيناء من شأنه أن يشكل خطأً جسيماً لإسرائيل. ونضيف أيضاً أن هذه البنية لجيش الدفاع الإسرائيلي ضرورية، مراعاة للقوى البشرية في إسرائيل بالمقارنة بالدول العربية. إن استعمال المدرعات، وفي المرتبة الثانية حاملات القوات المدرعة المحمية (وينبغي أن نضيف إلى ذلك الطائرات العمودية الهجومية)، هو أكثر الاستثمارات نجاعة من ناحية النسبة بين قوة النيران والقوة البشرية. ولذلك إن تغيير التأكيد المذكور أعلاه قد يضرّ بِنِسَب القوات العامة.

وفضلاً عن ذلك، لقد أثبتت كل الحروب بين إسرائيل والدول العربية أن تفوّق جيش الدفاع الإسرائيلي النوعي الحاسم على الجيوش العربية يظهر بالذات في معارك الحركة السريعة المدرعة. إن المرونة الفكرية لدى درجات القيادة الإسرائيلية المختلفة هي التي تجعل من الممكن هذا التفوّق. وتضاف إلى ذلك قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على القيام بسرعة بتزويد وحدات مأخوذة من وحدات رئيسية وإدماجها في إطار وحدات جديدة مُقامة بصورة مخصصة للاستعمال في ظروف المعركة المتغيرة. ومرة أخرى يتجلّى هذا

التفوق بصورة رئيسية في المعركة التي تدور في أراضٍ واسعة مهما أمكن ذلك لا تستطيع قوات المشاة فيها أن تقوم بنشاطها بفعالية وهي في الواقع مشلولة النشاط. كل هذه تؤدي إلى الاستنتاج بأن من الأفضل أن يدير الجيش الإسرائيلي المعركة ضد الجيش المصري في أرجاء سيناء كلها وليس فقط في مشارفها الغربية.

وهناك مسألة ثالثة تتعلق بالمسألة السابقة، وتلك المسألة تتعلق بهدف حرب ممكنة لإسرائيل على الجبهة الجنوبية. إذا حدثت حرب إسرائيلية مصرية مرة أخرى فسيكون هدفها الوحيد بالنسبة إلى إسرائيل هو القضاء على القوة العسكرية المصرية التي تهدّد إسرائيل. تثبت تجربة كل الحروب السابقة بين إسرائيل والدول العربية أنه ليس من المتوقع أن تترجم مكاسب عسكرية إلى إمكانية سياسية. فالهدف الاستراتيجي الوحيد هو القضاء على الجيش المخاصِم، حتى يزال التهديد الفوري للدولة ويحقق إيقاف معين لإطلاق النار. إن الأراضي المثالية للقضاء على الجيش المصري عن طريق التطويق والمحاصرة هي سيناء بالذات. وبعبارة أخرى، من الأفضل أن يحدث الاصطدام ضد الجيش المصري داخل سيناء وفي أرجائها، وهي المكان الذي يستطيع فيه جيش الدفاع الاسرائيلي أن يطوق قوات مصرية وأن يبيدها. ومقابل ذلك إذا نشبت الحرب بالقرب من خط القناة فلن تستطيع إسرائيل أن تحقق القضاء على القوة المصرية، ومن المحتمل أن تتدهور الحرب إلى حرب استنزاف ثابتة ليست سهلة على إسرائيل.

لندرس هذه الحجة في ضوء تجربة حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣. في حرب ١٩٦٧ أوجدت إجراءات عسكرية مختلفة لإسرائيل تهديداً بتطويق قوات مصرية. إن انهيار الجيش المصري نبع إلى حدٍّ كبير من محاصرات وتطويقات إسرائيلية أُكمِلت أو كانت في طريقها إلى الإكمال. لقد كان في تلك المعركة دمج ناجح لاستراتيجية بليتز كريغ، أي الاختراق السريع للأراضي الخلفية للعدو وإفقاده لتوازنه، واستراتيجية التطويق. كل ذلك في الوقت الذي لم يكن

الهدف الاستراتيجي فيه احتلال شبه جزيرة سيناء ولكن كسر الجيش المصري. وفضلاً عن ذلك، إن هذا الجيش الذي وقع تحت الضغط وظهره إلى القناة فقد بسرعة قدرته على الصمود. ومقابل ذلك في ١٩٧٣، عندما سعت إسرائيل إلى إنزال ضربة ساحقة بالجيش المصري لتمنعه من الانتقال إلى مرحلة حرب الاستنزاف اضطرت إلى اجتياز القناة من أجل القيام بالاستراتيجية التي تجمع بليتز كريغ إلى التطويق. وفي الحقيقة إن القوة الوحيدة التي استطاعت إسرائيل أن تطوقها كانت الجيش الثالث الذي عبر القناة وكان موجوداً على جانبها الشرقي. لم تنجح إسرائيل تقريباً في محاصرة قوات مصرية موجودة على الجانب الغربي من القناة. إن عملية عبور القناة على وجه الخصوص التي قُصِد بها تحقيق الحسم العسكري والاستراتيجي في الحرب كانت الجزء العسير الدامي في كل معركة الجنوب ـ أكثر كثيراً مما حدث في الأيام الأولى الحافلة بأوجُه الفشل خلال المعركة. ولكن كما قلنا كان عبور القناة خطوة ضرورية في الظروف التي كانت قائمة في ١٩٧٣، عندما كان جيش الدفاع الإسرائيلي بالذات مرابطاً داخل سيناء، ولولا ذلك لما نجحت إسرائيل في تحقيق أي حسم في الحرب. ومن اللازم أن يضاف أنه أيضاً في أعقاب العبور لم تكن إسرائيل قادرة على ترجمة مكاسبها العسكرية إلى مكاسب سياسية تتناقض مع المصالح السياسية المصرية. لم تكن إسرائيل قادرة على أن تفرض على مصر تسوية سياسية لاتتضمن إعادة السيادة المصرية على سيناء.

وكذلك إن انتشار المعركة بالذات في كل أرجاء سيناء من شأنه أن يجعل القوات المصرية عُرضة لعمل سلاح الجو الإسرائيلي. عندما تكون القوة المصرية مركزة في حشود متحركة على جانبي القناة يكون من السهل عليها نسبياً أن تنشر منظومات كثيفة مضادة للطائرات وتعمل بصورة مشتركة ومتكاملة، وتخلق صعوبات في وجه عمل سلاح الجو الإسرائيلي. ومقابل ذلك إن الدفاع المضاد للطائرات الثابت أقلّ فعالية بوصفه نظاماً متكاملاً، وذلك الدفاع يكون بالضرورة مبعثراً في أنحاء سيناء وخالياً من القدرة على حماية القوة المصرية على نحوٍ كثيف.

إن إحدى المزايا المتاحة لجيش الدفاع الإسرائيلي منـذ إقامتـه وحتى ١٩٦٧ كانت تتمثل في قيام إسرائيل بنشاطها من حدود داخلية. ولهذه المسألة ثلاثة أوجُه: أولاً، خطوط تزويد قصيرة أخفّ بالنسبة إلى قوة مهاجِمة متحركة. ومن الممكن تزويد هذه القوة بفعالية نسبية وبسرعة. وكلما طـالت الخطوط كثرت الصعوبات التي يواجهها تزويـد القوة، ويتعيّن على الجيش أيضـاً أن يخصّص قدراً أكبر من القوى البشرية والموارد لـوحدات التـزويد من أنـواع مختلفة. إن مرابطة إسرائيل في سيناء بعد ١٩٦٧ اضطرتها إلى إنفاق موارد ضخمة على إقامة شبكة قواعد التزويد من أنواع مختلفة في سيناء وفضلاً عن إهدار الموارد الذي نبع من ذلك اضطرت إسرائيل إلى أن تقيم نظاماً كبيراً على مناطق شاسعة نسبياً للتزويد والمعالجة التعبويين. لقد شكّل الأمرُ عبئاً إضافياً على الجيش. وثمة جانب آخر وهو أن مرونة استعمال القوة الاستراتيجية في أرجاء سيناء قد أصيبت نظراً إلى أنه كان من اللازم الدفاع عن قواعد التزويد المختلفة. إن اتخاذ مذهب عمليات مرن كان سيستلزم إعفاء القوة المقاتِلة من ضرورة الدفـاع عن قواعـد غاليـة وصلبة. ولم يتم تحقيق ذلـك. وذلك مـا سيحدث أيضاً إذا عادت إسرائيل إلى وزع قواتها في سيناء.

وثالثاً، ولعل ذلك هو الجانب الرئيسي، إن وجود خطوط قصيرة يجعل من الممكن النقل السريع لنقطة الثقل للمجهود الهجومي من جبهة واحدة إلى جبهة أخرى. إن وجود خطوط طويلة تمتدّ إلى ما يتجاوز قناة السويس، من ناحية واحدة، وإلى داخل لبنان، من ناحية ثانية، يجعل من الصعب صعوبة بالغة جداً النقل السريع للقوات. وهذه المسألة هامة ليس فقط عندما تحدث حرب ولكن أيضاً فيما يتعلق بمجموعات الاعتبارات الاستراتيجية لإسـرائيل وللدول المخاصمة لها. وهكذا، على سبيل المثال، يمكن أن يفترض أنه إذا خططت سورية والعراق والأردن القيام بإجراء هجومي ضد إسرائيل فإن معرفة أن قسماً من الجيش النظامي الإسرائيلي يرابط بعيـداً في غربي سينـاء أمام القـوات المصريـة من شأنهـا أن تقلّل تخوّف تلك الـدول من القيام بـذلك الإجراء. ليس فقط أن قسماً من جيش الدفاع الإسـرائيلي يرابط بعيـداً عن

المنطقة التي يُخَطّط أن تجري الحرب فيها ولكن إسرائيل أيضاً تضطر إلى إرسال قسم من قواتها الاحتياطية ليساعد القوة النظامية بعيداً عن حدودها، حتى لو لم يحدث هجوم مصري. ومقابل ذلك ستتوفر لدى إسرائيل مرونة أكبر كثيراً إذا رابط الجيش الإسرائيلي على الجانب الشمالي الشرقي للحدود الدولية، وامتدت سيناء المنزوعة السلاح بينه وبين مصر. إن تخصيص القوات سيتّم على نحو أكثر عقلانية ووفقاً للإجراءات المصرية فعلاً، وسيكون أسهل كثيراً النقل السريع للقوات إلى الجبهات الأخرى وفقاً للظروف.

وختاماً إن نزع سلاح سيناء يمنع إمكانية الهجوم المفاجىء المصري على قوات قليلة أمامية من قوة جيش الدفاع الإسرائيلي النظامية؛ ويمكّن ذلك النزع إسرائيل من أن تستخدم قواتها البرية على الصورة التي لها فيها التفوُّق النسبي الكبير جداً، أي معارك المدرعات المتحركة والواسعة في سيناء برمتها؛ ويعرّض ذلك النزع الجيش المصري المتقدم داخل سيناء إلى نشاط سلاح الجو الإسرائيلي؛ ويجعل من الممكن لإسرائيل أن تدمر الجيش المصري دون حاجة إلى التورطِ في مرحلة عسيرة ومكلفة، مرحلة عبور قناة السويس، ويمكّن إسرائيل من الحصول على المرونة القصوى في تحديد نقطة الثقل للإجراءات العسكرية التي تتخذها.

الأردن

في الوقت الذي يشكل فيه نزع سلاح سيناء تحسيناً لحالة إسرائيل الاستراتيجية والعسكرية، بالمقارنة بالحالة التي يسيطر فيها جيش الدفاع الإسرائيلي على سيناء ويرابط فيها، فإن الأمر ليس كذلك في الضفة الغربية. فهناك من الضروري نزع القوات العربية منها، وذلك النزع يمكن أن يمنع أخطاراً مختلفة على إسرائيل (وهي أخطار ستُفصّل فيما يلي)، ولكن ذلك النزع لن يحسن حالة إسرائيل العسكرية بالمقارنة بالحالة اليوم. ومع ذلك إن مثل هذا النزع بالاقتران بترتيبات أمنية مختلفة لن يجعل أيضاً من الصعب حالة

إسرائيل العسكرية بالمقارنة بالحالة القائمة اليوم الذي تسيطر فيه إسرائيل سيطرة عسكرية على الضفة.

ما هو التهديد الرئيسي الموجّه إلى إسرائيل والنابع من الضفة؟ حشد قوة مدرعات عربية كبيرة على الضفة موجهة ضد «الخصر الغضّ» لإسرائيل، وهي قوة قد تستعمل هجمة فجائية. في هذه الحالة من المحتمل أن تتعرض أشد الأراضي حيوية لإسرائيل للإصابات. ومن ناحية ثانية إن الضفة الغربية جيب من السهل قطعه عن الضفة الشرقية، وعندئذٍ يتمّ تطويق القوات العسكرية الموجودة فيه. ولذلك أن نزع سلاح الضفة الغربية من شأنه أن يقلّل الخطرُ المتمثل في تركيز قوات معادية فيها. ولكن حتى لو انتهك نزعَ السلاح تحركُ قوات معادية في الضفة فإن السهولة النسبية التي يمكن بها قطع الضفة الغربية عن الضفة الشرقية عن طريق إجراء تطويقي من الشمال والجنوب باتجاه غور الأردن تجعل من الممكن القضاء على هذه القوات داخل الضفة الغربية.

ولذلك ينبغي أن يفترض بأن الجيوش العربية ستتردد في انتهاك نزع السلاح، إلاّ إذا ركزت قوات متفوقة تفوقاً كبيراً على كل حدود إسرائيل - خصوصاً على الضفة الشرقية للأردن، ويمكن أن يفترض أيضاً في سورية وفي لبنان.

إن هذا الحشد من القوات من شأنه أن يشكّل تهديداً لإسرائيل حتى دون إمكانية نقل قوات إلى الضفة الغربية. بل أن التهديد من شأنه أن يزيد إذا بُدِىء بانتهاك نزع السلاح. ولذلك إن حشد الكثير من القوات العربية على طول الأردن فيما يتجاوز حجم قوات الأردن المحدود ينبغي أن يكون في حد ذاته «سبباً للحرب» بالنسبة إلى إسرائيل.

بهذا الجمع للعوامل يمكن أن نضع «رزمة الوسائل الأمنية» التي يتعيّن على إسرائيل أن تطالب بها بدلاً من إعادة السيادة على الضفة إلى الأردن. أولاً نزع السلاح الكامل للضفة الغربية، باستثناء قوات الشرطة (التي تضمّ، حسب الافتراض، أيضاً وحدات عسكرية معينة) اللازمة للأمن الداخلي وفرض

السلطة. ثانياً، استمرار وجود عسكري إسرائيلي طَيلة مدة زمنية طويلة في عدد محدود من مواقع استراتيجية هامة مسيطرة على طرق الوصول الرئيسية من شرقي الأردن إلى الضفة الغربية، وهي المواقع التي يمكن أن تكون أيضاً قواعد لقوات إسرائيلية تُستخَدم في قطع الضفة الغربية في حالة انتهاك التسويات مع الأردن. في الحالة الأخيرة أن من الجائز أيضاً الاكتفاء بالسيطرة العسكرية على عدد من مواقع في جنوب الغور وشماله. وفي النهاية، مما هو مرغوب فيه، إذا أمكن ذلك، أن تضمّن في التسوية عدة محطات مراقبة استخبارية وفقاً لحاجات إسرائيل في مجال الإنذار[11]. من البديهي أن أنواعاً مختلفة «لخطة ألون»، وحتى الأنواع التي تنطلق من الحد الأدنى، يمكن أن تحقّق الهدف على النحو الأفضل. ومع ذلك ليس من الواضح ما إذا كان النوع الذي يأخذ بالحد الأدنى جداً لخطة ألون يمكن أن يكون مقبولاً لدى الأردن من ناحية سياسية. من المحتمل ألا يكون مقبولاً إلا إذا لم يتضمن فرض السيادة الإسرائيلية على القطاع الذي يبقى تحت سيطرة إسرائيل على طول غور الأردن، أي فصل مسألة السيادة عن مسألة الوجود العسكري. ومهما يكن الأمر، يبدو أن ما يقرّر من ناحية استراتيجية وعسكرية ليس السيادة الإسرائيلية على الأراضي، وحتى ليس السيطرة العسكرية الإسرائيلية على غور الأردن، ولكن التواجد الإسرائيلي في عدد من المواقع الحيوية في جنوب الغور وشماله، وكذلك على الطريق الرئيسي الممتد من أريحا إلى القدس، وهي المواقع التي تجعل من الممكن القيام بعمل التطويق السريع من الجنوب والشمال وهو العمل الذي من شأنه أن يفصل الضفة الغربية عند الاقتضاء. ونؤكد مرة أخرى أنه لتحقيق ذلك ليس من الضروري فرض سيادة إسرائيلية ولا إقامة مستوطنات مدنية، ولا حاجة إلاّ إلى وجود عسكري معيّن في عدد محدود من نقاط استراتيجية.

وفيما يتجاوز هذه الترتيبات الأمنية يمكن لإسرائيل أن تحسّن تحسيناً كبيراً حالتها الأمنية عن طريق وضع تسوية استراتيجية سياسية عامة مع الأردن، لن يمكن تحقيقها إلاّ إذا أُعيدت الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية (بالاقتران

بتطبيق مجموعة الترتيبات الأمنية المذكورة). وهذه التسوية ينبغي أن يكون لها مظهران في الموقع: عدم دخول قوات عربية أجنبية في الأردن من الجانب الشرقي للنهر، وتفاهم استراتيجي بين إسرائيل والأردن فيما يتعلق بإمكانية التهديدات للدولتين. وينبغي التأكيد أن مثل هذه التسوية ليست بمثابة حلم؛ إنها تقوم على المصالح الأمنية للأردن وعلى التجربة التاريخية[١١أ]. ومن المناسب أن نتوسع في الكلام عن هاتين المسألتين.

منذ منتصف سنوات الخمسين يحرص الأردن على البحث عن حلفاء له يمنعون السيطرة عليه من جانب دولة عربية أخرى. وهذا البحث الدائم ينبع من ضعف الأردن بالنسبة إلى الدول المجاورة له القوية. إن محاولات السيطرة هذه حدثت أولاً من جانب مصر الناصرية، عن طريق إسقاط النظام الهاشمي من الداخل، مقترناً بضغط خارجي. وفي وقت متأخر ـ منذ ١٩٦٧ ـ إن التهديدات الرئيسية لاستقلال الأردن تنبع في أوقات مختلفة من سورية والعراق. وأشد المظاهر تطرفاً لذلك كان الغزو السوري في ١٩٧٠. وللتصدي لهذه التهديدات اتجه الأردن إلى اتجاهات مختلفة واستعان بعوامل خارجية مختلفة إقليمية ودولية. في سنوات الخمسين، على سبيل المثال، كان ذلك العامل بريطانيا في المقام الأول، وبدءاً من منتصف سنوات الخمسين وقفت الولايات المتحدة وراءه. ووقت الأزمة في الشرق الأوسط في تموز/يوليه ١٩٥٨، في أعقاب ثورة قاسم في العراق، والحرب الأهلية في لبنان، والخوف من مؤامرة ناصرية في الأردن، أرسلت حسب طلب الملك الحسين وحدات بريطانية للدفاع عن النظام في الأردن. وفي ذلك الوقت فعلاً كانت إسرائيل مشاركة في ذلك، حيث أن القطار الجوي البريطاني إلى الأردن تحرك في أجواء إسرائيل[١٢]. وفي وقت متأخر استعان الأردن بدول عربية مختلفة. في ١٩٧٠، عند الغزو السوري للأردن، التمس الأردن المساعدة من الولايات المتحدة وإسرائيل، وفي الواقع أصدرت إسرائيل تهديدات صامتة لسورية عن طريق حشود قوات ووضع سلاح الجو على أهبة الاستعداد، وساهمت إسرائيل في ردع سورية من استخدام سلاحها الجوي ضد الجيش البري الأردني.

وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن تعريف دخول قوات عربية أجنبية في الأردن بأنه سبب إسرائيلي للحرب أسهم منذ وقت (وحتى ١٩٦٧) على نحو غير مباشر في ردع قوات من المحتمل أن تصيب النظام عن الدخول في الأردن. في هذه النقطة التقت ولا تزال تلتقي المصلحة الأردنية والمصلحة الإسرائيلية.

إن الطلب الأردني في ١٩٧٠ للمساعدة الإسرائيلية غير المباشرة كان تعبيراً عن حالة مستمرة بالرغم من أنها موسومة بمعضلات عسيرة بالنسبة إلى الأردن. إن السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية تجعل من الصعب على الأردن الاستعانة بإسرائيل حتى بصورة سرية أو صامتة أو غير مباشرة. عندما يُزال هذا الحجر العقدة ينبغي أن يفترض بأنه يحدث تغيير مبدئي وحاسم في الاستعداد الأردني لقبول مساعدة إسرائيلية بصورة صريحة ورسمية أيضاً. ولذلك إن المصلحة المشتركة الإسرائيلية الأردنية تجعل من الممكن التوقيع على اتفاق يتضمن مادة صريحة بشأن حظر دخول قوات عربية أجنبية في الأردن واعتبار هذه المسألة مبرّرة لتدخل عسكري إسرائيلي.

إن رد الفعل القوي جداً من جانب إسرائيل على انتهاك الاتفاق، سواء عن طريق دخول قوات عربية أجنبية في الأردن، بناء على طلب الأردن أو عن طريق انتهاك كبير آخر للاتفاق من جانب الأردن، من شأنه أن يتمثل في الاستيلاء على الضفة الغربية. وتكون الضفة الغربية منزوعة السلاح، ولذلك لن يشكل الاستيلاء عليها مشكلة عسكرية خطيرة تواجه إسرائيل. لذلك إن من الواضح أنه ستكون للأردن مصلحة عميقة جداً في منع دخول قوات عربية في أراضيه أو في منع انتهاك التسوية مع إسرائيل، إذ أن الأردن يعود إلى فقدان سيادته على الضفة الغربية. وثمة إمكانية أخرى هي محاولة دخول عسكري عربي ضد إرادة حكومة الأردن (على غرار الغزو السوري في ١٩٧٠). عندئذٍ تستطيع إسرائيل والأردن أن يتعاونا تعاوناً عسكرياً ضد ذلك الغزو.

إذن نرى أن تسوية إسرائيلية أردنية تتضمن نزع سلاح الضفة و«مجموعة» التدابير الأمنية الأخرى التي ذكرناها، وأيضاً تسوية تمنع دخول قوات عربية

أجنبية في الأراضي الواقعة إلى شرقي نهر الأردن لن تضرّ بأمن إسرائيل وتحسّن تحسيناً كبيراً حالتها الاستراتيجية. فأولاً إن هذه التسوية تقلّل إلى حدٍّ كبير للغاية دافع الأردن للانضمام إلى ائتلاف حربي عربي، لأن الأردن يكون قد حصل على ما يرضيه ـ الضفة الغربية، وأيضاً لأن انتهاك الاتفاق من شأنه أن يؤدي بالأردن فوراً إلى فقدان الضفة الغربية. وثانياً، تنشأ مصلحة مشتركة إسرائيلية أردنية في العمل سوية ضد دخول قوات عربية أجنبية في أراضي الأردن. ويمكن أن يفترض أن هذه المصالح مجتمعة توجد في الواقع منطقة إسرائيلية أردنية للدفاع المشترك، وذلك في حدّ ذاته من شأنه أن يكون تحسيناً كبيراً لحالة إسرائيل الاستراتيجية.

إن التسوية الإسرائيلية الأردنية من شأنها أن تمنع إذن ثلاثة تهديدات استراتيجية لإسرائيل: حشد مدرعات واسع النطاق عربي في الضفة الغربية؛ وحشد قوة أردنية مهدِّدة على حدود الأردن كجزء من ائتلاف حربي عربي عام أو جزئي؛ وانضمام قوة عراقية أو سورية كبيرة إلى الجيش الأردني، وحشدهما معاً على طول نهر الأردن.

ويمكن أن نضيف هنا اعتباراً مركزياً: في حالة عدم وجود تسوية إسرائيلية أردنية ليس في وسع إسرائيل أن توجد ردعاً موثوقاً به عن دخول قوات عراقية أو سورية كبيرة في الأردن وانضمامها إلى قوة الأردن في إطار ائتلاف حربي ضد إسرائيل. فحتى يكون هذا التهديد الردعي موثوقاً به من الضروري أن يكون في سياق سياسي موثوق به. إن الحالة الراهنة، في الوقت الذي تحتفظ فيه إسرائيل بالضفة الغربية ولم تتوصل فيه إلى تسوية سياسية مع الأردن، لا تشكل سياقاً سياسياً مناسباً لتهديدٍ إسرائيلي باستخدام ضربة إستباقية ضد قوات عراقية أو سورية تتحرك داخل الأردن. إن هذا التهديد وتعريفه بأنه سبب للحرب لن يكونا موثوقاً بهما، ولن يردعا القيام بإجراء سوري أو عراقي، وخصوصاً إذا حدث بموافقة الأردن. وفضلاً عن ذلك إن من الصعب أن يدور في الخاطر أن تستخدم إسرائيل قوتها على هذا النحو إذا

دخلت تلك القوات في الأردن بناءً على طلبه. من الحقائق أن إسرائيل امتنعت عن ذلك إزاء وجود مستمر لفرقتين عراقيتين في الأردن في السنوات ١٩٦٧ - ١٩٧١.

ومهما يكن الأمر، إن التوصل إلى اتفاق استراتيجي إسرائيلي أردني كما هو مقترح هنا، سواء كان رسمياً أم سرياً، صريحاً أو غير رسمي، أو كان قائماً على تفاهمات صامتة متبادلة فيما يتعلق بقسم من مكوناته، من شأنه أن يشكل إطاراً هاماً لمواد التسوية السلمية الرسمية الأخرى. إن مصلحة الأردن في هذه التسوية للتصدي لتهديدات من الخارج تشكل عاملاً مهما يحفز على الحرص على المحافظة عليه من جانب الأردن. وفضلاً عن ذلك إن جزاء استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية مرة أخرى إذا انتهك الأردن اتفاق السلام والترتيبات الاستراتيجية مع إسرائيل، سيشكل ثمناً لن يكون من المفيد للأردن أن يدفعه.

وهكذا إذا لم تكن مصر والأردن على استعداد للانضمام إلى ائتلاف حربي ضد إسرائيل فستكون حالة إسرائيل الاستراتيجية جيدة جداً.

نعود الآن إلى قضية ميزان القوى. في سياق سياسي للسلام القوي مع مصر والترتيبات الأمنية المذكورة مع الأردن إن حالة إسرائيل جيدة جداً. لننظر في مجموعة العلاقات الكمية في المجال البري: يمكن أن يفترض بأنه سيكون من اللازم أن تخصص إسرائيل للدفاع عن حدودها الجنوبية والشرقية قدراً أدنى من القوات فقط. وفضلاً عن ذلك، بسبب نزع سلاح الضفة الغربية وعدم وجود جيش عربي أجنبي في الأردن يمكن لإسرائيل أن تعتمد بصورة رئيسية على قوات غير مدرعة من أجل ضمان حدودها الشرقية. وهكذا تستطيع أن تحشد الجزء الرئيسي من قوتها المدرعة وكل قوتها الجوية أمام سورية. في هذه الظروف من المحتمل أن تُمنَى سورية بهزيمة كبيرة جداً في مواجهة ضد إسرائيل، وأن تنشأ إمكانية مناسبة لأن تحقق إسرائيل الحسم السريع ضد سورية. في هذه الظروف يزداد أيضاً زيادة كبيرة أثر الردع إزاء سورية.

ويمكن أن نضيف أن معرفة العراق لِنِسَب القوات هذه وكذلك لإمكانية استخدام إسرائيل لقوتها الجوية ضد قوات عراقية تتحرك باتجاه سورية أو تحاول الدخول في الأردن ستردع أيضاً القوات العراقية. ويمكن أن يجول في الخاطر أن الاستعداد العراقي لإرسال قوات إرسال إلى الأردن في ١٩٦٧ وإلى سورية في ١٩٧٣ نبع في جملة أمور من تقدير معين بشأن نِسَب القوات البرية: في ١٩٦٧ اشتركت في الحرب مصر والأردن وسورية، وفي ١٩٧٣ مصر وسورية. وستكون الحالة مختلفة إذا شنت سورية الحرب وحدها، وإذا قام الجيشُ الأردني جيشاً عراقياً يحاول أن يدخل في الأردن.

ومن الجائز أيضاً تصوّر أكثر تفاؤلاً، عندما تضطر سورية إلى أن تأخذ في الحسبان إمكانية تعاون عسكري حقيقي للأردن وإسرائيل بعد إبرام اتفاق السلام بين الدولتين. ومرة أخرى نقول إن الأمر ليس بمثابة حلم من أحلام اليقظة. على سبيل المثال، لقد كان من الصعب أن يدور في الخاطر أن مجموعة العلاقات التي كانت متسمة بالنزاع بين إسرائيل ومصر تتحسّن لدرجة أنه قبل التوقيع على اتفاق السلام الإسرائيلي المصري تقبلت مصر بتفهُّم عملية عسكرية إسرائيلية واسعة النطاق: في ١٩٧٨، خلال عملية الليطاني، نقلت إسرائيل إلى مصر معلومات راهنة عن العملية[١٣]، وخلال الحرب اللبنانية في ١٩٨٢، التي كانت حقاً غير سهلة جداً على مصر من الناحية السياسية، قبلت مصر على الرغم من ذلك تلك الحرب دون أن تمسّ باتفاق السلام. بينما أثبت الأردن في الماضي فعلاً استعداده للعمل وفقاً لمصالحه عندما نشأت تهديدات لاستقلاله وأمنه، حتى لو كان الأمر ينطوي على تفاهمات صامتة مع إسرائيل. من المعقول إذن حقاً الافتراض بأنه في ظروف السلام بين إسرائيل ومصر والأردن سيكون الأردن على استعداد، عندما يكون ذلك في خدمة مصالحه، لأن يساعد إسرائيل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقت الحرب ضد سورية أو ضد ائتلاف سوري عراقي.

فعلى سبيل المثال، إن إمكانية أن تنقل إسرائيل قوات عن طريق الأردن

من أجل القيام بتطويقات عميقة ضد سورية صورة من صور التعاون الذي يحسّن قدرة إسرائيل الاستراتيجية والذي يريد زيادة كبيرة الصعوبة التي تواجهها سورية. وهذا الأمر لا يستلزم استخدام قوات أردنية ضد جيش عربي، وهو يشكل إسهاماً كبيراً لإسرائيل. ولكن في حالة عدم وجود تسوية سلام إسرائيلية أردنية فإن هذا التطويق سيثير فوراً إمكانية الحرب بين الأردن وإسرائيل. وهذا الثمن الاستراتيجي الذي تدفعه إسرائيل سيشطب أي ربح عسكري متعلق بالعمليات العسكرية يمكن توقعه من التطويق العميق ضد سورية.

بديل نووي

الآن نحاول النظر فيما يلي: هل في سياقات مختلفة، سياقات تسويات سياسية إسرائيلية عربية أو في عدم وجود تلك التسويات من شأن تبنّي مذهب نووي إسرائيلي أن يساعد مساعدة أكبر من مواصلة تبنّي مذهب يقوم على الأسلحة التقليدية. إن منطلق هذه المناقشة هو أن دخول أسلحة نووية في الشرق الأوسط ينطوي على الخطر على إسرائيل والمنطقة كلها، ولذلك أن من الأفضل لإسرائيل تجنّب ذلك. وفضلاً عن ذلك، ليس من المفيد أن تنظر إسرائيل في هذه الإمكانيات إلا إذا تردّت حالة إسرائيل تردياً سيئاً جداً من ناحية الأسلحة التقليدية. وعندئذٍ هل من المفيد لإسرائيل أن تتبنّى مذهباً نووياً وفي أية ظروف؟ سنناقش ذلك فيما يلي.

إن التحليل في هذا الفصل أدّى لحد الآن إلى الاستنتاجات التالية:

أ ـ في الظروف الحالية لتوازن القوات لا يوجد تهديد لوجود إسرائيل حتى في ظروف ائتلاف حربي يضم الدول العربية.

ب ـ ولكن وجود هذا الائتلاف وكذلك نشوب حرب شاملة ضد إسرائيل ينطويان على ثمن باهظ لإسرائيل.

جـ ـ في عدم وجود ائتلاف يشمل الدول العربية فإن التهديدات الموجهة إلى

إسرائيل والثمن النابع منها إذا تحققت تقلّ ولكنها لا تختفي. كما أن حروباً جزئية ومحدودة ضد عدد من الدول العربية أو دولة عربية كبيرة واحدة (مثل سورية) تنطوي على أثمان مختلفة بالنسبة إلى إسرائيل.

د ـ ولكن أثر الردع الإسرائيلي إزاء الإمكانيات الكامنة في «جـ» سيكون أكبر كثيراً من أثره إزاء الإمكانية المذكورة في «أ».

هـ ـ إن التسوية السلمية بين إسرائيل ومصر ودوامها يضمنان منع الإمكانية المذكورة في «أ» ويحدّان أيضاً عدد الإمكانيات الواردة في «جـ».

و ـ إن التسوية السلمية الإسرائيلية الأردنية من شأنها أن ترفع إلى حدٍّ كبير جداً احتمال إدامة وتعميق التسوية السلمية الإسرائيلية المصرية، وتقلّل إلى حدٍّ أكبر الإمكانيات الواردة في «جـ». وبذلك ترفع أثر الردع العام والمحدّد التابع لإسرائيل. وفضلاً عن ذلك، فإنها تضمن أنه في حالة انهيار ردع إسرائيلي لإحدى الإمكانيات الكامنة في «جـ» تستطيع إسرائيل أن تعالج التحديات العسكرية بصورة سريعة وبثمن محدود نسبياً.

هل البديل النووي من المحتمل أن يحسّن قدرة الردع والحسم التي تمتلكها إسرائيل في الظروف المذكورة أعلاه لدرجة أن الثمن النابع من هذا البديل سيكون أقل من الربح المتوقع؟

نذكر عدة افتراضات أساسية:

أ ـ إن الردع يمكن أن يُفهَم أنه خط متصل من عدم الردع الكامل. إلى الردع الكامل. ويمكن أن يفترض أن تزوّد إسرائيل بأسلحة نووية ووضع مذهب ردعي نووي صريح سيرفعان أثر الردع الإسرائيلي على هذا الخط. ومع ذلك فإن أثر الردع النووي يصل نقطة على هذا الخط المتصل تكون أخفض من الردع الكامل. ويمكن أن يفترض أن ذلك الأثر سيكون على نقطة من النقاط تقع على منتصف الطريق بين أثر الردع «العام» التقليدي الإسرائيلي والردع الكامل. ومهما يكن الأمر، إن أثر الردع العام النووي سيكون على نقطة واقعة على الخط المتصل تكون أخفض كثيراً من أثر

الردع النووي القائم بين الدولتين العظميين. هذه المسألة الأخيرة نوقشت في الفصل الخامس مناقشة موسعة، عندما تناولنا الآثار الاستراتيجية المترتبة على الانتشار النووي وأشرنا إلى الأخطار الكامنة فيه.

وبصورة عامة يمكن التقرير أن أثر الردع هذا سيكون تفاوتياً فيما يتعلق بتهديدات مختلفة: أنه سيكون أشد ضد حرب شاملة عربية هدفها تدمير الدولة، وأقلّ شدة ضد حروب محدودة من أنواع مختلفة، ولا تكون له أهمية تقريباً إزاء نشاط العصابات والعمل الإرهابي من أنواع مختلفة. ومع ذلك إن من الجائز أن تنشأ حالات يكون فيها أثر الردع النووي أضعف من أثر الردع التقليدي. وهذه الأمور ستفصل فيما يلي.

ب ـ إذا تزودت الدول العربية بأسلحة نووية يبدو أنه لا بد لإسرائيل من تبنّي مذهب نووي ردعي. وحينئذٍ تكون منطقة الشرق الأوسط نووية ـ وهي حالة خطيرة تحيق بها الأخطار على وجود كل دول المنطقة. ولكن هذا الموضوع لا يثور في سياق الأمور التي نتناولها هنا، ولذلك لن نتناوله في هذا الفصل.

جـ إن المذهب النووي الإسرائيلي، إذا تمّ تبنيه، ينبغي أن يكون له هدف واحد فقط: ردع حرب بمبادرة عربية. إن تبني أهداف أخرى قد نوقش فعلاً في سياقات مختلفة في الفصول السابقة. لقد ذكرنا هناك أن المذهب النووي الساعي إلى تحقيق أهداف غير هدف الردع لن يكون فعالاً وسيكون خطيراً أيضاً. وكذلك الأمر إذا كان القصد تحقيق أهداف سياسية عن طريق تهديدات نووية، مثل تسويات سلمية أو أية تنازلات سياسية، وكذلك الأمر إذا كان القصد تبني أية مذاهب لمختلف أنواع القتال: أسلحة تكتيكية نووية؛ وحرب نووية انتقائية؛ وفي النهاية، استخدام أسلحة نووية في إطار حرب نووية شاملة. ومبدئياً يبدو بإلقاء نظرة أولى أنه لا يوجد سبب عقلاني في تبني مذهب قتالي إلّا في حالة واحدة: استعمال أسلحة نووية بوصفها سلاحاً أخيراً. والمقصود بذلك في حالة هجوم عربي بالأسلحة

التقليدية يهدّد بالقضاء على إسرائيل، ولكن بإلقاء نظرة ثانية يبدو أن هذه المسألة أيضاً معقدة جداً، كما سنرى حقاً فيما يلي من المناقشة.

نعود إلى مناقشة «جـ». لقد وضعنا أولاً السؤال: هل المكسب من مذهب نووي ردعي يفوق الثمن النابع منه. ونظراً إلى أن هذه الأثمان حسب تحليلنا على طول الكتاب من المحتمل أن تكون باهظة جداً ينبغي أن نضع السؤال بصورة معكوسة: هل الحاجة إلى مذهب نووي ردعي ضروري لدرجة أن هناك سبباً في اللجوء إليه على الرغم من الثمن؟

يبدو أن هذه الحاجة ليست قائمة إلاّ في حالة واحدة، أي تغيير حاسم في توازن القوى التقليدي ترافقه تغييرات سياسية خطيرة تخلق تهديداً لمجرد وجود إسرائيل. وكما ذكرنا أن تحليل ميزان القوى يشير إلى أن احتمال مثل هذا التغيير في الحاضر والمستقبل المنظور منخفض جداً. وكذلك إن هذا التغيير الحاسم، إذا حدث، سينشأ خلال وقت طويل، وسيمكّن إسرائيل من النظر في خطوات لمنعه.

وعلاوة على ذلك، خلال هذا الفصل اقترحنااتخاذ مجموعة من تدابير سياسية وعسكرية تحسّن إلى حدٍّ كبير حالة إسرائيل الأمنية فيما يتجاوز حالتها الراهنة أيضاً. ولذلك الأمر يبعد أكثر خطر حدوث تغيير حاسم في ميزان القوى العسكري.

ونظراً إلى أن أثمان تبنّي استراتيجية نووية لإسرائيل من شأنها أن تكون باهظة جداً ينشأ سبب آخر لتبرير اتخاذ مجموعة التدابير المذكورة أعلاه. وبعبارة أخرى، أن المؤيدين للمدرسة المخالفة لتبني مذهب نووي لإسرائيل، بسبب الأثمان التي ينطوي عليها، يتعيّن عليهم منطقياً أن يتبنوا مجموعة تدابير سياسية أمنية تقلّل بقدر الإمكان احتمال تغيير حاسم لميزان القوى الكميّ. إن عليهم على الأقل أن يعتبروا اتفاق السلام الإسرائيلي المصري مكوِّناً مركزياً في أمن إسرائيل القومي وأن يسعوا إلى مواصلة تنفيذ هذا الاتفاق وتعزيزه أيضاً.

يؤكد فيلدمان[١٤]، وبحق، مركزية ميزان المصالح أيضاً في سياق شرق أوسط نووي، ويقول إن على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي المحتلة قبل تبني مذهب نووي إسرائيلي أو وقت تبنيه. والسبب في ذلك هو أنه ما دامت الأراضي تحت السيطرة الإسرائيلية فإن من المحتمل أن تدفع الضائقة السياسية العربية مختلف الدول العربية إلى اتخاذ خطوات عسكرية متطرفة، حتى لو كانت إسرائيل تحوز أسلحة نووية. إن الجانب الثاني لهذا القول هو أن التهديد الردعي النووي الإسرائيلي سيكون خالياً من المصداقية ما دام هذا التهديد يتضمن الأراضي التي احتلت في ١٩٦٧. ولكن هذا القول، الذي هو صحيح في حد ذاته، يجب أن يؤدي إلى استنتاج هو عكس فرضية فيلدمان الرئيسية. ذلك أنه إذا رافقت الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي نفس الترتيبات التي ذكرناها أعلاه فمن الواضح أنه ستتحسّن حالة إسرائيل الاستراتيجية، وكذلك ميزان القوى العسكري بما يتجاوز الحالة اليوم أيضاً، وسيبعد الخطر الذي يحذر فيلدمان منه، أي التهديد لوجود إسرائيل.

وماذا بشأن الردع عن هجوم عربي بالأسلحة التقليدية، حتى إذا لم يجسّد ذلك بالضرورة تهديداً موجهاً إلى وجود إسرائيل؟ هذا الهجوم قد يحدث على مستويات مختلفة وبقوات متفاوتة وقد يكلف أثماناً مختلفة من إسرائيل. وهناك عدد من الإجابات عن ذلك. أولاً، ومواصلةً للحجج المركزية في كتابنا، إن أي تهديد ليس تهديداً لبقاء إسرائيل ستكون أثمانه الممكنة أقلّ من الأخطار على بقاء إسرائيل، تلك الأخطار التي ينطوي عليها الانتشار النووي في الشرق الأوسط. ومن الصحيح أن احتمال تحقيق تهديد نووي لبقاء إسرائيل أقلّ من احتمال أي هجوم بالأسلحة التقليدية. ولكن في حالة وقوع هذا الهجوم لا يوجد تهديد للوجود على الإطلاق. على العكس، هناك احتمال كبير لانتصار إسرائيلي وهذا الاحتمال يزداد كلما جرى تبنّي الترتيبات السياسية الأمنية التي اقترحناها في هذا الفصل.

ثانياً، كما ذكرنا أعلاه، إن مستوى الردع الإسرائيلي التقليدي العام والمحدد (فيما يتعلق بالأخير، إذا جرى تبنّي الترتيبات الأمنية السياسية)

سيرتفع في أية حالة من الحالات ارتفاعاً كبيراً. ومن الصحيح أن أثر الردع النووي سيكون أقوى، ولكن، كما قلنا، إن احتمال التطبيق الناجح للردع النووي سيكون أقل كثيراً من نجاح ذلك الردع بين الدولتين العظميين، وإذا فشل الردع في ظروف شرق أوسط نووي نشأ احتمال كبير للتصعيد إلى المستوى النووي.

ثالثاً، لنتغاضَ، لحاجة الجدل، عن ثمن شرق أوسط نووي. هل يستطيع مذهب نووي أن يردع هجوماً عربياً بالأسلحة التقليدية من أنواع مختلفة؟ وكل ذلك حتى لا تدفع إسرائيل ثمناً تنطوي مثل هذه الحرب عليه، حتى على مستوى اخفض من الخطر على البقاء. إن منطلق المناقشة هو أن للطرفين أسلحة نووية.

يبدو أن أثر الردع النووي يكون أقوى من أثر الردع التقليدي، ولكنه أقل من أثر الردع الذي حقق في مجموعة العلاقات بين الدولتين العظميين. ولكن هناك فئات مختلفة من تصورات سياسية عسكرية لا يضيف بالنسبة إلى تلك الفئات أثر الردع النووي قدراً يستحق الذكر إلى أثر الردع التقليدي أو لا يضيف شيئاً على الإطلاق.

سنميِّز لغرض المناقشة ثلاث فئات من تهديدات، وهذه الفئات مرتبة حسب المستوى المتصاعد:

١ ـ أعمال العصابات والإرهاب.

٢ ـ حرب استنزاف غير متحركة تشنها دولة أو بضع دول.

٣ ـ حرب هجوم متحرك تشنها دولة واحدة، على سبيل المثال سورية، أو بضع دول عربية. كل هذه الفئات تتعلق كالمذكور أعلاه بحالات لا تنطوي على التهديد لبقاء إسرائيل. ولكن من المحتمل أن تسبِّب لإسرائيل دفع أثمان بأحجام مختلفة.

ليس من المحتمل أن تكون لتهديدات نووية إسرائيلية أهمية بالنسبة إلى

أنشطة العصابات والإرهاب. إن الفجوة بين الاستفزاز ورد الفعل كبيرة لدرجة أن التهديد بعمل نووي رداً على الإرهاب من شأنه أن يكون مفتقراً إلى المصداقية. إن هذا التقرير الواضح والبسيط مقبول لدى كل المراقبين والباحثين ولا حاجة إلى إثباته. وثمة شكل مختلف آخر وهو أنه إذا كان الإرهاب أو عمل العصابات يستلهم دولة من الدول العربية أو يخضع لها فلن تكون لتهديدات نووية موجّهة ضد تلك الدولة أية مصداقية. يتجسّد هنا عامل عدم المصداقية الذي ذكرناه أعلاه، بسبب الفجوة بين الاستفزاز ورد الفعل المهدَّد به. وبالذات بسبب الارتفاع النسبي لأثر الردع الناجم عن تهديدات نووية ضد حروب واسعة النطاق قد تميل دول عربية إلى القيام بقدر أكبر من أنشطة العصابات والإرهاب.

وفضلاً عن ذلك، إن وجود العامل النووي بالذات يضطر إلى استخدام قوة عسكرية إسرائيلية تقليدية رداً على نشاطات الإرهاب والعصابات. إذ أن العمل الإسرائيلي على نطاق أكبر قد يجرّ إلى تصعيد يكون من الصعب إيقافه. فعلى سبيل المثال، إن العمل من نوع عملية الليطاني من المحتمل أنه ما كان سيُنفَّذ لو كانت إسرائيل وسورية نوويتين. كماأن الأنشطة المحدودة أكثر من شأنها أن تحيق بها أخطار كثيرة.

إن مستوى مصداقية تهديد نووي ردعي يرتفع إلى حد معين إذا كان الهدف منع حرب الاستنزاف التي واجهتها إسرائيل فعلاً في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ على الجبهة المصرية، أو حرب الاستنزاف المحدود على الجولان في ١٩٧٤. ولكن الأمور هنا أيضاً بعيدة عن كونها قاطعة، وإن أثر الردع الذي يُحقَّق لن يكون أقوى كثيراً من أثر الردع الإسرائيلي التقليدي. بل يمكن القول إن ذلك الأثر سيكون أقل منه في ظروف معينة.

أولاً، إن التهديد النووي يعاني من عدم المصداقية المتعلق بالفجوة بين قوة الاستفزاز وقوة رد الفعل. في نهاية الأمر، إن المعارك غير المتحركة الدائرة على طول الحدود لا تشكل خطراً على وجود إسرائيل، وبصورة عامة أيضاً لا

تؤدي إلى الكثير من الخسائر. إن استخدام السلاح النووي ليس من شأنه أن يكون ذا صلة وأن يكون له ما يبّرره على الإطلاق. وإن الثمن الذي من شأن إسرائيل أن تدفعه سيكون في المجال الاقتصادي وفي التآكل المستمر لقواتها. وهذه ليس من شأنها أن تبّرر التهديد النووي، إذ ضده يصدر تهديد عربي نووي.

ثانياً، إن من الجائز تآكل تدريجي بسبب اصطدامات عسكرية محدودة على طول الحدود. وهذه الاصطدامات لن تردعها بالتأكيد تهديدات نووية. إن التصعيد من هذه الاصطدامات إلى معركة استنزاف غير متحركة شاملة من شأنه أن يكون عملية تدريجية، وسيكون من الصعب تمييز نقاط تحوّل قاطعة في تلك العملية، نقاط تكون أساساً لإصدار تهديد نووي.

وفي النهاية، أن من الجائز أن تجعل الأسلحة النووية هنا أيضاً ـ كما في أنشطة العصابات والإرهاب ـ من السهل اتخاذ قرار عربي بشن معارك هدفها تسبيب التآكل، أو من السهل نشوء استعداد عربي لتمكين التصعيد التدريجي من أنشطة عسكرية محدودة إلى معركة التآكل تلك. وسير الاعتبارات من شأنه أن يكون كما يلي: في ظروف الردع التقليدي وعدم وجود أسلحة نووية يمكن لإسرائيل أن تضع مذهب التصعيد الموجَّه الذي ينشأ من معركة تسبب التأكل على جبهة معينة ـ مثلاً الجولان. إن التصعيد في هذه الحالة معناه هجوم إسرائيلي بهدف تدمير الجيش السوري وإنهاء حرب الاستنزاف. إن التهديد بهذا التصعيد يمكن أن يكون هو في حد ذاته أداة ردعية فعّالة ضد شن أية حرب للاستنزاف. بينما في جو نووي من المحتمل أن تجد إسرائيل نفسها في حالة يكون فيها التصعيد التقليدي رداً على حرب للاستنزاف وسيلة خطيرة جداً. ومن المحتمل أن يؤدي هذا التصعيد إلى استعمال أسلحة نووية، ومن الطبيعي أن من الأفضل عليه استمرار حرب الاستنزاف.

من ذلك أنه في حالة الإرهاب والعصابات وفي حالة حروب الاستنزاف غير المتحركة تحدث إحدى المفارقات المقترنة بالأسلحة النووية: فرض قيود

على الاستعداد لتصعيد العنف. وهذه القيود يكون أثرها بصورة عامة ضد الجانب ذي مستوى الامتصاص الأخفض في كل مرحلة من مراحل العنف.

ومقابل ذلك يُفترض بأن توجيه تهديد نووي ردعي سيكون أكثر فعالية من مجرد الردع التقليدي ضد هجومٍ غير متحرك من جانب دولة عربية أو عدد من الدول العربية. هنا أيضاً يكون هذا التهديد بعيداً عن تحقيق الردع التام، وأن الردع المحقّق سيكون على نقطة أخفض على خط الردع المتصل من نقطة الردع على خط الردع المتصل في سياق الدولتين العظميين. ولذلك عدد من الأسباب الرئيسية: أولاً، كما يقول أنصار مذهب الردع النووي في إسرائيل، مثل فيلدمان، إن ميزان المصالح يؤثّر على القرارت بشنّ هذه المعركة. وإذا حدثت ضائقة سياسية كبيرة في الجانب العربي فإن الأسلحة النووية لن تقلّل إلى حد حاسم احتمال نشوب الحرب. ثانياً، إن مثل هذه المعركة، في النَّسق الحالي من ميزان القوى، لا تشكل في أية حالة من الحالات تهديداً لوجود إسرائيل. في هذه الظروف لن يكون مستوى المصداقية لتهديد نووي مرتفعاً جداً رغم أنه يكون أكثر ارتفاعاً مما في حالة حرب الاستنزاف. وينبغي أن يضاف أيضاً أن مثل هذا الهجوم العربي من المحتمل أن ينشأ خلال حرب استنزاف، وأن يوجه نفسه علانية، وأيضاً عن طريق الإجراءات التي تتخذ خلاله، إلى أهداف محدودة فقط.

وفضلاً عن ذلك، في حالة الصراع بين دول إقليمية تجاور الواحدة منها الأخرى، دول مستوى الاحتكاك العسكري بينها مرتفع، يُوجد وجود محيط نووي وتقليدي مختلط مشاكل من نوع جديد. بسبب الاحتمال الكبير للتصعيد من الاصطدام بالأسلحة التقليدية إلى الاصطدام النووي يكون من الصعب التمييز بين تهديدات ردعية تقليدية ونووية. إن أي تهديد ردعي تقليدي من المحتمل، إذا حُقّق، أن يؤدي بسرعة إلى الاصطدام النووي. من هنا ينبع أيضاً أنه ليس من الممكن صياغة تهديد ردعي إلاّ فيما يتعلق بعمل عسكري مباشر ذي أخطار كبيرة جداً على الجانب الذي يتعرض للردع، وعندما يتمتع استخدام الأسلحة النووية بالمصداقية.

من الممكن أن نصيغ تقريرين تحليليين عامين يتعلقان بحالة صراع كثيف بين دول إقليمية ذات حدود مشتركة، دول مستوى الاحتكاك العسكري بينها مرتفع وهي تعمل في محيط تقليدي نووي مختلط:

أ ـ لا يمكن أن تُحدَّد على المستوى الردعي أسباب منفصلة تقليدية ونووية للحرب. أسباب الحرب هذه، إذا صيغت، ستكون ذات مصداقية منخفضة نسبياً، ومن ناحية ثانية تكون حافلة بالأخطار بسبب إمكانية تصعيد سريع من المستوى التقليدي إلى المستوى النووي.

ب ـ ونظراً إلى ذلك لا يمكن تقريباً صياغة أسباب حرب فيما يتعلق بإجراءات تسبق البدء بإطلاق النار.

من هنا يمكن أن نصدر حكماً مشابهاً فيما يتعلق بإسرائيل. في حالة إسرائيل الخاصة هناك إجراءان استراتيجيان معاديان في المحيط المباشر ذوا أخطار كبيرة، ويمكن منعهما في بيئة أسلحة تقليدية عن طريق تهديدات رادعة، بينما في محيط نووي من الصعب صياغتهما بوصفهما سببين للحرب: أولاً، انتهاك نزع سلاح سيناء عن طريق دخول واسع النطاق لجيش مصري في سيناء وحشده على طول الحدود مع إسرائيل، وثانياً، انضمام قوة إرسال عراقية كبيرة إلى الجيش الأردني ومرابطة الإثنين على طول حدود إسرائيل الشرقية.

يمكن أيضاً وضع تصوُّر وفقاً له حالة إسرائيل تزداد خطورة من ناحية استراتيجية نتيجة لوجود أسلحة نووية وإضفاء طابع نووي على الشرق الأوسط.

ويكون ذلك الأمر متعلقاً بثلاثة إجراءات عربية متوازية: أولاً، حرب استنزاف على الجولان؛ وثانياً، تحرك قوات عراقية كبيرة داخل الأردن؛ وفي النهاية، إلغاء نزع سلاح سيناء عن طريق تدفق قوات مصرية كبيرة على سيناء، ولكن دون أي هجوم على إسرائيل. في ظروف محيط الأسلحة التقليدية يمكن لإسرائيل أن تعرّف سلفاً الإجراء الثاني والإجراء الثالث بأنهما سببان للحرب، وأن تبدأ مجموعة من ضربات إستباقية. وهكذا يمكنها أن تقيم الدفاع على

قطاع الجولان وأن تقوم في نفس الوقت بإصابات من الجو إلى الأرض للجيش العراقي الداخل في الأردن لمنع حشد قوات أردنية عراقية مهدِّدة على الجبهة الشرقية، وأن تدخل في نفس الوقت في سيناء وأن تدمر عن طريق معركة متحركة مدرعة الجيش المصري في سيناء. ومقابل ذلك في محيط أسلحة نووية من شأن إسرائيل أن توجد في ضائقة شديدة: يكون من الصعب عليها أن تعرّف الإجراء الثاني والإجراء الثالث بأنهما سببان نوويان للحرب. إن مجرد دخول قوات عراقية في الأردن، وخصوصاً إذا تمّ ذلك وفقاً لدعوة من الأردن، ليس خطوة تبرّر القيام بعمل عسكري نووي. ولذلك إن تعريف هذا الإجراء أيضاً بأنه سبب للحرب في ظروف نووية ليس موثوقاً به. وإن انتهاك نزع سلاح سيناء عن طريق المصريين وتدفقّ قوات على سيناء يوجدان تهديداً استراتيجياً خطيراً لإسرائيل يبرر القيام بعمل عسكري. ولكن من الصعب أن يدور في الخاطر أن التهديد النووي سيبدو موثوقاً به في مثل هذه الظروف. وفي نهاية الأمر، إن الإجراء المصري لن يتضمن طلقة واحدة على أي جندي إسرائيلي. ويجري أيضاً في منطقة خاضعة للسيادة المصرية. وفضلاً عن ذلك في ظروف محيط نووي لن تستطيع إسرائيل أن تقوم بعمل عسكري تقليدي إزاء الإجرائين العراقي والمصري، ولن تستطيع أيضاً أن تعرفهما بأنهما سببان تقليديان للحرب. لأنه في محيط نووي إن أي نشاط عسكري كبير بالأسلحة التقليدية من المحتمل أن ينتقل بسرعة كبيرة إلى المجال النووي. ومن شأن إسرائيل أن ترتدع طبعاً عن ذلك.

يمكن إذن القول إن إسرائيل لن تستطيع في محيط نووي أن تعرّف كل إجراء معادٍ استراتيجي سبباً للحرب إذا لم ينطوِ على نشاط عسكري مباشر ضد إسرائيل. وإسرائيل لن تستطيع بالأحرى أن تفعل ذلك إزاء إجراءات تحدث خارج حدودها، ولا تتضمن إطلاق النيران على قوات إسرائيلية. وإسرائيل لن تستطيع إذن أن تكون نشيطة في محيطها الاستراتيجي حتى إذا حدثت فيه إجراءات خطيرة من ناحية أمنها.

يبدو إذن أنه في ظروف محيط نووي تُحرَم إسرائيل من الخيار العقلاني، خيار ضربة إستباقية متعلقة بمجموعة معقولة من أسباب الحرب. هذا تنازُل استراتيجي هام، وهو يقلّل أيضاً مستوى الردع ضد هجمات محدودة.

ومجمل القول إن أخطر تهديد لإسرائيل من المفروض أن يمنعه الردع النووي ـ وهو هجوم من جانب ائتلاف يشمل العرب عند التغير التام لميزان القوى التقليدي ضد إسرائيل ـ غير قائم اليوم وفي الفترة الزمنية المنظورة على الإطلاق. وفضلاً عن ذلك، إن اتخاذ إجراءات سياسية واستراتيجية مختلفة من شأنه أن يجعل احتمال نشوء هذا التهديد في المستقبل ضئيلاً جداً. ومقابل ذلك، هناك تهديدات أقل (ولكن ذات احتمال منخفض أيضاً مثل القيام بعمل عسكري سوري فقط) يزداد حقاً فيما يتعلق بها أثر الردع العام، إذا تبنّت إسرائيل مذهباً نووياً، ولكن على مستوى أخفض من المستوى القائم في سياق الدولتين العظميين. وفيما يتعلق بمجموعة تهديدات أخرى ـ مختلف حروب الاستنزاف والتآكل غير المتحركة ـ لن يرتفع أثر الردع تقريباً في ظروف نووية وأن من المحتمل أن يقلّ في ظروف معينة بالمقارنة بحالة بيئة أسلحة تقليدية. أما فيما يتعلق بمجموعة تهديدات أخرى، هي ذات احتمال كبير ولكنها تشكل مصدر إزعاج رئيسياً ـ أنشطة الإرهاب والعصابات المختلفة ـ فإن الردع النووي ليست له صلة على الإطلاق بها. وفي النهاية، فيما يتعلق بمجموعة تهديدات من الممكن أن تكون ذات آثار استراتيجية خطيرة ـ انتهاك نزع سلاح سيناء وانضمام قوات عراقية إلى الأردن (أو إلى سورية) وحشدها على طول الحدود ـ فإن أثر الردع الإسرائيلي سيكون أقل مما هو قائم اليوم، وسيقلّ بالتأكيد عن المستوى الذي يمكن أن ينشأ إذا طبقت مجموعة التدابير السياسية الاستراتيجية التي فصّلت في بداية هذا الفصل.

يمكن إذن القول إن نظام الردع الإسرائيلي المحدّد المتعلق بمجموعة «أسباب الحرب» لن تعززه الأسلحة النووية بل ستضعفه. أما فيما يتعلق بالردع العام فإنه سيتعزّز في حالات معينة، ولكن ليس على مستوى مرتفع مثل

المستوى في سياق الدولتين العظميين، أما في حالات أخرى يبقى مماثلاً، وفي حالات أخرى قد يضعف.

إن هذا التحليل يؤدي إلى استنتاج غير نهائي بأنه في ظروف الاستمرار الكثيف للصراع الإسرائيلي العربي ستختار دول عربية استراتيجية تيسّر عليها الإكثار من إلحاق الضرر بإسرائيل دون أن يؤدي الأمر إلى حرب نووية، بافتراض واضح أن إسرائيل ستمتنع عن أي عمل نووي إلا في حالة اليأس التام. والاستراتيجية المناسبة جداً لذلك من شأنها أن تكون حرب استنزاف غير متحركة دائمة تضع إسرائيل في حالة سفك الدماء الدائم وتوجد عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين. ولن تستطيع إسرائيل الردّ على ذلك بصورة هجومية بأسلحة تقليدية، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى كارثة نووية. وفضلاً عن ذلك إن فقد خيار ضربة إستباقية تقليدية من المحتمل أن يضع إسرائيل في حالة عسيرة من ناحية عسكرية تقليدية إذا انتقلت إلى هذه الجبهة أو تلك.

«السلاح الأخير»

إن استعمال أسلحة نووية بوصفها وسيلة أخيرة لمنع التدمير يردّده على نحو متكرر مراقبون مختلفون بوصفه أساساً منطقياً لوجود أسلحة نووية في «المستودع» أو لوضع مذهب نووي علني. وبإلقاء نظرة أولى يبدو هذا الاستعمال بديلاً عقلانياً ولكن نظرة أخرى إلى هذا الخيار تدلّ على الصعوبات في تطبيقه.

أن مذهب «السلاح الأخير» ليس بصورة رئيسية أداة ردعية ولكن أداة قتالية. إن التصوُّر المألوف هو تصور حرب تمتصّ فيها إسرائيل ضربات قوية وتوجد على شفا الانهيار الكامل. عندئذٍ، قبل التدمير تماماً، تلجأ إسرائيل إلى الأسلحة النووية.

سندرس أولاً هل لهذا الأساس المنطقي آثار ردعية. من ناحية واحدة إن مذهب «السلاح الأخير» يشكل حقاً أداة رادعة ضد تحقيق الرؤية المتطرفة،

رؤية التدمير التام. ولكن بالذات ذلك الأساس المنطقي الردعي يضعف إلى حدٍ كبير الأثر الردعي للأسلحة النووية ضد كل حالة محدودة أكثر. أولاً، إن الاعتماد العلني على هذه الاستراتيجية معناه أن إسرائيل تشير إلى أن أية حالة أقل خطراً من شفا التدمير الكامل لا ينطبق عليها الردع النووي. وفي الحقيقة ذلك الكلام يتعلق ليس فقط بالنشاط الذي هو دون الحرب (ذلك النشاط الذي بالنسبة إليه يوجد توافق آراء عام تقريباً على أن الردع النووي ليس مهماً) وليس فقط بمعارك محدودة مختلفة، ولكن أيضاً بحروب التآكل غير المتحركة وحتى الحروب المتحركة المحدودة. في هذه كلها لن ينشأ سبب استعمال «السلاح الأخير»، ولذلك لا يمكن أيضاً ردعها بهذا السلاح.

ومما ينطوي على التناقض الظاهري أنه حتى الحرب الشاملة ضد إسرائيل في ظروف معينة لن تُردَع بالضرورة بمذهب «السلاح الأخير». أولاً، إن القيادات العربية يمكنها أن تحدّد سلفاً وعلانية هدف الحرب الشاملة بأنه هدف محدود بالذات: تحرير أراضٍ محتلة و/أو إنزال ضربة قوية بالقوات الإسرائيلية بالاقتران بإلحاق أضرار مختلفة بالمجتمع الإسرائيلي، ولكن ليس بغية هزيمة إسرائيل التامة. أن من المحتمل أيضاً وجود أهداف إقليمية محدودة في مجال «الخط الأخضر»، مثل فصل الجزء الجنوبي للنقب - وهو الهدف الذي صاغته مصر في فترة أزمة ١٩٦٧. كل هذه بعيدة عن أن تتجاوز العتبة التي تبرّر استعمال أسلحة نووية. وفضلاً عن ذلك، يمكن لإسرائيل أن تصدّ بوسائل تقليدية الهجوم العربي. وإذا كان الأمر كذلك فإنها لن تحتاج استعمال أسلحة نووية. ومن المحتمل أن تأخذ الزعامات العربية هذا الاعتبار الاسرائيلي في إطار اعتباراتها، وأن تفترض بأنه في حالة انتصار إسرائيلي أو حتى حالة سجال لن تلجأ إسرائيل إلى الأسلحة النووية. ولا حاجة إلى إضافة أن الزعامات العربية من المحتمل أن تفترض بأنه حتى حدوث خسارة عسكرية، ناهيك عن السجال، مفيد في ظروف معينة، إذا اعقبتها مكاسب سياسية (كما افترض وبحق في ١٩٧٣) أو إذا سبّبت أضراراً كبيرة لإسرائيل، أضراراً يمكن قطف ثمارها في وقت متأخر. ومن ناحية ثانية، من المحتمل أن

يتطوّر هجوم شامل عربي بصورة ناجحة وأن يضع أخطاراً على وجود إسرائيل. ولكن ذلك لن يحدث إلا خلال الحرب. ونظراً إلى أننا نتناول موضوع الردع السابق للحرب فإن هذه الإمكانية الأخيرة ليست سوى واحدة من مجموعة الإمكانيات التي أثر الردع النووي محدود فيما يتعلق بقسم منها.

وثمة جانب ردعي آخر «للسلاح الأخير»، وهو يتعلق بالحالة المتطرفة التي فيما يتعلق بها صيغ هذا الاستعمال للأسلحة النووية. والمقصود هو المجهود لمنع تدمير إسرائيل النهائي. والتصوُّر لذلك حالة توجد فيها قوة إسرائيل العسكرية في انهيار وفي انحسار وتتغلغل فيها قوات عربية كبيرة عبر حدود الخط الأخضر. وقبل استخدام الأسلحة النووية ومن أجل منع هزيمة نهائية من المحتمل أن تؤدي إلى القضاء على إسرائيل يُوَجَّه تهديد باستعمال أسلحة نووية وذلك إذا لم يوقف الهجوم العربي.

وأيضاً في هذا التهديد الردعي تكمن صعوبات كثيرة. أولاً، من المحتمل أن تكون الحالة العسكرية التقليدية تكتنفها أوجُه الغموض فيما يتعلق بالتطورات في الميدان وفيما يتعلق بنطاق القوات الاحتياطية العربية، وفي النهاية فيما يتعلق بالنوايا العربية. ومن المحتمل أن تكون إسرائيل في انسحاب في قطاعات معينة، ولكن الخط مستقر على قطاعات أخرى. وكذلك ليس من الواضح مستوى التنسيق بين مختلف الدول العربية. في مثل هذه الحالة، من المحتمل احتمالاً كبيراً جداً أن يكون التهديد الردعي «بالسلاح الأخير» مبالغاً فيه - إذا كان من الممكن حقاً إضفاء الاستقرار على الحالة - أو أن يُوجَّه إلى دولة عربية واحدة بينما كان من المناسب توجيهه إلى دولة عربية أخرى. وإذا كان التهديد مبالغاً فيه، أي أن الحالة في الميدان لا تبرّره، من المحتمل أن تصدر تهديدات نووية مضادّة، وكذلك من المحتمل حدوث تصعيد إلى استعمال أسلحة نووية.

ولكن يبدو أن المشاكل الرئيسية لن تكون مسألة المصداقية للتهديد الردعي الإسرائيلي ولكن في مجال القيادة والتحكّم. في ظروف حرب تقليدية

ضارية وكثيفة جداً تجري على قطاعات مختلفة في نفس الوقت، ولكن على أراض غير كبيرة نسبياً، عندما توجد أوجُه غموض كثيرة وعندما تصاب أيضاً الكثير من منظومات الاتصال والتحكم التابعة للطرفين، من المحتمل أن تنشأ عيوب كثيرة في قنوات القيادة. وهكذا من المحتمل أن يؤدي حقاً التهديد الردعي الإسرائيلي إلى قرار تتخذه الزعامات العربية بإيقاف الهجوم ولكن الأمور ليس من شأنها أن تصل بصورة منتظمة عن طريق قنوات القيادة المختلفة. وكذلك أن القادة على المستويات الميدانية الذين يوجدون في غمرة المعركة الواعدة بالانتصار من المحتمل أن ينجرفوا في حماس المعركة وأن يمتنعوا عن الاستماع إلى التعليمات الصادرة من أعلى. من المحتمل أيضاً أن تنشأ تعليمات مختلفة بل متناقضة من زعامات عربية مختلفة لجيوشها المختلفة. وفي الحقيقة أن تاريخ كل الحروب بين إسرائيل والدول العربية حافل بأحداث تشهد بوجود العيوب الكثيرة في التنسيق الأفقي بين مختلف الدول العربية، وكذلك بعيوب في التنسيق العمودي بين كل زعامة وقواتها. وفي حالة لا سابقة لها، حالة انتصار عربي أول بعد عقود من أوجُه الفشل العسكري - الأمر الذي يؤدي إلى الشعور الكبير بالنشاط والخفة - من المحتمل أن تتضاعف هذه العيوب. ويمكن إضافة أن المواد المتخصصة عن الحرب في أوروبا، التي توجد فيها أسلحة تقليدية وأسلحة نووية جنباً إلى جنب، تشير إلى المعضلات الضخمة التي ستواجهها الزعامات الاستراتيجية في حالة حرب فعلية. وفي حالة إسرائيل من شأن الحالة أن تزداد تفاقماً لثلاثة أسباب: أولاً، الأراضي الصغيرة والهامشية الضيقة التي يعتمد عليها وجود إسرائيل في حالة هزيمة عسكرية؛ وثانياً، عدم التنسيق الأصيل بين الجيوش العربية المختلفة (بخلاف الحالة في أوروبا، الحالة التي فيها لا يكون المهاجم إلّا الجيش السوفياتي أو يكون هو الجيش الرئيسي، وتكون القيادة السوفياتية مسيطرة تماماً على جميع جيوش حلف وارسو)؛ وفي النهاية، الشعور الإسرائيلي بأن حدوث الهزيمة العسكرية معناه تدمير نهائي للدولة وسكانها.

وهذه المشاكل أيضاً تجعل من الصعب أدارة عملية المساومة عن طريق

إشارات تحققها عمليات إطلاق نووية محدودة ومتحكم فيها. على سبيل المثال يمكن أن يدور في الخاطر إطلاق رأس نووي واحد ذي أثر تدميري قليل على أرض غير مأهولة، بغية إظهار مصداقية التهديد الردعي الإسرائيلي. وينبغي أن يُفترض بأن هذا الأمر من شأنه أن يزيد فوراً أثر الردع الناشىء عن «السلاح الأخير». ولكن عملية اتخاذ القرارات بهذا الشأن لا بد أن تكون معقّدة وتتحقق هذه العملية في ظروف الغموض والضائقة الكبيرين لدرجة أنه ينبغي أن يفترض بأنه في حالات كثيرة ستكون غير عقلانية. وبعبارة أخرى، أن القرار بإطلاق رأس نووي من المحتمل أن يكون في ظروف لا تبرّر اتخاذ هذا القرار أو، بدلاً من ذلك، من المحتمل ألاّ يتم الإطلاق ضد الدولة التي يصدر عنها التهديد الأكبر، وما إلى ذلك. من المحتمل أيضاً أن يتخذ قرار بالمهاجمة يوصف ذلك خطوة أولى بالذات على مدينة عربية لرفع مستوى أثر الردع. ولذلك أيضاً من المحتمل أن تكون نتائج وخيمة على المدى الطويل.

وفضلاً عن الردع يتعلق مذهب «السلاح الأخير» بصورة رئيسية بمجرد استخدامه في ظروف عتبة تدمير إسرائيل. ولذلك جانبان ممكنان: منع التدمير النهائي للدولة؛ والانتقام الخاص بسفر الرؤيا «لتمُتْ نفسي مع الفلسطينيين».

أما فيما يتعلق بالجانب الأول فإنه لا يتصل بالموضوع إلاّ إذا تزوّدت إسرائيل بأسلحة نووية تعبوية وظيفتها تدمير قوات العدو المهدِّدة. وفي ذلك تكمن بضع صعوبات. أولاً، إن لاستحداث أسلحة نووية تعبوية ودمجها في مذهب إسرائيلي قد تكون آثار خطيرة على مستوى إيجاد ميزان ردع مستقر. وقد تناولنا ذلك في وقت سابق. وثانياً، إن مذهب «السلاح الأخير» يتعلق الحالة التي يوجد فيها احتمال انهيار إسرائيل خلال وقت قصير. وبعبارة أخرى، اخترقت قوات العدو أراضي الدولة الحيوية أو اقتربت منها كثيراً، بالاقتران بمشاركتها في معارك على المدى القصير ضد قوات إسرائيلية. إن استعمال أسلحة نووية تعبوية في ميدان القتال من المحتمل إذن أن يؤذي أيضاً سكان الدولة والوحدات الإسرائيلية المقاتلة. وثالثاً، إن استعمال أسلحة نووية

تعبوية من المحتمل أن يستدعي رد فعل عربياً تعبوياً أو نووياً استراتيجياً أيضاً. ومن المحتمل أن يتمّ تجنّب الأثر الثاني إلى حدٍ معين عن طريق استخدام أسلحة نووية تعبوية ضد قوات احتياطية عربية وقوات لوجستية (سَوقية). ولكن ليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الأثر الأول والأثر الثالث.

أما فيما يتعلق بالجانب الثاني، أي خطوة الانتقام، فليس له أي مغزى عقلاني، وهو يشكّل في الحقيقة اعترافاً بعدم أهمية الأسلحة النووية لأمن إسرائيل. من الجائز طبعاً تضمين هذا الاستعمال الأخير في مجال الردع. وبعبارة أخرى، إن التهديد بالانتقام الرؤيوي (المتعلق بسفر الرؤيا) من شأنه أن يشكل هو في حد ذاته عاملاً رادعاً. ولكن توقفنا عند معاني التهديد من هذا النوع في الفقرات السابقة.

ولهذه الأسباب يبدو أن تبنّي مذهب ردعي علني قائم على مفهوم «السلاح الأخير» ليس من شأنه أن يساعد إلى حدٍ كبير في الردع الإسرائيلي، وإن ذلك التبني من شأنه أن يتضمن أخطاراً معينة. من المفيد التفكير في هذه الإمكانية إذا لم تتعلق إلاّ باستراتيجية «القنبلة في الدور الأسفل». ولكن عندئذٍ تستلزم مشكلة القيادة والتحكم دراسة مدققة. وينبغي أن نذكر، مهما يكن الأمر، أن استحداث جهاز متطور في هذا المجال أيضاً ليس من شأنه أن يحلَّ المشاكل البنيوية القائمة في الظروف المتطرفة «للسلاح الأخير».

الخلاصة

في هذا الفصل قمنا بمقارنة مختلف الحلول لمعضلات إسرائيل الأمنية - مجموعات سياسية استراتيجية قائمة على قوة عسكرية تقليدية إزاء مذهب استراتيجي نووي. ويبدو أن هذه الدراسة تشير إلى أنه ليس من اللازم، في الظروف الاستراتيجية القائمة، حيازة أسلحة نووية وتبنّي مذهب نووي. يمكن لإسرائيل أن تحافظ على أمنها بالاعتماد على قوة تقليدية في الظروف القائمة،

حتى لو ساءت هذه الظروف. وفضلاً عن ذلك، يمكنها أن تحسّن أمنها بقدر كبير جداً إذا تبنّت تسويات سياسية استراتيجية معينة.

ومقابل ذلك، إن البديل النووي يحمل في ثناياه أثماناً مختلفة، وقسم منها حرج، ولا يستطيع ذلك البديل أن يتصدى لقسم كبير من التهديدات المتوقعة لأمن إسرائيل. وحتى الحالة المتطرفة جداً، الحالة التي من الظاهر أنها تبرّر وجود أسلحة نووية ردعية ـ حالة «السلاح الأخير» ـ تتسم بإشكال كبير جداً.

إن تبني البديل النووي ليس من شأنه أن يحلّ معضلات الأمن الإسرائيلية ولكن من شأنه أن يزيل القيود المفروضة على مزوّدي التكنولوجيا والأسلحة النووية ـ وهي القيود التي تمنعهم من تمكين دول عربية مختلفة من أن تتزود بأسلحة نووية. وقد تناولنا فعلاً في الفصول السابقة الصعوبات التي تعترض إيجاد توازن ردع نووي مستقر في الشرق الأوسط.

وفي النهاية ينبغي ذكر أن ثمة خطأ متصلاً معيناً يؤدي إلى إمكانية التقدّم صوب البديل النووي. إن زيادة «النشاط النووي» الإسرائيلي بطرق مختلفة، حتى دون التبني الكامل لمذهب نووي صريح كامل، تنطوي على أخطار مختلفة. والمثال على ذلك التقليل التدريجي للغموض الذي يحيط بالاستحداث النووي، بالاقتران بتلميحات بشأن ردود إسرائيلية غير تقليدية على تهديدات عسكرية مختلفة صادرة عن العرب. ومن الأفضل لإسرائيل أن تتخذ خطوات تؤدي بالذات إلى التقليل من «النشاط النووي».

ملاحظات

(١) يتجلّى تعقّد مشكلة نِسَب القوات في الكتابات المتخصصة. عن الحاجة إلى نسبة ٣: ١ القديمة في صالح الطرف المهاجِم على الأقل على قطاع الهجوم، انظر مثلاً جون ميرشهايمر Conventional Defense، ١٩٨٣، وكذلك ديفيد ايغنبرغر، A Dictionary of Battle ، ١٩٦٧. على ذلك يقوم المذهب العسكري الأمريكي اليوم. وانظر في هذه المسألة المنشور الرسمي للجيش الأمريكي Operations: FM 100 - 5 . إن القدرة على بلوغ نِسَب تفوّق في قطاع الاختراق بالاقتران بإبقاء تساوي القوات على الجبهة كلها مشروطة طبعاً بأهلية وتخطيط الاستراتيجية والعمليات للطرفين في المعركة. وأحياناً متباعدة يستطيع المهاجم أن يخترق على قطاع الاختراق في ظروف تساوي القوات. ومقابل ذلك يمكن للطرف المدافع أن يوقف قوات المهاجِم حتى في نسب قوات أسوأ كثيراً من ٣: ١. وهكذا على سبيل المثال نجح الألمان في الصمود في وجه هجمات سوفياتية بنسب قوات أصعب من ٣: ١. في الواقع نجح الجيش الألماني على الجبهة الروسية في الصمود أحياناً في معارك دفاعية بالاقتران بشنّ هجمات مضادة ناجحة في ظروف ٨: ١ سيئة له. ادُّعيَ طبعاً بأن من الممكن لعوامل أخرى أن تقرر النجاح في المعركة دون علاقة بمسألة نِسَب القوات. هكذا على سبيل المثال يدّعي سمحا معوز بأنه يوجد مُعامل تفوق معين إلى جانب الذي يأخذ زمام المبادرة الهجومية، وخصوصاً في معارك المجابهة. انظر سمحا معوز، «نسب القوات والهجوم واحتمالات الانتصار في المعركة»، معرخوت ٢٢٥، أيلول/سبتمبر ١٩٧٢. عن قضية نسب القوات انظر أيضاً المقالات المختلفة في مجموعة بتحرير تسفي عوفير وآفي كوبير، النوعية والكمية: معضلات في بناء القوة العسكرية (بالعبرية)، ١٩٨٥.

(١أ) The Military Balance in the Middle East ، ١٩٨٥، الجدول ١. التحليل كما يلي يعتمد على التفاصيل الواردة في أماكن مختلفة في هذا الكتاب

(٢) يتضمن أيضاً ألوية مدرعات وألوية آلية مصورة منفردة في الجيوش العربية.

(٣) التوازن العسكري في الشرق الأوسط ١٩٨٣ (بالعبرية)، ص ٢٥٣.

(٣أ) انظر إبراهام إدان، «النوعية والكمية في حرب يوم الغفران» (بالعبرية)، ١٩٨٥.

(٤) مثلاً اسماعيل فهمي Negotiating for Peace in the Middle East .

(٥) انظر التناوُل الواسع لهذا الموضوع عند عمانوئيل سيفان، متعصبو الإسلام (بالعبرية)، ١٩٨٦. انظر أيضاً عوديد غرانوت وجاك راينيخ، اليوم الذي قُتل فيه السادات (بالعبرية)، ١٩٨٤.

(٦) انظر في جملة مصادر شمعون شامير، مصر بقيادة السادات (بالعبرية)، ١٩٨٧؛ يسرائيل غرشوني، انبعاث الإسلام كحافز لارتقاء العروبة (بالعبرية)، ١٩٧٩؛ ب. ت. فاتكيوتيس، The Modern History of Egypt ، ١٩٦٩.

(٧) غرشوني، المرجع نفسه، ص ٤.

(٨) انظر مثلاً أديب دويشة، **Egypt in the Arab World** ، ١٩٧٦؛ ليونارد بندر، **The Ideological Revolution in the Middle East**، ١٩٦٤.

أن غرشوني، المرجع نفسه، يشير من جانبه أيضاً إلى الأساس الأيديولوجي الفكري لهذا التغيير في التضامن القومي في مصر.

(٩) انظر شمعون شامير، المرجع نفسه، وأيضاً غرشوني، المرجع نفسه.

(١٠) عن ذلك في توسّع يئير عفرون، **The Demilitarization of Sinai**، ١٩٧٥؛ يئير عفرون، **The Role of Arms Control in the Middle East**، ١٩٧٧.

(١١) وانظر عن ذلك أرييه شليف، خط الدفاع في يهودا والسامرة (بالعبرية)، ١٩٨٢.

(١١أ) يرد بحث شامل عن الروابط بين إسرائيل والأردن خلال السنين وعن مصالحهما المتماسّة وأحياناً المتطابقة أيضاً عند دان شيفتان، خيار أردني: إسرائيل والأردن والفلسطينيون. إن بحثاً متعمقاً عن سياق العلاقات الإسرائيلية الأردنية موجود عند أهرون كلايمان، تعايش دون سلام (بالعبرية)، ١٩٨٧.

(١٢) عن النقاشات في إسرائيل حول هذا الموضوع انظر مخيائيل بار ـ زوهار، بن غوريون (بالعبرية)، ١٩٧٧، ص ص ١٣٣٤ ـ ١٣٣٥.

(١٣) انظر عن ذلك عيزر وايزمان، الحرب على السلام (بالعبرية).

(١٤) فيلدمان، المرجع نفسه.

خاتمة

منذ إتمام المخطوطة في بداية ١٩٨٦ تمّ نشر عدة كتابات تتناول المسألة النووية في الشرق الأوسط. وبسبب قيود فنية لم أستطع أن أتطرق إلى هذه الكتابات في إطار الكتاب.

في أواخر ١٩٨٦ ثارت قضية فانونو. ولن أتطرق هنا إلى صلب هذه القضية ولكن فقط إلى بضعة من آثارها في مجال الصور الدولية والعربية بالنسبة إلى الحالة في إسرائيل. أولاً، تشهد الأصداء الدولية والعربية على أن الغموض الذي يكتنف الموضوع النووي في إسرائيل قد تم النيل منه إلى حدٍ ما. ومع ذلك ينبغي التأكيد على أنه بقي قدر بعينه من عدم اليقين في العالم وفي الدول العربية فيما يتعلق بحالة إسرائيل النووية. لا يبيّن عدم اليقين هذا تخبّطاً فيما يتعلق بصلب الموضوع فحسب ولكنه يندرج أيضاً في التفضيل الواضح لجميع اللاعبين الدوليين، بما في ذلك العرب، الذين يفضّلون الحالة الغامضة على كل بديل لها.

لم يبق لي إلاّ أن أكرر كلمات تلخيص الكتاب: على التتالي الواقع بين الغموض والاستراتيجية الواضحة من الأفضل أن تبذل إسرائيل مجهوداً لأن تزيد بقدر الإمكان بُعد الغموض. بذلك تساعد نفسها وتخفف عن النظام الدولي عموماً.

ثبت المراجع

كتب باللغة العبرية

أبراهام أدان: **على ضفاف السويس**. القدس: عيدانيم، ١٩٧٩.

يغآل ألون: **ستار من الرمل**. تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٨١.

ميخائيل بار زوهار: **بن غوريون**. تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧.

حانوخ بارطوف: **ثمان وأربعون ساعة وعشرون يوماً**. تل أبيب: مكتبة معاريف ١٩٧٨.

ماتي غولان: **بيرس**. القدس: شوكين، ١٩٨٢.

ي. غلبر: **لماذا حُلّت السرايا الضاربة: القوة العسكرية في الانتقال من الاستيطان [اليهودي قبل ١٩٤٨] إلى الدولة**. القدس: شوكين، ١٩٨٦.

عوديد غرانوت؛ جاك راينيخ: **اليوم الذي قتل فيه السادات**. تل أبيب: مكتبة معاريف، ١٩٨٤.

يسرائيل غرشوني: **انبعاث الإسلام كحافز لارتقاء العروبة: السلفية المصرية ونشوء العروبة في مصر قبل الثورة**. تل أبيب: معهد شيلواح لبحث الشرق الأوسط وأفريقيا، جامعة تل أبيب، ١٩٧٩.

مارك هيلر؛ دوف تماري؛ زئيف ايتان: **التوازن العسكري ١٩٨٣**. تل أبيب: مركز البحوث الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، ١٩٨٣.

موشيه دايان: **معالم**. القدس: عيدانيم، ١٩٧٦.

عيزر وايزمان: **المعركة على السلام**. القدس: عيدانيم، ١٩٨١.

معهد يافيه للبحوث الاستراتيجية: **حرب الخيار**. تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٨٤.

عمانوئيل سيفان: متعصبو الإسلام. تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٨٦.

تسفي عوفير؛ آفي كوبير (محرران): النوعية والكمية: معضلات في بناء القوة العسكرية. تل أبيب: معرخوت، ١٩٨٥.

يئير عفرون: حرب وتدخل في لبنان: إسرائيل وسورية والدولتان العظميان. ياد تابنكين، على وشك النشر.

شاي فيلدمان: الردع النووي لإسرائيل: استراتيجية لسنوات الثمانين. تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٨٣.

شمعون بيرس: المرحلة التالية. تل أبيب: ١٩٦٥.

أهرون كلايمان: تعايش دون سلام. تل أبيب: مكتبة معاريف، ١٩٨٧.

دان شيفتن: خيار أردني وإسرائيل والأردن والفلسطينيون. تل أبيب: ياد تابنكين والكيبوتس الموحد، ١٩٨٦.

أريبه شليف: خط الدفاع في يهودا والسامرة. تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٨٢.

شمعون شمير: مصر تحت زعامة السادات ـ البحث عن توجّه جديد. تل أبيب: دفير، ١٩٧٨.

أنيتا شبيرا: من إقالة «رماء» إلى حل السرايا الضاربة. تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٨٥.

المراجع بالأجنبية

Aron, Raymond, *The Modern Strategists: Problems of Modern Strategy*, Adelphi Papers No. 54 (London: International Institute for Strategic Studies, 1968).

Aronson, Shlomo, *Conflict and Bargaining in the Middle East* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978).

El Badry, Hassan, *et al*, *The Ramadan War* (Dunn Loming, Va: T.N. Dupuy Associates, 1978).

Bar-Simantov, Yaacov, *Linkage Politics in the Middle East: Syria Between Domestic and External Conflict 1961–1970* (Boulder: Westview, 1983)

Beaton, Leonard, Maddox, John, *The Spread of Nuclear Weapons* (London: Chatto and Windus, 1962).

Ben Horin, Yoav, Posen, Barry, *Israel's Strategic Doctrine* (Santa Monica: Rand Corporation R-2845-NA, September 1981).

Ben Dor, Gabriel, *State and Conflict in the Middle East* (New York: Praeger, 1983).

Beres, Louis René, *Apocalypse: Nuclear Catastrophe in World Politics* (Chicago: Chicago University Press, 1980).

Bertram, Christoph (ed.) *The Future of Strategic Deterrence* (London: Macmillan, 1981).

Binder, Leonard, *The Ideological Evolution in the Middle East* (New York: 1964)

Bracken, Paul, *The Command and Control of Nuclear Forces* (New Haven: Yale University Press, 1983).

Brecher, Michael, *The Foreign Policy System of Israel* (London: Oxford University Press, 1972).

Brecher, Michael, *Decisions in Israel's Foreign Policy* (London: Oxford University Press, 1974).

Brecher, Michael, with Geist, Benjamin, *Decisions in Crisis: Israel, 1967, 1973*, (Berkeley: University of California Press, 1980).

Brodie, Bernard (ed.), *The Absolute Weapon* (New York: Harcourt Brace, 1946).

Buchan Alastair (ed.) *A World of Nuclear Powers?* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1966).

Cochran, Thomas, Arkin, William M., Hoening, Milton, *US Nuclear Forces and Capabilities* Vol. I (Cambridge, Mass.: Ballinger Publishing Company, 1984).

Dawisha, Adeed, *Egypt in the Arab World*, (London: 1976)

De Gaulle, Charles, *Renewal and Endeavor* (New York: Simon and Schuster, 1971).

Draper, Theodor, *Israel and World Politics: Roots of the Third Arab-Israeli War* (New York: Viking Press, 1968).

Dunn, Lewis, *Controlling the Bomb: Nuclear Proliferation in the 1980s* (New Haven and London, Yale University Press, 1982).

Eggenberger, David, *A Dictionary of Battle* (New York: Thomas Crowell, 1967).

Evron, Yair, *The Middle East: Nations, Superpowers and Wars* (London and New York: Elek and Praeger, 1973).

Evron, Yair, *The Demilitarization of Sinai*, Jerusalem Papers on Peace No. 16 (Jerusalem: The Leonard Institute for International Relations, The Hebrew University of Jerusalem, 1975).

Evron, Yair, *The Role of Arms Control in the Middle East*, Adelphi Papers No. 138 (London: International Institute for Strategic Studies, 1977).

Evron, Yair, *War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrece Dialogue* (London: Croom Helm; and Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1987).

Fahmy, Ismail, *Negotiating for Peace in the Middle East* (London: Croom Helm, 1983).

Feldman, Shai, *Israeli Nuclear Deterrence: A Strategy for the 1980s* (New York: Columbia University press, 1982).

Freedman, Lawrence, *Britain and Nuclear Weapons* (London: Macmillan Press, 1980).

Freedman, Lawrence, *The Evolution of Nuclear Strategy* (London: Macmillan Press, 1981).

Frei, Daniel, *Risks of Unintentional Nuclear War* (Totowa, N.J.: Rowman and Allanheld, 1983).

Geist, Benjamin, *The Six Day War: A Study in the Setting and the Process of Foreign Policy Decision Making Under Crisis Conditions* (Ph. D. Thesis, Hebrew University of Jerusalem, 1974).

George, Alexander, Hall, David, Simon, William, *The Limits of Coercive Diplomacy* (Boston: Little Brown, 1971).

George, Alexander, Smoke, Richard, *Deterrence in American Foreign Policy: Theory and Practice* (New York: Columbia University Press, 1974).

George, Alexander, *Managing US-Soviet Rivalry: Problems of Crisis Prevention* (Boulder Colorado: Westview Press, 1983).

Griffith, Franklyn, Polonyi, John (eds.), *The Dangers of Nuclear War* (Toronto: University of Toronto Press, 1973).

Goldblat, Jozef, *Non-Proliferation: The Why and the Wherefore*, Published for SIPRI (London and Philadelphia: Taylom and Francis, 1985).

Heikal, Muhamad Hassenin, *The Road to Ramadan* (New York: Quadrangle Books, 1975).

Handel, Michael, *Israel's Political Military Doctrine* (Harvard University Center for International Affairs; Occasional Papers No. 30 Cambridge, July 1973).

Heller, Mark, Levran, Aharon. Eitan, Zeev, *The Military Balance in the Middle East, 1985* (Tel-Aviv: The Jaffe Center for Strategic Studies, 1986).

Hersh, Seymour M. *The Price of Power: Kissinger in the Nixon's White House* (New York: Summit Books, 1983).

Herz, John, *Political Realism and Political Idealisim*, (Chicago: University of Chicago Press, 1951).

Horowitz, Dan, *Israel's Concept of Defensible Borders*, Jerusalem Papers on Peace Problems No. 16 (Jerusalem, 1975).

Hurevitz, Jacob, *Soviet American Rivalry in the Middle East* (New York: Praeger, 1969).

Inbar, Ephraim, *Israeli Strategic Thought in the Post 1973 Period* (Israeli Research Institute of Contemporary Society, Jerusalem, 1982).

Jervis, Robert, Lebow, Richard Ned, Stein, Janice (eds.), *Psychology and Deterrence* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1985).

Jervis, Robert, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1976).

Jones W. Rodney, *Nuclear Proliferation: Islam, The Bomb, and South Asia*, The Washington Papers No. 82, Sage Policy Papers, 1981.

Kahn, Herman, *Thinking About the Unthinkable* (New York: Horizon Press, 1962).

Kemp, Geoffrey, *Nuclear Forces for Medium Powers*, Adelphi Papers No. 106, 107 (London: Institute for Strategic Studies, 1974).

Kennan, George F., *The Nuclear Delusion: Soviet-American Relations in the Atomic Age* (New York: Partheon Books, 1982).

Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War: Gamal Abd al Nassir and his Rivals, 1958–1970* (London: Oxford University press, 1971).

Kissinger, Henry, *Years of Upheaval* (Boston and Toronto: Little Brown, 1982).

Mandelbaum, Michael, *The Nuclear Question: The United States and Nuclear Weapons, 1946–1976* (Cambridge University Press, 1979).

Maxwell, Steven, *Rationality in Deterrence*, Adelphi Papers No. 50 (London: International Institute for Strategic Studies, 1968).

McNamara, Robert, S., *The Essence of Security: Reflection in Office* (New York: Harper and Row, 1968).

McNamara, Robert, S, *The Military Roll of Nuclear Weapons Role*, (ACIS Working Paper No. 46, UCLA, 1984).

Mearsheimer, John J, *Conventional Deterrence* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1983).

Morgan Patrick, *Deterrence: A Conceptual Analysis* (Beverly Hills: Sage Publications, 1977).

Nacht, Michael, *The Age of Vulnerability* (Washington: Brookings Institute, 1985).

Pean, Pierre, *Le Deux Bombes* (Paris: Fayard, 1982).

Peri, Yoram, *Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983).

Pry, Peter, *Israel's Nuclear Arsenal* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1984).

Quandt, William, *Decade of Decisions* (Berkeley and London: University of California Press, 1977).

Riad, Mahmud, *The Struggle for Peace in the Middle East* (London: Quartet Books, 1981).

Rosecrance, Richard, *Strategic Deterrence Reconsidered*, Adelphi Papers No. 116 (London: International Institute for Strategic Studies, 1975).

Rosecrance, Richard, *Defence of the Realm* (New York: Columbia University Press, 1968).

El-Sadat, Anwar, *In Search of Identity* (New York: Harper and Row, 1978).

Safran, Nadav, *From War to War* (Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1969).

Safran, Nadav, *Israel, The Embattled Ally* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978, 1981).

Schelling, Thomas, *Arms and Influence* (New Haven: Yale University Press, 1972).

Schelling, Thomas, *Strategy of Conflict* (London: Oxford University Press, 1960).

Shazly, Saad, *The Crossing of the Suez* (San Fransisco: American Mideast Research, 1980).

SIPRI (ed.) *Tactical Nuclear Weapons: European Perspectives* (London, 1979).

Snyder, Glen, *Deterrence by Denial and Punishment* (Princeton University, Center of International Studies, Research Monograph No. 1, 1959).

Snyder, Glen, Diesing, Paul, *Conflict Among Nations: Bargaining, Decision-Making and System Structure in International Crisis* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977).

Synder, C. Jed, Wells, Samuel, *Limiting Nuclear Proliferation* (Cambridge: Bullinger, 1985).

Spector, Leonard, *Nuclear Proliferation Today* (New York: Vintage Books, 1984).

Steiner, H. Barry, *Using the Absolute Weapon: Early Ideas of Bernard Brodie on Atomic Strategy* (ACIS Working Papers No. 44, Center for International and Strategic Affairs UCLA, 1984).

P.J. Vatikiotis, *The Modern History of Egypt* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969).

Weissman, Steve, Krosney, Herbert. *The Islamic Bomb* (New York: Times Books, 1981).
Yager, Joseph (ed.), *Nonproliferation and US Foreign Policy* (Washington: Brookings Institute, 1980).
Young, Oran, *The Politics of Force: Bargaining During International Crisis* (Princeton N.J.: Princeton University Press, 1978).

مقالات وفصول من كتب

Afheldt, Holst, "Tactical Nuclear Weapons and European Security" in *SIPRI* (ed.) *Tactical Nuclear Weapons: European Perspectives* (London, 1979).
Aronson, Shlomo, "The Nuclear Dimension of the Arab-Israeli Conflict", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 7, No. 1-2, 1984.
Aronson, Shlomo, Horowitz, Dan, "The Strategy of Controlled Retaliation: The Israeli Example" (Hebrew) *Medina Umimshal* Vol. 1, No. 1 (Summer 1971).
Bar Joseph, Uri, "The Hidden Debate: The Formation of Nuclear Doctrines in the Middle East", *The Journal of Strategic Studies* Vol. 5, No. 2, June 1982.
Ben Dor, Gabriel, "Inter-Arab Rlations and the Arab-Israeli Conflict", *Jerusalem Journal of Strategic International Relations* (summer 1976).
Binder, Leonard, "The Middle East Subordinate International System", *World Politics* Vol. 10, No. 3, April 1958.
Blechman, Barry M., "The Impact of Israel's Reprisals on the Behavior of the Bordering Arab Nations of Israel", *Journal of Conflict Resolution* Vol. 16, No. 2 (June 1972).
Brecher, Michael, "The Middle East Subordinate System and its Impact on Israel's Foreign Policy", *International Studies Quarterly*, Vol. 13, No. 2, June 1969.
Brodie, Bernard, "The Continuing Relevance of *On War*" in the English translation by Michael Howard and Peter Paret of Karl von Clausewitz, *On War* (New Jersey: Princeton University Press, 1976).
Bundy, McGeorge, "To Cap the Volcano", *Foreign Policy* (October 1969).
Bundy, McGeorge, Kennan, George F., McNamara, Robert S., Gerard Smith, "Nuclear Weapons and the Atlantic Alliance", *Foreign Affairs*, Vol. 60, No. 4, Spring 1982.
Cesare, Merlini, "Nuclear Nonproliferation: After the Pause What? *The International Spectator* (April–June 1984).
Duffy, Gloria, "Soviet Nuclear Exports" *International Security* 3, No 1, (Summer 1978).

Evron, Yair, "Israel and the Atom: The Uses and Misuses of Ambiguity, 1957–1967", *Orbis* (Winter 1974).

Evron, Yair, "The Arab Position in the Nuclear Field: a Study of Policies up to 1976", *Cooperation and Conflict* No. 1, 1973.

Evron, Yair, Bar Siman Tov, Ya'acov, "Coalitions in the Arab World", *Jerusalem Journal of International Relations* (Summer 1976).

Garwin, Richard, "Weapon Development and the Threat of Nuclear War" in Griffith, Franklyn and Polonyi, John (eds.) *The Dangers of Nuclear War* (Toronto: University of Toronto Press, 1979).

George, Alexander, "Crisis Prevention Reexamined" in George, Alexander, *Managing U.S.–Soviet Rivalry: Problems of Crisis Prevention* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1983).

Goheen, Robert, "Problems of Proliferation: US Policy and the Third World", *World Politics*, No.2, 1983.

Hartman, William, "Military Elements in Regional Unrest" in Hurewitz, Jacob, *Soviet American Rivalry in the Middle East* (New York: Praeger 1969).

Hoffman, Stanley, "Nuclear Proliferation and World Politics" in Buchan, Alastair, *A World of Nuclear Powers*.

Horowitz, Dan, "The Constant and the Changing in Israeli Strategic Thought" (Hebrew) in *Milchemet Breira* (Optional War) (Tel Aviv: Hakibbutz Hameuchad Press, 1985).

Horowitz, Dan, "The Control of Limited Military Operations: The Israeli Experience" in Evron, Yair (ed.) *International Violence: Terrorism, Surprise and Control* (Jerusalem: The Leonard Davis Institute for International Relations, 1979).

Horowitz, Dan, "The Isreli Concept of National Security and the Prospects of Peace in the Middle East" in Sheffer, Gabriel (ed.) *Dynamics of a Conflict: a Re-examination of the Arab-Israeli Conflict* (New York: Humanities Press, 1975).

Huth, Paul, Russet, Bruce, "What Makes Deterrence Work: Cases from 1900 to 1980", *World Politics* Vol. 36, No. 4, July 1984.

Jervis, Robert, "Deterrence Theory Revisited", *World Politics* Vol. 30, No. 2 (January 1979).

Jervis, Robert, "Cooperation Under the Security Dilemma", *World Politics*, (January 1978).

Lawrence, Martin, "The Role of Military Force in the Nuclear Age" in Lawrence Martin (ed.) *Strategic Thought in the Nuclear Age* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1979).

Lebow, Richard Ned, "Deterrence Reconsidered: The Challenge of Recent Research", *Survival*, January/February 1985.

Nye, Joseph, "NPT: The Logic of Inequality", *Foreign Policy*, Vol. 35, No. 29,

1985.
Pajak, F. Roger, "Nuclear Status and Policies of the Middle East Countries", *International Affairs*, Vol. 59, No. 4, 1983.
Potter, C. William, "Soviet Nuclear Export Policy", in Snyder C. Jed, Wells Samuel, (eds.) *Limiting Nuclear Proliferation* (Cambridge: Bullinger, 1985).
Quester, George, "The Middle East: Imposed Solutions or Imposed Problems", in Leitenberg, Milton and Sheffer, Gabriel, *Great Power Intervention in the Middle East* (New-York: Pergamon Press, 1979).
Russet, Bruce, "Pearl Harbour: Deterrence Theory and Decision Theory", *Journal of Peace Research* No. 2 (1967).
Russet, Bruce, "The Calculus of Deterrence", *Journal of Conflict Resolution* (March 1963).
Scheinman, Lawrence, "The Case for a Comprehensive U.S. Nonproliferation Policy" in Snyder C. Jed, Wells Samuel (eds.) *Limiting Nuclear Proliferation* (Cambridge: Bullinger, 1985).
Schelling, Thomas, "Who Will Have the Bomb?" *International Security*, Vol. 1, No. 1 (Summer 1976).
Shaked, Haim, "The Nuclearization of the Middle East: The Israeli Raid on Osirak", *Middle East Contemporary Survey* Vol. 5, 1980-81.
Stein, Janice, "Calculation, Miscalculation and Conventional Deterrence: The View from Jerusalem" in Jervis, Robert, Lebow, Richard Ned, Stein.
Stein, Janice, *Deterrence and Psychology* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1985).
Stein, Janice, "Calculations, Miscalculations and Conventional Deterrence: The View from Cairo" in *Psychology and Deterrence* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1985).
Steinbruner, John D., Garwin, Thomas M., "Strategic Vulnerability: The Balance Between Prudence and Paranoia", *International Security* Vol. 1, No. 4, 1976.
Weltman John, "Nuclear Devolution and World Politics", *World Politics*, Vol. 32, No. 2, January 1980.
Wohlstetter, Albert, "Nuclear Sharing: Nato and the N+1 Country", *Foreign Affairs*, Vol. 39, No. 3 (April 1961).

الفهرست

مقدمة ٥
الفصل الأول: إسرائيل و«الخيار النووي» ٩
الفصل الثاني: المـوقف العربي ٢٧
الفصل الثالث: الردع الإسرائيلي ـ مواقف ومفاهيم ومكاسب وأوجه فشل ٥٥
الفصل الرابع: «خيار نووي» و«قنبلة في الدور الأسفل» ١٠٩
الفصل الخامس: الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ١٥٥
الفصل السادس: الدولتان العظميان والانتشار النووي في الشرق الأوسط ٢٥٥
الفصل السابع: «إدارة» شرق أوسط نووي ٢٩٩
الفصل الثامن: استراتيجيات مفضلة لدى إسرائيل ٣٣٧
خاتمة: ٣٩٩
ثبت المراجع: ٤٠١
المراجع بالأجنبية ٤٠٣
مقالات وفصول من كتب ٤٠٧

د. يَئِير عِفْرون

مُعْضِلة إسرائيل النوَوِيّة

إن المسألة النووية في الشرق الأوسط حظيت فعلاً بالمعالجة في عدد من النقاشات المهنية الأكاديمية سواء في إسرائيل وخارجها. ومع ذلك يبدو أن هذه المسألة الخطيرة التي لها جوانب متعددة الألوان ومعقدة تستوجب إجراء نقاش أكثر عمقاً وسعة مما حظيت به لحد الآن. يشكّل هذا الكتاب محاولة لتناوُل بضعة من هذه الجوانب. والغرض الرئيسي من هذا الكتاب القيام بدراسة تحليلية أو تاريخية تحليلية لمواضيع مركزية من مسألة الانتشار في الشرق الأوسط. وفي نهاية الكتاب تحليل جزء منه ذو توجّه سياسي، أي توصيات باتباع السياسة.



بيروت، ساقية الجنزير، بناية برج الكارلتون، ص.ب: ٥٤٦٠-١١، العنوان البرقي: موكيالي، هـ ٨٠٧٩٠٠/١، تلكس: LE/DIRKAY ٤٠٠٦٧
الغلاف: زهير أبو شايب